

# تحليل العلاقات الدولية



تأليف : كارل و. دوتش

ترجمة : محمود نافع







# تحليل العلاقات الدولية



# تَحْلِيلُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ

تأليف  
كارل و. دويتش

ترجمة  
محمود نافع

مراجعة  
فوز الدين الزاري

١٩٨٢

الطبعة  
تمتعة لا تملو الصخرة  
١١٥ شارع محمد علي (الشارع الجديد)



**ANALYSIS OF INTERNATIONAL RELATIONS**

**2 nd. edition**

**by**

**Karl W. Deutsch**

**Copyright ( C ) 1977 by Prentice - Hall, Inc.**

## مقدمة

أن مقدمة لدراسة العلاقات الدولية في عصرنا هي مقدمة لن وعلم بقاء النوع البشرى على قيد الحياة ، فإذا قتلت الحضارة خلال السنوات الثلاثين التالية ، فلن تقتلها المجاعة أو الوباء ، وإنما تقتلها السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . نستطيع مكافحة الجوع والوباء ، ولكن لم نستطع بعد ، أن نعمل شيئاً بالنسبة الى قوة اسلحتنا والى سلوكنا باعتبار أننا دول قومية .

أن الدول القومية اذ تلك ادوات للعمل الوطنى لم يسبق لها مثيل في صورة ايدولوجيات واسلحة ، فانها أصبحت وسائل للصراع الدولى اشد خطراً ، تحل امكانية تصاعده بما يؤدي الى الدمار المتبادل والفتنة في نهاية الامر ، الدولة القومية تملك القدرة على السيطرة على معظم الاحداث في داخل حدودها ، ولكن لا تملك القدرة على السيطرة على القليل من الاحداث — او حتى اعمالها هي — فيها وراء هذه الحدود .

العلاقات الدولية هي ذلك المجال من أعمال البشر ، حيث يتلاقى ترابط لا مهرب منه على سيطرة قاصرة ، لا نستطيع أن نهرب من الشؤون العالمية ولا أن نكفلها تماماً حسب اراءنا . ليس في امكاننا الا أن نحاول تصحيح العالم بينما نعمل على التكيف معه ، وفي داخل هذا النطاق المحدود يجب أن نحتفظ بأشد ما نؤمن به من القيم ، وأن نزيدها جيداً ، يكون ذلك في الامكان .

واذ أصبحت ممارسة العلاقات الدولية أكثر صعوبة وحسماً سارت دراستها قدما كى تتمشى معها ، فنواحي التقدم المثير في الميدان خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، تتضمن تغييرات في المفاهيم والنظريات الاساسية ، ينشطها لقاء العلوم السلوكية الجديدة وهي علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السلالات البشرية ، مع مذاهب العلم السياسى والتاريخ والاقتصاد التى استقرت منذ أمد طويل ، هذه التغييرات في النظرية صحبها ابتداء مناهج جديدة للبحث ، واستخدام الاساليب الاحصائية للتحليل وازدياد امكانية الحصول على بيانات مستقاة من التجارب ويمكن اختبارها ، ولقد حاولت في هذا الكتاب من أوله الى آخره ، أن اطلع القارئ على أحدث أنواع البحث والتحليل هذه . وهذه التغييرات جميعاً جعلت دراسة العلاقات الدولية عملاً يقوم به المحترفون بكثرة مما كان الحال حتى الآن ، وبذلك جعلت بعض الكتابات القديمة — وإن لم يكن كلها بالنكيد — غير ذات موضوع .

ولكن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية أهم من أن تترك للمختصين .  
لقد حسب الكثير من الشباب أن ليس من الضروري أن تعنيهم الشؤون  
العالمية ، وذلك إلى أن حدثتهم لوحات الرسوم بشيء خلاف هذا ، فإن  
كانت الشؤون الدولية تؤثر تأثيرا عميقا في حياتنا ، وإذا كانت استجاباتنا  
أساسية بالنسبة إلى العلاقات الدولية ، وجب عندئذ أن تزيد من قدرتنا  
على الفهم واتخاذ القرار والتصرف .

تختلف المعرفة عن القيم . فالقيم تدفع على البحث عن المعرفة ، وتجعل  
بعض نتائج الأخيرة أهم بالنسبة اليها من غيرها ، وتحدثنا المعرفة عن أي  
من قيمنا قد تتعارض ، وأين ومتى تبدأ وسائلنا تسوء إلى غاياتنا وتدمرها  
بدلا من أن تخدمها .

ولقد أوضحت في الكتاب القيم التي أؤمن بها وقد تشاركتي فيها أو  
ترفضها أو تختار من بينها ، وحاولت أن أدمم كافة الأحكام والآراء ، ولم  
أسمح لما أفضله أن يخدعني ، ويمكن أن تقرر لنفسك إلى أي حد أخفقت  
أو نجحت في هذا البحث عن الواقعية والحقيقة ، وفي استطاعتك أن تتحقق  
من صحة الحقائق المعروضة هنا وإن تضيف غيرها تراها مهمة ولها  
اتصال بالموضوع . من المهم أن تحاول أن تفعل هذا إذا جئنا جميعا مشتركون  
في نفس المشروع — في البحث عن طريق يمكن احتماله ، يؤدي إلى السلام  
والحرية في كل مكان ، سوف يكون بحثا صعبا ولكن لا نستطيع أن نهرب منه .

**كارل و . دويتش**

**جامعة هارفارد**



## تمهيد

معظم العالم كما يراه الأمريكيون ، يسكنه « اجانب » ، أى ان من سكان العالم البالغ عددهم أربعة مليارات نسمة ، فان ما يقل عن ٢٢٠ مليون أى واحد على ١٨ ، أمريكيون . اننا اقلية من البشر ، لا من حيث العدد نحسب ولكن ايضا من حيث مساحة اليابسة والممتلكات والمعرفة و (ربما) قارات خمس . وعلى اساس الاقتصاد ، وحتى باستخدام انسب أسلوب للعد والحساب ، نملك ما يقل عن ثلث الانتاج القومى الإجمالى فى العالم بل ونصينا من انتاج الصلب والطاقة اقل . ويصدق الشيء نفسه على انتاج المعرفة فلم يفز بجائزة نوبل من الأمريكيين الا حفنة من الافراد ، ويشكل الأمريكيون اقلية من كبار المخترعين والمكتشفين فى العالم ، هذه الحقائق كلها توحى بان شعبنا يسيطر بطريق مباشر على ما يقل كثيرا عن امكانيات العالم للقوة السياسية والعسكرية .

ولكن المشكلة ذاتها تواجهها جميع الشعوب الاخرى ، فكل منها هو ايضا اقلية بين البشر ، مثال ذلك أنه برغم كثرة عدد الصينيين فهم اقل من ربع البشرية ، وجميع الهنود الشرقيين ( ويحسبون كشعب واحد ) اقل من السدس ، وبرغم ازدياد قوة الاتحاد السوفيتى الصناعية فى السنوات الحديثة ، فعدد سكانه اقل من ١٥/١ من البشر ، ولا يزال دخله حوالى نصف دخل الولايات المتحدة او اقل من سدس الدخل الكلى بالعالم ، وكل شعب آخر فى العام اصغر من هذا ، ومن ثم لا يزيد على كونه اقلية على سطح الارض .

لكن مهما كان الشعب كبيرا او صغيرا ، فعلى كل شعب فى العالم بما فى ذلك شعبنا ، ان يأخذ فى حسباته كثيرا جدا ما يفعله « الاجانب » ، واذا اراد ان ينجز أكثر مما يقدر عليه بموارده المحدودة ، فعليه ان يظفر بتعاونهم ، ولكن القول اسهل من الفعل ، ذلك ان الاجانب يمكن ان يكونوا مختلفين تماما — ويبدأون بالخصائص الواضحة من قبيل المظهر . فأكثر من ثلثي البشر مثلا هم من غير البيض (١) ، ومن المحتل أن ترتفع تلك النسبة الى الثلاثة أرباع فى نهاية القرن الحالى . فضلا عن هذا فأكثر من ثلثي البشر غير مسيحيين ، ولكن اذا كان المسيحيون اقلية فى العالم فكذلك شأن المسلمين واليهود والبوذيين والهندوكيين والشيعيين والارسطيين واصحاب المنطق الوضعى واتصار اية ديانة او فلسفة او ايديولوجية منظمة اخرى ، هؤلاء جميعا اقلية بين البشر والواقع كانوا على حد علمنا ، كذلك دائما .

---

(١) يتضمن غير البيض الشعوب السوداء والسمراء والحمراء وذات الجلد الاصفر — وكلها مجبوعات اقلية فى داخل المجوع الكلى من النوع البشرى .

يشترك الناس كثيرا جدا في الطبيعة البشرية والحاجات البشرية والآمال البشرية ، ولكنهم كانوا حتى الآن متفاوتين تفاوتاً لا يمكن التغلب عليه ، في لغاتهم وثقافتهم ودياناتهم وفلسفاتهم وأيديولوجياتهم ( ومعظم ) حكوماتهم . ولم يحدث أبداً حتى الآن أن كانوا تحت السيطرة أو الإدارة الفعالة من جانب حاكم واحد أو تنظيم واحد أو عقيدة واحدة ، وأن حدث على مر التاريخ وفي عصرنا أيضاً ، أن حاول ذلك كثير من الحكام والمنظمات والعقائد ، أو زعموا أنهم مارسوا هذه السيطرة والإدارة .

وبرغم تفاوت الناس بصورة لا علاج لها ، إلا أنهم متكافلون بشكل لا مهرب منه ، ومن بعض النواحي زاد هذا التكافل في هذا اليوم الذي ينكبش فيه العالم ، بل يستطيع أكثر الناس تباعداً عن بعضهم بعضاً في العالم ، أن يعيشوا لا يفصل بينهم سوى نصف العالم ، أي ١٢٥٠٠ ميل تقريباً أو حوالى المسافة التى تفصل مدينة نيويورك عن سايجون في فيتنام الجنوبية . ومعظم الأماكن الأخرى على سطح الأرض تفصل بينها مسافات أقصر من هذا بكثير : بيرل هاربور في هاواي ، طوكيو وهروشيما في اليابان ، أوماها وشاطيء يوتا في شبه جزيرة نورماندي بفرنسا ، برلين المقسمة بين الشرق والغرب في ألمانيا ، تاباي في جزيرة تايوان ، سيول في كوريا الجنوبية ، بورسعيد على قناة السويس في مصر ، بودابست في هنغاريا ، بيروت في لبنان ، هانغا في جزيرة كوبا . أن الأحداث المثيرة التى وقعت في كل من هذه الأماكن في وقت ما خلال حياة الجيل الحالي من البالغين ، هذه الأحداث أحدثت اختلافاً مهماً في حياة الشعب الأمريكى ، وأثرت تلك الأحداث في فرص الأعمال وفرصهم الشخصية وكذلك في ضرائبهم ، وزادت من أعداد المجتدين الذين قتلوا في الحروب السافرة أو غير المعلنة في الأرض الأجنبية .

هذا التكافل كان يزداد بأسرع ما يمكن بحسب المسائل العسكرية . فكل مكان على الأرض اليوم تفصله عن أبعد مكان آخر مسافة تقطعها الطائرة النفاثة في أقل من يومين ، ولكن المسافة { دقيقة تقريباً بالصاروخ الموجه . والاتصال الفوري تقريباً والمنتشر في كل مكان بالعالم ، والذي ظلّ زمناً طويلاً مقصوراً على الجهاز اللاسلكى الخالى من الصورة ، يأتى الآن على هيئة صوت بالإضافة الى صور بالالوان عن طريق التلفزيون وتنقلها أقمار صناعية تدور حول الكرة الأرضية ( الأقمار الصناعية ذات الكاميرات التلوية اتاحت للجنس أن يصل الى ذرى عالية جديدة من الارتفاع والدقة ) .

وهناك علامات أخرى وزبها أدق وأدهى ، عن تزايد الترابط ، فقليل أن سعر ضريبة الدخل في الولايات المتحدة يتقرر في موسكو نظراً لأن حكومتنا والناخبين عندنا أحسوا أن علينا أن نبارى على الأقل وتوازن القوة العسكرية لروسيا وانفلاقها ، وينفس المنطق حددت في بلكين وهاتوى عناصر اضافية من

سعر ضريبة الدخل مندنا ، لكن زعمت الحكومات في موسكو ويكين أن عليهم أن يباروا على الائتل ويوازنوا ذلك الجزء من قوتنا الذي يمكن توجيهه ضدهم ، وهكذا يمكن القول بأن القول جزءاً من اتفاقاتهم العسكرية — ومن ثم من التضحيات التي تقدمها زيات البيوت الروسيات والصينيات — حددتها قرارات سياسية اتخذت في مدينة واشنطن ، وما يصدق على أكبر وأقوى الشعوب في العالم ، يصدق بالمثل على الشعوب الصغيرة ، فجميع الشعوب مترابطة من حيث السياسة والاستراتيجية ، ما من شعب مهما كان صغيراً ، يستطيع في العزلة أن يكون سيد مصيره ، سيد دم أبنتائه وثروته ، ولكن منا من شعب مهما كان كبيراً ، يستطيع أن يرغم جميع الشعوب الأخرى على أن تنصاع لما يأمر به ولا أن يحولها بسرعة إلى معتقداته .

الا أننا متكاملون مع بقية العالم بطرق أكثر بكثير من مجرد التكافل بالنسبة إلى السياسة والقوة ، فالكلم يعرف بطريقة غامضة أن العلم والتكنولوجيا والطب « دولية » ، ولكن القلائل منا توقفوا ليفكروا فيما يعنيه هذا وحسب ، معناه من حيث الحقيقة الرزينة الهائلة ، أنه يمكن في إمكان أي شعب وإي بلد في العالم الوصول إلى مستواه الحالي من التكنولوجيا والرخاء والصحة ، ولا أن يحافظ على معنله الحالي للتقدم بدون المساعدة الحاسمة من جانب الكشوف الأجنبية والمساهمات الأجنبية ، لقد نكسر الزعيم العظيم للعلم الأمريكي وهو عالم الطبيعة كارل ت . كومتن ، مواطنيه ذات مرة أن ثلاثة فقط من الكشوف الأساسية الاثنى عشر التي سمحت بإطلاق الطاقة الذرية ، أجراها أمريكيون ، أما أن ربع هذا الكشف الذي غير العالم أسهم به جزء على ستة عشر من البشر ( وهو كما تتذكر ، نصيب الشعب الأمريكي ) قد يكون مدعاة للكبرياء الوطني ، وأما أننا اعتمدنا في ثلاثة أرباع هذه المعرفة الخطيرة على أجنبي ، فقد يساعدننا على أن نرى أنفسنا في منظور أفضل .

ما من بلد يستطيع أن يبقى الكثير من أهله على قيد الحياة بدون المساعدة من الأجانب . ففي مستشفياتنا ومكاتب أطبائنا يجري انتقاذ حياة الآلاف باستخدام كشوف وأدوية ابتدعها العلماء في بلاد أخرى ، ففي نصف القرن الآخر ، تم اكتشاف البنسلين في إنجلترا ، وعقاقير السل في ألمانيا والنظائر المشعة في فرنسا ، والأتسولين في كندا ، فلو أن جميع مجموعات الأدوية كتبت عليها أسماء وبلاد الذين اكتشفوها لحصلنا على برنامج علمي في المواطنة العالية في كل منضدة لوصف الداء . ولو أن جميع الأدوية التي ابتكرها أجنبي ، فقدت مفعولها غدا ، لكان عسدد الموتى في شوارعنا مثراً للرعب .

ولكن هناك جانب آخر من الصورة ، فبينما بلاد العالم بصدد أن تصبح متكافئة بالنسبة إلى الاستراتيجية والعلم وربما السياسة الخارجية ، إلا أنها

أخذة في أن تصبح أكثر تكافلا بالنسبة الى اللغة والتعليم والاقتصاد وربما السياسة الداخلية . وسوف نعرض في موضع لاحق من هذه الدراسة ، بعض أدلة توحى بأن الاهمية النسبية « للفتين الماليتين » القديمتين وهما الفرنسية والانجليزية ، أخذت تتضائل نوعا ما ، وأن عدة لغات قومية — وأحيانا اقليلية — في كثير من اقاليم العالم ، قد أخذت جزءا على الأقل من مكانهما . والتقدم الاقتصادي والثقافي مصحوب في معظم البلاد بزيادة في استخدام لغاتها الوطنية ، وكذلك بانخفاض نصيب الطلاب ( ومن ثم القادة فيما بعد ) الذين تعلموا في الخارج . فمن طلبة الكليات الامريكية وصل عدد الذين كتبوا يدرسون في خارج الولايات المتحدة الى حوالي ٥ في المئة في أوائل الستينات ، وهذه النسبة الصغيرة انخفضت نوعا بعد عام ١٩٧٢ بتأثير الانكماش . وبالمثل ، نفع التقدم الاقتصادي وتزايد عدد السكان توجه نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج القومي نحو الانخفاض ، أن التكنولوجيا الحديثة تكنولوجيا بدائل ، فالكثير مما كان يستورد في الماضي ، مثل الصوف أو الحرير ، يمكن أن يحل محله الآن شيء يصنع محليا مثل الأزلون والنيلون ، وفي الوقت نفسه فإن جزءا متزايدا من الدخل القومي ، يصعد أن يتكون من خدمات يجري انتاجها أساسا في داخل البلد ، مثل الاسكان والمدارس والرعاية الصحية وأمثالها .

والنتيجة أن المهتمين بالتجارة الخارجية من المصدرين والمستوردين ، وجميع المجموعات المبثلة للمصالح ، تسير نسبة ما يتحكمون فيه من الثروة والقوة البشرية في كل بلد الى الانخفاض ، ومن ثم يتضائل نصيبهم من الموارد المحتملة لممارسة نفوذ في السياسة .

ومع أن التكافل العالمي قد استمر بالحاح ونما في بعض الاحيان بالنسبة لبعض السلع الرئيسية مثل الزيت والقمح والحاسبات الالكترونية ، فقد لمسنا هذا التكافل بصورة اشد عندما ارتفعت اسعار هذه السلع وغالبا ما كان ذلك استجابة لاعمال وتصرفات الدول المصدرة لها .

من الصعب ولكن من الضروري أن نلخص النتائج التي تسفر عنها هذه النظرة الاولى الى الحقائق والاتجاهات . ليس كل شعب وكل جنس وكل عقيدة الا اقلية في عالم من الغريب لا مفر منه ولا سبيل في الوقت نفسه الى التحكم فيه . أنه عالم لا يمكن من نواح عدة التحكم فيه لانه كثير التعدد والتباين ، ولا سبيل الى الهروب منه لان تكافلنا مع البلاد والشعوب الاخرى كبير جدا وحقيقي جدا ، وهذا التكافل أخذ في الازدياد من بعض النواحي في العقود الحديثة بينما من نواح أخرى كان يسير نحو التناقص . وعلى ذلك ففي كل بلدتريبا في العالم ، كثيرا ما تتعرض كل من السياسة المحلية للدفع والجذب في اتجاهات متناقضة عديدة في الوقت الواحد ،

وعلى نتيجة هذه المنافسات المتعددة قد يتوقف امان ورخاء كل بلد ويقاوم  
النوع البشرى .

العلاقات الدولية هى من الاهمية بكان بحيث لا يمكن تجاهلها ،  
ولكنها ايضا من التعقيد الشديد بحيث لا يمكن فهمها لدى النظرة السريعة ،  
وعلىنا ان نحاول ما هو افضل من هذا . ففى حالة طارئ طبى على جميع  
الذين حصلوا على تدريب طبى ، التزام باسعاف رفاقهم ومساعدتهم بخلاف  
هذا حسب الحاجة . فى الطب نعلم ان الفرد ضحية المرض ، ولكنه كثيرا  
ما يكون عاملا رئيسيا فى تحقيق شفائه ، ويصدق شئ شبيه بهذا على المواطن .  
يمكن ان يكون ضحية السياسة ، ولكن يستطيع ايضا ان يفعل الكثير لتحسينها  
وتحسين مصيره ومصير بلده ، نحن الذين اتيت لنا فرصة وميزة الحصول  
على تعليم عال مدينون بأن نقدم لرفاقنا خير مساعدة يمكن ان نقدمها لهم  
باعتبار اننا مواطنون فى بلادنا وفى العالم ، افضل علما واكثر كفاءة ومسؤولية ،  
علينا ان نبذل افضل ما فى وسعنا للنظر الى جوهر المسائل وأن نحاول مساعدة  
الواحد والجميع على مكافحة ازمت السياسة المتكررة وطوارئ عصرنا .

ولكن الكفاءة هنا واجبة وجوب الرحمة ، فالجاهل حسن النية فى  
الطب ليس طبيبا ولكنه دجال ، ويمكن فى حالة ضرورة طارئة ، ان يعرض  
حياة المريض للخطر ، وفى السياسة فال مواطن الذى تثار مشاعره ويمتلكه  
الحماس ولكن معلوماته خاطئة ، يشكل تهديدا ، وقد يعرض هو ورفاقه  
حريات وحياة الملايين للخطر ، بما فى ذلك حرياتهم وحياتهم هم ، ففى عصرنا  
الحاضر تتفخر ائتلاف هيجورج وبرلين ، وكرائب هيروشيا وطوكيو شواهد  
ضخمة على ما ينطوى عليه الجهل فى السياسة الدولية من تلكة عالية ،  
وعلى ذلك يجب ان تدرس العلاقات الدولية بكل ما يسمح به وقتنا المحدود  
ومواردنا المحدودة ، من عمق ودقة ومسؤولية . ما من موضوع آخر  
يحتل ان تكون له صلة مباشرة بما سبق أن سمعنا السياسى الأمريكى برنارد  
باروخ « الاختيار بين المرمين والموتى » .

ليس فى امكان هذا الكتاب الموجز أن يقدم غير مهيئ اول لهذه  
الدراسة ، وسوف يقدمه فى خسة اقسام يتناول اولها ما نريد ان نعرفه :  
فعوى العلاقات الدولية ، ويسأل القسم الثانى عن الطريقة التى تستطيع  
بها ان تعرف ما يتضمنه موضوعنا ، ويبحث مناهج البحث والتحليل والملاحظة  
بل واحيانا التجريب ، ويلخص الثالث القليل من الاشياء التى اكتشفت ،  
ويعمل الرابع على استكناه شتى المعانى التى تنطوى عليها هذه الكشوف ،  
ويناقش القسم الخامس والاخير بعض الخطابات الثابتة التى يمكن اتخاذها  
فى بحثنا عن معرفة يمكن التحقق من صحتها واستخدامها وعن التصرف  
المفيد والمؤثر .



## ( الجزء الأول )

ماذا نريد ان نعرف :

جوهر العلاقات الدولية :

ان الكثير مما نريد ان نعرفه عن العلاقات الدولية يمكن جمعه تحت عناوين سؤالاً أساسياً . وقد طرح علماء السياسة هذه الاسئلة لعدة قرون في شكل أو آخر ، كما طرحها أيضا القادة السياسيون والمواطنون العاديون . هناك اجابات تقليدية من نوع ما ومتعددة في العادة، عن الكثير من هذه الاسئلة ، البعض عن شيء معين أو أشياء أخرى كثيرة عادة. ولكن وكما هو الحال في أكثر مجالات المعرفة يجب النظر الى هذه الاجابات التقليدية بحذر . من الصعب الحصول على اجابات ادق على هذه الاسئلة ، وأصعب من ذلك الحصول حتى على معرفة يسيرة بشأنها يمكن اختيارها موضوعيا والتحقق منها أو نقضها بحيث يمكن اعتبارها بمعنى ما ، معرفة . ومع ذلك يجب أن نحاول الحصول على مثل هذه المعرفة . وقد تساعدنا هذه الاسئلة الاثنى عشر من خلال البحث عن المعرفة — على ابقاء بحثنا ذى الصلة بما نريد ونحتاج الى معرفته .





## الفصل الأول

### اثنا عشر سؤالاً جوهرياً

نتلخص الاسئلة الاثنا عشر الجوهرية التى سوف تكون موضع اهتمامنا ،  
فى النواحي الآتية :

#### ١ - الأمة والعالم :

ما علاقات أمة بالعالم من حولها ؟ متى وكيف وما مدى سرعة احتمال  
نهوض شعب أو دولة أو أمة ومتى وكيف وما مدى سرعة قابليتها للانتشار ؟  
ثم كيف تتكافل طالما هى قائمة ، مع الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ وكيف  
تتصرف مع المجموعات الصغيرة فى داخلها ومع الأفراد ، وكيف تكون علاقاتها  
بالهيئات الدولية وبالنظام السياسى الدولى ؟

#### ٢ - العمليات الأممية والتكافل الدولى :

الى أى مدى تستطيع الحكومات والشعوب لاي دولة قومية أن تقرر  
مصيرها والى أى مدى تكون نتيجة أعمالها مرهونة بالظروف والاحداث  
التى تقع خارج حدودها القومية ؟ هل أصبحت بلاد وأمم العالم أكثر  
« سيادة » واستقلالاً عن بعضها البعض أو أنها أصبحت أكثر تكافلاً فى  
أعمالها ومصيرها ؟ أو هل أصبحت أكثر استقلالاً وأكثر تكافلاً فى وقت  
واحيد وأنها فى قطاعات مختلفة من النشاط ؟ كيف سيكون شكل العالم  
فى عام ٢٠١٠ بعد الميلاد بالنسبة لهذه المسائل ؟

#### ٣ - الحرب والسلام :

ما العوامل التى تحدد الحرب والسلام بين الشعوب ؟ متى وكيف ولماذا  
تنشب الحروب وتستمر وتقف ؟ كيف كانت هذه العمليات تسير فى الماضى وكيف  
تعمل الآن ؟ وما الذى يحتمل أن تسير عليه فى المستقبل ؟ وما مبلغ القتال  
وانواعه مما يحتمل أن يؤيده الناس ؟ متى ولأى أغراض وفى ظل أى ظروف ؟

#### ٤ - القوة والضعف :

ما طبيعة قوة أو ضعف حكومة أو أمة فى السياسة الدولية ، وما  
مصادر وظروف مثل هذه القوة ؟ وما حدودها ؟ ثم متى وكيف ولماذا تتغير  
القوة ؟

## ٥ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي :

ما الشيء السياسي في العلاقات الدولية وما هو غير السياسي ، وما علاقة السياسة الدولية بحياة مجتمع الشعوب ؟

## ٦ - سكان العالم مقابل الغذاء والموارد والبيئة :

هل عدد سكان العالم آخذ في النمو والازدياد بمعدل أسرع من امدادات العالم من الغذاء والطاقة وغيرها من الموارد وأسرع من « قدرة تحمل » بيئتنا بالنسبة للهواء والماء والتقنيين المحتملين وموطن معيشى غير ملوث ؟ أيمكن أن تمثل أوجه الفشل في هذه النواحي خطرا على « الامن القومى » لاي امة مساويا للخطر الذى يثره تغير في القوة السياسية أو العسكرية لجيرانها ؟ . هل تمثل هذه المشاكل « قيودا للنمو » مؤقتة ، أو انها تنذر بمستقبل طويل المدى من الفقر والركود المادى للجنس البشرى ؟ وما هى عواقب ذلك على السياسات العالمية بما فيها الحرب والسلام ، وما الذى يمكن فعله ، ان كان فى الامكان فعل شيء ازاءها ؟

## ٧ - الرضاء والفقر :

ما مبلغ التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين ايم العالم ؟ وما مدى التفاوت بالنسبة الى قيم أخرى ولكنها ذات اتصال ، مثل توقع الاجل أو التعليم ؟ هل الفوارق الاقتصادية بين الامم اكبر أو اقل منها فى داخل كل امة مثل ما هو قائم بين مجموعات عنصرية أو بين مناطق داخل الامة الواحدة أو بين طبقات الشعب ؟ ثم هل مدى عامل من عوامل التفاوت هذه، فى تزايد أم فى هبوط ؟ ثم ما مدى سرعة هذه العوامل فى تغيراتها ؟ ماذا يحدد طبيعة هذه التوزيعات وحجم واتجاه هذه الثغرات ؟ ما الذى يمكن عمله عن قصد لتحقيق هذه التغيرات ؟ وما درجة سرعة امكن تحقيق هذا، والى اى حد ؟

## ٨ - الحرية والقمع :

ما مبلغ اهتمام الناس بالاستقلال عن شعوب أو عن بلاد أخرى ؟ وما مدى اهتماماتهم بالحرية فى داخل بلادهم وأمتهم ؟ وما الذى يفعلونه اذا حدث شيء ما ؟ ومتى يحدث هذا وتحت اى ظروف ؟ ما مفهوم الناس للحرية - هل هى الجبهة العريضة من الرغبات مع تسامح بالنسبة الى الاقليات والنزعات الفردية غير الملائمة ، أم هل هى خضوع جماهير الناس لحكم الاغلبية ، أو للتقاليد ، أو لزعيم هو موضع الثقة ، أو لطغيان مناسب معروف ؟ ثم ما مدى ادراك الناس للحرية على انها قيمة فى حد ذاتها ، وما مدى نظرهم اليها باعتبارها اداة يمكن من خلالها تحقيق قيم أخرى لها

أهمية أكثر بالنسبة لهم ؟ وما الظروف التي تؤثر أو تغير في مثل هذه الرؤية أو هذه الرغبات ؟ وما سرعة هذا التأثير وإلى أي مدى ؟ ثمها أحجام الفوارق في أنواع وحدود الحرية التي يريدها الناس في الأمم المختلفة وفي المجموعات المتنوعة في الآلة الواحدة ؟ ثم ما كبر الاختلافات في نوعيات وحجم الحريات التي حصلوا عليها ؟ وما مدى وسرعة تغير هذه التوزيعات ؟ ومتى يحدث هذا وفي ظل أي ظروف ؟

#### ٩ - الإدراك الحسي والوهم :

كيف ينظر القادة وأفراد الشعب إلى أمتهم ، وكيف ينظرون إلى الأمم الأخرى وإلى تصرفاتها ؟ ثم ما مدى واقعية أو خيال هذه النظرات ؟ ومتى يحدث هذا وفي أي ناحية وتحت أي ظروف ؟ ثم متى تدرك الحكومات أو يدرك النخبون الأمور بسرعة ؟ وما النواحي التي يعرفونها أو يجهلونها ؟ وما مدى عمل الحكومات الوطنية في خداعها الجماعي أو الأسطوري أو في خداعها الذاتي ؟ ثم ما هو « معدل الخطأ » لرجال الدولة ؟ وكم من مرة يصدر عن قرارات هامة عن الحرب أو السلام على أساس خطأ ما كبير أو جانب من الحقيقة ؟ ثم ماذا يمكن عمله للتقليل من هذه الأخطاء والوصول إلى الحقيقة ؟

#### ١٠ - التشطط والفتور :

أن عند الشعب اهتمامات إيجابية بالسياسة ؟ وأن من هؤلاء دور في الشؤون الدولية ، وما الظروف التي تعمل على اتساع أو تضيق هذه النسب من الجموع المشتركة الإيجابية ؟ وما مدى سرعة هذا وفي أي ناحية ؟ ثم من الجبهة العريضة من الشعب التي يجب أن تكون لها اهتمامات بالسياسة في وقت ومكان ما ؟ ثم ما الظروف التي قد تغير هذه الجبهة العريضة من الناس ؟ وما تأثير هذه التغيرات على حجم هذه المشاركة السياسية وعلى مراحل السياسة ونتائجها ؟ وبوجه خاص ما تأثير التغيرات في درجة مشاركة الجموع الشعبية في السياسة على سلوك ونتائج المسائل الدولية ؟ وما نوع السياسات الوطنية أو الدولية التي يمكن أن تنمو مع الزيادة الشديدة في استخدام النفوذ وفي وسائل الاتصال بالجمهور ، وفي مستوى الثقافة والتعليم ، وفي الحركة الاجتماعية والمشاركة السياسية ؟ لاشك أنها مشكلة خطيرة في البلاد النامية ولكنها مشكلة أيضا في البلاد المتقدمة الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي .

#### ١١ - الثورة والاستقرار :

تحت أي ظروف يمكن توقع سقوط حكومات ؟ ومتى وبأي شروط وإلى أي مدى يمكن أن تفقد الطبقات الراقية الحاكمة كسلا أو بعض سلطاتها ؟ ثم (م - ٢ العلاقات الدولية)

ما التغيرات الدائمة أو الحتمية أن وجدت ، التى تسببها الثورات ؟ ثم متى وكيف تترك جانباً النظم القانونية كلها أو النظم الاقتصادية أو الاجتماعية أو كل نظم. الثقافة الأساسية كلية أو جزئية وتحل محلها نظم وأشكال أخرى بصفة نهائية؟ وما سرعة حدوث هذه التغيرات الكبيرة ، ثم ما الثمن المادى والمعنائة البشرية؟ ثم من من طبقات المجتمع يتحملون هذه التضحية لفترة قصيرة أو طويلة ، ثم ما فائدة هذه التغيرات أن وجدت فى المدى القصير أو فى المدى الطويل ومن المستفيدين ؟ كم من الوقت يحتاج الاستقرار السياسى أو الصناعى بعدد فترة من الثورة ؟ كيف وبأى نتائج ومن يتحمل الثمن ؟ ثم ما تأثير مثل هذه المراحل السياسية والثورات المضادة والاستقرار النهائى لنظام سياسى أو اجتماعى قديم أو حديث على مجال السياسة الدولية ؟ ثم كيف يمكن للثورات الداخلية أن تؤثر على الشؤون الدولية وكيف يؤثر التنفيذ الخارجى والاحداث الدولية على الاستقرار أو التقلبات الثورية للنظم الداخلية والنظم السياسية لبلاد معينة ؟ ماذا يمكن للحكومات أو رجال الدولة والناخبين أن يفعلوا ازاء هذه الاحداث ؟ وما مدى خضوع هذه النواحي لتأثير على مقصود ؟ متى يحدث هذا وبأى ثمن وفى أى اتجاه ؟

## ١٢ - الذاتية والتحول :

كيف يحتفظ الافراد والشعوب والامم من خلال كل هذه التغيرات ، بذاتيهم وشخصيتهم ؟ ومن أى العناصر تتكون هذه الشخصية بالنسبة لاية عنصر أو نواح فى نظامها الداخلى ، وما الاختلاف الذى تحدثه فى سلوكها الملحوظ ؟ ثم الى أى مدى يمكن لشخصية الفرد أن تشكل حاجة حقيقية لاشخاص أو جماعات ، وماذا يحدث اذا لم تتحقق هذه الحاجة ؟ وما مدى أن تصبح لهذه الشخصية الذاتية قيمة فى حد ذاتها ، وما مدى اعتبارها شرطاً أو أداة فى الحصول على قيم أخرى ؟ ثم ما الاحساس بالذاتية - وما حقيقة الشخصية المطلوبة وكيف تصبح مفقودة ؟ ما مداها وسرعتها وتحت أية ظروف ؟ الى أى حد يكون الاشخاص والطبقات ونخبة المجتمع والحكومات والشعوب والامم اشبه بالجهود التى لا تستطيع أن تغير البقع فى جلودها ، وما مدى قدرتهم على التحول أو على التحول الذاتى ؟ واذا ما اعدنا تساؤلنا الاول فى هذا الجزء نقول : ما تأثير تحول الشخصيات والمجموعات على أمة وتحول أمة على الشخصيات والمجموعات ؟ وبوجه خاص ما تأثير التغير الدولى على التحول القومى وعلى الشخصية القومية ، وما تأثير تحول أمة أو بعض المجموعات الاجتماعية أو بعض الطبقات فيها على أهم أخرى وعلى النظام الدولى ؟

واضح أن طرح هذه التساؤلات أسهل من الإجابة عليها ، سبق فى الماضى أن تناولت الكتب والمقالات الكثيرة هذه الاسئلة الاثنى عشر الجوهرية ، ولكن القليل منها كان مجرد اقتراحات كما ينتظر فى المستقبل أن يكتب عنها المزيد -

ومع ذلك يمكن تناول الكثير منها من خلال دراسة السياسة الدولية ، ولكن علينا في هذه الحالة أن تبدأ على الأقل في التفكير في هذه الاسئلة الاثنى عشرلكي نكون على علم ومعرفة بما يحمله كل سؤال من مشاكل .

وفضلا عن هذا ، تعتبر هذه التساؤلات متداخلة — مع بعضها ، وقد نجد أنه مهما كانت الحلول أو أجزاء منها فإن أى حل من الحلول يختلف مع أجابتنا على كل أو بعض الحلول الأخرى ، ويعتبر كل سؤال من هذه العشرة نقطة بداية طيبة ، ولكن ، كما أن كل الطرق تؤدي الى قلب نفس المدينة — فإن كل هذه التساؤلات الاثنى عشر جميعها سوف تصل بنا وبصورة أعمق الى تعقيدات السؤال الواحد ، وكم من أمم مختلفة وهى فى طريقها الى الوجود ، تستطيع التعايش فى مزيج من الاستقلال المحدود والتكافل فى عالم لا نستطيع أن نتفق بشأنه ولكن لا نستطيع واحدة منها بفردى السيطرة عليه ، والذي نعتد عليه جميعها من أجل استقلالها وحريتها وسعادتها وبقائها على قيد الحياة .





## الفصل الثاني

### ادوات للتفكير وبعض المفاهيم الاساسية

اذا ما اردنا ان نجعل هذه الاسئلة الاساسية الاثني عشر اكثرفاعلية سواء بالنسبة للسؤال الواحد او بالنسبة لتفاعل هذه التساؤلات فيما بينها ، فعلينا ان نستخدم النظريات كادوات للتعريف ، ونظرا لان المفهوم ان النظرية عبارة عن رمز وان الرمز ان صح القول ، هو امر بلان نراعى ما يشير اليه هذا المفهوم ، فهذا يستتبع ان المفهوم نوع من امر لننتكر مجموعة من الاشياء او الذكريات وهى بمثابة امر لاختيار وجمع بعض بنود المعرفة — وهذه تشير الى الحقائق ، ولكن ليس هناك ضمان في اننا سنجدها .

### بعض افكار عن النظم الاجتماعية :

كانت الافكار الاربعة نتناولها الآن ، من اقتراح العالم الاجتماعى « تالكوت بارسونز Talcott Parsons » الذى استنتجها من الفكرة القائلة بان هناك بعض الاشياء الاساسية التى يجب عملها في كل نظام اجتماعى ، كبيرا كان او صغيرا ( اى في كل مجموعة وفى كل تنظيم وفى كل بلد ) ، اذا اريد ان تكون له صفة الاستمرار .

### اولا : هناك شكل او نموذج المحافظة على الشيء :

يجب ان تكون للفكرة صفة الاحتفاظ باشكالها الضرورية ، بمعنى ان هذه الاشكال او النماذج يجب ان تتكرر حتى تحافظ على النظرية خلال تعاقب الامراد والمجموعات او الاجيال ، والعمل الرئيسى لشكل الإبقاء على الشيء في اكثر المجتمعات ، تقوم به ربات البيوت والعائلات ، وهناك ايضا مؤسسات ووكالات في كل مجتمع تقوم بهذا العمل وان يكن بدرجة اقل .

### ثانيا : هناك الملائمة :

على كل تنظيم وكل مجتمع ان يتكيف مع البيئة التى تحيط به ويستمد منها وجوده ويتلائم مع متغيراتها . . والعمل الاساسى لتكييف الامور في كل بلد يقوم — كما يرى الاستاذ بارسونز — من جانب القطاع الاقتصادى ومن المؤسسات وانشطتها بما في ذلك المؤسسات العلمية والتكنولوجية . وهكذا تتوخى المصانع والمزارع والمناجم ومعامل الابحث في كل بلد جانب التلاؤم في بادئ الامر سواء كانت خاضعة للملكية الخاصة او الملكية العامة ، ويتكيف

الرجال انفسهم في الصين على البحار وعلى السهول بزراعتها بالقمح ، وعلى الانهار ببناء محطات توليد الكهرباء — ومثل هذا التلاؤم الاجتماعي يغير من البيئة وكذلك المجتمع ، اذ لو تغير الصياد الى مزارع لتغير ايضا السهل الى حقول .

### ثالثا — هناك هدف الانجاز :

لكل تنظيم ومجتمع هدف او اكثر يحاول الوصول اليه او يرغب افراده في تحقيقه ويأشكال يتغير معها سلوكهم ، بجانب الحاجة البسيطة لنمط المحافظة على الشيء والتلاؤم . ويرى الاستاذ بارسونز أن تحقيق هدف الانجاز في كل بلد تقوم به عادة الحكومات والقطاع السياسي بمراحله ومؤسساته ، فمن خلال الحكومة والاجهزة السياسية تتجمع غالبا اكثر المصادر البشرية والمادية من اجل تحقيق أى هدف ، سواء كانت الاهداف التي مثلها قيادة المجتمع او الشعب سلمية او حربية الطابع ( تتراوح من القضاء على الامية الى غزو منطقة على الحدود ) .

هذه الوظائف الثلاث . المحافظة على النمط ، والتكيف مع البيئة الطبيعية والبشرية ، والسعى وراء الاهداف — ليس من السهل اداؤها في نفس الوقت الواحد اذا كانت الموارد محدودة كالمعدة ، الا انه لا يمكن التضحية بأى من الثلاث ، وعلى ذلك يشير بارسونز الى أن كل بلد وكل مجتمع وكل نظام مركب تواجه مهمة رابعة ، مستمرة وأساسية ، هي مهمة التكامل . ويتحصر التكامل : في جعل هذه الانشطة المختلفة متلائمة ، وفي جعل توقعات ودوافع الناس والابقاء عليها مناسبة مع الادوار التي يجب أن يقوموا بها . ووظيفة التكامل في اكثر البلاد ، يقوم بها أساسا الاساليب والمؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية . ولكن الكثير من عناصر المجتمع الأخرى تشارك في هذا العمل وهي عادة مشاركة بدرجة أقل نوعا .

وفي كل هيئة أو مجموعة أى في كل نظام صغيرا كان أو كبيرا ، يتم اداء نفس الوظائف الأربع ، ففي وزارة الخارجية الأمريكية مثلا قد يكون التفكير في تنفيذ نظرية شكل المحافظة على الشيء بصورة اكبر من جانب ادارات المحاسبة والمراجعة وشئون المستخدمين ومكتب الامن ، بينما نجد أن العمل الروتيني للفتايات والسفارات وكذلك مكاتب الوزارة المختصة بشئون الكونجرس والعلاقات العامة ( أو « الشئون العامة » ) قد يكون بمثابة خدمة لاغراض التوافق أو التلائم مع الظروف المحيطة بجهات مختلفة من بيئته ، وتحقق أغراض انجاز الهدف بصورة اكثر من خلال جهود الدبلوماسيين ( السياسيين ) في الخارج ، ومن خلال التصريحات والاذاعات الصحفية التي يعلنها المتحدثون في الوزارة ، وعن طريق اعداد المصاهدات الدولية أو

التشريعات الوطنية التي تلتزمها الوزارة ، والجهود السياسية التي يبذلها كبار الموظفين ، ثم من يأتي بعد ذلك من أول وزير الخارجية الى أقل من هذا من يواجه أيضا مهمة التكامل التي لا تنتهي وهي محاولة التنسيق والمحافظة على التلاؤم المتبادل أو حتى لو أمكن التأييد المتبادل لكل أنشطة الإدارات الكثيرة والمكاتب والوكالات وجهود الموظفين .

وبصفة عامة فإن تحقيق هدف الانجاز بالنسبة للولايات المتحدة يجب ان يكون أساسا من الرئيس والكونجرس ، وبصورة أقل من المحكمة العليا ، وعلى أية حال فإن لفروع الحكومة مهامها هامة بالنسبة الى المحافظة على الشكل والتكامل والتلاؤم .

وفي مستوى أعلى ، تحاول الامم المتحدة تحقيق أهدافها بصورة أساسية من خلال أعمال جمعيتها العامة وسكرتيرها العام ومجلس الأمن ، وكثير من الأعمال الخاصة بالتكيف . . يتم من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ، كما تحققت جهود كبيرة في مجال التكامل من خلال هيئة اليونسكو . أما عن مهمة الحفاظ على الشكل فيبدو ان هذا الامر قد ترك للحكومات والأمم الأعضاء ، وربما الى حد كبير في أوقات التوترات الدولية .

وكما نوضح هذه الأمثلة فإن المهام الأربع الأساسية تتواجد على أقل تقدير في نظام اجتماعي ولكنها ليست دائمة منفصلة تماما من الناحية العملية ، كما انها ليست جميعا متطورة بنفس الدرجة دائما . فكل نظام ثابت ومعروف يجب أن يتصف بشكل المحافظة على الشيء إذا كان عليه أن يستمر قائما في بيئة واحدة لا تتغير على الأقل . ويجب على هذه الأنظمة التي تعيش في البيئات المتغيرة أن تطور من وظيفة التلائم . وكما ان النظم التي تشوبها التعقيدات هي وحدها التي لها أهداف داخلية وبالتالي يكون عملها تحقيق هذه الأهداف . ومن ناحية أخرى قد لا تحتاج الأنظمة المشابهة لتفكيكها أو الاكبر منها ، الا الى تسهيلات وعمليات تكامل أشد احكاما واتقانا .

وهناك وظيفتان أخريان أساسيتان أصبحت لهما أهمية بالنسبة لأكثر الأنظمة التي بلغت درجة عالية من التقدم ، ويعتبر هدف البيئة واحدا منهما . فبينما نجد الأنظمة التي تبحث عن الأهداف البسيطة قد اتبعت كل الاستعداد من أجل تحقيق هدف واحد أو أهداف قليلة متساوية أو بديلة - فالنظام المتقدم القدرة على تحقيق أهدافه بمعنى أحداث تغيرات في تعقيد مجموعة أكبر من الأهداف القائمة وفي خلق أهداف جديدة لم يخطر فيها من قبل . وتستطيع البلاد التي تتمسك أساسا ببدا العزلة

مثلا ، الحصول على مهبطات عسكرية كبيرة وتحقيق اهداف عسكرية واسعة او ( مصالح تليددا لها ) في اجزاء متفرقة من العالم — كما فعلت انجلترا في القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وكما فعلت الولايات المتحدة تدريجيا منذ تسعينات القرن الماضي ، وبصورة اسرع منذ عاشر اربعين ، ١٩٤٥ ، ١٩٦٥ . ومن ناحية اخرى قد تسقط بعض الدول من حسابها تدريجيا او بسرعة بعضا من اهدافها السابقة والتي كانت في وقت ما ذات أهمية بالنسبة لها . فقد تخلى حكام انجلترا في القرن السادس عشر عن طموحهم القديم الذى ساد ثلاثة قرون ، في السيطرة على ارض أوروبا وهي فرنسا الآن ، وقد تخلوا في النهاية عن كاليه وبدأوا في العمل على تحقيق السيطرة والقوة في البحار وفي بعض المناطق بالعالم الجديد . وقد يكون التحول الجزئى لموقف روسيا والولايات المتحدة منذ أواخر الخمسينات ، عن التنافس الاساسى حول السيطرة والحصول على القواعد المختلفة على القواعد المختلفة على كوكب الارض المزدهجة والاتجاه الى التنافس على تحقيق الاهداف في الفضاء — قد يكون هذا كله مثلا آخر للتغير في تحقيق الاهداف القومية .

وقد يكون هناك تغيير في نوعية الاهداف و « المصالح الحيوية » التى تسعى امة ما الى تحقيقها . فقد تخلت سويسرا في القرن السادس عشر عن استمرار سيطرتها على لومبارديا ، كما تخلت السويد في القرن الثامن عشر عن تحقيق امبراطوريتها على البلطيق ، وترك البريطانيون في الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٥ امبراطورية تضم الآن نحو ٧٠٠ مليون نسمة . وعندما تقرّر كل امة من هذه الأمم الثلاث التخلي عن سيطرتها على شعوب اخرى ، فإنها تتحول كلية الى مجموعة اخرى مختلفة من الاهداف مثل تحسين ظروفها الداخلية ورفاهيتها الاقتصادية وتطوير العلوم والتعليم وكل ما يتعلق برخاء الدولة ومشكلاتها .

واذا قام نظام ما بتغيير أهدافه أكثر من مرة وبنجاح ، أصبح قوة كائنة أكبر من الاهداف التى يحاول أن يحققها في أى وقت ، ذلك لأنه قد يكون قادرا على الاختيار والمتابعة وتحقيق أهداف أكبر في المستقبل . وقد يذكرنا هذا بتحذير بعض الفلاسفة والعلماء القائم ضد مبدأ « عبادة الاصنام » أى ضد عبادة الماضى للأشياء الصغيرة كما لو كانت نهائية وأبدية ، وفي عالم السياسة أيضا يمكن اغراء أمة على التمسك بأهداف صغيرة وجزئية ، ومقابل نسيان هذا اذا اريد للامة أن تبقى ، فإن كثيرا من اهدافها المتشابهة سوف تتغير .

وتحتاج القدرة على اعداد اهداف وتنفيذها الى مصادر مادية وبشرية داخل النظام ، وكلما اتسع مجال الاختيار بين الاهداف القديمة والحديثة —

كبر احتمال حجم نسبة المصادر داخل النظام والتي قد تستخدم في تحقيق هذه الاختيارات واعداد هذه الاهداف الجديدة والتي قد يصاد تخصيصها لتحقيق اغراضها . وتشكل نسبة المصادر داخل النظام ، عاملا هاما في قدرة المعرفة لهذا النظام أى في قدرته على « تعلم » كيفية السلوك والاستجابة للحدث في مجالاتها المختلفة أو على الأقل في وسائلها المختلفة والاكثر سخاء .

وقد كشفت بعض الحكومات وبعض المجموعات الرأئية وبعض الشعوب وخاصة في العصور التاريخية ، عن قدرات كبيرة أو أقل منها في التعلم بهذا المفهوم عما حققه آخرون في هذا المجال ، ويقال أن ملوك فرنسا من البوربون في أوائل القرن التاسع عشر لم ينسوا شيئا كما لم يتعلموا شيئا حتى بعد الانقلاب الاجتماعى الذك ترتب على الثورة الفرنسية - وتم استبعادهم بعد ذلك بفترة قصيرة من السياسة الفرنسية نهائيا . وبالعكس نجد في جانب آخر مدى ما وصل اليه الشعب الأمريكى وحكومته من قدرة على اكتساب المعرفة في الازمة العالمية الاقتصادية في الثلاثينات وذلك في اثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم مرة أخرى في أزمة الائتمار الصناعية في أواخر الخمسينات ، وقد أوضحت بعض الازمات التى جاءت بعد ذلك بمشر سنوات في أوائل عام ١٩٦٨ ، مثل الازمة العسكرية في فيتنام والازمة النقدية لقيمة الدولار الذهبية وازمة المدن الأمريكية والحقوق المدنية والعلاقات العنصرية - ان تكرار السياسات الماضية قد لا يكون كافيا ، وأن قدرة المعرفة السياسية في السنوات العشر القادمة للحكومة والشعب الأمريكى ، قد تواجه فترة أخرى من التجربة .

وفي السبعينات ، دلت نهاية الحرب الفيتنامية وعصر نيكسون ومجىء حكومة جديدة في عام ١٩٧٧ على ان قدرة تعلم النظام السياسى الأمريكى ما زالت محدودة .

ويمكن القول انه اذا أمكن إعادة تخصيص مصادر جزء كبير أو هام في نظام ما ليصبح بناء جديدا للنظام وبالتالي الى مجموعة جديدة من الاهداف وإشكال من السلوك - فانه يمكن القول بأن هذا النظام قد أصبح متحولا وإذا كان هذا التحول قد تم أساسا من خلال مبادرات ومصادر في النظام ذاته ، فإن الحديث في هذه الحالة يكون من نظام متحول من ذاته . وعمل هذا التحول الذاتى هو سادس وأعلى المهام الأساسية لنظام اجتماعى . وكل هيئة أو أمة لها هذا العمل ، مع قدرتها على الحفاظ على الشكل الجزئى الكافى بجانب الإبقاء على الاستمرار والشخصية يحتل بقاؤها ونموها وتطورها أكثر من أية هيئة أو أمة تقتصر على هذه الخصائص . هناك كثير من الهيئات الدينية والعلمانية في العالم تعتبر

نماذج لهذا التحول الذاتى ، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية فى عهد الصليبيين وبابائهم التضاليون فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر - تختلف كثيرا عن المجتمعات الصغيرة للمسيحيين الأوائل الذين كانوا يتقابلون فى سراييب الموتى ، وكذلك عن الكنيسة التى كانت تسيطر عليها الدولة فى أيام الامبراطور قسطنطين ، ثم مرة أخرى عن الكنيسة المسيحية الآن التى أعلنت فى مجلس الفاتيكان الثانى مبادئ الحرية الدينية داخل الدولة ، ويرغم هذا بقى فيها جزء كبير من روح الاستمرار . وينطبق هذا على كثير من الامم : فقد أصبحت فرنسا وروسيا واليابان والولايات المتحدة تختلف كثيرا عما كانت عليه فى عام ١٧٧٠ أو عام ١٧٨٠ ، غير ان هناك قدرا كبيرا من الشخصية والاستمرار قد بقى فى كل من هذه الدول .

### بعض الأفكار عن السياسة :

من العدد الهائل من العلاقات البشرية المختلفة ، فأياها سياسية ؟ ما الذى تعمله السياسة ولا تعمله الأنشطة أو الأنظمة البشرية الأخرى ؟

تتخصر السياسة فى السيطرة غير الكاملة عموما على السلوك البشرى عن طريق العادات الاختيارية فى الامتثال محسوبة بالتهديدات عن احتمال التنفيذ بالقوة . فالسياسة فى جوهرها ، مبنية على تفاعل عادات التعاون كما تعد لها التهديدات .

ان عادات التصرف فى الامور والتعاون ، وطاعة القانون أو الحكومة أو احترام قرار ما على انه ملزم ، هذه العادات تميل الى ان تكون طوعية بالنسبة الى معظم الناس . ومع كل ، فذلك ما تعنيه العادات بالنسبة اليينا : انها تصبح « مألوفة » لنا - أى تصبح جزءا من طبيعتنا ومن الطريقة التى نتصرف بها بطريقة آلية بوجه عام . فبدون عادات الكثير من الناس هذه لا يمكن ان يكون هناك قانون أو حكومة كما نعرفها ، فلا يمكن تنفيذ قانون المرور بتكلفة يمكن احتمالها ، الا لأن معظم السائقين يلزمون الجانب الايمن من الطريق ويتوقفون عند الاشارة الحمراء . ولايستطيع البوليس ان يحمى شوارعنا وأماكن انتظار السيارات ضد العدد القليل نسبيا من المصوص الا لأن معظم الناس لا يسرقون السيارات . فاذا لم يطبع القانون ٩٠ فى المائة على الأقل عن الناس ، عن طواعية وبحكم العادة ، لأصبح اما كما مهملا أو أصبح تنفيذه كثير التكلفة جدا ، أو ربما تجسرية نبيلة ولكن لا يمكن الاعتماد عليها ، على نحو ما كان مصر تحريم الخمر فى العشرينات من القرن الحالى ، فالامتثال الاختيارى أو الاعتيادى من جانب جبهة السكان هو الأساس الخفى ولكنه الحقيقى جدا ، الذى تقوم عليه سلطة كل حكومة .

ولكن برغم ان هذا الامتثال اختياري الى حد كبير ، الا انه ليس كذلك تماما ، اذ لو كان اختياري بالكلية لما كتبنا نقاش السياسة وانما نناقش عالم التقاليد الشعبية والعرف والاخلاقيات ، ففي مجال السياسة يجري الاحتفاظ بمعادات الكثيرين في الامتثال وتميزها ، عن طريق احتساب معتول بتفكيكه ضد القلائل الذين قد يتعدون حدود القانون أو يعصون الحكومة .

وينحصر الاكراه في التهديد بمعقوبات ايجابية أو سلبية أو تطبيتها - أو ينحصر في ضروب الثواب أو العقاب . من الناحية العملية يكون العقاب أكثر استخداما من الثواب ، ذلك ان المعقوبات أرخص ، ويتمتع بعض الناس بتطبيتها في ظل أي عذر أيديولوجي كالشيوعية أو مكافحة الشيوعية ويجب الكثير من الناس ان يظنوا انها أدعى الى الاطمئنان اليها والاعتماد عليها . والواضح انه حيث من عادة معظم الناس ان يطيعوا القانون أو حكومة على أي حال ، فانه يبدو أن تقديم مكافآت لهم عن ذلك هو عمل كثير التكلفة ولا حاجة اليه ، ويبدو التهديد بالمعقوبات للقلائل الذين ينهفون عن طساعة أخوانهم ، أرخص واكفأ ، يمكن أن تردع المعقوبات بعض القلائل من المخالفين للقانون ، عن تكرار الذنب الذي ارتكبه ، ولكن أهم من هذا ان مصر هؤلاء القلائل يمكن أن يردع آخرين عن احتذاء خدوهم .

وفرض التنفيذ ليس مؤكدا في الغالب ، والاغلب انه مرجح فقط . ولكن التهديد الذي يشكله يكون كافيا في العادة ، هو وعادة الناس في الامتثال ، لخفض نسبة المخالفات الخطيرة ، الى مستوى يمكن احتسابه . فاذا حكم على ٩ من ١٠ من القتلة وعوقبوا ، فقد يكفى هذا لردع الكثيرين من ذلك المصد القليل ممن قد ينكرون في ارتكاب القتل كوسيلة محسوبة للحصول على بعض الكتب . واذا كان الربيع فقط من سرقات السيارات تعقبه احكام بالادانة ، فقد يكفى هذا هو وعادات معظم الناس في الالتزام بالقوانين ، لابقاء معظم السيارات دون ان تمتد اليها يد السرقة ، وخفض أسعار التأمين عليها بصورة محتملة . ولكن حتى اشد المعقوبات أو اقساما ، لا تردع بالطبع تلك النسبة الصغيرة من القتلة المحتملين الذين هم من انعدام التفكير أو من الثقة أو من الاثارة بحيث لا يهتمون ولا يفتكرون بطريقة واقعية في انهم قد يقيض عليهم . هنا واحد من القنود العديدة التي تحد من فعالية الردع ضد القتل في حياة الامراء وكذلك ضد الحرب في حياة الشعوب .

وبهذا فالذى يقرر فعالية التنفيذ هو نفس الظروف التي تقرر تكرار الامتثال ( أو السلوك المطيع أو الذى يلتزم بالقانون ) . أولا ، هذا الى حد كبير جدا قوة عادات الامتثال عند الجزء الأكبر من الناس واستعدادهم



لتقديم تأييد نشيط للحكومة في تنفيذ أوامرها أو في تطبيق القانون . وثانيا  
هناك جميع الظروف الأخرى التي تؤثر في احتمالات السلوك الذي يلتزم  
بالتقانون ، النسبية مقابل سلوك مخالفة القانون وهو السلوك  
الذي يستخدم معه التهديد بالالتجاء الى الإكراه . فإذا كان هناك جوع  
عند الناس فمن المحتمل أن يعمد المزيد من الناس الى سرقة الخبز ،  
أما حجم وكفاءة جهاز التنفيذ ، أى مهارة وحماسة الضباط والجنود  
والقضاة ورجال الشرطة ونوعية أسلحتهم ومعداتهم ، نقول أن هذا  
كله لا يمثل سوى المرتبة الثالثة ، أما الطرف الآخر فهو تغيير القواعد  
وإصدار قوانين جديدة أو التهديد بمقوبات أشد .

لكن عادات الجماهير في الامتثال ، والظروف الاجتماعية العامة التى  
لها أقوى الآثار طويلة الأجل على سلوك الناس ، فأصعب مما يمكن ممارسته  
بل أن حجم الثأمين على التنفيذ وتدريبهم ومعداتهم وروحهم المعنوية — وهم  
القوات المسلحة والشرطة ورجال القضاء ، والموظفون المدنيون الى حد ما ،  
هذا كله لا يمكن تغييره الا ببطء وبتكلفة كبيرة ، وعلى ذلك نبقى أضعف أداة  
للمراقبة جذابة لانها الأرخص في استخدامها . فسن قانون جديد أو التهديد  
بعقوبة أشد ، أو قلة الاهتمام بالأدلة أو قلة الحرص على عدم معاقبة  
أشخاص أبرياء ، هذه جميعا أرخص وأسرع ، ومن ثم فبرغم مفعولها الضئيل  
نسبيا ، يلجأ كثيرا ما تبدو أشد أغراء من المهمة الأطول والأصعب  
وهى مهمة إجراء تغييرات أساسية بدرجة أكبر في الموقف .

السياسة إذن هى تفاعل التهديدات بالتنفيذ التى يمكن تغييرها بسرعة  
نسبية في ظل ظروف ولاء السكان القائمة وعاداتهم في الامتثال ، التى  
هى أشد قوة ولكن الاغلب أنه لا يمكن تغييرها الا ببطء أشد بكثير .  
نعم طريق هذا التفاعل يبين الامتثال المعتاد والتنفيذ المرجح ، نحى المجتمعات  
وتعدل أنظمتها ، وتوزيع مواردها وإعادة توزيعها ، وتوزيع القيم والحوافز  
والمكافآت بين أهلها ، وأنماط العمل الجماعى الذى فيه يتعاون الناس  
في إنتاج وإعادة إنتاج سلمهم وخدماتهم وحيواتهم .

### الحكم أو السلطان :

بمجرد أن نجعل مفهوم السياسة واضحا في أذهاننا ، نستطيع أن  
نفهم بسهولة مفهومين سياسيين يرتبط كل منهما بالآخر : مفهوم الحكم أو  
السلطان ومفهوم السلطة ، وبالحكم أو السلطان يمارسه زعيم ، يعنى  
العالم الاجتماعى الألماني ماكس فيبر فرصة ( أى احتمال ) طاعة هذا  
الزعيم . وطبقا للتعليل الذى يقدمه فيبر ، فالاكثر احتمالا أن يطيعه شعب  
معلوم ، إذا كان له عليهم سلطان أكبر مما للزعيم الآخر أو الحكومة

لو سرنا بهذا التعليل خطوة أبعد نوعا ، لأدركنا ما دعاه ت . و .  
أدورنو ذات مرة « الرياضيات الضمنية في فكر ماكس ويبر . أن الاحتمال  
هو بالمعنى الحقيقي ، عدد ، فهو يدل على التكرار ويعبر عنه في العادة كنسبة  
مئوية ، الذي تقع به أحداث من نوع معين ( هنا أعمال طاعة أوامر الحاكم )  
في داخل مجموعة من الأحداث أكبر ( هنا السلوك العام من جانب  
السكان ) . وعلى ذلك فالحكم حسب تعريف ويبر يمكن التعبير عنه باعتبار  
أنه عدد ، أي يمكن على الأقل من حيث المبدأ ، قياسه كميًا .

وفي الوقت نفسه يمكن أن نرى من جهة ، العلاقة الوثيقة بين  
فكرة ماكس ويبر عن الصدفية أو تكرار أعمال طاعة أوامر حكومية  
ما ، وأن نرى من جهة أخرى فكرتنا نحن التي سبق أن ناقشناها باعتبارها  
معدل الامتثال ( أي تكرار أفعال الامتثال ) ، والآخر ( معدل الامتثال )  
أوسع نوعا من حيث أنه يتضمن أيضا أعمال الرضوخ السلبي والاحتمالي  
أو النفور ، بالإضافة إلى الأعمال الأكثر إيجابية التي تدل على الطاعة  
وهي الأعمال التي أكد عليها ماكس ويبر حيثما يلعب هذا السلوك  
الأكثر امتثالا بصورة سلبية ، دورا هاما في تقرير نتيجة العملية السياسية.

غير أن فكرتنا عن الامتثال الاعتيادي أضيق نوعا من قول ماكس ويبر  
عن « فرصة أن يطاع » لأن فكرتنا تستبعد أعمال الخضوع للتهديد  
المباشر بالقوة السافرة ، فالتناس تطيع لصا مسلحا إذا فاجأهم ، أو جيش  
احتلال أجنبي طالما في يد الدخيل مدفع مصوب اليهم . هذه لا تزال حالات  
« الحكم » أو « السلطان » عند ماكس ويبر ، ولكنها عمليات قوة  
لا عمليات سياسة ، أنها لا تصبح سياسة إلا بقدر ما يستمر هذا السلوك  
المطيع بعد أن يدير اللص المسلح أو الغازي ظهره . عندئذ فقط وفي تفاعل  
خوف هو في الذاكرة وامتثال مستمرة ، نجد أنفسنا مرة ثانية نناقش  
السياسة .

عندما نقول إن السياسة هي ذلك المجال من الشؤون البشرية التي  
تخطاها التسلط والامتثال الاعتيادي ، فأننا نعني بصفة ضمنية ، أن  
السياسة بسبب طبيعتها المزدوجة ، قابلة لأن تكون ميدانا لتوتر متكرر بين  
المركز واللامركزية . ذلك أن التسلط أو الحكم يمكن أن تمارسه بطريقة أسهل،  
المنظمات ذات الصبغة المركزية ، والتهديدات بالتنفيذ يمكن أيضا أن يستخدمها  
بشكل أشد مفعولا ، مركز واحد . ولكن نادرا ما يمكن خلق عادات أعداد  
كبيرة من الناس يمكن الاعتماد عليها ، أن كان يمكن أبدا خلقها ، عن طريق  
مركز واحد من الأمر وحده ، ولا يمكن خلقها بسرعة ، الأغلب أن تنشأ  
العادات من حشد من التهديدات أو القوة ، التي تتكرر عبر الزمن

بطرق كثيرة ، وعلى ذلك نادرا ما يخلق التهديد أو لقوة من هيئة مركزية  
وحدة معمرة من عادات لها تميزها من الناحية السياسية ، والاعلى  
هو أن مثل هذه الوحدة من العادات هي التي توفر الامكانيات لممارسة  
السلطة ذات الصبغة المركزية.

سوف نواصل في جزء قادم من هذا الكتاب ، متابعة هذه المسائل وذلك  
في سياق العمليات التي تحدد حجم الشعوب والدول والوحدات السياسية  
الأخرى ، وحجم حجرة السلطة بين مختلف مستويات الحكومات المحلية والقومية  
والحكومات التي تسبق فوق المستوى القومي ، هنا فقط يستأهل الأمر أن  
نلاحظ أن هذه العمليات ، مع عواقبها الضخمة ، جذورها كامنة فيها للسياسة  
نفسها من طبيعة مزدوجة .

## الفصل الثالث

### القوة والدولة القومية

ان الاعتراف بما للسياسة من طابعية مزدوجة ، يساعدنا ايضا على ان ندرك حدود فكرة القوة السياسية ، لقد حاول بعض الكتاب النابهين ان يضعوا نظرية في السياسة وخاصة في العلاقات بين الدول ، مبنية الى حد كبير على فكرة القوة - ومن هؤلاء نيكولوميكلا غللى وتوماس هوبز ، ثم هانز مورجنتاؤ وفردريك ل . شومان في عصرنا ، وفي الوقت نفسه لا تزال فكرة القوة باعتبارها أساس السياسة الدولية ، واسعة الانتشار في الصحافة الشعبية ، بل وفي السلك السياسي الاجنبى ومؤسسات الدفاع في بلاد كثيرة ، اذن نسال : ما عنصر الحقيقة المتضمن في هذه الفكرة وما حدوده ؟

في النقاش الذى نجريه لن نهتم بقوة الشعوب والمنظمات الدولية بالعالم فحسب ولكن سنهتم ايضا بقوة الحكومات والمجموعات ذات المصالح والنخب المتمايزة والامفراد بقدر ما يبدو ان ايا منهم يحتمل ان يؤثر بصورة لها شأنها في نتيجة تسفر عنها السياسة الدولية .

والقوة في ابسط تعريف لها هي القدرة على الانتصار في الصراع وفي التغلب على العقبات ، وبهذا المعنى اثار لينين قبل الثورة الروسية الاسئلة المكونة من الكلمتين « من ( في حالة الرمح ) من ( في حالة الجر والنصب » امام اتباعه باعتبارها مشكلة رئيسية من مشكلات السياسة ، وكان المقصود هو :

من ذا الذى يكون موضع الاعمال والاحداث وسيرها ، ومن الذى يكون هدفها وضاحتها ؟ - وفي اثناء كساد عام ١٩٣٢ كانت أغنية احتجاج المانية تقدم صورة ترتبط بهذا : « نريد ان تكون مطارق لا سندانات ، من الاقوى ومن الضعيف ، من ذا الذى سوف يشق طريقه ، ومن ذا الذى سيضطر الى التسليم ؟ » .

مثل هذه الاسئلة لو وجهت عن الكثير من اللقاءات الممكنة او الفعلية بين عدد محدود من المتنافسين ، تؤدي الى قوائم بالترتيب - مثل مراقب اللاعبين في مباريات التنس او الشطرنج ، ودرجات نوادى البيسبول في المسلسلات العالمية ، والقوى العظمى في السياسة العالمية ، وكلما قلت اللقاءات الفعلية الحديثة التى حدثت بالصيغ ، عظم المدى الذى يجب عنده وضع قوائم الترتيب هذه على أساس فروض مبنية على الانجازات الماضية او الحالية او موارد المتبارين المتوقعة .

## اساس القوة

### الامكانية المحتملة للقوة كما يستدل عليها من الموارد :

يقدم الجدول رقم (١) مثالا عن امكانية القوة النسبية لدى اثنتائين من الشعوب ، هنا تقاس قوة البلاد المتحالفة وبلاد المحور في الحرب العالمية الثانية أو توضح بانتاج كل جانب من الذخائر خلال كل سنة ، كنسبة مئوية من الانتاج الكلى .

يبين الجدول أن دول المحور انتجت من الذخائر أكثر بكثير مما انتجه الحلفاء في سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ولكن تفوقها تضاعف في عام ١٩٤٠ وانتهى بشكل حاسم في عامى ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، بعد نقطة التحول هذه راحت دول المحور تتخلف باطراد الى أن انهارت كلية في عام ١٩٤٥ .

وثمة مثال عن ترتيب نظرى لقوة الشعوب الكبرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ وعام ١٩٨٠ على التوالى ، يمكن أن تضربه على أساس حسابات حديثة ( الجدول ٢ ) أجراها احد علماء الطبيعة في ألمانيا الغربية .

فلااستقططت حتى عام ١٩٨٠ الواردة في الجدول (٢) مبنية على النمو المتوقع في انتاج الصلب والطاقة بالنسبة الى الفرد ، وعلى مجموع السكان في كل بلد . وبالنسبة الى الصين في عام ١٩٨٠ يجرى التنبؤ بـ ١٠٠٠ مليون نسمة . عددهم ٤٠٠ رطل أى ما يقرب من نصف مستوى الاتحاد السوفييتى ومستوى اليابان ، أما أنه سيف يثبت أن هذه التنبؤات واتعية بالنسبة الى عام ١٩٨٠ أو حتى بالنسبة الى أى وقت بعد ذلك ، فامر لا يمكن بالطبع أن تتأكد منه حتى الآن ، وخاصة بعد النكسات التى أصابت النمو الاقتصادى الصينى فى أوائل الستينات ، وعلى أى حال يبدو من الجدير بالملاحظة أنه فى الاستقطاطات أيضا ، تقدر قوة أقوى بلد بفرده فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ وكذلك فى عام ١٩٨٠ ، بأقل من نصف مجموع قوة البلاد السبعة الأولى ، وهكذا .

# الجدول (١)

النسبة المئوية من مجموع إنتاج أسلحة القتال عند

المختارين الرئيسيين (١٩٣٨ - ١٩٤٣) (x)

البلد	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
الولايات المتحدة	٦	٤	٧	١٤	٣٠	٢٧
كندا	صفر	صفر	صفر	١	٢	٢
بريطانيا	٦	١٠	١٨	١٩	١٥	٤٣
الاتحاد السوفيتي	٢٧	٣١	٢٣	٢٤	١٧	١٥
المجموع : البلاد المتحالفة	٣٩	٤٥	٤٨	٥٨	٦٤	٧٠
ألمانيا ( + )	٤٦	٤٣	٤٠	٣١	٢٧	٢٢
إيطاليا	٦	٤	٥	٤	٣	٤
اليابان	٩	٨	٧	٧	٦	٧
المجموع : بلاد المحور	٦١	٥٥	٥٢	٤٢	٣٦	٣٠
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

( x ) تشمل الطائرات ومعدات الجيش والمدافع الأرضية والانتحارية والسفن البحرية والمعدات المرتبطة بذلك .

( + ) يشمل الأراضي المحتلة .

المصدر : Klamt E. Knorr, The War Potential of Nations

(برنستون : مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٥٦ ) ، ص ٣٤ .  
يبين هذا الجدول أن دول المحور انتجت في أعوام ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ تخليق أكبر مما انتجت الدول المتحالفة . ولكن توقعها مالميك أن تنقص عام ١٩٤٠ ثم اختفى هذا التناقض في عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ . وبعد نقطة التحول هذه تخطت دول المحور وراء الحلفاء حتى انتهت نهائيا في عام ١٩٤٥ . وقد لمس وتسون تشي تشان الصورة بقوله « إن دقة بيان القدر قد تغيرت ضدكم »

(م - ٣ العلاقات الدولية)

التفقات العسكرية العالمية عام ١٩٧٣

البلد	مليارات (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية للعالم
المعالم	٢٤٤	١٠٠
١ - الولايات المتحدة	٧٨ر٤	٣٢ر٢
٢ - الاتحاد السوفيتي	٦٧ر	٢٧ر٥
٣ - ألمانيا الغربية	١٢ر	٤ر٩
٤ - الصين	١٢ر	٤ر٩
٥ - فرنسا	٩ر٥	٣ر٩
٦ - المملكة المتحدة	٨ر٦	٣ر٥
٧ - إيطاليا	٤ر١	١ر٧
المجموع الفرعي (٧-١)	١٩١ر٧	٧٨ر٦
٨ - إسرائيل	٣ر٧	١ر٥
٩ - اليابان	٣ر٦	١ر٥
١٠ - ألمانيا الشرقية	٢ر٥	١ر٠
١١ - كندا	٢ر٤	١ر٠
١٢ - إيران	٢ر٣	١ر٠
١٣ - الهند	٢ر٣	١ر٠
١٤ - هولندا	٢ر	٨ر
١٥ - بولندا	٢ر	٨ر
المجموع الفرعي (١٥-٨)	٢٠ر٨	٨ر٥
١٦ - إسبانيا	١ر٩	٨ر
١٧ - استراليا	١ر٨	٧ر
١٨ - السويد	١ر٧	٧ر
١٩ - مصر	١ر٧	٧ر
٢٠ - تشيكوسلوفاكيا	١ر٧	٧ر
٢١ - البرازيل	١ر٥	٦ر
٢٢ - بلجيكا	١ر٣	٥ر
٢٣ - المملكة السعودية	١ر١	٥ر
المجموع (٢٣-١٦)	١٢ر٧	٥ر٢
المجموع	٢٢٥ر٢	٩٢ر٣

المصدر :

Ruth Leger Sivard, World Military and Social  
Expenditure 1976 (Leesbury, Virginia, WMSE Publications, 1976) p. 15

الجدول ٢ - بعض الترتيب الانجليزي لقوى الدول الكبرى

١٩٥٠	١٩٦٦	١٩٧٢	١٩٩٠ ( تقديري )	١٩٩٠ ( تقديري )
١ - الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢ - الاتحاد السوفيتي	٢١	٢٨	٨٢	٩٦
٣ - بريطانيا	١٢	٢٦	٢٦	٢٧
٤ - ألمانيا الغربية	١٠	١٤	٢٨	٢٢
٥ - فرنسا	٥	١٢	١٢	١٢
٦ - اليابان	٤	١١	٨	٨
٧ - الهند	٢	٧	٧	٦
الصنوع الفرعي ( ١ - ٧ )	١٦٦	٢٢٨	٢٧٢	٢٠٨
٨ - الصين	٤	٦	٦	٦
٩ - بولندا	٣	٤	٦	٦
١٠ - كندا	٢	٣	٥	٥
١١ - تشيكوسلوفاكيا	١	٢	٤	٥
١٢ - إيطاليا	١	٢	٢	٢
الصنوع الفرعي ( ٨ - ١٢ )	١٦	٢٤	٢٤	٢٤

● مبني على أساس معدل إنتاج الطاقة والنفط والعملة الترتيب للسكان . وانطلاق الرمح الأمريكي ١٠٠ كلهم  
 وهذه البيانات مستحدث من  
 ان هذه التقديرات لعامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠ تدل على أساس الاندراج بأن معدلات النمو الحقيقية ( ١٩٦٢ - ١٩٧٢ )  
 Wilhelm Fuchs, Formeln zur Macht, Prognosen über Völker, Wirtschaft Potentiale.  
 سنسكيغتون, ١٩٧٢  
 & Switzer, Deutsche Verlagsanstalt, 1965 ( Figs 37-38, pp. 129-131 )



وهكذا في كلتا الفترتين « لا يزال أقوى بلد مفرد لا ينزل سوى أقلية من حيث القوة العالمية .

وأحيانا يطلق على مجموع موارد القوة عند شعب ، اصطلاح « قاعدة القوة » نظرا لانه ينظر اليها كالاساس الذي يمكن تحويل القوة المحتملة الى واقع بدرجة اكبر أو اصغر . وترتبط بهذا فكرة ولكنها مختلفة نوعا ، هي مفهوم « قيمة الاساس » كما يعرفه (بتشديد الزاء) هارولد د . لا سول ( بكسر الواو ) وأبراهام كبلان . حسب هذا التفكير تكون قاعدة القوة للممثل « أ » ( وحيث يمكن أن يكون شخصا أو بلدا ، عيسارة عن مقدار قيمة ما بالنسبة الى الممثل (ب) الذي هو تحت سيطرة أ . فالممثل أ يسيطر على بعض زيادة منكرة أو نقص ممكن في ثروة ب ورفاهيته أو في التمتع بالاحترام . ولما كان ب يريد مزيدا من هذه القيمة التي يسيطر عليها أ ، فيجب على ب أن يحاول ارضاء أ حتى يغريه بأن يسمح له بمزيد من هذه القيمة . وهكذا اذا كان بلد يحتاج الى معونة اقتصادية ويريدها المجاعة ، واذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي يتحكما في بعض كى يحسن تكنولوجياه ، أو اذا كان شعب جائع يحتاج الى القمح كى يتفادى المجاعة ، واذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي يتحكما في بعض الامدادات ، ففي هذه الحالة تلك الولايات المتحدة ( أو يملك الاقتصاد السوفييتي ) قاعدة قوة تمكنها من ممارسة نفوذ على هذه البلاد الاشياء حاجة .

أما مدى الفعالية التي تستخدم بها الحكومة الامريكية أو الحكومة السوفييتية قاعدة القوة أو « قاعدة القيمة » هذه ليكون لها نفوذ فعلى وسلطة على سلوك بعض أو كل تلك البلاد بالنسبة الى بعض « مجال قيمة » من قبيل اعطاء أصوات لصالحها في الأمم المتحدة وهي أصوات تسيطر عليها البلاد الفقيرة وتريدها البلاد الغنية ، نقول ان هذا كله مسألة اخرى بالطبع . ان قوة « أ » في جميع أمثال هذه الحالات مبنية على أشياء ثلاثة .

أولا : على قدر ب النسبي وحاجته الى بعض القيمة الأساسية التي يسيطر أ على قدر كبير منها .

ثانيا : على سيطرة ب على قدر مهم من مجال القيمة الذي يرغب فيه أ ويحاول الحصول عليه باستخدام سلطته على ب .  
وأخيرا : هو مهارة أ وفعاليته في تحويل الامكانية المحتملة لقاعدة القوة عنده الى سلطة فعلية على سلوك ب ( ١ ) .

---

H. P. Laswell and A. Kaplan; انظر للفكرة انظر  
Power and Society.

( نيوهاتن : مطبعة جامعة ييل ، ١٩٥٠ ) و  
العلم السلوكي ، المجلد ١١ ، عدد رقم ٤ ( يوليو ١٩٦٦ ) ، ص ٢٤٥ — ٢٥٢ .

## وزن القوة كما يستدل عليه من النتائج :

والإمكانية المحتملة للقوة تقدير تقريبي للوارد المادية والبشرية اللازمة للقوة ، ويمكن بطريق غير مباشر ، استخدامها للاستدلال على عدد وبلغ ضروب النجاح التي ينبغي أن يحققها بلد في مسابقة من أجل القوة ، إذا استخدم موارده لما فيه مصلحته . لكن في الامكان قلب هذا الحساب راسا على عقب . يمكن أن تسأل : إلى أي حد نجح هذا الممثل ( هذا الزعيم ، هذه الحكومة ، أو هذا الشعب ) في تغيير نتيجة ما في العالم الخارجي ؟ وعندئذ يمكن أن نستدل على « وزن » قوته من مبلغ نجاحه . ( ابعاد أو نواحي القوة الرئيسية الأربع هي وزنها ومجالها ومداه ونطاقها » وأقردها إلى الفكرة الوجدانية التي تساور معظمنا عندما نفكر في القوة ) .

أن وزن قوة أو تأثير ممثل على عملية ما هو إلى أي يستطيع أن يغير احتمال النتيجة التي تترتب على هذه العملية ، ويمكن قياس هذا بالكبر قدر من السهولة حيث تبحث طائفة تكرارية من نتائج مشابهة ، كالأصوات في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . فإذا حدث كمثل افتراضي ، أن المشروعات التي تؤيدها الولايات المتحدة في تلك الجمعية أجزت بمتوسط ثلاث مرات من أربع أو باحتمال قدره ٧٥ في المائة ، بينما المشروعات التي لم تؤيدها الولايات المتحدة لم تظهر بالموافقة إلا في ٢٥ في المائة من المرات ، فعندئذ يجوز أن نقول أن تأييد الولايات المتحدة يمكن أن يحول فرض الموافقة على اقتراح في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمتوسط يتراوح من ٢٥ إلى ٧٥ في المائة أي بنسبة بنوط قدرها ٥٠ في المائة ، وعندئذ تكون النسبة الأخيرة مقياسا لمتوسط وزن قوة الولايات المتحدة في الجمعية خلال الفترة موضع الدراسة ( المقياس تقريبي ) ، وقد ينطوي على تقليل لنفوذ الولايات المتحدة الحقيقي نظراً لأن الكثير من الاقتراحات المحتملة التي تعارضها الولايات المتحدة ، قد تبدو ميثوسا منها في نظر من ينتظر أن يتبنوها بحيث أنها قد لا تقدم وبذا قد لا تدخل في إحصائيتنا ) .

وحساب أو تقدير وزن القوة أشد صعوبة عندما نبحث جانباً مفرداً . فإذا كانت قوة القنابل الذرية التي القيت على هيروشيما في السادس من أغسطس ١٩٤٥ ( أو القنبلة التي أحرقت نجازاكي بعد ذلك بثلاثة أيام ) في التعجيل باستسلام اليابان وفي تقصير أمد الحرب العالمية الثانية ؟ في رأى أحد الخبراء في شؤون اليابان وهو الأستاذ أدوين أو . رايشاور الذي كان سفيراً للولايات المتحدة لدى اليابان خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٧ ، أن القنابل لم تقصر أمد الحرب إلا بأيام ثلاث (٢) . ولاصدار أي حكم كهذا

E. O. Reischauer, the United States and Japan.

(٢).

طبعة منقحة ( نيويورك : فايكنج برس ، ١٩٦٢ ) ، ص ٢٤٠ .

من الضروري أن تتخيل أن الحادث أى اسقاط القنبلة في وقت كانت اليابان فيه مهزومة ومهزومة القوى الى حد كبير ، وكانت حكومتها تبحث عن طريقة للتسليم ، تكرر مرات كثيرة . عندئذ قد يضطر الجراء الى أن يتخيل ما كان يحدث في المتوسط في جميع تلك الحالات المحلية التي كانت تلتقي فيها مثل هذه القنبلة ، مقابل متوسط النتيجة في جميع تلك الحالات المتخيلة التي لم يحدث فيها هذا .

هذا يبدو خياليا ، ولكنه ليس كذلك « أجل ، انه ليس مختلفا جدا عن تفكير مهندس في السبب الذي أدى الى انهيار كوبرى معين ، أو تفكير طبيب في السبب الذي أدى الى موت أو شفاء مريض معين . في جميع هذه الحالات ، وحتى يتسنى تقدير تأثير ما حدث — وربما تقدير ما كان ينبغي أن يحدث على أساس « والممارسة الطبية » . تحول الحادث الفريد الى واحد من أعضاء فئة تكرارية من أحداث افتراضية شبيهة تماما به ، وعندئذ نحاول تقدير مدى واحتمال نتائج بديلة في وجود وفي غياب ، على التوالي ، الفعل أو الحالة التي نريد أن نقيس قوته ، وعندئذ نستدل على قوة الممثل في الموقف من قوة الفعل أو الحالة التي يسيطر عليها .

والقوة التي تنظر اليها بهذه الطريقة تشبه العلية كثيرا ، ووزن قوة ممثل هي تلك الاسباب المؤدية الى نتيجة ما والتي يسيطر عليها .

بالتقاييس الى حكومات القرون الماضية زادت حكومات العصر الحديث من سلطتها على شعوبها الى حد كبير ، فالضرائب تجبى والجنود تجند ، والقوانين تنفذ ، والخارجون على القانون يقبض عليهم ، كل هذا باحتمال يزيد كثيرا عما كان يمكن أن يحلم به معظم حكام العصور الوسطى ، وبالإشارة ذاتها ، فإن وزن قوة حكومات البلاد التي بلغت مبلغا عاليا من التصنيع ، اكبر كثيرا في العادة منه في البلاد المعاصرة التي لا تزال في المراحل المبكرة من التطور الصناعي . كذلك بين حكومات الأخيرة يتفاوت وزن القوة الداخلية تفاوتاً واسعا .

على العكس من هذا ، ففي السياسة العالمية كان وزن قوة معظم الحكومات وخاصة حكومات الدول الكبرى ، يسير في طريق التناقص باستمرار منذ عام ١٩٤٥ . فما من حكومة اليوم لها من السيطرة على ما يحتل أن تسفر عنه الشؤون العالمية من نتائج مثل ما كان لبريطانيا العظمى مثلا فيما بين عامي ١٨٧٠ ، ١٩٢٥ . فلا تستطيع بريطانيا في الوقت الحاضر

أن تسيطر على مستعمراتها السابقة ، ولا تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على فرنسا أو كوبا ، ولا يستطيع الاتحاد السوفيتي ذلك بالنسبة الى يوغوسلافيا أو الصين ، ولا تستطيع الصين أن تسيطر على جيرانها . أن المحاولة التي قام بها السوفييت للسيطرة على سياسة تشيكوسلوفاكيا عن طريق احتلال عيسكري في أغسطس ١٩٦٨ ، هذه المحاولة بدا أنها لا توفر ضمانا دائما بالنجاح . سوف تشغلنا فيما بعد أسباب هذا الهبوط في وزن قوة معظم البلاد الكبيرة ، ولكن الحقيقة تستأهل أن نلاحظها الآن .

إذا أمعنا النظر في الأمر فقد يتضح أن وزن القوة يشغل على تصورين مختلفين ، أولهما يتعلق بالقدرة على القيل من احتمال نشوء نتيجة لم يرغب فيها أحد المثلين ، ففي السياسة الداخلية تحدث أحيانا عن « جماعات الفيتو » الذين يستطيعون منع تشريع ينفرون منه أو يجعلون منه أمرا غير محتمل . ونجد في السياسة الدولية قوة اعتراض كثيرة جدا يمنعها ميثاق الأمم المتحدة رسميا للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن ، ويمكن أن نتحدث وبصورة رسمية أقل من هذا ، عن قوة ضئيل على منع إعطاء أرض أو إقليم أو نفوذ لحكومة أو إيديولوجية أخرى ، وهكذا حالت الولايات المتحدة بنجاح في الخمسينات دون استيلاء المهاجرين من الكوريين الشماليين على كوريا الجنوبية ، ومنعت الفيتو كونغ في أوائل الستينات من السيطرة على الكثير من فيتنام الجنوبية .

ينبغي أن يكون من السهل أن ترى السبب في أن الأمر كذلك . فأولا ، يمكن أن تكون النتيجة التي قد نرغب في منعها ، غير محتملة جدا . لنفرض أن حملة قامت بها عصابات شيوعية في بلد آسيوي أو أفريقي كانت الفرصة أمامها لاقامة نظام حكم شيوعي هناك بنسبة واحد الى ثلاثة أى الثلث في تلك الحالة فإن تدخلنا مضادا للشيوعيين تقوم به قوة أجنبية وتنفذه بقوة محدودة ، ولتقل بحوالي ٢٨ في المائة ، هذا التدخل يمكن أن يقتل من غرض النجاح هذه أمام العصابات من ٢٣ في المائة الى ٥ فقط ، وتخلق احتمالا باخفائهم بنسبة ٩٥ في المائة أو ١٩ : ١ وهكذا فالنتيجة المحتملة بدرجة معتدلة يمكن أن تصبح غير محتملة الى حد كبير عن طريق استخدام حتى قدر محدود نسبيا من القوة ، في أمثال هذه المواقف سوف تبدو لنا احتمالات هذه النتيجة المعينة حاسمة تماما ، ويبدو أن هذا القدر المحدود من القوة غير تلقيا كبيرا الى حالة تقرب من اليقين ، وبذا اسفر عن نتائج جديرة بالنظر .

لكن نفس الدرجة من القوة تولد نتائج أفضل لفتا للنظر بكثير ، عندما تستخدم لتحقيق نتيجة غير محتملة نوعا أولا . فلو أردنا اقامة نظام حكم دستوري وديموقراطي ثابت في البلد الآسيوي أو الأفريقي الذي

تصورناه والذي يمزقه الصراع ، فقد يلزم أن نتذكر أن حوالى واحد من كل ٢٠ من البلاد الفقيرة جدا في العالم ، به شكل من الحكم ديموقراطى ثابت وينزل على احكام القانون . كانت الهند من هذه الاسئلة النادرة خلال العتفين الماضيين ، ولكن لا توجد بلاد كثيرة جدا غيرها ، والاخرى ان الاكثر حدوثا كان البدائل الكثيرة عن الديموقراطية ، من قبيل الدكتاتوريات والزمير العسكرية ، وحكومات الاقلية الفاسدة المستقرة وراء واجهات دستورية ، والاحتلال الاجلبى او الادارة الاستعمارية ، والنظم المدنية القائمة على وجود حزب واحد ، وتعاقب الانقلابات او الحروب الاهلية ، او ارتباط وتعاقب هذه جميعا . ولكن اذا كانت فرصة الديموقراطية في بلد حديث العهد في المائة فقط ، فعندئذ يظل استخدام قوة وزنها ٢٨ في المائة لا يسفر الا عن احتمال في قدره ٢٢ في المائة بنجاح اقالة نظام ديموقراطى في ذلك البلد ، وهذا يجعل فرصة الفشل : ١ .

في الحقيقة فحتى هذا الحساب متفائل اكثر بكثير مما يجب ، لانه افترض بغير مبرر أن القدرة على تحقيق نتيجة واحدة يمكن تحويلها دون خسارة الى نفس القدر من القدرة على تحقيق اخرى . نمصرف جيدا جدا أن هذا ليس صحيحا وحسب ، فالقدرة على توجيه ضربة قاضية الى رجل لا تعطينا القدرة على تعليمه العزف على البيانو او اجراء الحساب او معالجة الارقام ، والقدرة على تصف تسرية واهراتها لا يمكن تحويلها تماما او بسهولة الى القدرة على كسب مشاعر العطف من جانب اهلها او على حكمها بوافقتهم ، واقل من هذا انه لا يمكن تحويلها الى القدرة على أن تخلق الكثير من المهارات والقيم وضروب الولاء الذي يمنح بغير مقابل ، مما هو أساسى بالنسبة الى الحكم الديموقراطى .

كلما زاد الطابع النوعى الخاص لنتيجة ايجابية ، زاد عدد ما تستبعده من البديلات ، ومن هنا تكون في العادة ابعاد احتمالا وبذا تزداد صعوبة جعلها محتملة الى حد كبير عن طريق استخدام القوة المحدودة . وعلى ذلك تكون القوة المحدودة اشد مفعولا اذا استخدمت بطريقة سلبية كقوة الفينو او قوة الحيلولة دون نتيجة مخصوصة الى درجة عالية ، لانها في هذه الحالة تستخدم ( في الواقع ) لزيادة سلسلة باسرها من البدائل الممكنة ، دون اعتبار كثير او دون نظر الى البديل المعين الذى سوف يستخدم .

ان القدرة على زيادة احتمال وتويع نتيجة ايجابية مخصوصة هي القدرة على تحقيق الاهداف وعلى السيطرة على بيئة المسء . فعلى غرار كل تحقيق للاهداف وكل سيطرة ، فهي تعنى بالضرورة درجة عالية من ضبط النفس من جانب المثل ، يستطيع نيل مهاجم أن يحطم عقبة كثيرة

ولكن لا يستطيع ان يولج خطا في رسم ابرة . اجل ، لا يستطيع ان يدور على هيئة زاوية قائمة فيد اثرة نصف قطرها ثلاثة اقدام . فكلما زادت قسوة الفيل البهيمة وحجمه وسرعته وقوة اندفاعه ، كان اصعب عليه ان يسيطر على حركاته واصبحت سيطرته اقل دقة . يعرف معظمنا شيئا مشابها من قيادة السيارات ، فكلما كانت السيارة اكبر واتقل واسرع واتوى كانت تقيادتها اصعب ، وعلى ذلك فان محاولة قياس قوتها على اساس ادائها ، تعطينا على الاقل رقمين أو عشرين تقديرين مختلفين - تقدير عتال عن قدرتها على الاسراع ، ولكن تعطينا رقما منخفضا عن قدرتها على الوقوف أو الدوران

هل يصدق شيء شبيه بهذا على قسوة الحكومات والشعوب ؟ كلما كان البلد كبيرا وزاد عدد سكانه وارتفعت نسب سكانه وموارده التي عيبت من اجل انتاج سياسة ما ( ويمكن ان نضيف كلما كان التزامهم العاطفي بتلك السياسة اشد بغير تحفظات ) زاد الاحتمال بان تكون قسوة ذلك البلد وحكومته على التغلب على اية عقبات أو مقاومة في طريقه . ولكن السياسات القومية تتطلب في العادة ما هو اكثر من مجرد التغلب على المقاومة ، فكثيرا ما تهدف الى تحقيق نتائج ايجابية خاصة ، وعلى ذلك كثيرا ما تتطلب السعى وراء هدف دائم عن طريق سلسلة من التكتيكات الصغيرة أو حتى زيادة قيمة أساسية ما عن طريق تعاقب اهداف متغيرة . لكن كلما زاد التزام الناس والموارد بالتكتيكات والسياسات أو بالاهداف السابقة ، وكلما كان ذلك الالتزام اقوى وبغير تحفظ ، عظمت الاهداف والحياسة العملية والسمعة والعواطف التي كرسست على هذا النحو ، وصعب على أي عضو بالحكومة أو حتى الحكومة بأسرها ، اقتراح اجراء تغيير . وعلى ذلك اذا لم تتخذ احتياطات كبيرة وفي الوقت المناسب ، فقد تصبح الحكومات اسرى سياساتها الماضية وقد تدفع بها قوتها وبطريقة عمياء الى مأزق أو مضيعة .

هذه الاخطار تبيل الى ان تزداد مع مبلغ القوة الوطنية وكثافة الجهود التي تبذل من اجل زيادتها . هذه الإخطار الناجمة من امتدان ضبط النفس بصفة جزئية ، اكبر ما تكون في العادة بالنسبة الى الشعوب الكبيرة منها بالنسبة الى الصغيرة ، وإلى الدكتاتوريات منها الى الديموقراطيات ، وإلى اوقات الحرب والاقتراب من الحرب منها الى اوقات السلم . فإذا لم تتخذ الاحتياطات ضد هذه الاخطار فان وزن القوة في الاجل الطويل قد يؤدي بصفة جزئية الى ان يهزم نفسه أو يقضى عليها .

## بعض أبعاد أخرى للقوة

### المجال والمدى والنطاق :

من الذين يمارس السلطة عليهم ؟ ينحصر الجواب على هذا السؤال في مجال السلطة — أي مجموع الأشخاص الذين يتغير سلوكهم المحتل تغيرا له شأنه نتيجة استخدامها . فمجال سلطة رئيس قرية تنحصر بوجه خاص في أهلها ! وسلطة حكومة السويد مقصورة إلى حد كبير على السويد ولكنها تشمل أيضا السفن السويدية والمواطنين السويديين في الخارج ، ومجالات حكومة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مقصورة إلى حد كبير على بلد كل منهما — وعلى سفنها وقواتها وقواعدها ومواطنيها في الخارج — ولكنهما يؤثران بطرق أخرى مهمة في سلوك كل منهما وفي مصير معظم النشوء البشرى ، على الأقل بطريق غير مباشر .

وقد يكون لبعض القوى مجالات تتجاوز الحدود القومية بطرق أخرى . لنظرا لأن الكاثوليك من أتباع الكنيسة الرومانية يتبعون أقوالها في مسائل ذات أهمية سياسية ، أو في مسائل تتداخل فيها السياسة والمذهب الديني ( كما بالنسبة إلى السياسة العامة بشأن النمو الديموجرافي وتعليم وسائل تنظيم النسل ) ، فان قوة البابا السياسية أو نفوذه السياسي يصلان إلى بلاد كثيرة . ويصدق الشيء نفسه على الكثير من الأديان الأخرى نظرا لأن جميع الأديان الكبرى بالعالم تعلم الناس ، بطريق سافر أو ضمني ، أن هناك قانونا أخلاقيا أعلى وسلطة أخلاقية أعلى من السياسات المتغيرة التي تنتهجها أية دولة قومية . وكيل دين من هذا القبيل ، إذ يفسر هذا القانون الأخلاقي ، يخلق فرصا لممارسة الزعامة الروحية والتأثير ، ومن الممكن تماما السلطة عبر حدود الشعوب .

ويصدق بالطبع ، شيء شبيه على بعض الإيديولوجيات العلمانية . فدرجة اتباع الشيوعيين في بلاد كثيرة توجيهات موسكو وسياساتها في كل تغير يطرأ على سير الأحداث ، نقول أن هذا الأمر كان مشهورا . وبند ظهور صور عدة من المذهب الشيوعي — مثل الصينية واليوغوسلافية والروسية وكل منها تساندها حكومة قائمة ، قلت بشكل ملحوظ درجة امتثال الحركات الشيوعية في الخارج للأوامر التي تصدر عن أي مركز واحد من مراكز التوجيه ، ولكن هذا الامتثال لم يفت بالتاكيد حتى وقتنا هذا . ( حاول التشيكون أيضا أن يطبقوا صورة خاصة بهم وأكثر ليبرالية ، إلى أن احتل السوفييت بلدهم في أغسطس من عام ١٩٦٨ ) . وإلى درجة أقل نجد أن أنصار الفلسفات أو الإيديولوجيات الأخرى ، مثل المحافظين والملكيين والإحرار والاشتراكيين والوجوديين ، وأنصار المشروع الخاص الحر ، حللوا جميعا أحيانا أن يفرضوا

بعض النفوذ أو السلطة على جماعات أسهل اتصالا وافنى الى تعقل انكراهم،  
في بلاد اخرى، وبذلك يتكون مجال قوتهم .

ومجال القوة السياسية يكن دائما وبصورة جوهرية، في مجموع  
الناس الذين يخضعون لها ويطيعونها . ويشار اليها بصورة اقل تماسكا ،  
على انها المنطقة الجغرافية التي تجرى فيها ممارسة السلطة على معظم  
السكان ، من المهم أن نكون واضحين بصدد المقصود من استخدامهما . أن أول  
( وأفضل ) معنى لمجال قوة حكومة ، انما يقتصر على الأشخاص في إقليم  
من يطيعون أوامر الحكومة أو على الأقل يمثلون لها بطريقة سلبية ، بينما  
المعنى الثاني وهو تعريف جغرافي لمجال حكومة ما ، يستلحق حتى على  
المصاحبات القائمة في أرضها وتحارب حكما — على الأقل طالما لا تنجح هذه  
المصاحبات في تحويل بعض النواحي الى مجال ثابت خاص بها .

وثمة معنى ممكن ثالث لمجال القوة ، قد لا يشمل بحسب الأشخاص  
الخاضعين لها أو الذين يطيعونها ، وإنما يشمل أيضا مقادير الأرض والسلع  
الراسمالية والموارد الصلبة التي يسيطرون عليها . طبقا لهذا المنطق تكون  
القوة المفروضة على مائة من الفقراء المعدمين اقل منها على مائة رجل  
حسنى الاعداد وتحت تصرفهم موارد وغيرة . وهذه الفكرة الثالثة من مجال  
القوة تقرب من فكرتنا السابق عرضها ، عن القوة وتفسيرها على أساس  
مجموعة من الموارد .



الجدول (٤)

ميدان القوة الوطنية على أساس السكان في عام ١٩٦٢		
المرتبة	السكان بالملايين	كثافة مئوية من مجموع
١ - جمهورية الصين	٧٠٠	٢٢
٢ - الهند	٤٤٩	١٤
٣ - المجموع الفرعى : ١ - ٢	١١٤٩	٣٦
٤ - الاتحاد السوفيتى	٢٢١	٧
٥ - الولايات المتحدة	١٨٧	٦
٦ - المجموع الفرعى : ٣ - ٤	٤٠٨	١٣
٧ - اندونيسيا	٩٨	٣
٨ - باكستان	٦٧	٣
٩ - اليابان	٩٥	٣
١٠ - البرازيل	٧٥	٢
١١ - ألمانيا الغربية	٥٤	٢
١٢ - المملكة المتحدة	٥٣	٢
١٣ - إيطاليا	٥٠	٢
١٤ - فرنسا	٤٧	٢
١٥ - المجموع الفرعى : ٥ - ١٢	٥٦٩	١٩
١٦ - المكسيك	٣٧	١
١٧ - نيجيريا	٣٦	١
١٨ - اسبانيا	٣١	١
١٩ - بولندا	٣٠	١
٢٠ - المجموع الفرعى : ١٣ - ١٦	١٣٤	٤
المجموع الكلى	٢٢٦٠	٧٢

المصدر : البيانات فى :

K. W. Deutsch, Nationalism and Social Communication

طبعة بنتحة ، كمبروج ، ١٩٦٦ ، ص ٦٥ .

M. I. T. Press.

لقد استخففت الأفكار الثلاث كلها من مجال القوة إذا اغفلنا مؤقتا إمكانية وجود شعوب وجهات في بلد ما يسودهم روح السخط والتمرد .  
 إذن في هذه الحالة يمكن أن تقيس مجال حكومته المباشر ، على أساس عدد سكانه حسب الفكرة الأولى ، ومساحته حسب معنى الفكرة الثانية ، ومتجذره في القومى الإجمالى طبقا للمعنى الثالث .  
 ويقسم الجدول ( ٣ ) مقارنة من مجالات قوة بعض البلاد الرئيسية بالعالم طبقا للفكرة الأولى عن المجال ( أى السكان ) . هذا يتجاهل بالطبع الشعوب القائمة خارج الحدود السياسية لكل بلد قد لا يزال خاضعا لسلطته ولكنه لا يزال يستأهل أخذه في الاعتبار .  
 ونحصل على قائمة عن الترتيب مختلفة نوعا ، وبثينة على الفكرة الجغرافية عن المجال ، كما تظهر في الجدول ( ٥ ) .  
 الجدول ( ٥ )

### مجال القوة الوطنية على أساس المساحة في عام ١٩٦٢

الترتيب	المساحة بملايين الكيلو مترات المربعة	نسبة مئوية من مجموع مساحة العالم
١ - الاتحاد السوفيتى	٢٢.٥	١٧
٢ - كندا	١٠.٠	٨
٣ - الصين	١٠.٠	٨
٤ - الولايات المتحدة	٩.٥	٧
٥ - البرازيل	٨.٥	٧
٦ - استراليا	٧.٥	٦
المجموع الفرعى : ١ - ٦	٦٨	٥٣
٧ - الهند	٣.٥	٣
٨ - الأرجنتين	٣.٠	٢
٩ - السودان	٢.٥	٢
١٠ - الجزائر	٢.٥	٢
١١ - الكنفو ( ليوبولدفيل )	٢.٥	٢
١٢ - المكسيك	٢.٠	١.٥
١٣ - ليبيا	٢.٠	١.٥
١٤ - إيران	١.٥	١.٥
١٥ - العربية السعودية	١.٥	١
١٦ - جمهورية منغوليا الشعبية	١.٥	١
١٧ - بيرو	١.٥	١
المجموع الفرعى : ٧ - ١٧	٢٤.٠	١٨.٥
المجموع الكلى :	٩٢.٠	٧١.٥

تستخدم النسبة المئوية من المجموع العالمي مساحة كلية للأرض قدرها ١٣٠٣٥١٧٣٤ من الكيلو مترات المربعة ( تقرب الى ١٣٠٣ ) وهي مجموع مساحات أراضي ١١٣ بلدا واردة في « الخلاصة العالمية » وفي « الخلاصة العالمية » وفي « الكتب السنوية » الإحصائية التي تصدرها الامم المتحدة . وتشغل البيئات من كل بلد على المياه الداخلية والأرض غير المسكونة والوامة داخل حدوده ، واستيعمتنا في المعادة المناطق الخالية من السكان تماما ( الاتليم القطبية وبعض الجزر الصغيرة ) . ويورد . World Geographic Atlas : A Composite of Man's Environment .

الذي صممه وأشرف على تحريره هيربرت باير بشيكاغو وطبع لحساب شركة Container of America ١٩٥٣ ، من ٢٤ - ٢٥ ) رقما اجماليا قدره - ١٥٤٦٦٦٣٠٣٠٤٩ كم<sup>٢</sup> ( يحول الى ١٤٥٦ ) - يمثل مجموع مساحة اليابس بالعالم ( بما فيه منطقة القطب الجنوبي ولكنه خلاف مجموع مساحة المسطحات المائية بالعالم ) . لذا أردنا استخدام هذا الرقم الثاني لكثت التفيرات في الاتصبة المئوية للبلاد المختلفة غير ذات أهمية ، جميع الارقام والمجاميع عرضة للخطأ عند ما نستبعد الكسور .

المصدر : البيانات الواردة في : B. H. Russert, et al. world Handbook of Political and Social Indicators

( نيوهاتن : مطبعة جامعة بيل ، ١٩٦٤ ) ، ص ١٣٩ .

والقائمة الثالثة عن ترتيب مجالات القوة ، وربما تكون من نواحها ، أكثر القوائم واقعية ، هي التي اعتمدت على أساس المنتج القومي الاجمالي كما يظهر في الجدول (٦) .

## مجال القوة الوطنية على أساس الإنتاج القومي

### الإجمالي في عام ١٩٦٢

المرتبة	الإنتاج القومي الإجمالي (بالبلايين)	نسبة مئوية من المجموع العالمي
١ - الولايات المتحدة	٥٥٦	٣٣
٢ - الاتحاد السوفيتي	٤٥٦	١٥
المجموع الفرعي : ١ - ٢	٨١٢	٤٨
٣ - ألمانيا الغربية	٨٩	٥
٤ - المملكة المتحدة	٨٩	٥
٥ - فرنسا	٧٩	٤
٦ - الصين	٦٠	٤
٧ - اليابان	٥٦	٣
٨ - إيطاليا	٥٣	٣
المجموع الفرعي : ٣ - ٨	٤٢٦	١٤
٩ - كندا	٣٩	٢
١٠ - الهند	٣٣	٢
١١ - بولندا	٢١	١
١٢ - أستراليا	١٩	١
١٣ - ألمانيا الشرقية	١٧	١
١٤ - الأراضي الواطئة	١٦	١
١٥ - السويد	١٦	١
١٦ - المكسيك	١٥ (*)	١
١٧ - البرازيل	١٥	١
المجموع الفرعي : ٩ - ١٧	١٨٧	١١
المجموع الكلي	١٢٢٤	٨٣

(\*) مقدر من المنتج المحلي الإجمالي

المصدر: البيانات من كتاب ك. و. دويتش، مصدر سابق ص ٦٧

يمكن مد نطاق المجال ليشمل مجالات المعرفة والتكنولوجيا ونظم الاسلحة .

ما نسبة الذين تلقاهم في مجال هذه الحكومة أو تلك ، من علماء العالم الذين يحملون درجة الدكتوراه في الفلسفة أو ما يعادلها ؟ ربما الولايات المتحدة وبها أكثر من ١٠٠.٠٠٠ عالم في هذا المستوى ، قد تضم أكثر من ربع العلماء في العالم ، وقد يكون نصيب الاتحاد السوفيتي بنفس القدر تحت سيطرة حكومتى هذين البلدين المحللتين ما يزيد عن نصف العلماء على ظهر هذا الكوكب - وهي نسبة تزيد عن نصيب كل منهما من الفضل العالمي ، ويمكن عمل حساب مشابه بالنسبة الى متوسط نصيب كل بلد سفويا من الابحاث العلمية المنشورة في العالم . والفروض ان تسفر نتائج هذا الحساب عن ترتيبات قومية متشابهة عن المرتبة وانصبة مئوية أكثر مما تبينه اعداد العلماء ، ولكن يمكن ان تفيد كادوات للمراجعة وملاحق لتعويض البيانات الناقصة .

وثمة امتداد آخر لفكرة المجال تطبقها على نظم الاسلحة . هنا أيضا تتداخل فكرة المجال مع فكرة الموارد ، فأى الحكومات تسيطر على أية أحجام من الجيوش والقوات البحرية والقوى الصاروخية ونظم الاسلحة النووية ؟ ما انصبة حكومة معينة في الجاميع العالمية من كل من هذه ؟ يعرض الجدول (٧) بعض تقديرات تقريبية للغاية وعلى سبيل التجربة .

وبين الجدول وحسب الفروض المبني على أساسها ، كيف يبدو ترتيب القوى النووية ثابتا الى ان تصل احداها الى مستوى التشبع المسروض ويزيد على ١٠.٠٠٠ من الرؤوس النووية . ومع كل يبين أيضا وطبقا للفروض ذاتها ، ان هناك خمسة بلاد كانت تملك « قوة الفيتو » في عام ١٩٦٧ ، بمعنى ان كلا منها يملك القدرة على ردع أى هجوم عليه بالتهديد بأن يلحق بالذين يهاجمونه خسارة لا قبل لهم بها . الحقيقة هي انه حتى اثنى عشرة رأسا نووية فيها الكفاية كي تهدد بتهديم عاصمة البلد العدو والكثير من صفوف الحكومة المركزية ومدن الحواضر ، أى تهدد بدرجة من الخسارة لا تستطيع معظم الحكومات العاقلة ان تعتبرها ثمنا مقبولا مقابل السعى وراء أى هدف خارجى أو بعيد ولكن في الوقت نفسه ، قد لا يكفى حتى التهديد باطلاق ١٠.٠٠٠ رأس ذرية لاجبار بلد على التسليم الكامل في اقليمه الرئيسي وعلى التنازل عن قيمه الغالبة وانباط عاداته ومؤسساته ومجموعات الصفوة فيه ، وبعبارة أخرى نقول ان للابتزاز النووي حدوده . فاذا حدث خلال العقد التالى ، ان انتشرت الاسلحة النووية الى ستة بلاد أخرى أو أكثر ، فهذا قد يجعل من الصعب على أى بلد

ان يسيطر على العالم كما يجعل العالم اشد خطرا ، ولن تعود « القنبلة » تشكل عونا كثيرا لاي بلد يحاول تحقيق اية اهداف سياسية ايجابية ذات شأن .

وتثير الاسلحة النووية ايضا مشكلة مدى القوة . هذا المدى ( كما سنستخدم المصطلح ) هو الفرق بين اعلى جزاء ( او « انغماس » ) واسوأ عقاب ( او حرمان ) يمكن لصاحب القوة ان ينعم به على شخص ( او يلحق به ) في مجاله . ويرغم انه قد يكون لدى حاكم الكثير من الرجال في مجاله ، فقد يكون مدى سلطته على بعضهم اقل منه على غيرهم ، وسوف تكون سلطته صغيرة حقا على الذين لا يريدون شيئا ولا يخافون شيئا .

خلال القرون الحديثة مالت قوة الحكومات في السياسة الداخلية الى التناقص . فالمكافآت التي تتسم بالبذخ والاسراف ( كاعطاء شخص وزنه ذهباً او تزويجه من ابنة الملك ) والعقوبات المرسفة في القسوة كان يجبر شخص وبجلد ، او يحرق حيا على الخازوق او يضرب علانية حتى الموت ) ، نقول ان هذه زالت في معظم البلدان ، واصبحت شائعة في كل مكان تقريبا . وبقدر ما تعتمد الدول الحديثة على القوة ، فانها في العادة لا تحكم عن طريق مدى قوتها وانما الاخرى انها تحكم عن طريق وزن هذه القوة — اي من طريق الاحتمال الكبير بتنفيذ اوامرهما . ان الطغاة الذين يعتمدون اساسا في قوتهم الداخلية ، على مدى ما يمنحون من مكافآت مهلة ، وما يصيبون من عقوبات قاسية ، هؤلاء لا يحتل ان يدوموا وقتا طويلا جدا في ظل ظروف اليوم .

وفي السنوات الحديثة أحيانا بدت الامور تميل في اتجاه مختلف في السياسة الدولية . هنا ، يبدو ان الحكومات زادت من مدى ما تمنح من مكافآت وما تهدد به من عقوبات ، وذلك في جهودها للسيطرة على البلاد الاخرى وحكوماتها . من المؤكد ان الاعانات والقروض الخارجية تمنح بمسءاء أكثر منه في بداية هذا القرن . وفي منتصف الستينات استخدمت بعض الحكومات التهديد والقصف من الجو من ما يصحبه من قتل المدنيين بما فيهم النساء والاطفال ، وكان استخدامها لهذا كله على نطاق اوسع مما كان يظن انه يتفق مع مستويات المتحضرة منذ ٦٠ سنة خلت ، عندما كتبت اتفاقات لاهاي ولقيت القبول . وزاد التهديد بمذابح نووية شاملة من توسيع مدى التهديدات المتاحة الآن للقوى الكبيرة وحكامها ، والواقع انه في ازمة كوبا عام ١٩٦٢ استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالفعل امثال هذه التهديدات بمباراة مقننة ( بتشديد النون ) ولكن لا يمكن ان يخطئها النظر .

( م — ٤ العلاقات الدولية )

لكن في الحقيقة أن آثار هذا التوسع المؤقت في مدى القسوة في السياسة الدولية كانت محدودة تماما ، فأسلوب السيطرة على الحكومات الأجنبية عن طريق الهبات والقروض ، أصبح الآن ذا سمعة سيئة ، فاذ كانت القوى المتنافسة راغبة في مواصلة تقديم جزء على الأقل من الاعانات ذاتها فإن ما تكسبه معظم بلاد العالم الثالث أو تخسره من جراء التحول من منعم إلى آخر - قليل أو من طلب الاعانات من اثنين أو أكثر منهم في نفس الوقت الواحد . وبالمثل يمكن اضعاف أى تهديد ، أو الحد منه بطلب الحماية من قسوة منافسة أو بالتهديد بالثأر اذا كان للبلد على الأقل قدر صغير من القسوة الرادعة . وكانت النتيجة أن التوسع الحديث في مدى استخدام القسوة في السياسة الدولية ، جعل أية سياسة خارجية نشيطة وطموحة ، أكثر تكلفة دون أن تجعل ثمارها أوفر أو أدنى إلى الوثوق بها .

وثمة بعد آخر للقوة السياسية توسع في العقود الزمنية القريبة المهد منا هو نطاقها ، وهو توسع كانت له ولا تزال عواقب خطيرة . اننا نعنى بنطاق القوة تلك الطائفة أو المجموعة من جميع الأنواع الخاصة أو طبقات العلاقات والشئون السلوكية التي يجرى اخضاعها له بشكل فعال . فنطاق سلطة جميع أنشطة الطفل تقريبا . الا أنه محدود بمعنى آخر ، ذلك أنه لو كان في إمكان الابوين أن يسيطروا على جميع أنشطة الطفل تقريبا ، فإن الأعمال التي يقوم بها الطفل الصغير ليست كثيرة جدا . وهكذا يزيد نطاق القوة مع قدرات الأشخاص الداخلين في مجالها . وذلك بالنسبة إلى أنواع السلوك التي تخضع لها ، وعلى ذلك يتوسع نطاق القوة السياسية حيثما يجرى اخضاع مادة اضافية أو أنواع اضافية من السلوك لسيطرتها . أما مبلغ ما يكون لهذه السيطرة من وزن أو فعالية ، فمسألة أخرى تتعلق بالحقيقة ، على ما بينا في بند سابق .

خلال السنوات المائة الماضية وخاصة خلال الخمسين الأخيرة طرأ على نطاق السياسة توسع هائل . فالكثير من أنشطة مختلفة تقوم الآن الحكومات ، ومن ثم السياسة، بتنظيمها وكانت في الماضي تترك للعرف أو للقرار الفردي ، أولم يكن لها وجود على الإطلاق . فما من ملك في العصور الوسطى أو سلطان شرقي كان ينكر في أن يجعل جميع الأطفال في مملكته ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة ، يستيقظون في كل يوم من أيام العمل قبل الثامنة صباحا ويتوجهون إلى مبان عامة ويبقون هناك ساعات عديدة . الا أن هذا هو ما تضطلع به الدولة الحديثة بنظام التعليم الإلزامي عندها ونظم المدارس وقوانين التشرد ، ويبلغ وزن قوتها البنئ على أمثال معظم السكان ورضائهم الإيجابي ، إلى الحد الذي عنده تجد أن هذه السيطرة تؤكد أن تكون فعالة تماما في جميع البلاد المتقدمة بالعالم ، فجميع الأطفال تقريبا يتوجهون إلى المدرسة ، وجميع البالغين تقريبا يعرفون

القراءة والكتابة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهذا التوسع في نطاق السلطة العامة والخدمات العامة قد بدأ الآن في كثير من البلاد النامية ، وهو جزء من عملية التحول الكبرى التي تمر بها هذه البلاد ( ومعها أغلبية البشر ) .

ولقد اضيفت في العقود الحديثة مسؤوليات أخرى كثيرة الى نطاق الحكم ، مثل الصحة العامة ومجموعة متزايدة من الخدمات الصحية ، ومعاشات كبر السن وغير ذلك من صور الامن الاجتماعى والاشغال العامة بها فيها الطرق والثغور والمطارات والتحكم فى الفيضانات ، والسدد لتوليد اتوليد القوة الكهربائية ، وتنظيم ودعم اثمان المنتجات الزراعية ، وتنظيم نقاء ونوعية الغذاء والعقاقير ، وتطوير وتمويل البحث وصناعات جديدة بأكملها بما فى ذلك الطاقة النووية والطائرات الاسرع من الصوت والصواريخ والسفر فى الفضاء ، وتوسيع الخدمات التعليمية الى حد كبير ابتداء من مدارس رياض الاطفال التى تمولها السلطات العامة الى الجامعات الكبيرة التابعة للدولة ومدارس تخريج الطلاب ، وأعباء الدفاع التى زادت بصورة هائلة .

ان كل مسؤولية جديدة تضطلع بها الحكومة ، مثل شبكة جديدة من الطرق أو التعليم الحكومى أو خدمة طبية تنظمها السلطات العامة ، تقتل توزيع نسبة مئوية اضافية من المنتج القومى الاجمالى الى القطاع العام . وهذا يزيد من خطورة السياسة ، ويوسع دائرة الاشخاص الذين يستفيدون أو يخسرون بشكل مباشر من نتائج القرارات لسياسية . وتزيد من صيغ المجتمع بالصيغة السياسية فى المستقبل أو بالفعل حالياً ، وتقوى فى كل بلد الظروف التى تناسب فى النهاية زيادة مشاركة جماهير اكبر فى السياسة .

نستطيع ان نرى حجم هذه التغيرات وسرعتها بدراسة تاريخ مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا - المانيا خلال السنوات المائة والخمسين الاخيرة . بالرغم صعوبة المقارنة بين احصاءاتها بسبب الاختلافات القومية فى حفظ المجلات ، فضلاً عن عناصر عدم الدقة والثغرات ، بحيث أنه يتعين فى بعض النقاط استخدام التقديرات ، نقول أنه برغم هذا فهيكمل الصورة العام واضح تماماً . ففي منتصف القرن التاسع عشر ربما لم يسزد المنتج القومى الاجمالى بالنسبة الى الفرد فى هذه البلاد عن ٣٥٠ دولاراً بنقود اليوم ، أو حوالى خمسة اليوم . وفى اوروبا كان أهل الريف والمدن الصغيرة يشكلون الاغلبية الكبيرة . كان ربع سكان فرنسا تقريباً - واكثر قليلاً فى المانيا واكثر بكثير فى بريطانيا - يعيشون فى مدن تضم الواحدة منها اكثر من ٢٠٠٠ نسمة . لكن كان اكثر من نصف البالغين يعرفون القراءة والكتابة ، وفى كل من فرنسا وروسيا كان حوالى ١ ٪ من السكان - أو حوالى ١٧ فى



المائة من السكان الذين في سن العمل - يخدمون في اى وقت في الجيش الدائم في وقت السلم . لكن كانت السياسة ما تزال مسألة تهتم بها القلة . كان متوسط مجموع انفاقات الحكومة المركزية في كل من البلاد الثلاث يقل عن ١٠ في المائة من المنتج القومي الاجمالي ، ولم ترتفع النسبة كثيرا حتى باضافة الانفاق من جانب الحكومات الاقليمية والمحلية . فاذا كانت مخاطر السياسة صغيرة نسبيا ، فذلك كانت المشاركة . ففى العادة كان الذين لهم حق الانتخاب اقل من ثلث السكان البالغين ، وكان الذين يقترعون بالفعل اقل من الربع ( اى اقل من نصف الرجال ) .

في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ اى في عشية الحرب العالمية الاولى كان المنتج القومي الاجمالي بالنسبة الى الفرد قد ارتفع ربما الى ٧٠٠ دولار ، اى الى ما يقرب من نصفه اليوم . وكان التحضر أعلى ، واقتربت المعرفة بالقراءة والكتابة من ٩٨ في المائة . واصبحت الحكومات المركزية تنفق الآن حوالى ١٣ في المائة من المنتج القومي الاجمالي ، وربما كان ٤٠ في المائة من السكان البالغين او حوالى ٨٠ في المائة من الرجال ، يقترعون بالفعل . وظلت المشاركة العسكرية في وقت السلم لم يطرأ عليها تغيير جوهري ، ولكن ترتب على حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ تعبئة كل شعب متورط فيها الى اعماقه .

وفي عام ١٩٢٨ كانت خسائر الحرب قد عوضت بأكثر منها ، واقترب المنتج القومي الاجمالي بالنسبة الى الفرد من ١٠٠٠ دولار او زاد عن ذلك . بنقود اليوم . لكن كانت الانفاقات الحكومية العامة قد ارتفعت الآن الى حوالى ٢٤ في المائة من المنتج القومي الاجمالي ، واقترب عدد الذين لهم حق التصويت بما فيهم النساء اللاتي منحن الحقوق المدنية ، من ٧٥ في المائة من جمع البالغين . وهذا الاتجاه دعمه الكساد الكبير الذى دام خلال السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . توقف الدخل بالنسبة الى الفرد او الاسرة انخفض . ولكن زادت الاتفاقات اذ اشتدت الحاجة الى المزيد من الخدمات . ففى عام ١٩٣٨ كان مجموع الانفاق الحكومى في بريطانيا وفرنسا قريبا من ٣٠ في المائة من المنتج القومي الاجمالي ، وحوالى ٤٢ في المائة في ألمانيا النازية حيث تضمن حملة مجنونة من اعادة التسليح .

وتحقق مستوى عال جديد بعد الحرب العالمية الثانية . فبجهد اصلاح ما خربته الحرب ارتفع الانتاج القومي الاجمالي للفرد الى حوالى ١٧٠٠ دولار في اواخر الستينات ، وشمل الآن قطاعا من الخدمات الاجتماعية كان قد توسع الى حد كبير . والآن يبلغ متوسط الانفاق الحكومى في البلاد الرئيسية بأوروبا الغربية حوالى ٣٧ في المائة من المنتج القومي الاجمالي . وانخفضت المشاركة العسكرية في وقت السلم انخفاضا طفيفا الى حوالى ١٥

في المائة أو اقل من السكان الذين هم في سن العمل ( ١٤ - ٦٤ ) ، ولكن نسبة الذين يشتركون في التصويت تظل عالية ، متى ٨٠ في المئة أو أكثر .

يقدم الجدول (٧) الارتام ، وهي تظهر سويا كم تغير العالم ببطء نسبيا فيما بين عامي ١٨١٥ ، ١٩١٤ ، وكم تغير بسرعة وبصورة جذرية فيما بين عامي ١٩١٤ ، ١٩٥٠ ، وكم يمكن ان يتوقف على سرعة واتجاه التغير فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٧٥ . ومع ذلك ، أصبح هذا واضحا الآن . وسواء للخير أو للشر ، فالسياسة الخارجية شأنها شأن كل سياسة ، لم يعدنى الامكان ان يصنعها القلة . عليها ان تأخذ في الحسبان اصوات الكثيرين الانتخابية و رغباتهم . ونفس التطور السياسى ومن حيث معالمه الاجمالية . يمكن تتبعه في تاريخ الولايات المتحدة ، وفي الواقع في تاريخ جميع البلاد غير الشيوعية التى بلغت مستوى عاليا من التطور الاقتصادى .

ان شهادة هذه الدراسة بالطول عبر تاريخ قليل من البلاد ، تؤكد ما بوجه عام الأدلة التى تقدمها دراسة لقطع مستعرض على ما يظهر في الجدول (٨) الذى يقارن بين بلاد كثيرة في فترة زمنية واحدة أو ما يقرب منها . فبين الاتجاهات في الاجل الطويل والبيانات عن المقطع المستعرض أن البسلاد المتقدمة غير الشيوعية تميل الى أن تنفق ما بين ٣٠ ، ٤٠ في المائة من انتاجها القومى الاجمالى ، عن طريق القطاع العام ، وان ما بين ثلثى وثلاثة أخماس هذا ( بين ٢٠ ، ٣٠ في المائة من المنتج القومى الاجمالى ) يعيل الى ان تسيطر عليه بشكل مباشر ، الحكومة المركزية في كل بلد متقدم .

ونظهر البيانات ايضا كيف تغير العالم الحديث عن الانباط السائدة في أوربا في القرن التاسع عشر . هناك ، وفي تلك الأيام ، نجد الارتفاع في انشاء المدن وفي المعرفة بالقراءة والكتابة وفي الدخل سبق مثيله في التصويت وفي الحجم النسبى للقطاع الحكومى . وهذا يوحى بأن القدرة الانتاجية على اشباع الكثير من الحاجات والمطالب البشرية الأساسية من قبيل الغذاء والمسأوى والصحة والتعليم ومستوى معيشة أخذ في الارتفاع ، زادت في البلاد الغربية الرئيسية قبل الازدياد في المطالب الشعبية المحلية والضغوط الدولية التنافسية مما يقتضى في ازدياد اعداد من لهم حق التصويت ، وفي ارتفاع الانفاقات الحكومية . وحدث العكس بالبلاد الناهية في النصف الثانى من القرن العشرين . فالتغيرات الاجتماعية المترتبة على الاتجاه المبدئى والجزئى نحو استخدام النقود والتصنيع وانشاء المراكز الحضرية في كثير من بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هذه التغيرات عملت هي والآثار الظاهرة المترتبة على النقل الحديث ووسائل الاتصال الجماهيرى ، على إثارة شعوب كثيرة في أهميتها قبل أن حصلت على ما تضمنه عليه الحياة المصرية من قدرات تعليمية وانتاجية كاملة ، بوقت طويل . ومن ثم ، فالمشاركة في التصويت والمشاركة العسكرية ونصيب

الانفاق الحكومى ، هذه جميعا تسير الآن فى طريق الازدياد فى مستوى من المعرفة بالقراءة والكتابة والدخل والتحضر أدنى وبذلك فى مرحلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أسبق مما حدث فى أوربا منذ مائة سنة خلت . أن المخاطر والآمال وضروب الاحباط ، هذه كلها تسير الآن فى طريق الارتفاس بسرعة أكثر وفى بلاد أكثر ، مما سبق أن ارتفعت به من قبل .

فى ثلاثة أرباع بلاد العالم ، وبقدر ما لدينا من بيانات : تنفق الدولة القومية اليوم أو تعيد توزيع ربع المنتج القومى الإجمالى إلى الأقل ، وفى بقية البلاد وهى أفقر بلاد العالم — نراها جميعا تتحرك فى الاتجاه نفسه . وهذا يختلف عن نسبة الواحد فى المائة تقريبا من المنتج القومى الإجمالى بالعالم والتي تنفقها الآن جميع المنظمات الدولية مجتمعة . من ناحية تسوة الانفاق وحدها تزيد الدول القومية على المنظمات الدولية بنسبة تزيد على ٢٥ : ١ واليوم ولعقد قادم أو أكثر ، تشكل الدول القومية وسوف تشكل المراكز الرئيسية للقوة فى العالم . وسوف تظل كذلك طالما تبقى العولة القومية أداة الانسان الرئيسية لتحقيق ما يريد .

## الفصل الرابع

### حدود القوة : الرمز والواقع

ينبغي أن يكون واضحا الآن أن القوة ليست شيئا واحدا ولكنها أشياء كثيرة . أو بالأحرى ، « القوة » هي علامة واحدة أو رمز واحد نستخدمه في الإشارة الى أشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة . كل هذه على ما رأينا ، يجب أن تكون لها علاقة بقدرتنا على أن تغير على الأقل الى حد ما . نتيجة الأحداث . لكن ، وراء هذا ، فهي متنوعة حقا ، وهذا التنوع انها يخفيه بصورة ضمنية الرمز الذي تدعوه « القوة » والذي نستخدمه كعلامة مشتركة تميزها .

#### القوة كرمز :

وعلى غرار كل رمز آخر ، فكلمة « القوة » هي نوع من رسالة تأمرنا أن نسترجع شيئا من الذاكرة لأجراء مزيد من النظر أو الربط أو افكارنا وأحاسيسنا . وهذا يختلف عن إشارة التي هي أمر كما يقال ، بتوقع وجود شيء أو وقوعه في المستقبل القريب . (١) فعندما نصف بدقة مجموعة الذكريات التي يراود تذكرها بمساعدة رمز ، فسوف يقوم الرمز بدور فكرة بالمعنى الذي ناقشنا به أفكارا في موضع سابق في هذا الكتاب (٢) .

عالم القوة رمز عن القدرة على تغيير توزيع النتائج وخاصة نتائج سلوك الناس ، ومن هذه الناحية يمكن مقارنتها الى حد ما بالنقود التي هي رمز القوة الشرائية المعاكس — أي رمز قدرتنا على تغيير توزيع السلع والخدمات .

#### القوة كعلامة :

كما أن النقود هي العملة التي تستخدم في الحياة الاقتصادية : يمكن أيضا النظر الى القوة على أنها العملة التي تستخدمها السياسة . هنا القوة هي العملة أو الواسطة التي تسهل مبادلة قرارات قابلة للتنفيذ بوجه عام بتأييد

---

(١) عندما يعلن حاجب : ه الرئيس . . فائنا نعتبر هذا علامة وننقوس دخول الرئيس التنفيذي الأعلى ، ولكن عندما يقول محاضر في موضوع الحكم . « الرئيس » فاننا نعتبر هذا في العادة رمزا ولتذكر أن هناك مثل هذا الشخص ومثل هذا المنصب ، وربما نتذكر تفاصيل شتى مرتبطة بهذين ، أنظر سوزان ك . لانجر في « الفلسفة في مفتاح جديد » ، الطبعة الثانية . ( نيويورك : المكتبة الأمريكية بنيويورك ، ١٩٥١ ) ، ص ٣٧ .  
(٢) أنظر ص ١٢ — ١٩ .

يمكن الاعتماد عليه بوجه علم . وعندما يكون من المحتل جدا تنفيذ قرار عن طريق توقيع نوع ما من عقوبة مادية أو نفسية ، فاننا ننظر الى القرار على أنه « ملزم » ، بمجرد اتخاذه نقول أنه يمكن « تنفيذه » . فاذا كان هذا القرار هو ما يرغب فيه بعض الناس كثيرا جدا ، فمن المحتل أن يؤيدوا صانعه ، سواء اكان الحكومة أو الزعيم ، ومن المحتتم في حالات كثيرة أن يساعدوه ويؤيدوه في تنفيذ القرار الذين يميلون اليه .

من وجهة النظر هذه تكون عملية التبادل الأساسية في السياسة هي مبادلة قرارات ملزمة بتأييد كما أوضح « تالوكت بارسونز » . ولكن في نظام سياسي أكثر تقدما ، فان عملية التبادل هذه تقع أيضا في مرحلتين . يضطلع الزعيم أو الحاكم أو الحكومة بالمسئولية العامة عن صنع وتنفيذ قرارات كثيرة من جميع الأنواع ، وفي الحالة القصوى تضطلع الحكومة بمسئولية عامة عن اتخاذ السلطة تنفيذ أي وجميع القرارات العامة التي قد تحتاج الى تنفيذها . فعندما يقوم أمير أو حاكم أو حزب أو مجموعة من الثوار بهذا الدور العام . تقول انهم « يتولون السلطة » أو « يستولون على السلطة حتى وان اتضح أحيانا فيما بعد انهم يفتقرون الى الموارد أو القدرات أو تركيز الغرض مما هو لازم للتشبيث بالسلطة . لكن اذا نجحت أيضا المجموعة أو المجموعة التي « تتولى السلطة » بمعنى انها تقوم بدور الذي يصنع معظم أو كل القرارات القابلة للتنفيذ ، في اتخاذ قرارات ترضى الكثير من لهم وزن في السياسة ، فمن المحتل عندئذ أن يمنح هؤلاء الناس بدورهم ولاءهم لهذه الحكومة ، أي يؤيدوا قراراتها ، ليس حتما لأنهم يوافقون على كل قرار معين في حد ذاته ، ولكن لأن كلا منها هو قرار الحكومة — « قانون البلد » ، أي قرار « السلطة الشرعية » .

هنا القوة عبارة عن دور رمزي تتخذه الحكومة وينسبه الناس اليها ؛ ويضفى عليه طابع المعقولة جدا أدنى مبدئي من الاستعداد والموارد والقدرات على الحكم . ودور القوة الرمزي هذا ، هو هذه القدرة الحقيقية أو المشهورة ، يقوم بمور عملة تسهل تبادل الحاجات والرغبات المتنوعة الكثير — « مصلحة » الكثيرين مقابل دور صناع القرار الذين يمثلون قلة ، وهو دور واحد ، مشروع وموضع التأييد الواسع .

يقينا لا ينبغي المغالاة في التشديد على نواحي الشبه بين القوة والنقد . فالمعادة أن النقود يمكن تقسيمها بسهولة الى وحدات حسابية منطقة ؛ كالفلولارات والروبلات أو الجرام من الذهب . ولا يمكن حساب القوة أو تقسيمها بمثل هذه السهولة . يمكن في بعض الحالات استخدام أصوات الناخبين كوحدة حسابية ، سواء في انتخاب عام أو في تصويت محدود في مجلس الشيوخ أو إحدى لجانه أو في الجمعية العامة أو مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة . وفي حالات أخرى كانت القوة تحسب بعدد وحدات

القوة المسلحة من قبيل البوارج وقاذفات القنابل والدبابات والجنود أو الفرق . (١) لكن كل حساب من هذا القبيل هو أبعد من أن يكون مؤكدا ودقيقا وأكثر اعتباطا على مواقف معينة وضرورت من الحساب السهل نسبيا والدقيق القائم على أسس النقود والذي سهل في ميادين كثيرة نشوء أسلوب في الانتصاد ذي صفة عملية أكثر . وليس في وسعنا أن نأمل شيئا دقيقا يوازي هذا في السياسة .

لا يمكن أن يصبح العلم السياسي ولن يصبح « علم اقتصاد السياسة » وحسب ولكن يستطيع أن يستفيد من نواحي الشبه المحدود بين النقود والقوة بأن يستخدمها وسائل ارشاد الى ما وراءها من نواحي شبه عمل واختلافات . لأن نواحي الشبه هذه ، وإن كانت محدودة ، ليست بالتأكيد تافهة . ففى الاقتصاد تمثل النقود قدرة الانسان على الشراء ، وقوته المالية تمثل قدرته المشهورة لدى اجراء هذا الشراء . وما يصدق هنا على الناس يصدق أيضا الى حد كبير ، على الحكومات . فهى أيضا تحتاج الى النقود أو الذمة المالية حتى يتسنى لها الشراء فى أسواق العالم . وبالمثل ، فالمكانة بالنسبة الى القوة هى مثل الائتمان بالنسبة الى النقود الحاضرة . وهذا أيضا لا يصدق فى السياسة الداخلية فحسب ، ولكن فى الشؤون الدولية أيضا . وفى الحياة الاقتصادية أيضا يفقد الناس ثقتهم فى أوراق البنكنوت التى يصدرها بنك أو فى النقود الورقية التى تصدرها حكومة . وهكذا عندما لا يصدقون ما دعاهم كاتب فى علم الاقتصاد « الوعود التى يعيش عليها الناس » ، ففى هذه الحالة يجب أن تبين لهم القدرة على الشراء فى صورتها المادية المائتة . أى يجب اظهار الذهب لهم . الواقع أنه فى الشؤون الدولية حيث الثقة بين الحكومات اقل نوعا ، وسوء وضعها يمكن أن يكون أكثر تكلفة ، يستخدم الذهب على نطاق أوسع فى تسوية الكثير من أرصدة المدفوعات الدولية . فكما مايكون الذهب بالنسبة الى الودائع المصرفية العادية أو النقد الحاضر الى النقود الورقية ، كذلك تكون القوة بالنسبة الى الاشكال العادية من النفوذ والقوة . فكما أن اظهار العربات التى تحمل الذهب يمكن أن يعيد ثقة تضاعلت فى منك ، كذلك فإن عرض القوة كان تظهر الدبابات فى شوارع عاصمة شعب ، يمكن أن يعيد على الأمل للحظة المكانة المهترئة لحكومة . وكذلك فالقيام بمظاهرة من السفن الحربية أو الطائرات بالقرب من منطقة حدود متنازع عليها ، أو ساحل أو بلد ثالث صغير ، يمكن أن يدعم الموقف السياسى القوت لدولة كبرى ورطت نفسها فى نزاع دولى تورطت شديدا يصل الى حدود التصديق به .

---

(١) « كم لديه من الفرق ؟ » ، هذا السؤال يفترض أن رئيس الوزراء السوفيتى الراحل جوزيف ستالون وجهه ذات مرة لهجة ساخرة وهو يتحدث عن البابا — دون أن يدرك على ما يظهر ، أن شهرة البابوية وبرغم جميع نواحي النقص التى تفتقر عليها ، أثبتت أنها أهم من شهرة الكثير من الحكام الزمنيين .

## المغالاة في التزام الهيبة : وصورة «صف الدومينو» :

التطابق ناقص تماما ولكنه ينطوي على بعض معان بالقسمة الى السياسة ، تعمل على التعتل والتهدة : فالحكومات التى يجب ان تثبت باستمرار ارادتها وقدرتها على القتال، ربما لا تلك من الهيبة ما يكفى تماما للسياسات التى تتورط فيها ، شأنها شأن البنوك التى يجب أن تقدم باستمرار دليلا ملفتا للانتظار ، عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولكن لا تلك القدر الكافى تماما من الائتمان الذى يتمشى مع نطاق وأسلوب جميع الأنشطة الاقتصادية التى تحاول القيام بها . فتصور الهيبة ، مثله مثل نقص الائتمان، ليس مسألة طفيفة .

وتشبه الحكومة بنكا أيضا من حيث أن مجموع التزاماتها أكبر بكثير من مجموع مواردها . البنك يقرض نقودا تزيد على ما يتلقى من الودائع — تزيد حوالى ٧ مرات في الولايات المتحدة — لأن مديريه متأكدون بدرجة معتدلة من أن المودعين لن يسحبوا أموالهم في نفس اليوم بالضبط . فإذا أراد جميع المودعين أو حتى الكثير منهم ، بالفعل استرداد مالهم في الحال — ربما لأئوم لم يعولوا يثقون بالبنك — فانهم بذلك يسببون اندفاعا على البنك الذى قد يعجز عن الوفاء بكل ما يطلب منه وبذلك يلغون به في هوة الافلاس . وبالمثل، تعد كل حكومة بأن تنفذ من القوانين وأن تحرس من الأشياء والأشخاص ، أكثر مما لديها من شرطة وجنود وموارد كي تنفذ وعودها . وعندما يحدث في السياسة الداخلية أن يعمى اناس كثيرون جدا في نفس الوقت الحكومة في كثير جدا من المسائل الخطيرة ، تكون النتيجة أشبه بهجوم على الحكومة ، ندموه اضطرابا أو ثورة .

يمكن أن يحدث شيء شبيه بهذا في السياسة الخارجية أيضا . بل أن حكومة شغب قوى بشكل مخيف وغنى ، قد تأخذ على نفسها التزامات كثيرة بالانفاق من أعداد مختلفة كثيرة من المستعمرات والبلاد التابعة أو الحلفاء الأصغر منها ، وتطوهرهم أو السيطرة عليهم ، بحيث أنها لا تلك الموارد اللازمة لهذا إذا تعرضت قوتها في أكثر من عدد منهم ، للتحدى في نفس الوقت الواحد ، بفعل ثورات محلية أو هجمات خارجية أو تغفل ، أو ارتباطات بين هذه العوامل جميعا . هنا أيضا يمكن أن تجد حكومة وشعب انهما أسرفا في تكيل أنفسهما بالالتزامات ، وأن هيتهما معرضة للتهديد في حالة أية أزمة خطيرة حقا قد تعجل بدفع جميع البلاد العميلة الى مطالبتهما بتنفيذ التزاماتها ووعودهما . بالنسبة الى بعض حكام تلك القوة الكبرى قد يتخذ حلفاؤهم وملاؤهم مظهر صف من الدومينو : فإذا سقط أى من هذه البلاد أو من نظم الحكم للصفرة بسبب أنه لا يثق في حاميه العظيم ، فان هؤلاء الحكام يخشون أن يسقط معه الحلفاء والعملاء الآخرون . وبهذه الطريقة كثيرا ما تكون

صورة « صف الدومينو » راجعة الى ان دولة كبرى سبق ان افترطت في مد نطاق مواردها وهيبته وفي الالتزام بها .

لكن برغم هذه الصلة الطفيفة بالواقع ، فالأغلب ان تكون صورة « صف الدومينو » وهما فنى معظم البلاد وفي أغلب الاوقات نجد أن استقرار نظم الحكم المحلية وتوجيهه الى سياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية والقروض الخارجية ، والاحتياجات الى المعدات العسكرية وقطع الغيار ، نقول ان هذه جميعا تحددها ظروف كثيرة ومتباينة لا تتغير في العادة بسرعة ، ولا في نفس الوقت الواحد ، ولا تتغير كلها في نفس الاتجاه . لا يكفي تغيير هامش في الهبة العسكرية لدولة كبرى ، لكي يغير ميزان الاحوال الداخلية في كل بلد متحالف جعل سياسته الخارجية متحازة اولا الى هذه الدولة ويواصل الاحتفاظ بهذا الموقف . هذا العنصر الكبير والمستقل في اتجاه السياسة الخارجية لمعظم البلدان ، ربما يفسر السبب الذى من أجله احتفظت فرنسا بالكثير من نفوذها في البلاد الجديدة التى خلفتها في أفريقيا الفرنسية ، حتى بعد جلاء الفرنسيين عن الجزائر ، والسبب الذى من أجله احتفظت بريطانيا بالكثير من تجارتها ونفوذها في الهند وفي باكستان وفي اجزاء أخرى كثيرة بآسيا ، حتى بعد انتهاء حكمها الاستعماري هناك في عام ١٩٤٧ وبعد أن فقدت نهائيا السيطرة على قناة السويس في ازمات ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ . وبالمثل ، نجد ان قيام نظام حكم شيوعي في كوبا في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لم يعقبه اى اندفاع نحو انشاء نظم مشابهة في اجزاء أخرى في الكاريبي .

في هذه المواقف من النكسات المحلية في الكرامة - الفرنسية والبريطانية والامريكية على التوالي - لم يتغلب اى تأثير جوهري للعبة « صف الدومينو » .

### **القوة كوسيلة وغاية : سياسة القوة وسياسة النمو :**

يمكن النظر الى القوة كوسيلة للحصول على اشياء أخرى ذات قيمة في نظر الناس . وبهذا المعنى تبدو فكرة القوة تفسر نفسها بنفسها فهي من قبيل لغو الكلام . فالرغبة في اية قيمة - ثروة ، رفاة ، احترام ، محبة ، او اية قيمة أخرى - تعنى حتما الرغبة في القوة للحصول عليها ، يمثل ما تلقاه في الحياة الاقتصادية حيث الرغبة في اية سلعة او خدمة تعنى القدرة على شرائها . وكما ينفق الناس المال في الحياة الاقتصادية لشراء ما يريدون ، كذلك نفس السياسة ينفق الناس قوتهم من أجل الحصول على ما يرغبون فيه .

ولكن اذا اقتصر الناس على اتفاق اموالهم انتهى الامر بهم الى الافلاس ، واذا اقتصر المساس على اتفاق قوتهم ، فالامر ينتهي بهم الى أن يصبحوا عاجزين . ورجل الاعمال المقتصد مستثمر . فهو ينفق ماله على السلع



بمال يزيد على ما اتفق عليه فمثلا ، قد يشتري مستثمر مائة لافانج السلع والخدمات ( كالبضائع ذات القيمة أو السلع الواردة اليه ) التي تأتي له في النهاية التي يبيعها بعد ذلك بأكثر مما اتفق على إنتاجها . وهكذا فالاستثمار هو اتفاق مال للحصول على مال أكثر ، دورة بعد دورة مرارا وتكرارا .

وفي السياسة يستثمر بعض الناس في القوة . انهم ينفقون ثوبهم على تيم أخرى بطريقة يترتب عليها أن تسترجع لهم هذه القيم مزيدا من القوة ، الدافع الذي يحركهم على ما أوحى توماس هوبز من أكثر من ٣٠٠ سنة مضت تعطش الى قوة بعد قوة لا يتوقف الا في الموت (١) وحتى يتسنى إجراء استثمار على هذا النحو ، عليهم أن يستخدموا التأييد السياسي الذي يظفرون به في وقت ما لكي يتخذوا قرارات قابلة للتنفيذ بوجه عام ، من نوع يأتي لهم بمزيد من التأييد ، وعندئذ يجب أن يستخدموا هذا التأييد المزداد لاصدار قرارات جديدة تسفر من مزيد من التأييد لقرارات أخرى ، وذلك في دورة متوسعة من إعادة الاستثمار بقدر ما يمكنهم مواصلتها .

كان هذا في جوهره هو الذي حدث ميكافلي اميره على أن يفعل . فاوحى بأن على الأمير الذي لا يرغب في أن يخسر مملكته ، أن يفكر وأن يعمل دائما على أساس القوة . عليه أن يكتنز موارده وينميها ولا يبدها ، وأن يسعى جاهدا الى زيادة قوته ومكانته وأن يهبط بقوة منافسيه وهيبته ، وأن يعد على أن يبقى العائمة سلبيين وراضين ، ولكنهم مستعدون للقتال بولاء وإخلاص عندما يأمرهم ، وأن يحكم بالقوة والخداع ، فيعجب الناس به ويخشونه ولكن لا يكرهونه ، وأن يفي بوعده أو ينكته بسرعة حسبما كان الولاء أو الغدر في أية لحظة يدعم قوته . وفي رأي ميكافلي أنه لا ينبغي لأمر فطن أن يلتزم الحياد أبدا في حرب بين جيرانه ، إذ لو سمح بهزيمة جاره الضعيف على أيدي أمير آخر ، فعندئذ سوف ينقلب عليه المنتصر الذي زاد قوة ، لكن اذا ساعد جاره الضعيف فقد يشتركان في انزال الهزيمة بالجار الأقوى الذي كان يشكل التهديد الأكبر لكل منهما . أو اذا تحالفا على هذا النحو ، وحتى لو هزم الأميران الضعيفان ، فقد يكونان على الأقل حلفاء في اليأس لكن على العموم : تعطيل اليوم هو عدو الغد ، وأقوى حليف للمرء هو أكبر تهديد له . ويقول ميكافلي ان الأمير الذي يزيد من قوة أمير آخر إنما يدمر قوته هو .

من الناحية النظرية كان حساب سياسة القوة هذا موضوعيا ولا يقبل حولا . لكل أمير وكل من سيكون كذلك — أي كل ممثل سياسي ، عليه أن يصرف بدافع الضرورة لأن كل أمير آخر سوف يعمل الأشياء للعنفية نفسها

Thomas Hobbes : Leviathan cf. ti. D. Lasswell and A. Kaplan : Power and Society

( نيوهافن : مطبعة جامعة ييل . ١٩٥٠ ) .

بالنسبة اليه ، ومن يعجز منهم عن ذلك سرعان ما لا يصبحون أمراء ويضربون كل ممتلكاتهم . وكما أن رجال الأعمال يطردون في النهاية من السوق اذا لم يتمكنوا من تغطية مصروفاتهم ويجعلون رأسمالهم يزيد على الأقل بمرسمة سعر الفائدة السائد ، كذلك يتم في النهاية استبعاد الحكومات والحكام من الساحة السياسية اذا لم يتمكنوا من أن يزييدوا قوتهم على الأقل بنفس السرعة التي تزيد بها قوة منافسيهم . وبعبارة موجزة كانت سياسة القوة تظهر في نظر ميكافلي كأنها خاصية تميز النظام السياسي الكبير الذي يحدد مسدوره خصائص جميع المنافسين الموجودين فيه .

واضح أن النموذج الذي وضعه ميكافلي لنظام تنافس للغاية يعتبر من انجازات العقل البشري العظيمة . فالإنسان السياسي الذي يتحدث عنه هو سلف فكرى ( أو على الأقل من اقرب الأقرباء ) للإنسان الاقتصادي التنافسى المثل الذى تحدث عنه آدم سميث واتباعه ، ومن الحيوانات والنباتات انتهى تكاد لا تغفل من حيث التنافس فيما بينها ، والتي ولدتها عملية « الاختيار الطبيعى » عند تشارلز داروين .

الا أن جميع هذه النماذج بقدر ما كانت مثيرة في يومها ، لاتصدق في أفضل الحالات الا بصفة جزئية . فالنموذج الذى وضعه ميكافلي باطل من نواح مهمة وواحد بطريقه شبيهة بذلك الذى فيه يفتقد مجرد نموذج للمنافسة المفرطة ، الجوهر الأساسى للاقتصاد . حقيقة أن القوة الشرائية بالنسبة الى الفرد ، تعنى فى الاقتصاد قدرته على أن يستخلص سلعا وخدمات لنفسه . وعادة فى منافسة ضد البائعين وضد المشترين الآخرين . ولكن بالنسبة الى المجتمع ككل فجوهر الاقتصاد وكما أوضح آدم سميث ، ليس قدرة الأفراد على أن يختصوا انفسهم بالسلع والخدمات ولكنه قدرة بلد أو شعب على انتاجها ، وبصفة خاصة على زيادة هذه القدرة الانتاجية عن طريق تقسيم العمل الذى يجرى زيادته والاسراع به عن طريق القدرة على تبادل امثالى هذه السلع والخدمات بمساعدة النقود .

وبصدق شيء شبيه بهذا على القوة السياسية . انها تعنى بالنسبة الى الفرد قدرته على أن يأمر وأن يطاع ، فى تنافس مع أوامر منافسة من جانب خصوم آخرين وفى تنافس مع رغبات جمهوره المستقلة . لكن بالنسبة الى المجتمع ككل تعنى السياسة فى أى بلد - وبين أية مجموعة من البلاد قدرة المجتمع السياسى كله على التنسيق بين جهود أعضائه وتعبئة تأييدهم وإعادة توجيه انماط تعاونهم ، وبصورة خاصة أن يفعل هذا كله بمزيد من السرعة وعلى نطاق أوسع وبدقة أكبر ، من طريق استخدامه القوة فى تعامل احتمالات القنبد والاحتلال والتفديد .

إذا سمح هذا أمكن الآن أن ننتبأ بأن تغييراً سوف يطرا على الكثير من تفكيرنا السياسى . لقد انتقل علم الاقتصاد من « نظرية المعادن النفسية » التى كانت تجعل الثروة مرادفة للذهب ، الى نظريات أكثر تقدماً تتحدث عن الاستثمار الرأسمالى وتقسيم العمل ، والى نظريات فى النمو الاقتصادى والتنمية الصناعية . وبالمثل بنسوع ما ، قد تتحول نظريتنا السياسية بمرور الوقت من نظرية فى القوة الى نظرية فى تفاعل الطائفتين والمقبولت فى توجيه جهود الناس والتنسيق بينها ، وفى عمليات الاستقلال الذاتى والعلم الاجتماعى — أى نحو نظرية فى سياسة النمو . سوف تفضى الحاجة الى نظرية كهذه فى النمو السياسى والتطوير السياسى بالنسبة الى كل مستوى من التنظيم البشرى ، ابتداء من سياسة المجموعات الصغيرة والمجتمعات المحلية الى سياسة الشعوب فى جميع مستويات التقدم الاقتصادى ، بل والى سياسة جميع البشر . مثل هذه النظرية سوف توجه حتماً اهتمامنا الى حدود القوة ، وتحملنا على النظر الى حدود نطاق القوة . أى ما نستطيع وما لا نستطيع القوة أن تعمله — والى حدود مجالها أى الحدود التى لا يمكن عندها الاعتماد على أن ما سبق تكونون للقوة الغلبة وحيث انهيار السيطرة السياسية بتفجر مثيراً الحرب .

### حدود القوة وأخطار الحرب :

عند حدود مجال القوة ، وعند حدود نطاقها وداها أيضاً تضاءل بشدة ولا تعود تولد السيطرة . وإذا كانت ما تزال هناك حاجة الى مثل هذه السيطرة ، فإن اخفاقتها يسبب خسارة لبعض أو كل المورطين فى الموقف ، وبعضهم على الأمل عرضه للالتجاء إما الى القوة وإما الى الانسحاب ، باعتبار هذا أكثر أشكال الخسارة التى تحقق بالسيطرة احتمالاً .

فى النظام السياسى تستخدم القوة لجميع وظائف النظام الأساسية صيغة الانباط ، التكيف ، بلوغ الأهداف والتكامل . وحيث تخفق القوة فقد تتعرض أى من هذه الوظائف وكلها للخطر . وعلى ذلك فكثيراً ما يجرى اللجوء الى القوة إذا أخفق الامتثال والاعتناع ، والى الشدة حيث تخفق القوة ، وحيث تخفق الشدة تجرى محاولة الانسحاب . بل وحيث يغفل الانسحاب أو يكون غير عملى ، تنشأ التوترات والاحباطات فى داخل النظام ، ويتمين من ثم ، تحسين ما ينطوى عليه من وظائف التكيف ، أو حيث يخفق التكيف والتكامل يتعرض الابتاء على الانباط للخطر ويصبح انهيار النظام وشيكاً .

هذه هى المواقف التى تولد الحرب . فالحرب الشاملة هى الامتخدام

المنظم لأعظم وأشد قوة يقدر عليها مجتمع . وعلى ذلك يكون الغاء الحرب معناه « ملجأ الملوك الآخر » هذا ، ومن القيسود الأخيرة التي يستخدمها المجتمع للسيطرة على الخسارة . الا ان هذا يجب عمله ، ويجب عمله بقوة خلال بقية القرن الذى نعيش فيه ، اذا اريد الا تقضى الحرب النووية الشاملة على حضارة المدن والمصانع التى تعتمد عليها حياتنا ، تلك الحضارة المعرضة للتهديد . وعلى ذلك يجب ان نسأل متى وأين وكيف تدخل الشعوب فى الحروب وتخرج منها ، ويجب ان نسأل أية موارد وأشكال للحروب ربما يمكن الغاؤها سريعا ، أو حتى فى الحقيقة إيهام تسير فى طريقها الى الزوال أو الذبول . لكن قبل ان نوجه هذه الأسئلة علينا ان نسأل من هم الممثلون — الشعوب والحكومات والمجموعات من ذوات النفوذ الذين يعملون فى السياسة الدولية والذين هم عرضه للدخول فى صراعات جريئة .

## **الجزء الثاني**

### **الممثلون في السياسة الدولية**

تتضمن السياسة الدولية عادة على جماعات ودون ، وفي جميع السياسة يتصرف الأفراد في العادة بشكل فعال ، عن طريق جماعات، أو عن طريق جماعات أخرى يمكن أن يؤثروا عليها من الخارج ، أو عن طريق التأثير في حكومة ما . ويمكن أن نحسن فهم الكثير من أفعال الحكومات على ضوء تفاعل ما لبعض الجماعات وراءها من مصالح وما تبذل من جهود .

## الفصل الخامس

### المجموعات والمصالح

ما الذى يصنع « مجموعة » وما الذى يشكل « مصلحة » ؟ بالنسبة الى الاغراض التى يتوخاها تحليلنا ، المجموعة هى حشد من اشخاص يربط بينهم شيان : اولهما انهم يشاركون فى خاصية مشتركة مهمة ، والاخر انهم يؤدون بعض ادوار متداخلة ( او على الاقل اثنين منها ) وبعبارة اخرى نقول انهم من ناحية ، يشبه بعضهم بعضا بدرجة كافية بحيث يمكن التعرف عليهم باعتبارهم اعضاء مجموعة ، ومن ناحية اخرى يتصرفون بطرق مختلفة ولكنها متداخلة ، بحيث يمكنهم التعاون والعمل فى وفاق « كمجموعة ».

كذلك هناك شيان لتعريف مصلحة فى فرد وفى مجموعة ايضا ، نغى تعنى توزيع اهتمام وتوقع مكافأة . فاذا « اثار » شئ « محدثنا » فانبه يجذب انتباهنا ، وهو يجذبنا بما بأن يتيح لنا على الفور تجربة فعلية او رمزية تنطوى على مكافأة ، او بأن يثير فينا توقع مثل هذه المكافأة .

والحصول على مكافأة معناه الحصول على مزيد من شئ له قيمة عفنا ، او يعنى بخلاف هذا ، تجنب خسارة بعض من هذا الشئ . توشك ان تحل بنا وعلى ذلك فجوهر مثل هذه المكافأة ، فعلية كانت او متوقعة ، يمكن ان يتحصر فى واحد او عدة من الانواع الاساسية من القيم الاساسية التى يرغب فيها الناس : الثروة ، القوة ، الاحترام ( المركز ) الاستقامة ( الصلاح ) الرفاهية ( او الاحساس بالرضاء ) ، الاستنارة ( او المعرفة ) ، المهارة والود ( بما فيه الصداقة وكذلك الحب ) . او قد تنحصر المكافأة فى توقع التمتع بأى من هذه القيم بطريقة مفضلة معينة — السلامة مثلا التى ندعوها فى الاجل الطويل ، « الامن » او التمتع بها تلقائيا وبمدى واسع من الفرص التى تسمح باختيار له معناه ، مما ندعوه « الحرية » ، او التمتع بها بطريقة تحفظ لنا « سلامتنا » أى قدرتنا على ان نتعلم بأنفسنا وان نحكم سلوكنا ، او تحفظ لنا « اعتبارنا » أى فرصتنا كى نعمل ونتعلم ولا ننزير إلا بسرعة بطيئة بحيث حافظ على سيطرتنا المستقلة على سلوكنا .

وأخيرا ، يرغب معظم الناس فى التمتع بطريقة مشروعة بثبة قيمة يفضلونها — أى دون توقع ان يؤدى بهم السعى وراءها او التمتع بها . الى صراع لا يطاق مع بعض قيم اساسية أخرى لها أهمية عندهم . وهكذا يرغب معظم الناس فى اقتناء الثروة ولكن بشرط ألا يكون اخذهم من صحتهم أو رفايتهم ، وهم يسعون وراء الاستقامة ولكنهم فى العادة لا يعرضون انفسهم للافلاس من اجلها ، وهم يرغبون فى المحبة ولكن لا يكون الذين أن (م — ه العلاقات الدولية)

يفقدوا كل القوة ، كما لا يرغب معظمهم فى الثروة أو القوة اذا كان الثمن فقدان كل استقلالية أو كل محبة . الشرعية هى توقع التحرر من مثل هذا الصراع الذى لا يحتمل ، بين القيم ، وعلى ذلك فالشرعية فى توقع تلاؤم قيم أو توافقها . يحمل معظم الناس بحاجة اليها ، ويحسون أيضا بحاجة ، عن وعى أو بغير وعى ، الى تلاؤم أو توافق معرفتهم .

يريد الناس « التوافق الادراكى » فيما يعرفون ، وفيما يريدون ايضا يريدون ان يكون لعالمهم معنى ، ان يضيف الى « كل » له معنى وعمل أو على الأقل محتبل . وفى هذه الرغبة فى التوافق الادراكى يكتبون أو يرفضون معلومات لا تتفق مع الصورة التى يرسمونها للعالم ، أو قد يسعون عن وعى أو بغير وعى ، وراء صورة مبسطة للعالم تبدو واضحة ومفهومة وتناسبهم وتخفف عنهم الاحساس بسوء التوجيه وبالاغباط والاغتراب والقلق .

الايديولوجية : هى مثل هذه الصورة عن العالم ، أو هى مجموعة من امثال هذه الصور ، تقلل من التناقض الادراكى المثير للقلق والمؤلم . فى اذهان من يعتقدون هذه الايديولوجية . فى اذهاننا جميعا مثل هذه الصور عن العالم ، التى تنجح الى تبسيط الأمور ، وربما تكون غير واقعية بدرجات متفاوتة والأغلب ان بعض هذه الصور واقعى ، والبعض الآخر وهمى تماما ولكنها على أى حال تشيع الطمأنينة فى نفوسنا عن طريق ما تنسم به من استقامة وترتيب . وعادة نأخذها قضية مسلمة بحيث لا تكون حتى على بيئة منها . اننا نؤكدون من واقعيتنا ولكننا نشهر بالفزع ازاء ما نعدده غمامة ايديولوجية على اعين الآخرين — أو الشعوب الأخرى — الذين يختلفون معنا . كلما قل وعينا بايديولوجيتنا وبذلك المجموعة من الصور التى رسخناها للعالم وهى صور تساعدنا ولكنها تنحو الى التبسيط ، كنا أوفر اعتمادا لتقديرها والدفاع عنها باعتبارها أجزاء من ذاتيتنا وشخصيتنا فى السياسة ، من قومية ودولية ، فضل الكثير من الناس ان يفقدوا القوة والثروة أو الحياة على فقدان أوعامهم . هناك بالطبع قائمة طويلة ( أجل ، ربما لا متناهية ) من اشياء لها من القيمة عند الناس بحيث تؤثر على سياستهم . لكن بالنسبة الى معظم الاغراض العملية فمن المحتمل ان تكون القيم الأساسية الثماني ( القوة ، الثروة الاحترام ، الاستقامة ، الرغابية ، الاستنارة ، المهارة ، المودة ) والقيم الموجهة أو الادانية الست ( الأمن . الحرية . النزاهة . الكرملة ، الشرعية ، والتوافق الادراكى ) فى قلب معظم المصالح والسياسة المبنية على المصلحة مما لها اهمية فى الشؤون الدولية .

معظم المكافآت التى من هذا القبيل حقيقية جدا بالنسبة الى الافراد والمجموعات التى ينشدونها . لكن احكامهم على احتمال ان تنجم اى مكافأة من

هذا القبول من سياسة معينة أو فصل معين ، أحكام قابلة للخطأ في الواقع ، وقد يكون اهتمامهم بالمسائل والاحداث التي يظنون انها مهمة ، في غير موضعه وصورة تثير الفزع . عندما يركز قط أو قط جائع انتباهه على غار في جحر غلابد أن يكون فيه غار ، . ولكن عندما تكون حكومة بلد عظيم قد ركزت اهتمامها وجهودها على هدف معين يتعلق بالسياسة الخارجية فكثيرا ما كانت النتيجة وبصورة جدية بالاعتبار غير ذات فائدة . ولو سلمنا أن مشكلات الشعوب وحكوماتهم أشد تعقيدا بدرجة هائلة ، فلا يزال يبدو أنهم في الحكم على مصالحهم ، كثيرا ما لم يحسنوا التصرف كما تفعل القطط .

ليست هذه نكتة . فخلال نصف القرن الممتد من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٦٤ يبدو أن قرارات الدول الكبرى بالدخول في الحرب أو بتوسيع نطاق حرب ، وأحكامها على نوايا وقدرات الشعوب الأخرى ، كانت تنطوي على أخطاء كبرى تتصل بالحقائق ربما في أكثر من ٥٠ ٪ من جميع الحالات . ولقد يكلف كل خطأ من هذه الأخطاء آلاف الأرواح ويكلف بعضها الملايين . ويبدو أن تكرر أمثال هذه الأخطاء يصدق على الملكيات والجمهوريات . والديموقراطيات والدكتاتوريات ، والنظم غير الشيوعية وكذلك الشيوعية ، وقد يكون من الطريف أن نبحث عن دليل على ما إذا كانت حكومات اليوم أكثر أو أقل عرضة للخطأ في ادراك ما تفترض أنه مصالحها .

### مجموعات المصالح الخاصة :

المجموعة التي تمثل مصلحة ما عبارة عن تجميع من أشخاص يتوقعون من مجرى يمكن أن تسير فيه الاحداث ، الحصول على مكافأة موازية أو مشتركة ، وعلى ذلك فالمحتل وأن لم يكن المحقق ، أن يعملوا سويا بالنسبة لما يدركون أنه فرصهم المشتركة ، هذا التعريف يمكننا من تذكر الطبيعة المزدوجة للمصلحة وهي الطبيعة التي تتضمن كلا من اهتمام فعلى ومكافأة مرجحة ، ومن ثم تنطوي على خطر قائم دائما يتمثل في تركيز الاهتمام على الوضع الخاطئ وسوء الحكم على احتمالات النتائج وعواقبها .

بعض المكافآت المرجحة واضحة نوعا بالطبع ، عندما يشتري الناس مزيدا من اللبن والجبن وترتفع أسعار اللبن ، يستفيد معظم الفلاحين المشتغلين بعمل منتجات الألبان : فهم يحصلون على مكافآت موازية من ارتفاع اثمان منتجهم ، كما أن الذين يربون ماشية الألبان وصانعي آلات فصل القشدة وسيات اللبن وأوعية اللبن ، هؤلاء جميعا يمكن أن يظفروا بنصيب من المكافآت المشتركة الناجمة من ازدياد الطلب ، على منتجات جميع الصناعات التي تتعارض مباشرة في إنتاج اللبن وعلى ذلك نظمت صناعة



اللين منذ وقت طويل ، وجعلت منذ وقت طويل مصلحتها معروفة - مثل ازدياد استهلاك اللين وارتفاع ثمن اللين - لكل من الكونجرس والجمهور . وكانت النتيجة أن المشرعين من الولايات المشتغلة بصناعة اللبان في الغرب الأوسط لم يكونوا ليتجاهلوا حاجاتهم .

الا أنه في السعى وراء هذه المصلحة واجهت صناعة اللبان خصوما تتعارض مصالحهم مع مصلحتها . هناك مجموعات في داخل الولايات المتحدة ، مثل زراع القطن ورجال صناعة زيت بذرة القطن والسمين الصناعى ممن يستفيدون لو أن الزيد حلت محلها على نطاق واسع هذه المواد الأرخص ثمنا ، ووجهة النظر هذه تدافع عنها بقوة المنظمات الممثلة لمصلحتهم كما يعرفها جيدا الكثير من المشرعين من الولايات التى تزرع القطن . ولا ينبغي التقليل من شأن تهديد المنافسة من جانب صناع الجين في النمرك وفنلندا وسويسرا وإيطاليا وغيرها من البلاد الأجنبية - وهى منافسة تدعها حكومات تحاول أن تزيد صادراتها الوطنية . قد يصرخ الكثير من صناع الجين عندنا ممن المتعلقين بالوطن ، طالبين الحماية ولكن لو فرضنا تعريفه جمركية عائنة على الجين السويسرى مثلا ، فسوف يحمل هذا السويسريين على الفار غيرفعون الرسوم الجمركية على السيارات الأمريكية . وإذا رفعت الرسوم الجمركية الأجنبية على سياراتنا لأضر هذا بصناعة السيارات في تدرويت من الموظفين التنفيذيين المسؤولين الى نقابة عمال السيارات ، وبالكثير ممن ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ وحاكم ميتشجان . وعندما تجرى المفاوضات حول مراجعة رئيسية للرسوم الجمركية ( مثل ما يدعى « جولة كينيدي » عن تنازلات جمركية بين الولايات المتحدة وبلاد السوق المشتركة الأوربية الستة ) فإن الأمر يتعلق بمسدد كبير جدا من المجموعات الممثلة لمصالح ، على كلا جانبي المحيط .

وقد يمتد نشاط بعض هذه الجماعات في الحقيقة فيشمل أكثر من بلد . فقد استفاد الفلاحون الأمريكيون والكنديون من سياسة خارجية انتقلت بموجبها بعض محصولهم من القمح الى أوربا الغربية طبقا لمشروع مارشال في السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وفي وقت أحدث استفادوا من سياسة خارجية سمحت لهم ببيع كمية كبيرة من الفلال للاتحاد السوفيتي وغيره من البلاد الشيوعية ، ولكل من شركات البترول الأمريكية والبريطانية مصلحة في الاحتفاظ بعلاقات سياسية طيبة مع البلاد العربية في الولايات حقولهم البترولية وخطوط انابيبهم ، ولكن المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة وفي بريطانيا أيضا أكثر اهتماما بتدعيم دولة اسرائيل اقتصاديا وسياسيا في الصراع الذى طال أمده مع جيرانها العرب . ليس من الضروري كما يذكرنا هذا المثال الأخير ، أن تكون المصلحة اقتصادية ، ولكن يمكن أن تتجمع حول الدين أو الايديولوجية أو أية قيمة أخرى يرغب فيها

الناس . ان لمعظم الافراد مصالح متباينة كثيرة قد تتعارض بعضها . فقد يستفيد فلاح كاثوليكي من زراع الطباقي في ولاية كونيتيكت من ازدياد صادرات الطباقي الأمريكي الى بولندا وهو ما قد يترتب على انتهاج سياسة أمريكية أكثر ودا ازاء ذلك البلد الذي يحكه الشيوعيون ، ولكنه قد يعتقد ايضا ان المزيد من الضغط على بولندا قد يحقق مزيدا من الحرية هناك للكنيسة التي ينتمى اليها . وباعتباره من دافعي الضرائب فقد يستفيد من خفض في الاتفاق على الدفاع ، ولكن باعتباره مالك ارض بالقرب من مصنع يتصل نشاطه بالدفاع ، فقد يستفيد من زيادة الاتفاق من أجل الاستعداد ، وكوالد لابن يشغل وظيفة طيبة في مصنع للساعات ، فقد يرغب في تعريفه بجمهورية لحماية انتاجه ، بينما كمستهلك ، قد يستفيد نوعا من سياسة الرسوم الجمركية المنخفضة .

عندما تكون مصالح الناس متفرقة على نطاق واسع ، أو عندما تشكل حركته بفعل «الضغوط المتقاطعة» التي تفرضها مصالح تتعارض مع مصالحه؛ فمن غير المحتمل أن يعمل شيئا من أجل تنمية أي منها ، وسوف يكون تأييده للنشيط لاية مجموعة تمثل مصالح ، يسيرا ، ويكون تأثيره على السياسة قليلا ، على خلاف هذا ، فالأفراد الذين يرون أن مصلحة معينة أكثر أهمية بالنسبة اليهم من معظم المصالح الأخرى ، يحتل أن يعملوا على تنمية تلك المصالح عن طريق مجموعات الضغط التي تمثلهم ، والأكثر احتمالا أن يحصلوا على جزء على الأقل مما يريدون ، لكن المغالاة في مثل هذا السعي وراء مصلحة معينة قد يجعل لمن يقوم به تأثيرا أكبر فأكبر على القليل من سياسة بلده والعالم .

### مجموعات المصالح الأعم والطبقات الاجتماعية :

لكن بعض المصالح أقل تخصصا من غيرها . فإذا كانت ما تزال يمكن متابعتها على نحو فعال ، وإذا أمكن حشد الكثير من النفوذ أو من الناس تأييدها لها ، فسوف تسمح مثل هذه المصلحة المنتشرة لمن يشاركون فيها ، تدريجيا بالنفوذ على التأثير على مدى أوسع من المواقف بكثير ، وكثيرا ما تسفر في الواقع عن قوة وزن أعظم وعن نطاق أوسع مما يمكن أن يتساح لمصلحة أكثر تخصصا .

في البلاد غير الشيوعية فأكبر البنوك وبيوت الاستثمار ، والشركات التجارية الخاصة ، بإدارتها العليا المركزة تركيزا جيدا نسبيا ، واستخدامها المواهب من المستويات العالية ، والتنوع الواسع التي تتصف به ممتلكاتها، وشركات المحامين القوية المرتبطة بها ، هذه جميعا في العادة من أكثر المجموعات المؤثرة للمصالح تأثيرا ، وهي المجموعات التي تنتهي إلى هذا النوع

الأوسع . وما يمكن أن يدل على المجموعات المتكبرى من هذا النوع أن نطالع قائمة بوزراء الخارجية والدفاع الأمريكيين هم وكثير من الناس الذين يشغلون مناصب وكيل الوزارة أو مساعد الوزير ، هذا الشيء نفسه يصدق على الكثير من البلاد الأخرى .

وثمة مجموعة أخرى من مجموعات المصالح ، لها غرض عام ، هي العسكريون ، أما كمجموعة واحدة أو مقسمة نوعا إلى عدة خدمات . ان العسكريين يجذبون في العادة التوسع في الانفاق على الدفاع والحصول على أسلحة أقوى ، وفي بلاد كثيرة يجذبون امتلاك الأسلحة النووية التي كانت السياسة الأمريكية في الماضي تهدف إلى تأخير انتشارها . ويجذب العسكريون في بلاد كثيرة ، وضعا أكثر دكتاتورية في السياسة الداخلية . وضغطا أشد من أجل تحقيق مطالب أقلية قومية أو سلالية إزاء جيران شتى . وفي البلاد غير الشيوعية يشددون في العادة على عدائهم للشيوعية حتى وأن أظهرت التجربة أن الكثير من هذه المجموعات أو نظم الحكم العسكرية بها رغبة كبيرة في قبول الأسلحة من البلاد الشيوعية وبالإضافة إلى هذا ، فاستعدادهم لاستخدام العنف في المنازعات على الأرض ، تعرض أحيانا للخطر أو تحطم وحدة واستقرار العالم غير الشيوعي ، على نحو ما حدث في الستينات فيما كان يقرب من حرب بين عضوين في حلف الأطلسي هما اليونان وتركيا بشأن قبرص ، وحدث بصورة مفاجئة بين الهند وباكستان حول كشمير . ثم انفصال باكستان الشرقية التي قامت مكانها دولة بنجلاديش الجديدة .

ان العسكريين غالبا ما يشكلون جزءا من ائتلاف أوسع لمجموعات المصالح . وثمة ناحية هامة للسياسة الخارجية بالنسبة لآراء مجموعات الصفوة وهذه الناحية تتمثل في مواقفها الإيجابية نحو التسلح والتعريب واستخدامها كادوات للسياسة الخارجية . ان هؤلاء الذين يجذبون مثل هذه السياسات في الولايات المتحدة غالبا ما يوصفون « بالصقور » أما الذين يعارضونهم فانهم يوصفون « بالحمائم » وتبين من استفتاء أجرته بعناية كبيرة اليزابيث هانسون وبروس روزيت في شهري مارس وأبريل من عام ١٩٧٣ تناول أكثر من ألف شخص من كبار رجال الأعمال الأمريكيين والضباط وأعضاء اللجنة القومية للحزب الجمهوري ورجال الأعمال .... في هذا الترتيب . وهذه الفئات الثلاث أكثر صقرية من الفاعلين العاديين . وقبل ذلك بتسعة أعوام أجريت مقابلات واسعة النطاق مع مجموعات المصالح في كل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وقد دلت هذه المقابلات والتحقيقات على أن المشاعر « الصقرية » عالية جدا بين العسكريين

في هذين البلدين ، وتتلقي بعدهما فرنسا ، ولكن مشاعر العسكريين  
الألمان تتفاوت من مسألة لأخرى ومن هم هان كيمار رجال الأعمال الألمان  
أبدوا تأييدا تاما الحد من انتاج الأسلحة والاشراف عليها كما أبدوا  
المعاهدة الأمريكية - السوفيتية الخاصة بعرض حظر جزئى على التجارب  
الذوية .

لا تزال هناك مجموعة مهمة أخرى ذات مصالح مشتركة ولكنها واسعة  
نسبيا ، هى البيروقراطية العليا التى لها وزن كبير فى بلاد كفرنسا والماتيا  
والهند وأيضا بطريقة متحذرة ولكنها مؤثرة ، فى بريطانيا .

وأعم هذه المجموعات التى تمثل المصالح المهنية ، وسنل الاتصال  
بالجهاير ، والساسة المحترفون ، ووسائل الاتصال بالجهاير تشمل  
بصفة خاصة الصحف والكتب والدوريات والراديو والتلفزيون والاعلام  
السينمائية ، والى حد ما صناعة الاعلان . وتعكس المواقف التى تتخذها  
الوسائل ازاء السياسة وخاصة مسائل السياسة الخارجية ، ارتباطا بين  
افكار اصحابها والمطنين فيها وقرائها والعاملين فيها - بنسب تتفاوت من  
وسيلة الى أخرى ، ومن صحيفة الى أخرى ، ومن شبكة الى أخرى ، ومن  
حالة الى أخرى . فى الحالات الحرجة الدقيقة لا يزال امتلاك صحيفة عسونا  
كبيرا فى أن تغلب افكارك عليها ، لكن يتعين حتى على المالك أن يتنبه الى  
اتجاه ما يفضل القراء والمعلنون ، وللقدر المحدود من المواهب المتأثرة التى  
يختار منها العاملون عنده . فخلال العقدين الاخيرين كانت صحف عدة  
فى بريطانيا والولايات المتحدة مملوكة لافراد ذوى ارادة قسوية لكنوا من بعض  
النواحى على غير توافق مع عصرهم وبيئتهم ، فظلت تخسر المال الى أن توقفت  
عن النشر أو استحوذ عليها المنافسون ، بينما ازدهرت دوريات أخرى  
 واصحابها الاشد حذرا ومهارة .

لا يزال الساسة اعم فى المصالح التى يمثلونها ، ولكن حتى اذا كانتوا  
كذلك ، فان مصالحهم واتجاهاتهم وأنماط اهتمامهم تختلف من نواح كثيرة عنها  
فى حالة رجال الأعمال والماليين ، أو العسكريين أو الموظفين المدنيين .  
لنهم فى الغالب متخصصون فى العوميات ، وكما قيل كثيرا ، يجب أن يعملوا  
كسمايرهم بين مصالح المجموعات والأقاليم المختلفة ، وان يصلوا الى تسدر  
كاف نوعا من الاتفاق على مصلحة « قومية » حتى يتسنى لها جذب التأييد  
العريض الكافى بما يسمح لهم بتولى حكم البلد فى شؤونه الداخلية والخارجية؛  
وفى محاولة تحقيق هذا كثيرا ما يجد الساسة أن الوصول الى اتفاق  
عريض على المسائل الخارجية أسهل منه على الداخلية ، وثمة سبب لهذا  
هو أن معظم الناحيين قليلو المعرفة والاهتمام بالشئون الخارجية ، بينما  
الأغلب أن تكون فكرتهم أذكى نوعا عن مصالحهم الداخلية وهما يحتملان أن

يكون لسياسة داخلية مقترحة من تأثير عليهم . وعلاوة على هذا ، فالسياسة شأنها شأن كل عمليات صنع القرارات ، تتطلب اختيارات كثيرة ما لا ترضى كل انسان ، والأسلم في مثل هذه الحالات ان يغضبوا الأجانب الذين لا يمكنهم التصويت والذي غالبا ما لا يمكنهم التار فوراً وبطريق مباشر ، وهو ما قد تلجأ اليه مجموعة من أصحاب المصالح تنسئ اليهم السياسة المقترحة .

وعلى ذلك فالدبلوماسيون المحترفون الذين يجب ان يضايقتهم بطء الاستجابات من جانب الدول الأجنبية وأن تكن استجابات حقيقية ، كثيرا ما يستثمعون القلق ازاء السهولة التي يتم بها تعيين سياسيين شغل المراكز الرئيسية في وزارة خارجيتنا . وكثيرا ما يصل السياسيون المحليون في العادة الى اجماع قسوى في الراى على السياسات ذات الصيغة القومية ، يخطئ الحكم على ردود الفعل الدولية المتوقعة او يغفلها ، ويزداد هذا الاتجاه تشبها مع حجم البلد وقوته ، وهو ضعف يميز أكبر الشعوب والواها على العكس من ذلك ، كلما صغر البلد كان أكثر ساسته خبرة وتجربة أكثر مهارة في العادة في ان يأخذوا في الحسبان ردود الفعل التي يحتمل ان تقترب على تصرفاتهم . خلال السنوات الحديثة أخذت مجموعة جديدة وعامة نسبيا من المجموعات الممثلة للمصالح ، تبرز في كثير من البلاد النامية وفي البعض من أكثر البلاد تقدما أيضا وربما ظهرت لكى تبقى ، هذه المجموعة الجديدة تتكون من الجامعات بطلا بها وكلياتها وهيئات البحث والعائمين بالإدارة ، وذلك الى جانب المؤسسات الطبية ومؤسسات الأبحاث الأخذة في الازدياد ، و « صناعات التفكير » خارج الجامعات ، كصناعات الكمبيوتر والأبحاث البيولوجية والطبية ، كل هذا النشاط الأخذ في التوسع ، تحتاج اليه مطالب تكنولوجيا أخذة في النمو أو مطالب تنظيم اجتماعى واقتصادى أكثر تعقيدا ، فضلا عن مطالب قطاع حكومى وقطاع خدمات عامة يسير في طريق التوسع ، وعلى ذلك ليس من المحتمل قلب ما نتج عن هذا من نمو في الجامعات وتوابعها ، بل ولا الادطاء بخطاه بشكل له قيمته في المستقبل القريب .

ففى الولايات المتحدة تمثل الجامعات الآن واحدة من صناعات البلد الكبيرة ، وتمثل مع بقية التعليم الذى تؤثر فيه تأثيرا كبيرا ، واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا ، فطلاب يزيد عددهم على ٥ ملايين فى عام ١٩٦٦ وحوالى المليون من الخريجين ، ونصف المليون من أفراد الكليات والانتسام الأكاديمية ، ونصف مليون آخرين على الأقل من المستخدمين الآخرين ، فالجامعات بصدد أن تصبح عاملا سياسيا يجب أن يعمل له حساب حتى وان كان عاملا واحدا بين عوامل عدة ، ففى راء الاستاذ الجامعى والسفر الأمريكى السابق فى الهند جون كينيث جلبرايث ، ان اخفاق الرئيس جونسون فى عام ١٩٦٥ فى الظفر بتأييد كبير من المجتمع الجامعى بالولايات المتحدة لسياسته فى تصعيد الحرب فى فيتنام ، ربما كان يشير الى تغيير هام فى عملية السياسة الخارجية فى هذا البلد خلال العقد التالى .

من المؤكد ان نسبة الطلاب الجامعيين والكليات والموارد في البلاد النامية اصغر من هذا بكثير ، ولكن امكانياتهم السياسية المحتملة غالبا ما يدعمها غياب أو ضعف معظم المجموعات المتعلمة الأخرى ، وتركز الكثير من مواهب البلد من القيادة المتعلمة الفتية ، في طلبة الجامعات . ويرغم ان الانشطة والسياسة الطلابية تميل الى التقلب ، فمن المحتمل ان تظل الاهمية السياسية للجامعات والطلاب في بلاد كثيرة اكبر مما كانت في الماضي .

وثمة طائفة أخرى من المجموعات التي تمثل المصالح وعلى درجة من العمومية هي النقابات العمالية والمجموعات الزراعية والكنائس . لكل من هذه المجموعات مصلحة خاصة اصلية أو مجموعة من المصالح ، كالايجور والعمالة وخدمات الرفاهية في حالة العمال المنتظمين في سلك نقابات ، والاسعار الزراعية والخدمات الريفية بالنسبة الى الفلاحين ، والمسائل المتعلقة بدعم الكنائس ومدارسها والاخلاقيات العامة وذلك بالنسبة الى الكنائس ، لكن فيما يتجاوز هذا ، تهتم القوة العاملة بنمو الاقتصاد وتكلفة المعيشة وامكانية توافر الاسكان ومركز العامل في المجتمع والفرض التعليمية المفتوحة أمام اطفاله . ويجب ان يهتم الفلاحون بتكاليف الائتمان والنقل وتوفير الخدمات التعليمية والطبية في الريف ، وتهتم الكنائس بالصفة الكاملة للحياة العصرية ، بما في ذلك اخلاقيات الشباب التي غالبا ما تكون استجابة من انواع للسلوك المشاعد من جانب من هم اكبر منهم سنا . وهي تهتم تحما بالعلاقات بين الاجناس وهي علاقات تعرض الكثير من تعاليمها للاختبار . كل هذه المجموعات تمثل الى حد ما مجالات عريضة نوعا من المصالح ، وكثير من هذه تؤثر بشكل مباشر في العادة على السياسة الخارجية ، وعلى المناخ السياسي الذي يزيد من احتمال الحرب أو السلام .

ان جميع المجموعات ذوات المصالح والتي ذكرناها حتى الآن مصالح ملموسة تحدها مهن أو علاقات معينة تترك القليل نسبيا من عدم التأكد مما اذا كان شخص ينتمي الى مجموعة معينة من هذا النوع أولا . وثمة طائفة أخرى من مجموعات المصالح اوسع نطاقا ولكن تحديدها اقل دقة فنفسح مجالا من مجموعات اوسع لعدم التأكد والغموض أو الجدل في تعريفاتها . هذه هي طائفة الطبقات الاجتماعية أو على اى حال ، طائفة مفاهيم « الطبقات الاجتماعية » . ففي بعض البلاد كالولايات المتحدة تظهر بعض نواحي المفهوم الطبقي ( وان لم تكن كلها ) غير حقيقية نوعا ، بينما في بعض البلاد الأخرى تدو الطبقة كواقع واضح . لكن في جميع البلاد كان كثير من الكلام والتفكير في السياسة في وقت أو آخر يجري على اساس الطبقة أو يمس افكارا عن الطبقة . وفي البلاد التي يحكمها الشيوعيون ظلت الطبقة أحد المفاهيم الرئيسية التي تشملها السياسة ، ولهذه الأسباب فان للطبقات ومفهوم الطبقة أهمية قطعاً بالنسبة الى المناقشة التي تجربها .

عندما يتحدث الناس عن الطبقة الاجتماعية ، غالبا ما يشيرون في نفس الوقت الواحد تقريبا الى علاقات مختلفة كثيرة . ومن هذه العلاقات المتضمنة في الاستخدام العادى لكلمة « طبقة » بوجه خاص لها اهمية بالنسبة الى التحليل السياسى .

فأولا ، كثيرا ما تشير كلمة « طبقة » الى مصلحة اقتصادية عامة قد تريبط عددا كبيرا من اناس يشغلون مراكز متوازنة فى العملية الاقتصادية ، وبهذا فمن المحتمل أن يكسب جميع ملاك الاراضى أو أغلبهم إذا ارتفعت الايجارات واثمان العقارات وظلت الضرائب العقارية ثابتة أو انخفضت . على كتابات أومند بيرك وآدم سميث ودافيد ريكاردو تظهر « مصلحة الملاك الزراعيين » كمثال واضح بصفة خاصة ، عن مثل هذه المصلحة الطبقيّة . وبالمثل إذا هبطت الاثمان وارتفعت أسعار الفائدة ، فمن المحتمل أن يستفيد جميع الدائنين أو معظمهم ، بينما يتعرض المدينون للخسارة . كانت مصلحة الدائنين المشتركة هذه معروفة تماما لاسكندر هاملتون ، والواقع أنه استخدمها عن عمد لدعم اتحاد الولايات المتحدة الفتى ، ويبدو واضحا أن معظم ارباب الاعمال يحققون كسبا إذا كانت الأيدى العاملة وفيرة في كافة المستويات ، وساعات العمل طويلة والاجور أعلى ، الواقع أن الكثيرين من أصحاب الاعمال والكثيرين من النقابيين يميلون نحو هذه الافكار .

هناك بالطبع حجة مضادة تستند الى « الأجر المرتفع » أو « القسوة الشرائية » مؤداهما أن في امكان الكثير من أصحاب الاعمال أن يجنوا أرباحا أعلى عن طريق بيع مزيد من السلع الى العمال الذين يتقاضون أجورا عالية وهناك حجة « انتاجية العمل » وترى أن الكثير من العمال سوف يسيدون إذا حقق مخدوموهم أرباحا أكبر يعمد الآخرون الى استثمارها طبقا لهذه الحجة ، في آلات أكثر كفاءة وانتاجية . ليس من الضروري أن يسبب ما تنتجه من كميات أكبر أية بطالة ، ولكن يمكن أن يؤدي الى رخاء أكبر لكل فرد باختصار لانتشدد هذه الحجج على العداء ، ولكن على توافق في المصالح ، جزئى على الأقل ، وبين أصحاب الاعمال والعمالين عندهم .

متى وفي ظل أى ظروف وإلى أى حد تكون أى من هذه الحجج عسرين « التوافق » الطبقي ، واقعية ، نقول ان هذا السؤال مايزال موضع جدل في صفوف الاقتصاديين ، ومن المحتمل أن يقيبان الدليل بالنسبة الى فترات وبلاذ مختلفة ، لكن في ازمان وامكان كثيرة بدت الصدمات بين امثال هذه المصالح عامة ودائمة . فالشريف والفقن ، ومالك الارض والمستأجر ، والدائن والمدين ، ورب العمل والمستخدم ، والادارة والعمال ، والمالك والمسلب من الملكية ، والراسمالى والبروليتارى ، نقول ان هؤلاء كثيرا ما وصفوا بانهم أعضاء طبقات متعارضة ، وكثيرا — وان لم تكن دائما بالتأكيد — ما اعتبروا انفسهم كذلك ،

لكن الطبقة غالباً ما لاتشير اصلاً الى المصلحة الاقتصادية : وانما كثيراً ماتشير الى المركز الاجتماعى اى الى سهولة أو صعوبة حصول الأفراد على الاهتمام والاعتبار والاحترام من جانب أعضاء المجتمع الآخرين ، وعلى تأثير اكبر أو أقل على أعمالهم . فمركز الفرد الاجتماعى عبارة عن درجة حصوله على الإكرام والاحترام في مجتمعه ، أنه مستوى التفضيل أو الأولوية الذى تناله رسائله في شبكة وتدفق الاتصالات في المجتمع الذى يعيش فيه ، فالذين يشغلون مركزاً عالياً يمنحون الأسبقية في الدخول في الغرف والممرور من الأبواب ، ويجلسون على رأس المائدة أو قريباً منها أو الى جانب مضيفهم ، ويستمتع الناس اليهم بمزيد من الانتباه وتقليل من الخلاف السافر ، وكل هذا متوقف على العرف المحلى . وعلاوة على هذا ، تقرأ خطاباتهم ويرد عليها أولاً ، ومكالماتهم التليفونية تحصل الى رئيس الشركة أو الوكالة ، والاكثر احتمالاً الى حد ما على الأقل ، ان تكون رغباتهم واقتراحاتهم موضع الاعتبار ، وباعتبار أن المركز حق في الإكرام يلحقى قبول المجتمع ، فهو يتضمن عنصراً ثانوياً من القوة ، وباعتباره حلاً مقبولاً في الاحترام ، فانه يعنى ضمناً عنصراً ثانوياً من الاستقامة والصلاح .

واذ تزيـد اعداد السكان تجرى تعبئة الشحوب ، وتصبح معدات الاتصال ونيرة ، ويستند ضغط العدد المتزايد من الرسائل على القدر المحدود من الوقت المتاح ، وتصبح مسالك الاتصال محملة بأكثر من طاقتها ، ويزداد العبء الواقع على صناع القرارات ، وكلما ساء القتل عظمت الحاجة الى أولويات بالنسبة الى الرسائل التى لايزال يتعين نقلها والى الأفراد الذين لايزال عليهم الوصول الى العنصر القوى أو البارز . هذه العملية واسعة الانتشار في العالم ونهـيل الى أن تزيـد من امكانية البيروقراطية والتسلسل الهرمى والمركز الاجتماعى أو مما لهذه من أهمية فعلية . وكثيراً ما ينظر أعضاء الطبقات الاجتماعية وبعض علماء الاجتماع أيضاً الى الطبقات على أنها مجموعات تمثل المركز الاجتماعى ، ولقد ميز عالم الاجتماع غلويد وارنر ستطبيقات اجتماعية في الولايات المتحدة ودعاها الفئة العليا من الطبقة الراقية ( العائلة القديمة في البيت الكبير في أحسن جزء من البلدة ) ، الفئة الدنيا من الطبقة الراقية ( الموظف التنفيذي الكبير أو رجل الأعمال الكبير الذى جمع ثروته بنفسه ) ، الفئة العليا من الطبقة الوسطى ( الأطباء والمحامون والموظفون التنفيذيون المحليون وأمثالهم ، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى ( صغار رجال الأعمال والموظفين والمستخدمين من أصحاب البيئات البيضاء ) ، الفئة العليا من الطبقة الدنيا ( العمال المهرة ) ، والفئة الدنيا من الطبقة الدنيا ( العمال أشباه المهرة وغير المهرة والعمال الريفيون ) . ثم ابتدع تكتيكات سمحت له أن يتنبأ بقدر طيب نوعاً من النجاح ، بأى من هذه المجموعات الست يمكن أن يندرج فيها أى فرد أو أسرة في بلدة صغيرة حسب ما يراه الجيران .

ويرتبط المركز ارتباطاً وثيقاً بأنواع كثيرة من الاتصال . فكثيراً ما يتحدث



اعضاء نفس الطبقة الاجتماعية أو اعضاء المجموعة المعبرة عن المركز ، فيما بينهم ويتزاورون بأسهل مما يفعل غيرهم .

ومن ثم فكثيرا ما تكون الطبقات الاجتماعية أيضا مجتمعات يتقاسم أعضاؤها حرية وسهولة الاتصال ، فقد لاحظ العالم الاجتماعى جوزيف شومبيتر ذات مرة ، ان الاتصال فى داخل الطبقة التى ينتبى اليها المرء ، أشبه بالسياحة فى اتجاه التيار ، ولكن محاولة الاتصال عبر الطبقة كثيرا ما تشبه السباحة ضد التيار .

وهكذا غالبا ما تشكل الطبقات الاجتماعية شيئا يشبه الثقافات الفرعية فى مجتمعهم . فقد يعيش أعضاء طبقة فى منطقة معينة فى بلدة ، كان يعيشوا على الجانب « الصحيح » أو « الخاطئ » من الطرق الحديدية ، وقد يرتادون نفس الأنواع من الأماكن لتناول الطعام والشراب ، وقد تتشابه طرقتهم فى اللبس وهى طرق تتحد ما اذا كانوا من « أصحاب الباقات الزرقاء » أو « أصحاب الباقات البيضاء » ، وقد تكون لهم عادات متشابهة فى الجلوس على المقعد وفى طارحة الغرام ، وفى التوقعات عن الصداقة والتزواج .

من جميع هذه التجارب المستمدة من المصلحة الاقتصادية ، والمركز الاجتماعى ، وكثرة الاتصال وسهولته ، والعادات الشعبية المنبثقة من ثقافة فرعية مشتركة ، نقول ان من هذه جميعا قد يأتى ادراك حسى بمصلحة اقتصادية مشتركة وتقبل تنظيمات خاصة لتشجيع هذه المصلحة ، وهكذا كثيرا ما ينظر الى تقابلات العامة للعمال .

وقد يزيد توسيع نطاق الادراك بوجود مصلحة طبقية مشتركة الى ان يصبح احساسا عاما برسالة ثقافية أو تاريخية . قد لا يشعر ملاك الاراضى النبلاء انهم يدافعون فحسب عن مصالحهم كملاك ضياع كبيرة ، ولكن قد يرون أنهم يدافعون عن جميع قيم الارستقراطية ، بل ويدافعون عن أسلوب الحياة بأسره والذى فيه ينبغى لصالح العامة ان تحكمهم هذه الطبقة الصغيرة من « الأغنياء وكرام المحتد والحكماء » . ويمكن أيضا ان يخلق أعضاء الطبقات الأخ ، مثل هذا الاحساس بأن لهم رسالة . وكثيرا ما ينظر رجال الاعمال ، الى أنفسهم انهم انصار النشاط الخاص الحر الذى يودون ان ينقلوه الى بعض الشعوب غير المستنة بعد فى آسيا وأفريقيا ، بل والى بعض أو جميع الشعوب والبلاد الخاضعة للحكم الشيوعى ، ان أمكن ، وفى بلاد كثيرة فالاحساس بالرسالة التاريخية أصبح جزءا من أيديولوجية الكثير من العمال الصناعيين وغيرهم من أفراد الطبقات الأشد فقرا ، فقد تقبل كم من العمال فى ايطاليا وفرنسا وبلاد أخرى صورة ما من النظرية الماركسية فذهب الى ان المهمة التاريخية للمقاتلة على عاتق الطبقة العاملة هى أن تصبح الطبقة الحاكمة فى الشعب الذى تنتهى اليه ، وان نستخدم فترة انتقالية من «كتاتورية البروليتاريا»

في تحويل نظام بلدها الاقتصادى والاجتماعى من هذه الايديولوجيات عن رسالة تاريخية - رسالة الارستقراطى المحافظ ، ورجل الاعمال المؤمن بالنشاط الخاص ، والعامل الماركسى - تصور العالم على انه ايسر بكثير مما هو فى الحقيقة . ولكن يمكن ان تصبح كل من هذه الرؤى التى تنحو الى تبسيط الامور ، قوة فى كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية اذا سيطرت على اذهن عدد كبير كاف من الناس . اما ان يحدث شئ من هذا القبيل فيتوقف كثيرا جدا على الظروف المعينة السائدة فى كل بلد ، وكذلك على مهارة وبلاغة انبيائه .

ان الطبقة تعنى توافق الخبرات والتجارب والشئ الذى يصنع الطبقة هو توافق غالبية الخبراء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لارادها . والشئ الذى يجعل الشخص عضوا فى طبقة هو توافق خبراته أو خبراتها الشخصية بالنسبة لهذه المصالح والقيم التى تتراوح بين مسائل الحياة اليومية والنظرات الكبيرة للعالم . وفى ذلك غالباً ما تتقوى بعضها البعض . على ان هذا التوافق ليس متساويا فى الحدوث أو انه ليس قويا فى جميع الاجيال أو جميع فئات الشعب .

كانت جميع النواحي الست من الطبقة الاجتماعية تتمشى الى حد كبير مع نفس المجموعات من الأشخاص ، وذلك فى كثير من بلاد العالم القديم . كان العمال يهتمون كثيرا بانخفاض الاجور وارتفاعها ، والروابط الاجتماعية بينهم وظروف سكنهم ، وجعلتهم المعاملة التى تقسم بازدراء من جانب أصحاب الاعمال وموظفى الحكومة وأعضاء الطبقة الوسطى ، على بيئة بصورة شديدة يشيع فيها السخط ، من مركزهم الاجتماعى السئ . فقد كانوا يعيشون فى المناطق المزدهمة المخصصة للطبقة العاملة . وكانت ايديهم خشنة بسبب مزاولة العمل اليدوى ، وكان حديثهم وعاداتهم بل وأغطية الرأس المصنوعة مما يجعلهم كأنهم جماعة على حدة ، وكانت نقاباتهم تبدو المدافع الرئيسى أو الوحيد عن مصالح عيشهم وبالنسبة الى كثير منهم أصبحت أحزابهم الاشتراكية أم الشيوعية رموزا للمودة والتطلع سـرموزا عن كبريائهم وأملهم واحساسهم بأن لهم رسالة عظيمة - وحيث سادت هذه الظروف ، استمرت الايديولوجية الطبقيـة والسياسة الطبقيـة وأحيانا طيلة اجيال ثلاثة أو أربعة ، وزادت فى انزاع حيث التنمية الاقتصادية عرضت جماهير الوافدين الجدد الى الصناعة وحياة المدن الى البعض أمثال هذه الظروف المتجمعة التى تدوم طويلا .

سادت فى الولايات المتحدة مجموعة مختلفة جدا من التجارب ، كان مولد فى طبقة ما لا يؤثر كثيرا فى فرص الحياة بالنسبة الى كثير من الناس . فكثيرا ما تمكنوا ( أو على الأقل تمكن أطفالهم ) من الارتقاء فى النظام الاجتماعى والاقتصادى . ظل المهاجرون الجدد من الخارج ( وفى فترة أحدث من بورتوريكو ومن اقاليم القطن بالجنوب ) يتولون الاعمال التى تتطلب أقل

تصدر من المهارة وتحصل على أقل أجر ، وتبقى أسفل السلم ، وبذلك عملوا على تحسين فرص الحياة بالنسبة الى من كانوا قبلهم يخطلون الدرج الاسفل ، ثم في فرص كل فرد آخر في السلم بدوره . وعطفت السيارة على تحرير العمال الأمريكيين وخاصة من مكثهم طموحهم من اكتساب مهارة تأتي بأجر أفضل ، من ازدهار مناطق السكنى ، وجعلت الدوايب المثبتة في المصانع في اماكن العمال أن لا يلبسوا بذلاتهم الخاصة الا في أثناء العمل ، وفي توجيههم الى عملهم وعودتهم منه يلبسون ملابس العمل العادية أو ملابس الشارع ولا يمكن أن نصدد بسهولة الى اية طبقة اجتماعية معينة أو مجموعة عاملة ينتمون . والاعلام السينمائية والراديو والتلفزيون - والتعلم الثانوى الموجود في كل مكان والذي يحسن باطراد ، هذه كلها زودت جميع صفوف المجتمع بنفس النماذج الثقافية تقريبا جدا . واثاح ارتفاع الأجور وقصر ساعات العمل مجالات أوسع للاختيار بين الاشياء ، بما في ذلك انتشار تلك البيوت ، واستغلال اجازة نهاية الاسبوع في العمل في الحوش الخلفى للبيت ، والنقابات التي كان المتوقع منها فيما مضى أن تكافح من أجل اثنى مصالح اعضائها الاقتصادية فحسب ، تحاول الآن أن تستأثر بنصيب متزايد باستمرار من أرباح ومنافع المشروعات الاقتصادية التى يستغل فيها اعضاء هذه النقابات . من المؤكد ان هذه الظروف طبقت حتى الآن بدرجة أقل على الزنوج الأمريكيين ، سواء في ريف الجنوب أو في المدن الكبيرة بالشمال ، لكن بالنسبة الى الأغلبية الكبيرة من زملائهم من المواطنين البيض فمشكلات الايدولوجية الطبقة والرسالة الطبقة : اخذت تبدو غير ذات أهمية بصورة متزايدة ، بل أن الاحتجاج من جانب الزنوج كان يجرى في الأغلب التعبير عنه على أساس شعب أو جنس متميز بدلا منه على أساس الطبقة ، والآن لقد سارت عمليات كثيرة مسافة بعيدة بحيث يتطلب الامر من الكثير من الأمريكيين ، جهدا عقليا كي يدركوا أن الظروف التى تؤدي الى بروز السياسة الطبقة في بلاد أخرى كثيرة ، يمكن أن تكون مختلفة تماما .

لكن برغم ما قلناه الآن ، فالأفكار والاتجاهات الطبقة تمارس أحيانا فائرا قويا ( وان كان ذكيا ) على اتجاهات السياسة الخارجية وايضا سياسات حتى أكثر البلاد تقدما وأحسنها تكاملا من الناحية الاجتماعية ، ان ارتفاع مستويات معيشتنا تجعل من السهل علينا أن نقيم اتصالات قائمة على التعاطف مع كثير من الطبقات الوسطى والعالية في بلاد العالم الفقيرة ، بل أن اتصالاتنا الانسانية المباشرة مع الفقراء في الخارج هى أقل منها في بلعنا . فأيما كان ما نسمعه من اصديقنا في الخارج عن سياسة أو اقتصاد بلادهم ، فالأغلب اننا نسمع من اصدقائنا ينتمون الى الأقليات المتميزة نسبيا ولقيت التجربة في كوبا وغيرها أن فهمهم للموقف كثيرا ما كان ضعيفا . مثال ذلك أن تفضيل الاتصالات مع الطبقة العليا أسهم في انحياز في مصالحة

أقاليم نيجيريا المختلفة في الدستور الذى وضعته بريطانيا لذلك البلد ، فقد وجد الموظفون المحليون البريطانيون في أواخر الستينات أن الثقة بنبلاء نيجيريا الشمالية أسهل منها بالعامية الصحابين والأكثر حفاظة من أهل الجنوب والشرق . عندما منحوا دستوراً للبلد الحديث الاستقلال أعطوا نصيب الأسد من السلطة إلى الشماليين الأرستقراطيين الذين كانوا موضع ثققتهم . لم تمض سنوات قليلة حتى اسقط ذلك النظام الذى اختير بطريقة قسرية ، وترك رئيس وزرائه ليموت في حفرة ، وبدأت فترة من الاضطراب والعنف قدر لها أن تكون ضحاياها بالألوف . وربما ينظر الكثير من رجال الأعمال الأمريكيين ، وكذلك بعض الدبلوماسيين إلى أمريكا اللاتينية بعيون زملائهم في تلك البلاد ممن نظرتهم قد تمثل ربما ما لا يزيد عن الفئة الخامسة أو العاشرة العليا من سكانها . وكان الدبلوماسيون السوفييت بفورهم في بعض الأوقات يثقون في رأى مجموعات صغيرة من الشيوعيين المحليين بأكثر مما يثقون في الأدلة المتاحة عن الاتجاهات الفعلية لأغلبية السكان . مثل هذه التحيزات في الإدراك وفي السياسة يمكن أن تكون حقيقية تماماً ومع كل . لا يجب أن تكون مما لا يمكن مقاومته . على الحكومات أن تزن مصالح رعاياها ومصالح الطبقات والصفوات بالبلاد الأخرى . يجب أن تفعل هذا وإن بدت بعض تلك الطبقات والصفوات الأجنبية تشبهه بأقوى الصفوات عندها نقوداً أو متماثلة جداً معها . قد يكون التنبيه إلى التحيز الطبقي كمصدر يشوه ويفسد الروايات والانباء ( في الدبلوماسية ) والأعمال والشئون العسكرية احتياطاً جوهرياً لحماية المصلحة القومية .

## الفصل السادس

### قوة جماعات الصفوة

يمكن أن تكون الطبقات الاجتماعية كما رأينا ، ذات أهمية بشكل مباشر بالنسبة الى سياسة بعض البلاد يزيد عنه بالنسبة الى بلاد أخرى . وعلى النقيض من هذا فـلجماعات الصفوة أهميتها في كل بلد ، ونقصد بكلمة « صفوة » أقلية صغيرة جدا ( عادة أقل من ٥ في المائة ) من أناس يملكون من قيمة واحدة على الأقل من القيم الأساسية ، ما يزيد كثيرا جدا على ما يملكه منه ابقية السكان - عادة يزيد في المتوسط من خمس الى عشر مرات على الأقل وذلك في حالة القيم التي يمكن حسابها بهذه الطريقة . فاعضاء الصفوة الاقتصادية يملكون ثروة أكثر بكثير ، ويملك اعضاء الصفوة السياسية قوة أكثر بكثير ، ويملك اعضاء الصفوة القائمة على الاحترام الذي تلقاه مثل قضاة المحاكم العليا أو اساقفة كنيسة ما ، هم موضع احترام أكبر . ( لعلم في الولايات المتحدة لا يتمتعون من الاحترام بما يزيد من خمس الى عشر مرات عن غيرهم من الناس . ولكن لو حاولنا أن نقيس الاحترام بصفة معقولة على أساس ترتيب المراكز . لبرزت الصفوات الاجتماعية حتى هنا ) .

والصفوة عادة مجموعة اصغر بكثير من الطبقة . بالطبع ، الطبقات المهضومة الحقوق بوجه عام كبيرة جدا في معظم المجتمعات . فالعمال الاجراء وعائلاتهم يشكلون ٥٠ في المائة من سكان المانيا الغربية ، والطبقات الوسطى ايضا كبيرة . وثمة ٢٠ في المائة أخرى تقريبا من الالمان الغربيين هم من صغار المستخدمين الذين يتقاضون مرتبات وينتمون الى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وبشكل الذين يشتغلون لحسابهم من ابناء الفئة لافئة لادنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والريف ، نسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة ، وهم عبارة عن صغار رجال الأعمال والصناع والفلاحين ، ولكن حتى الفئة العليا من الطبقة الوسطى والمكونة من المديرين والموظفين التنفيذيين واصحاب المهن واصحاب الاملاك الاثرياء ، لا تزال ربما تبلغ نسبتها ٤ في المائة ، وربما لا تزال نسبة الطبقة العليا ممن يملكون ثروات أكبر أو يشغلون مراكز أعلى ، تتراوح من ٥٠ الى ١ في المائة أو من ٥٠ الى ١٠٠ من كل ١٠٠٠ من السكان . وفي الولايات المتحدة تشكل الفئات العليا من الطبقة الوسطى وافراد الطبقة العليا نسبة اكثـر من مجموع السكان (١) . وعلى النقيض من ذلك لا تشكل الصفوة القائمة على أساس الاحترام أو الشهرة في الولايات المتحدة من قبيل الاشخاص الواردة أسماؤهم في الدليل المعروف باسم : Who's Who in America ، نقول ان هؤلاء

لا يشكلون الا حوالى ٣.٠ ر. فى المائة أى حوالى ثلاثة أشخاص فى كل ١٠٠ ر. شخص - وحتى لو أدرجنا معهم عائلاتهم لكانوا أقل من ١٪ من السكان ، وجبايات الصفوة القائمة على أساس الثروة أو القوة أو أية قيمة أساسية أخرى ، صغيرة الحجم بالمثل ، أى ١٪ أو أقل من السكان .

وكحساب تقريبي يمكن أن نتوقع حتى من صفوة كبيرة أن تكون فى أفضل الأحوال ، ثلث حجم أصغر طبقة اجتماعية ، والاكثر احتمالا أنها فى العادة تشكل عشرا أو أقل . هذا الفرق لا يبدأ ينطمس إى النسبة إلى أعلى الطبقات فى مجتمع متفاوت للغاية . ففى عشية الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ كان النبلاء ورجال الدين فى فرنسا يشكل كل منهم ٥ ر. فى المائة تقريبا من السكان ، بحيث أن تلك الطبقات فى ذلك الحين كانت من الصغر بحيث تكاد لا تعتبر من الصفوات .

من حيث المبدأ يمكن أن تكون هناك مجموعات صفوة مختلفة يمثل ما توجد قيم مختلفة . ومن الناحية العملية تتداخل هذه المجموعات ولكن يحدث هذا بصورة ناقصة فى العادة . ولقد قلل سكوت غرتجيرالد وارنست هيمنجواى فى الحوار الذى دار بينهما ، من أهمية الموقف عندما قال : « الأغنياء جدا مختلفون عنك وعن ... عندهم مال أكثر » . والكثير والكثير من الأغنياء جدا يملكون أيضا قدرا طيبا من القوة فى السياسة ، وكثير منهم يحظى بالمركز الرفيع والاحترام ، وكثير منهم على درجة عالية من التعليم ويشغلون مرتبة عالية فى الاستشارة والمهارة . وبالعكس . يتقاضى ائمة العلماء والخبراء أجورا مرتفعة وهم فى العادة موضع احترام كبير ، ولكنهم ليسوا أقوىاء . والساسة من المستويات العليا فى البلاد غير الشيوعية حتى ولو كانوا فقراء فى بدء حياتهم العملية . فمن المحتمل أن يصبحوا أغنياء عاجلا أو آجلا ، ويمكنهم فى أيامنا هذه أن يصبحوا كذلك بطريقة مشروعة تماما عن طريق استغلال ما يحظون به من الاحترام . وبما نعمون به من المعرفة بدلا من الاستناد إلى قوتهم ، فيحصلون على عائدا عالية من مذكراتهم وكتاباتهم الأخرى ، ومن المحتمل أن تكون أحكامهم سليمة ومعلوماتهم جيدة وذلك فى حالة مشترياتهم من العقار أو فى حسنة الاستثمارات الأخرى .

كعادة عامة ، من المحتمل أن الشخص الذى يحتل مركزا عاليا بالنسبة إلى أى من القيم الأساسية ، يشغل أيضا مركزا مماثلا بالنسبة إلى القيم

(١) انظر : Moris Janowitz , « Social Stratification and Mobility in West Germany »

المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، المجلد ٦٤ ، العدد رقم ١ ( يوليه ١٩٥٨ ) ، ص - ٢٤ .

(م-٦ العلاقات الدولية)

الأخرى ، وهذا ما يدعى « النصاق » قيمه . والنصاق القيم ، هذا كبير فى كثير من البلاد ذات الأوضاع التقليدية الى حد كبير ، فللاغنياء مركز عال ، ومركز الصفوة غنى ، وهذه الصفوة المشتركة تملك معظم القوة والمعرفة والمهارة وتحظى باكبر قدر من الاحترام والاعجاب ، وتتمتع بأفضل صحة ورفاهية مادية نسبيا ، وتعتبر صالحة ومستقيمة فى ضوء الايديولوجية الرسمية أو المبدأ الكنسى السائد فى البلد الذى يحكمونه . ويتقدر ما تسود هذه الظروف فى الولايات المتحدة ، فانها تشهد بوجود ما دعاه بعض الكتاب « صفوة القوة » أو « بنيان القوة » فى هذا البلد . ولكن يقدر ما لا تلتصق القيم أو لا تعود تلتصق يكون مفهوم « صفوة القوة » غير مناسب أو يطل استخدامه . يمكن فى حالة متطرفة أن تتخيل بلدا أو مجتمعا محليا فيه جميع جماعات الصفوة نوعية ولا يكون التداخل بينها اكبر مما يمكن توقعه عن طريق الصدفة الخالصة . فى مثل هذا البلد لن يملك الاقوياء ثروة لها شأنها ولن يكون للثرياء تأثير خاص فى السياسة ، ولن تتمتع أى من المجموعتين بأى قدر خاص أو درجة خاصة من الرفاهية والاستئارة والمهارة أو المحبة ، كما لن تكون أى منها موضع الاحترام بوجه خاص ، أو تعتبر من أهل الصلاح والاستقامة .

فى معظم البلاد بما فيها الولايات المتحدة تقع الحقيقة فى مكان ما بين هذين الطرفين من التصاق القيم الكامل وتفرقتها الكامل . لمركز الصفوة بالنسبة الى أية قيمة ، أهميته من ناحية فرض الحصول على مزيد من قيمة أخرى ولكن له أهمية بالنسبة الى كل شيء . ففى الولايات المتحدة دليل يلفت النظر ، على أن درجة تلاصق الصفوة قد تضاعف نوعا ، فقد أصبحت جماعات الصفوة عندنا أكثر تخصصا وأبوابها مفتوحة والى درجة ملحوظة فى بعضها ، ويبدو أن الشعب الأمريكى يواصل هذه العملية من ابدال الصفوة القديمة ، الواحدة والصالحة لجميع الاغراض ، بحشد تعوى من صفوات متخصصة تربط بينها شبكة معقدة من الاتصالات والمساومة ، وأصبحت مسئولة على نطاق أوسع أمام شعب أوفر تعليميا واشد تأثيرا من الناحية السياسية ، ولكن لا يزال أمام هذه العملية طريق طويل تقطعه .

ولنلاحظ دلالات عن اتجاهات مشابهة فى بلاد غربية متقدمة أخرى حيث نجد كثرة من الصفوات المتخصصة زادت من قوتها نوعا على حساب صرح الصفوة القديم ، الأضيق نطاقا والأكثر ترابطا . وقد يكون شيء شبيه بهذا يحدث الا فى البلاد التى يحكمها الشيوعيون والأكثر تقدما . والنتيجة ان فى بلاد كثيرة الآن نسبة كبيرة من أعضاء هامشين ينتمون الى مختلف جماعات الصفوة ، يمثل ما تلقاه فى حالة الطبقات الاجتماعية ، وهذا يعنى أن نسبة كبيرة من السكان تنتمى فى نفس الوقت الواحد الى عدة

مجموعات مختلفة ، وتختلف اتجاهات مواقفها في الحياة وتجاربها وقيمتها . هذه النسبة المتزايدة من السكان والتي يعتبر أفرادها هامشيين ، بمعنى ما في كثير في المجموعات التي ينتمون إليها أو في كلها - نقول ان هذه النسبة يقل احتمال استجابتها لشعارات السياسة الطبقية وارتباطاتها ويزداد الاحتمال عموما بتقبلها رموز السياسة الوطنية والهوية الوطنية . لكن في الوقت نفسه ، تميل تجربة كون المرء هامشيا في الصفوة أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمى إليها ، الى أن تجعل الناس أشد نقدا للمعتقدات والأساليب السائدة ، وأشد ميلا الى البحث عن معتقدات وممارسات جديدة . ونتيجة لذلك تصبح مجموعات الصفوة هذه ، أوفر تخصصا . وأكثر تقبلا للوافدين الجدد ، وأشد التصاقا بالنسبة الى القيم والامتيازات النسبية التي ينعم بها أعضاؤها . وفي صفوفها يزداد عدد الذين هم هامشيون بمعنى ما ، والساخطون بصورة مبهمة ومن هم أحيانا أكثر تقبلا للافكار الجديدة والى الاتصالات من خارج دائرة تجربتهم ، منذ نصف قرن مضى ، قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها كان اتجاه العمال في البلاد المتمدنة انجاءا طبقيًا وكانت عواطفهم ذات صيغة دولية ، بينما كانت نظرة الكثير من المثقفين وخاصة في أوروبا ذات صيغة قومية ، لكن اليوم يستجيب العمال في معظم البلاد المتقدمة « للشعب » الرمز وبأسهل مما يستجيبون « للطبقة » الرمز ويشعر الكثير من المثقفين في البلاد غير الشيوعية وفي البلاد الشيوعية أيضا بيزيد من الضيق في دولهم القومية ، وهم أكثر انتقادا للنظم القائمة والسياسات الوطنية بما فيها بعض سياسات وطنية في الشئون العالمية .

إذا كانت المجموعات التي تعبر عن المصالح ، كبيرة فانها تسبب مسمى العداة قيام صفوات معينة تقودها ، والاغلب أن تتكون هذه الصفوات من كبار أفراد المنظمات التي تمثل مصالح خاصة . فقد سببت المنظمات العمالية الكبيرة قيام صفوة من موظفي النقابات وقادة العمال . ومنظمات رجال الاعمال ، والمجموعات الزراعية والكنائس ، هذه جميعا الصفوات الخاصة موضع القبول من جانب أعضاء الدوائر الأكبر المثلة للمصالح . إذا أريد أن تظل قادتاتها لأمد طويل ، ولكن في الوقت نفسه قد يبتدع أعضاء هذه الصفوات المتنوعة عادات واتجاهات ومستويات معيشة وانماط ثقافة متشابهة . وقد يتقابل بعضهم مع بعض بحكم المهنة أو اجتماعيا أحيانا . لماذا سارت هذه العملية بعيدا فقد تظهر اتجاهات ومصالح مشتركة توحد جماعات القيادة المتنوعة هذه ، مع الصفوات البروقراطية والسياسة الامم ، لتخلق صلوة اعرض واعم ، أي تخلق « مؤسسة » أو طبقة ثالثة .

والأكثر احتمالا أن يلقي الزعماء الفرديون بدورهم القبول من جانب



مجموعات الصفوة التي يجب أن يعتمدوا عليها في الحصول على التأييد ، اذا كانوا يتقاسمون ويعبرون عن اتجاهات ورغبات اعضاء الصفوة .

وينفس الطريقة يمكن أن يكون اعضاء الصفوة أكثر قبولاً ودعماً من جانب قطاعات أكبر من السكان اذا كان هؤلاء الاعضاء يعضون عن المواقف والاضطلاع بالمهام التي هي ذات أهمية لانصارهم .

ويحدث أحيانا أن تتباين مصالح اعضاء الصفوة اليومية حينما تبقى مصالحهم المشتركة الأكثر أهمية لبعض الوقت أقل أهمية بالنسبة اليهم . وهكذا فإن مرمعا أو قسما من شركة كيميائية كبيرة قد تكون مهتمة غاية الاهتمام بالصادرات ، ومن هنا بسياسة التجارة الدولية الأكثر حرية في حين أن شركة أخرى أو قسم آخر في نفس الشركة قد يكون أكثر اهتماما بحماية سوقه المحلية من المنافسة . وطالما ان هذه الظروف قائمة ، فإن هذه المصالح الصغيرة المتباينة قد توازن بعضها البعض ، حتى أنه لن يؤدي ذلك الى اجراء سياسى فعال . على أنه اذا تغيرت الظروف وادت الى تصارع المصالح المشتركة الكبرى مثل ما حدث بالنسبة لمصالح عدد كبير من كبار اصحاب الاعمال المحليين والاجانب في شيلى في عام ١٩٧٣ الذين شعروا بالخطر يهددهم بعد سياسات التأمين التي انتهجها حكومة الليندى - عندئذ تشعر هذه الفئات المختلفة ان هناك ما يستلزم منها ويوحدها ، بل انها قد تذهب الى حد ممارسة نشاط سياسى مكثف ودعم الى ان يتم لها تحقيق هدفها كما حدث في شيلى وحققت أهدافها بالاطاحة بحكومة الرئيس الليندى عسكريا في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ . وبماثل قد زعماء و أعضاء النقابات العمالية المختلفة متحدين ازاء خطر يهدد التشريعات الخاصة بالرخاء الاجتماعى أو القوة الشرائية للاجور بواسطة تجريد الاجور في ظل ظروف من التضخم المستمر .

وحدث في الولايات المتحدة في الستينات ان الاتفاق العالى على التسليح والاستعداد للتدخل العسكرى سياسة يؤيدها اليمين السياسى وبعض مجموعات المصالح العسكرية والصناعية . على ان الصناعات الاستهلاكية والمستودعات والمصالح الاخرى مثل التعليم والصحة وكثيرا من وسائل الاعلام التي تخاطب جماهير مهتمة بهذه المصالح ، لا نشاطر اليمين سياسة . وهناك بعض الجماعات الدينية والجنسية مثل الزعماء والناخبين اليهود ما زالت تعتبر منذ وقت طويل جزءا من هذا الائتلاف « الحمائى » الذى يدعو الى الحد من الاسلحة وانتهاج سياسة الرخاء ، ولكن بعد الهجوم العربى المؤيد من السوفييت على اسرائيل في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ ، غير جزء كبير من الصفوة اليهودية والناخبين - وقد يصل هذا الجزء الى الثلث - مواقفهم . واصبحوا بدلا من معارضة زيادة الميزانيات العسكرية

والالتزامات العسكرية للدول الأجنبية يؤيدون هذه السياسة . ومع ان قوتهم في حد ذاتها محدودة ، الا انهم استطاعوا في الماضي تحقيق الغناء جزئى للنفوذ الداعى الى انتهاج سياسة الصقور والمجازفات . وقد أصبحوا هم انفسهم يدينون بهذه السياسة . ونتيجة لذلك أصبحت الضغوط فى أوائل عام ١٩٧٧ لاعتماد انفاق أعلى على الأسلحة فى الولايات المتحدة اشد بكثير مما كانت عليه قبل ذلك بعامين .

ان الذى تغير فى الواقع هو الاهمية النسبية للمصالح ، ففى حين ان المصالح المتضاربة السابقة هى المسيطرة على عقول الناس، أصبحت المصالح المتماثلة أكثر اهمية . ونتيجة لذلك ، بدأ الزعماء السياسيون الذين ركبوا ثمة هذا التغيير أقوى وأكثر شعبية وسيقون كذلك ما بقى هذا المناخ السياسى الجديد .

يستطيع الزعماء كل بصفته الفردية ، ان يحدثوا اختلافا مهما فى نتيجة سلسلة من الاحداث ، بأن يتخذوا قرارا شخصيا فى وقت أزمة حادة . فقواتكلىن د . روزفلت وونستون تشرشل وشارل ديغول وجوزيف ستالين وهارس س . ترومان ودوايت د . أيزنهاور وجون ف . كنيدي وليندون ب جونسون وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد هؤلاء اتخذ فى وقته قرارا او عدة قرارات من هذا النوع . وسبب عبء القرارات ارهاقا لبعض الزعماء أوصلهم الى نقطة الانهيار ( ربما كان هذا حال وودو ويلسون وجيمس ف . فورستال ) ، بينما يبدو ان زعماء آخرين كسبوا من الضغط . لكن لا يستطيع القادة فى معظم الوقت الا أن يتخذوا قرارات تلقى القبول من معاونيهم من رجال الصفوة ومن حلفائهم ، ومن أتباعهم على المستوى المتوسط ومستوى الجماهير . ان رئيس الولايات المتحدة كما أوضح ريتشارد نيكسون تبادلت كثيرا ما يتعين عليه ان يتصرف كسمسار أو وسيط بين مطالب المجموعات القومية المختلفة التى تعبر عن مصالح ، ولا تتاح له حرية التصرف فى اتخاذ قرار بمفرده الا فى حالات قليلة نسبيا .

ان محاولة ريتشارد نيكسون لتوسيع سلطات الرئاسة الى حد كبير — وفى المقابل خفض سلطات الكونجرس — انتهت باستقالته فى عام ١٩٧٤ على ان بعض القرارات الرئيسية التى اتخذها فى حقل السياسة الخارجية مثل القرار الخاص بجلاء القوات الامريكية من فيتنام وكمبوديا ولاوس والقرار الخاص « بالوفات » — أى خفض التوترات — بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية قد نجحت وكتب لها الدوام فى فترة رئاسته وكانت كلها بمثابة السياسات الرسمية التى انتهجتها الولايات المتحدة فى منتصف عام ١٩٧٧ .

لكن في بعض المناسبات يمكن أن يكون خطيرا قرار يتخذه سياسى واحد . اذا ادى الى النجاح هلك الناس له بسبب جرأته وحكمته ، واذا أفعبه فشل فيحتمل أن ينكر هو والمدافعون عنه ( السياسى نفسه ينكر هذا عادة في مذكراته ) أنه كان حرا في اتخاذ هذا القرار ، ويصرون على أنه لم يكن ثمة بديل عنه ، وأنه ما كان من الممكن في ظل ظروف الوقت اتخاذ قرار آخر . مثل هذه الصور المبسطة من الجبرية البيئية أو التاريخية ، ككسرا ما كانت الملجا الأخير للسياسيين غير الناجحين .

وأحيانا يستطيع الزعماء اتخاذ قرارات تغير التاريخ ويتخذونها بالعمل ، ولكنهم لا يتدرون على هذا الا في حدود مواردهم ومواقفهم وعقولهم . ففى العادة لا يكون الزعيم « القوى » رجلا ذا شخصية حازمة وحاسمة فحسب ، ولكن يكون وراءه ، أيضا مجموعة قوية أو ائتلاف قوى من مجموعات ( وأحيانا يجد أن هؤلاء الذين يساندونه يعطلون سلطاته الشخصية وأعمال الزعامة التى يقوم بها ، اذا كان هذا يناسب مصالحهم ) . وبالعكس كثيرا ما يكون الزعيم الضعيف رجلا قليل الانتصار أو جرد بينهم روابط ضعيفة وغير مستقرة ، من حيث الاتجاه والمصلحة .

ولكن عقل الزعيم له حدود أيضا . سبق ان بينا ان نجاح الزعيم يتوقف الى حد كبير على اتفاق سياساته ومذاهبه مع احتياجات الزمان والكان اللذين يعيش فيها ، ولكن للزعيم حاجات خاصة به باعتباره شخصا كغيره ، والاكثر احتمالا انه لا يتخذ لنفسه سوى الأفكار والسياسات التى تلائم سياساته ومذاهبه بقدر ما يستطيع أن يحكم عليها حسب مدى خبرته وخياله واتجاه تفكيره ووقته المحدود واستعداداته للنظر في بدائل ليست مألوفة كثيرا . وهكذا كثيرا ما يقتصد القادة فيما يبذلون من جهود ذهنية ، وربما يجب أن يكونوا كذلك ( أو يجب أن تكون ) المجموعات التى تتبعهم وتتق بهم اذ تبدو نظرة ومعتقدات هؤلاء القادة شبيهة على نحو يبعث على الاطمئنان ، بأفكار وأحاسيس المجموعات التى تتبعهم فضلا عن الصفوات الصغيرة التى كثيرا ما تتكون منهم بيئة الزعيم المباشرة .

هكذا نرى ان الزعماء كثيرا ما يكونون أسرى مواردهم الخارجية أو انتصارهم الخارجين من جهة ، وأسرى عاداتهم هم وحاجاتهم الفكرية والتناسق والتوافق في الصور التى يرسمونها للعالم من جهة أخرى . وأكثر من هذا أن القادة حركتهم ودفعتهم صور عن العالم كانوا شديدي التثيث بها ، أصبحت أساس شعبيتهم عند الجماهير أو جماعات الصفوة ، وكذلك أساس الصورة التى يرسمونها لأنفسهم وأساس احترام الذات ، وهم في هذا يتصرفون بفعل المصلحة الاقتصادية المحضة أو بالحساب الهادئ الرزين لاعتبارات الاستراتيجية والقوة . فاذ يطلب منهم اتخاذ قرارات خطيرة تتصل بالحرب والسلام ، واذا لا يتوانر لهم من الحرية الا القهر القليل ولكنه خطير ، نقول انه بهذا كانت الظروف التى يعيش فيها القادة الوطنيون فى مصرنا قريبة من حافة المساة .



## الفصل السابع

### مجموعات تمثل مصالح تخدم جميع الأغراض

إذا كانت مجموعة تربط بين أعضائها المصلحة ، كهواة جمع طوايح البريد أو تربية الأرانب ، وكالذين يشتغلون بصناعات النفط أو الطائرات . تتجه مثلا نحو الحصول على مكافأة واحدة أو نوع واحد من المكافأة . فعندئذ نقول ان لهذه المجموعة مصلحة « خاصة » . بسبب ما بين أعضاء هذا النوع من المجموعة من وحدة في المصلحة ، فمن المؤكد ان تنعم بقدر معين من التضامن . وإذا كانت مجموعة ما توحد بينها أنواع عديدة من المكافآت المتوقعة ومن ثم عدة مصالح خاصة ، فمن المحتمل ان يكون تضامنها اقوى . وإذا تعلقت الروابط المشتركة بكثير من المكافآت والقيم المشتركة فقد يصبح التضامن عاما و « منتشرا » في صفوف أعضائها فيشعرون الآن انهم متحدون لا بالنسبة الى هذه المصلحة الخاصة أو تلك فحسب ، ولكن بالنسبة الى أي وجميع الحاجات والمصالح والقيم التي يمكن ان تفهم . وقد يكون كل منهم راغيا في مساعدة الآخرين لمجرد انه عضو في هذه المجموعة وليس بسبب مزايا الحالة التي يكون فيها .

من هذا الشكل الأخير من التضامن تقرب العلاقات بين أفراد المجموعة الصغيرة نوعا القائمة على المصلحة ، والمعروفة باسم الاسرة النووية التي تتكون في العادة من الزوج والزوجة وأطفالهما . وعلى نطاق اكبر الى حد ما ، كانت الاسرة الموسعة التي تنتمي الى المجموعة القائمة على صلة الرحم ، تشكل في الكثير من الثقافات اليوم مجموعة تمثل مصلحة وتخدم جميع الأغراض ، وثمة مجموعة أكبر من هذه المدن - الدول الاغريقية القومية ، اقتربت في أيامها العظيمة من هذا الاحساس بالتضامن لخدمة جميع الأغراض ، بين مواطنيها . وفي ظل الظروف الحديثة فان أكبر مجموعة من هذا النوع الذي يتوافر لدى أعضائه مثل هذا الاحساس بالتضامن المنتشر ، هذه المجموعة عبارة عن شعب ، وان كان البعض من أنبل الرؤى الخاصة بالسياسة تناولت بالبحث امكانية مد نطاق هذا الاحساس العام بالتضامن أو الاخوة ليشمل البشر جميعا .

**الشعب** مجموعة أشخاص لهم عادات اضافية في الاتصال . فأساليبهم في الحديث والاستماع والفهم تناسب بعضها بعضا يمثل ما يتناسب الففل مع الفتاح ، أو كاجزاء لغز الكلمات المتقاطعة ، فهم في العادة يتكلمون نفس اللغة ( وان كان أفراد البريطانيون والسويسريين وأهل ويلز واليهود يتكلمون أكثر من لغة واحدة ) . لكن بالعكس ، حتى لو تكلم

الانجليز والارلنديون والامريكيون نفس اللغة فهم ينتمون الى شعوب مختلفة •  
ويصدق الشيء نفسه على العديد من شعوب العالم التي تتحدث بالفرنسية  
والالمانية والاسبانية •

الشيء اللازم لتكوين شعب هو أن تجمع بين أعضائه وحدة من معاني  
الاتصافات يشتركون فيها ، بحيث يستطيعون أن يفهم بعضهم بعضا بصورة  
فعالة بالنسبة الى الكثير من الموضوعات المختلفة • واضح ان اللغة  
المشتركة وان لم تكن عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه ، تساعد كثيرا  
جدا في تحقيق هذه الغاية ، كما أن الثقافة المشتركة التي توفر المعاني  
المشتركة ، عامل حاسم • مثل هذه المعاني المشتركة مبنية على ذكريات  
مشتركة أو متداخلة تتولد من ثقافة مشتركة • وعلى عادات مشتركة للاتصال •  
يجري تعلمها واستخدامها في الحياة الحقيقية • ومثل هذه الذكريات الثقافية  
وعادات الاتصال التي تجرى ممارستها ، تصبح جزءا من بناء شخصية  
كل فرد ، ومن ثم من ذاته هو • والعادة أن هذه العادات يجري تعلمها  
بأكبر قدر من السهولة ، في عهد الطفولة حين يتكون الكثير من بنيان  
عاداتنا وشخصيتنا ، ولكن يمكن تعلمها حتى في سن متأخرة ( وأن  
تطلب هذا مجهودا أكبر وتحقق بدرجة أقل من الكمال ) ، فالشعب  
الامريكي يضم اشخاصا كثيرين لم يتعلموا أن يتكلموا ويستمعوا ويحسوا  
ويتصرفوا بوجه عام كامريكيين الا في سن متأخرة ، ولكنهم اندمجوا تماما  
مثل الآخرين ( كانت هذه تجربة جليلة بالنسبة الى الكثيرين من الامريكيين  
الحديثين ، وهي ان يحسوا أن الشعب لا يؤويهم فحسب ولكن يضمهم  
اليه ) • ويصدق شيء مشابه على الكثير من بلاد الهجرة اذا اتاحت  
للوافدين الجدد فرصة حقيقية للاندماج ، وثيقة الصلة بكسب كبير  
في القيم المهمة التي جاءوا بحثا عنها •

وعلى ذلك في امكان فرد ان يكون في حالة انتقال من العضوية  
في شعب الى العضوية في آخر ، ولكن من الممكن ايضا ان ينتمي ملايين  
الناس الى شعبين في وقت واحد ، اذا استطاعوا الاتصال والتعاون  
في كليهما ، تماما كما أن في امكان أي فرد ( داخل حدود ) ان يتصل  
اتصالا له معنى مع أكثر من شريك • هكذا كان الاسكتلنديون طيلة أكثر  
من قرنين اسكتلديين وبريطانيين ، والكنديون الفرنسيون فرنسيين وكنديين  
في آن واحد ، وكثير من أهل بافاريا بافاريا شديد والتعلق بأصلهم البافاري  
وأصلهم الالماني • وقد ينظر الزنوج الامريكيون الى انفسهم كأعضاء  
في الشعب الزنجي في الولايات المتحدة وكامريكيين ايضا • ويحس اليهود  
الامريكيون ويتصرفون كامريكيين ، ولكن الكثيرين منهم يشتركون في اتصالات  
مهمة ويتصرفون مع اليهود الآخرين ومع شعب اسرائيل • والبنغاليون  
أعضاء في شعبهم وفي الوقت نفسه أعضاء في شعب الهند •

واذ يصبح العالم أكثر عصرية تصبح العضوية فى الشعب أكثر أهمية وتزيد القدرة على الاتصال والفهم فيما بينهم من احتمال نشوء الثقة المتبادلة ، وتعمل على تيسير التعاون والتنظيم ، وتسهل التوظيف والترقية ، ومد نطاق الائتمان ، وتكوين روابط أكثر من الصداقة التوافق وبذلك تزيد من الروابط العالية ونقل الممتلكات • فى جميع هذه النواحي تربط العضوية فى نفس الشعب جميع افراده عن طريق روابط مشتركة ليست من الاتصال فحسب ولكن أيضا من جزاءات مشتركة ارجع ، وبهذا عن طريق توقعات المصلحة المشتركة التى لها بعض اساس فى الواقع • واذ تصبح الحياة أكثر مرونة وتنافسية وانقاراً الى الأمن ، فى خلال انتقال بلد الى العصرية ، يقل اعتماد الافراد على الأمن القديم المثل فى الاسرة والقربى ، وفى الجيرة والقرية يزداد تعرضهم للتغيرات المحيرة والخطرة فى السوق بالنسبة الى عملهم ومنتجاتهم وضرورات حياتهم • وكما عظمت هذه التغيرات زادت أهمية التشبث ببقايا الأمن وامكانية التنبؤ مما توفره لغة وثقافة مشتركة وعضوية مشتركة فى شعب ، هذه العضوية المشتركة فى شعب عى التى تبشر الآن بتحويل الغرباء الى اخوة ، او على الأقل الى اصدقاء ، والربط بينهم على الأقل من اجل تعاون وتأييد متبادل يمكن التنبؤ بهما بنوع ما •



وهكذا تنسق العضوية فى شعب اتصالات الافراد وتوقعاتهم ، والى حد ما مصالحهم ، وكلما زاد ما تتعرض له حياتهم من تغيير سريع وقلق ، أصبحت حاجاتهم الى مثل هذا التنسيق الزم وأشد الحاحا • وكما فى الكثير من حالات التنسيق الاجتماعى ، يقوم الكثير منه على الامتثال الاختيارى او المعتاد ، ولكن يمكن تعزيز بعضه عن طريق بعض احتمال فى التنفيذ المنظم ، وبمجرد أن يصبح الافراد راغبين فى تنسيق سلوكهم عن طريق الثقافة المشتركة لشعب — وعادة عن طريق لغة مشتركة — فيحتمل أيضا ان يربوا ويطلبوا منظمات مشتركة مناسبة للتنفيذ حتى يكون هذا التنسيق الآخذ فى الظهور والمتعلق بسلوكهم ، أكثر مدعاة الى الثقة به والاعتماد عليه •

بهذه الطريقة تصبح المصلحة فى ثقافة ولغة مشتركة ، مصلحة سياسية • فالرغبة فى الانتماء الى شعب مشترك تؤدي الى الرغبة فى الظفر بالسيطرة على حكومة ودولة قائمتين حتى يتسنى تحقيق هذه المصلحة او خلق دولة وإدارة « قوميتين » جديحتين حيث لم يكن ثمة وجود لاي منهما من قبل • وبهذه الطريقة فان ما يقل عن أربع وعشرين دولة قومية فى العالم منذ ١٥٠ سنة مضت ، حل محلها ربما ضعف ذلك العدد فى عشية الحرب العالمية الثانية ، وأكثر من ١٤٠ دولة قومية فى اواخر الستينات ، ولا تزال دول قومية أخرى فى طريق الخروج الى عالم الوجود •

## الامة الحديثة :

**الدولة** تنظم لتنفيذ القرارات او الاوامر التي تجعلها عادات الامتثال القائمة عند السكان قابلة للتحقيق ، مثل هذا التنفيذ المنظم اداة تخدم جميع الاغراض ، ويمكن ان يعمل على تعزيز اى قرار او امر طالما ينزل معظم السكان على احكامه او يمكن اقناعهم بذلك ، وكلما كان مثل هذا الامتثال الشعبى ادعى الى الاعتماد عليه وعاما ، عظم ما للدولة من قوة محتملة ، ويصدق هذا على جميع ابعاد قوتها : فوزنها ونطاقها ومداهها ومجالها ، هذه كلها يمكن ان تزيد اذا عظم الامتثال من جانب الناس . هذا الامتثال يمكن كما لاحظنا ، ان يكون سلبيا او ايجابيا ، يمكن ان يقوم على مجرد اللامبالاة وفقدان الشعور ، او يمكن ان يشتمل على التأييد الايجابى الاختيارى حتى لو انطوى على تضحية . ويمكن زيادة مثل هذا الامتثال الايجابى والتأييد عن طريق التضامن وبالاتضاع ، وبذا يمكن زيادته باكثر قدر من الفعالية عن طريق ما يملك شعب من شبكة اتصال بين اعضائه ، ويمكن استخدام الامتثال لدولة لتعزيز عادات شعب فى الاتصال وتعاونهم وتضامنهم ، ويستطيع الشعب عن طريق وحدة الاتصالات فيه وامثاله وتضامنه الايجابى ، ان يزيد من قوة الدولة الى حد كبير . وهذا سبب من الاسباب اثبت الارتباط بين الشعب والدولة القومية الحديثة قوته فى السياسة ، ويفسر كيف تسلطت الدول القومية على الكرة الارضية خلال السنوات المائة والخمسين الاخيرة .

اذا حاولت نسبة لها شأنها من اعضاء شعب السيطرة على جزء من جهاز التنفيذ والحكم - كمجالس المدينة ولجان المدارس او الهيئات التشريعية بالاقتاليم - فان هذه ندعوها **قومية** ، واذا نجحوا فى الظفر بالسيطرة على قدرات مهمة للتنفيذ فى منطقة كبيرة - اى اذا سيطروا فى العادة على الدولة - فنحن ندعوهم **امة** ، وعادة يطلقون هذه التسمية على انفسهم .

ومن ثم فالامة شعب يسيطر على دولة ، ولكن ليس من الضرورى ان يتطابق الشعب والدولة تماما ، فقد يبيت بعض اعضاء الشعب فى الخارج مكونين اقلية فى دول اخرى ، وقد يشكل اعضاء شعوب اخرى اقلية فى الشعب . فى كل دولة قومية بالمعنى الصحيح ، شعب واحد او ثقتا مثلا مع الدولة ، ويلقى من الرعاية من حيث القوة السياسية والاحترام وغالبا من ناحية الثروة وقيم اخرى ، ما يزيد عما تحظى به الشعوب الاخرى فى تلك الدولة . ليس من الضرورى ان تشكل هذه القومية المحظوظة الاغلبية العددية من مجموع سكان الدولة ، ولكنها عرضة لان تنصرف كاعلبية وفلك بالنسبة الى ما تدعيه لنفسها من نفوذ وتفضيل واکرام . غالبا ما تدعو نفسها « الاغلبية » او يدعوا بذلك المراقبون ، بينما



يطلق على المجموعات الأخرى في الدولة اصطلاح «أقليات» ، بغض النظر عن الأعداد الفعلية في كل مجموعة .

ففي اسبانيا يشكل الناطقون بالاسبانية اقلية حقيقية من السكان . أما الباسك وأهل قطلونيا فأقليات حقيقية . ويبلغ عدد الذين يتحدثون بالهندوكية أقل من نصف السكان في الهند ، وهذا هو مركز الباكستانيين الغربيين الناطقين بالاوردية في داخل سكان باكستان ، ولم يزد عدد التساويين والهنغاريين سويا عن ثلث امبراطورية النمسا والمجر التي تحطمت في الحرب العالمية الأولى ، والناطقون باللغة الامهرية والذين يحكمون اثيوبيا هم اقلية اصغر بكثير ، ولا يزال الناطقون بلغة الرومبا الكبرى اقلية في الاتحاد السوفيتي ولكن قد يفوقهم عددا الناطقون باللغات الأخرى قبل نهاية القرن الحالي ، وحتى في الولايات المتحدة لا يشكل الأمريكيون المنحدرون من البروتستانت الانجلو سكسفونيين البيض ، اقلية ، ولكنهم فقط اكبر اقلية في صفوف السكان .

كثيرا ما لا يتوقف مركزه الاقلية ، على اعدادها بقدر ما يتوقف على وجود التفرقة أو انتفاؤها أو على نوعها ودرجتها . فالسويسريون من الناطقين بالفرنسية اقلية في الشعب السويسري الذين يتكلم منهم ثلاثة من أربعة اللغات الألمانية ، ولكن معظم الناطقين بالفرنسية لا يعاملون باعتبارهم اقلية ويعتبرون انفسهم سويسريين وذلك عن رضاء منهم . لكن حيث الاقلية ضحايا للتفرقة في دولة قومية ، فمن المحتمل ان يصبحوا مبعدين عن تلك الدولة ، وكثيرا ما يبحثون في الخارج عن اصدقاء وحماة كي يساعدهم على الانضمام الى مجموعات أخرى خارج دولتهم الحالية . لها نفس اللغة والثقافة ، أو لينفصلوا وبقيموا دولة قومية صغيرة خاصة بهم ، في كل أمثال هذه الحالات يمكن أن تصبح الاقليات الساخطة و « المستعدة » ممثلين في السياسة الدولية وتسهم بصورة لها شأنها في اضطراب النظم السياسية والاجتماعية القائمة وفي الضغوط من اجل اجراء تغيير حاسم بوجه عام .

لكن اذا نجحت اقلية كهذه أو مجموعة كانت موضع الازدراء من قبل ، في اقامة دولة قومية لها يسيطر عليها أعضاؤها فعندئذ من السهل تماما ان تجد اقلية اصغر أو حتى اقلية عداوية أقل قوة ، لتتضرر اليها باحتقار أو تضطهدا وتمارس التفرقة ضدها .

لقد روى الرومان القدماء قصة عبد اعتقه مولاة ، سئل عن أول شيء يفعله في ظل حريته الجديدة فأجاب : « اشترى لنفسي عبدا بالطبع » . يمكن أن يقال شيء شبيه بهذا عن كثير من القوميين ، فاذ يشعرون بالغضب

جسدد أى ظلم يتعرض له شعبيهم ، فانهم يبحثون عن شعوب أخرى ليضطهدوها . لقد دخلت عادات الامنياز وانظم اذعائهم تماما بمثل ما سبق ان دخلت فى ذهن العبد الرومانى الذى انتهى منذ امد طويل .

### الامبراطوريات والمنظمات الدولية :

عندما يكون الشعب ذو الخطوة اعليه صغيره نسبيا تتسلط فى دولة كبيره نسبيا على بلاد وشعوب خيرة ، فعندئذ نتحدث عن هذه الدولة المركبه انكبيرة بانها **امبراطوريه** . وعادة تضم مثل هذه الامبراطورية شعب متسلطا يؤيد ويدافع عن حكومتها ، كما ان لها فى العادة اقليما مختصا بالعاصمه الامبراطوريه وحافه من المقاطعات او المستعمرات التى يجب ان تخضع لصور شتى من الاستغلال الاقتصادى والعسكرى والسياسى والاجتماعى . هذه الاخيرة تستفيد من منافع السلام والقانون والاداره مما تفرضه الامبراطورية ، ولكن عليها ان تتحمل معظم تكاليف الامبراطورية فى وقت السلم وخلال الحروب المتكررة انى تتعرض لها الامبراطوريات .

ان الختساب من مدن اعوانصم الامبراطورية القديمه والاقاليم المختصه بالمواصم او القوميات المخطوطه نسبيا ، كثيرا ما تؤثر فيهم روائح الامبراطورية ومزاياها ومنافعها . بينما الاغلب ان يميل المراقبون من الاقاليم الصغيره والمستعمرات ومن الشعوب الخاضعة المستغلة ، الى ملاحظه ما تجر الامبراطورية فى افعالها من ضروب المعاناه والاهانة والتكاليف .

فى الحالات النصوصى يستطيع شعب ان يقيم امبراطورية على شعوب اخرى وبدرجة من النجاح بحيث قد يرتفع مستوى النجميع من الناحيتين الاقتصاديه والاجتماعيه الى النقطة التى عندها قد نفرب للامه الحاكمه فى داخل الامبراطورية من ان تصبح الطبقة الحاكمه . ان تحويل امه الى طبقه ممتازة هو حقا انتصار القومية النهائى ، وان الكلمات من قبيل « الشعب » و « التفوق » و « السيادة » لتشهد باستمرار وجود الصورة التى تكمن تحتها .

ان اساس الامبراطوريات هو بلاده معظم اعلاها ، وكما لوحظ فهذه النبلادة بهورها مبنية على تاخرهم وفقرهم وعزلتهم الريفية .

هذه الظروف الاساسية اخذة الآن فى الزوال فى معظم بلاد العالم . والنتيجه ان البلاهة السياسية اخذة فى التناول ، واصبحت الاسس التى تقوم عليها الامبراطورية مهترزة فى كل مكان .

لقد وصل عنصر تداعي الامبراطوريات والاحتمال بان تنقلب هذه العملية  
فى اى مستقبل قريب ، احتمال قليل جدا •

كان التنظيم السياسى فى العصور الوسطى مسألة مستويات خمسة :  
القرية ، المركز أو الجهة التابعة لبارون والمقاطعة أو الدوقية ، المملكة ،  
والامبراطورية ، وهذه المستويات تنمشى بصورة غير دقيقة مع التقسيمات  
الكنسية وهى المصلى اى الكنيسة الصغيرة ، كنيسة الابريشية ، الاسقفية .  
المطرانية ، والاختصاص البابوى على مستوى الامبراطورية أو على امتداد العالم  
ويقع الكثير من السياسة الدولية الحديثة على مستويات ثلاثة فقط الى حد كبير :  
السياسة الوطنية الفرعية التى تنتهجها المجموعات الممثلة للمصالح ، شعوب  
الأقليات والإقاليم ، الدول القومية التى خلقت ممالك العصور الوسطى وتعددت  
الامبراطوريات مثل البريطانية والفرنسية والأسبانية والعثمانية والروسية  
والصينية — التى كانت لها الغلبة فى القرن التاسع عشر ، ليصيبها الانحلال أو  
تحل محلها أنماط أخرى فى القرن العشرين •

ان الرسالة العالمية القديمة التى كانت تدعو اليها امبراطورية العصور  
الوسطى ، وهى توحيد البشر على الأقل من ناحية الرموز والأمانى ، هذه الرسالة  
اضطلعت بها مجموعة جديدة هى المنظمات الدولية • بعض هذه المنظمات ذات طبيعة  
خاصة الى حد كبير كالاتحاد العالمى للبريد ، والبعض الآخر أقرب الى طابع المنظمات  
التي تخدم جميع الأغراض ، كالأمم المتحدة ، ولكنها لم تصل حتى الآن الى نطاق  
الدولة القومية العام وأهميتها وقوتها وتستطيع أى منها وكلها التدخل اذا دعى  
الحال فى عملية السياسة الدولية ، بطرق سوف نعرض لها فى موضع قادم •

والنتيجة المترتبة على تفاعل جميع هذه الاتجاهات هى عالم دول تصدعها  
المنافسة الدولية من الخارج والضغط والصراعات السياسية من الداخل ، والكثير  
من هذه الحكومات والدول مسلحة تسليحا كبيرا ، وكلها عرضة لارتكاب الأخطاء  
الى حد كبير ، وكلها تقريبا فى خطر صدام عنيف ، فى ظل هذه الظروف يتوقف  
بقاؤها على قيد الحياة وبقاء النظام الدولى الى حد حاسم على قرارات كل دولة وكل  
حكومة — وعلى كل ممثل على المسرح الدولى عموما على التوجيه وضبط النفس •

### الجزء الثالث

---

#### مصالح الممثلين : عمليات الرقابة والصراع

يقال ان الافراد والمجموعات والاسم جميعا على حد سواء ، تتصرف فى السياسة (( حسب ما لهم من مصالح )) — أى حسب توزيع انتباهاها وتوقعاتها عن الجزاء الحسن ، ونعلم أن مصالحهم قد تكون متناقضة وأن ادراكهم لها عرضة للخطأ الى حد بالغ ، ولكن ، حتى يتسنى أن نفهم كيف تستطيع الدول التصرف سعيا وراء ما يظن قادتها انه مصالحها ، علينا أولا أن نفهم كيف تسيطر الدولة على مسلكها هى ، وبوجه خاص : كيف تصنع السياسة الخارجية وتنفذ ؟ وما مكان قطاع السياسة الخارجية فى مجموع شبكة صنع القرارات القومية ؟ ومتى تكون للسياسة الخارجية الاولوية على السياسة الداخلية ؟

## الفصل الثامن

### كيف نتحكم دولة فى نفسها ؟

ينطوى جميع ضبط النفس على استمرار المزج بين محتويات ثلاثة مجاز منفصلة من المعلومات ، والربط بينها وتحليلها واستخدام ما يقع الاختيار عليه من بينها ، احد هذه المجرى المتخفق من نظام وموارد الممثل ( ويدل عن مركزهم ) ، والثالث عبارة عن مجرى الرسائل التى تستمد من الذاكرة ، وعلى ذلك فأن نظام مستقل ( أى يوجه نفسه بنفسه ) يجب ان يحتوى فى داخله على ثلاثة (( صروح )) لمعالجة المعلومات الفعالة ( يجوز ان نقول : أجهزة الاستقبال ، و « القنوات » وما إليها ) للقيام بما تتطلبه عملية الربط بين هذه المجارى وموازنتها ، ان أى نظام يوجه نفسه بنفسه ، أو أى تركيب ارقى أو أى نظام من الشخصية أو أى تنظيم اجتماعى أو أية حكومة ، لا يستطيع ان يجد استقلاله الذاتى وشخصيته وحرية وأن يظفر بهذه كلها ويحافظ عليها ، الا اذا كان مزودا ومعددا على هذا النحو السليم .

### صنع القرارات : ربط المعلومات الجديدة

#### بالذكريات القديمة

الإغلبية الساحقة حتى من أبرز ذكريات الأفراد تكون مخزنة فى رؤوسهم فقط ، أما ذكريات الدول فمخزنة فى أماكن كثيرة ، وذكريات الدول الأقل مخزونة ( كمذكرات فى العادة ) فى رؤوس حكام الدولة وكبار موظفيها ، وفى رؤوس أعضاء جماعات الصفوة . وفى الرؤوس الأكثر عدداً لجميع الصفوف الاجتماعية الهامة من الناحية السياسية ، ولكن الذكريات المهمة حقا تختزن فى رؤوس الشعب بأسره ، وفى ثقافته ولغته ( هذه المخزونات من الألفاظ والصور والأنفصليات الثقافية والأخلاقية يمكن ان تعنى ضروبا عامة من التحيز وميولا سابقة نحو أنواع معينة من الاستجابات لأنواع معينة من الأحداث — وهى ميول سابقة غالبا ما يمكن ان لا يكون الأفراد المعنيون أنفسهم على بينة منها حتى لحظة الاستجابة ) ، وهى مخزنة فى الصحف والكتب والملفات ، وفى الخرائط والصور والآثار والمكتبات ، وفى التقارير الدبلوماسية والمذكرات الخاصة بالسياسة ، وفى خطط هيئات الأركان للحرب ، وفى سجلات مكاتب الحكومة والمنظمات الاقتصادية ، وفى القوانين وفى المعاهدات • ( للحكومة — أو الوكالة الحكومية كوزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية — التى تملك الملفات الأكبر ، ذاكرة (( أفضل )) اذا استطاعت أن تجد فيها بسرعة وبجقة المعلومات المناسبة للقرار الذى يجب ان تتخذه ) .

لنقل ان رسالة ترد الى الحكومة الامريكية عن ازمة سياسية مفاجئة فى بلد اجنبى ، على الموظف المسئول فى وزارة الخارجية أن يستعيد من ذاكرته أنسب الحقائق : اين يقع البلد وما الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الرئيسية السائدة هناك ، ما المصالح الامريكية هناك ممثلة فى الرعايا الامريكيين والاستثمارات الامريكية فى البلد ، وكذلك مصالحنا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الاسع نطاقا ، ما الموارد على هيئة نفوذ اقتصادى أو سياسى . وكذلك على هيئة ما قد يكون للولايات المتحدة من قواعد وقوات وسفن وطائرات على مقربة من البلد ، وما حلفاؤنا فى المنطقة ، وبالإضافة الى المعلومات عن حالة مصالحنا وقواتنا المسلحة على الموظف المسئول أن يتذكر حالة الراى السياسى عندنا ، وافكار الرئيس والكونجرس ، والافاضليات المعروفة والاستجابات المحتملة من جانب المجموعات الرئيسية عندنا الممثلة للمصالح وعن وسائل الاتصال بالجمهور وهيئة الناهيين عندنا .

وحتى يكمل ذاكرته يمكن لهذا المسئول أن يرجع الى ملفات تقارير سابقة والى مذكرات عن السياسة الجارية وغير ذلك من المصادر المكتوبة ، ويمكن ان يستشير الموظفين الآخرين فى الوكالة التى يعمل بها وفى الوكالات الاخرى من مدنية وعسكرية ، وان يرفع المسألة لتقرير ما يتخذ بشأنها الى رؤسائه البيروقراطيين أو الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الذى قد تصبح ذكرياته والصور والافاضليات التى يتذكرها ، حاسمة فى المسألة ، هؤلاء الرجال يمثلون فيما بينهم ذكريات الحكومة الامريكية والتى لها اثر فعال فى اتخاذ هذا القرار .

فى ليلة الخامس والعشرين من يونية ١٩٥٠ وردت الرسالة الى واشنطن بأن القوات والديابات الكورية الشمالية عبرت بقوة خط عرض ٣٨ الى كوريا الجنوبية وأن حربا بدأت . خلال الليل استدعى عدد متزايد من كبار الموظفين الى وزارة الخارجية ، فتذكروا — وردوا فيما بعد — شذرات مناسبة من المعلومات ، تذكروا مثلا ، كيف ان الدول الغربية ترددت طويلا فى الثلاثينات من القرن فى مقاومة العدوان اليابانى ضد منشوريا فى عام ١٩٣١ وضد الصين فى عام ١٩٣٧ ، والعدوان الالمانى فى اوربا الوسطى فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ . واذ راحوا يفكرون فيما يتوقع أن يترقب على انتصار شيوعى من آثار على الراى العام العالمى ، وفيما للولايات المتحدة من مصالح سياسية واستراتيجية فى عدم السماح للجيش الشيوعية باجتياح كوريا الجنوبية ، تذكروا أيضا أن بلادهم ظلت زمنا عازفة عن الاشتراك فى (( حرب باردة )) خطرة مع الاتحاد السوفيتى ، وتذكروا أيضا الفكرة الواسعة الانتشار فى ذلك الوقت عن أن روسيا على عهد ستالين كانت تختبر باستمرار عزم الولايات المتحدة ، وأنه اذا نجح مجرم شيوعى فسوف تعقبه هجمات شيوعية اكبر فى أماكن اخرى . وأخووا يسترجعون فى أذهانهم حالة الراى العام الامريكية الداخلى فى عام ١٩٤٩ ، والغضب الشديد الذى تمكك الكونجرس وجزءا كبيرا من الجمهور عندما أحرز الشيوعيون النصر فى الحرب الاهلية الصينية فى (م — ٧ العلاقات الدولية )

تلك السنة وبسبب الطابع المحدود الذى اتسمت به المعونة الامريكية التى قدمت لفريق (( الوطنيين الصينيين )) المهزوم . وكانوا على علم بقوة القدرة البحرية والجوية والعسكرية الامريكية المتاحة فى الاقليم من القواعد الامريكية فى جزيرة اوكلينا وفى اليابان .

هذه الذكريات لم تشر جميعها فى نفس الاتجاه ، فقبل ذلك بوقت وصف وزير الخارجية دين اتشيسون كوريا الجنوبية بأنها خارج محيط مصالح الدفاع الوطنى الأمريكى الرئيسية ، كما وصف بعض القادة العسكريين المحترمين أى اشتباك عسكرى أمريكى هناك بأنه أمر غير مستحب الى حد كبير . غير أن هذه الذكريات كانت أهميتها قليلة جدا فى عملية القرار عندما ووزنت مقابل غلبة الذكريات التى تؤيد التدخل الأمريكى ، ولم يمض وقت قصير حتى كانت قسوات أمريكية كبيرة تتقاتل فى كوريا . فى الظاهر أن آيا من هؤلاء المسئولين أغفل مجموعة من الذكريات لها أهمية بوجه خاص خلال تلك الليلة من يونيو ١٩٥٠ : ذكريات أغسطس من عام ١٩١٤ عندما تصاعد صراع محلى بسرعة بين قوتين ثانويتين الى صراع بين القوى الكبرى طبق على العالم ، على الأقل لم يذكر أن آيا من هؤلاء الموظفين لفت نظر الآخرين الى تلك الحادثة .

واضافت المعلومات الواردة الى نتيجة الجدل الأمريكى الدائر حول كوريا . كان هناك نداء من حكومة كوريا الجنوبية بطلب المساعدة ، وكان هناك استعداد تريجفى لى ، سكرتير عام الامم المتحدة فى ذلك الحين ، للتعاون فى الحصول على قرار من مجلس الأمن فى اثناء غياب الممثل السوفيتى مؤقتا ( الذى خرج فى اجتماعات المجلس اعتقادا بأن غيابه سوف يكون الأثر الآلى لفيثو قانونى ضده . جميع قرارات المجلس الهامة طبقا لميثاق الامم المتحدة ) يدخل الولايات المتحدة سلطة القيام بعمل عسكرى فى كوريا تحت علم الامم المتحدة وباسمها . وأخيرا ، كان هناك تأثير ذكريات وشخصية رئيس الولايات المتحدة الذى كان عليه أن يكمل القرار الذى كان مستشاروه قد وافقوا عليه بشدة . ولم يكن هارى ترومان بالرجل الذى يتردد أمام قتال يرى أن له ما يبرره .

ووافق الجزء الأكبر من رأى العام الأمريكى ترومان ، كان هناك رد فعل ايجابى بدلا من سلبي من جانب الكونجرس والصحافة ، بينما ظلت الاحتجاجات على التورط الأمريكى فى حرب برية فى آسيا ، ثانوية ومتفرقة ، وفى خارج البلاد كان هناك تأييد من جانب حلفاء أمريكا وإن كان على نطاق محدود جدا ، بينما كانت المعارضة السوفيتية للتدخل الأمريكى فى كوريا عنيفة بالكلمات ولكنها بخلاف ذلك ظلت مقصورة بوجه خاص على تقديم المعونة الاقتصادية والغذائية الى كوريا الشمالية ، علاوة على ذلك ، سرعان ما كانت أوائل تجارب التدخل ، ملائمة ومواتية ، ففي اكتوبر ١٩٥٠ أحرزت القوات الامريكية نصرا كبيرا فى انشون ، وعندئذ بعثت الحكومة الامريكية بقواتها الى داخل كوريا الشمالية لغزو

ذلك البلد أو تحريره ، فتقدمت عبر معظم أرضه نحو يالو والحد الصينى فى منشوريا ، كان القرار الأمريكى الاصلى بمقاومة العدوان فى كوريا الجنوبية ، قد تحول الى عمل اكبر واشد خطورة بكثير .

## الحرية والسياسة : الحاجة الى اتخاذ

### قرارات ثابتة

ان القرارات الخاصة التى يتم الوصول اليها عن طريق مثل هذا التفاعل بين الرسائل الراهنة والذكريات التى يسترجعها أصحابها ، وكذلك تفاعل الرسائل الخارجية والمحلية ، هذه القرارات ليست حتمية . فبرغم ان نتيجة معينة تقترب على عملية القرار ، قد نكون اكثر احتمالا من نتيجة أخرى ، تظل العملية فى طبيعتها توافقية واحتمالية ، هذا فحسب يبدو سمة مميزة للانفراد والجماعات ، ولسيادة الدولة — وباختصار ، تميز الحرية التى تحظى بالحكم الذاتى ، فمن قرار لآخر لا يمكن التنبؤ بنتيجتها بيقين كامل ، لا من جانب أى مراقب خارجى ، بل ولا من داخل النظام نفسه .

**السياسة مجموعة واضحة من أفضليات وخطط أعدت كى تكون سلاسل** القرارات المستقبلية أقرب الى امكانية التنبؤ بها وأكثر ثباتا وانتظاما . ان انتهاز سياسة ثابتة يحصى صانع القرار من ان ينقض فى يوم ما فعله فى اليوم الذى قبله ، ومن أن ينقض فى الايام الفردية ما يعمل فى الايام الزوجية ، فكلما زاد عدد القرارات التى يجب ان تتخذها حكومة ، عظمت حاجة الأخيرة الى السياسة . وبمجرد أن توضع السياسة وتلقى القبول فان امثال هذه الافضليات والخطط ومن ذلك بالنسبة الى الولايات المتحدة مثلا ، تأييد وتشجيع توحيد أوروبا الغربية ، يخصص لها مكان مفضل فى نظام ذكريات الحكومة ورجالها الذين لهم علاقة بالموضوع ، ثم يعطى لهذه السياسة وزن معين فى عملية صنع القرارات حيث قد تفوق الذكريات الأخرى والرسائل الجارية التى تتعارض مع هذه السياسة . قد يتعين من وقت لآخر تغيير مثل هذه السياسات لمواجهة الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب الاكثار من تغييرها اذا اريد أن لا ينقص أو يضيع ثبات وفعالية أعمال الحكومة .

يمكن أن يقوم مسئول أو عدد قليل من المسؤولين برسم خطط تجريبية للحكومة عن السياسة الخارجية ، ففى السياسة الخارجية البريطانية اعتبرت مذكورة مشهودة اعداها السير آير كرو فى عام ١٩٠٧ ، أن ألمانيا بدلا من فرنسا أو روسيا ، هى أقرب تهديد للمصالح البريطانية ، وتصرفت الحكومات البريطانية تبعا لهذا خلال السنوات التى امتدت الى الحرب العالمية الأولى . وفى الولايات المتحدة أصبح معروفا ان جورج كينان هو صاحب مقال فى مجلة (( الشؤون الخارجية )) فى عام



١٩٧٤ سسر بتوفيع مسسر ( أكس ) وكان يبحر على انتهاج سياسة أمريكية طويلة الأجل تقوم على ( احتواء ) أى توسع للنفوذ الشيوعى والسوفيتى بعد ذلك فى أى مكان بالعالم ، واتخذت السياسة ، وإتبع لكتبان الذى كان ما يزال آنذاك عضوا فى هيئة تخطيط السياسة التابعة لوزارة الخارجية ( وبعد ذلك سفير الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتى ومن بعده لدى يوغوسلافيا ) فرصة الاشتراك فى تنفيذ السياسة التى سبق أن ساعد فى وضعها ( ولقد عدلت هذه السياسة نوعا ما منذ عام ١٩٧٣ فصاعدا وذلك بربطها بسياسة الوفاق أو ( تخفيف التوترات ) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وأجرى الرئيس نكسون تغييرا كبيرا فى سياسة الولايات المتحدة إزاء الصين الشيوعية وحاول الرئيس كارتر فى أوائل عام ١٩٧٧ انتهاج سياسة جديدة وهى ممارسة الضغط على الحكومات لكى تكون أكثر احتراما لحقوق الإنسان لمواطنيها . الى أى مدى ستثبت هذه السياسات أنها تتماشى مع بعضها البعض فهذا أمر يحتاج الى تدقيق .

### تعدد صناع القرارات وعناصر القرار

وحتى اذا وضعت سياسة ما بوضوح ، وجب اتخاذها ، كما يمكن أن ننظر الى الحكومة الأمريكية بأسرها كنظام واحد لصنع القرارات . له ذاكرته ومسالكه الخارجية والداخلية لتلقى المعلومات ، كذلك نستطيع أيضا أن ننظر الى النظم الفرعية الأصغر فى داخل الولايات المتحدة — من قبيل الوكالات الحكومية الرئيسية كوزارة الخارجية أو وزارة الدفاع ، أو الأحزاب السياسية الرئيسية والتجمعات فى داخل الكونجرس — على أن كلا منها تشكل نظاما كهذا لاتخاذ القرارات . له ذكرياته وقنوات استقبال المعلومات ، وأذن فأى قرار رئيسى فعلى خاص بالسياسة الخارجية يتخذ هو نتيجة تفاعل هؤلاء الممثلين العديدين فى الداخل والمتنازعين . وسوف يتعين اتخاذ أية سياسة خارجية طويلة الأجل ، عن طريق عملية متعددة وتنافسية مشابهة .

وعكذا فصنع السياسة الخارجية يشبه مباراة آلة كرة الدبابيس ، فكل مجموعة تمثل مصلحة ، وكل وكالة ، وكل موظف أو مشرع مهم أو زعيم وطنى للراى العام ، كل واحد من هؤلاء يكون فى مركز دبوس ، بينما القرار الصادر يشبه النقطة النهائية فى طريق كرة من الصلب تنط فى اللوحة من دبوس الى دبوس . واضح ان بعض الدبابيس موضوعة بطريقة استراتيجية أكثر منها فى دبابيس أخرى وبذا يكون لها فى المتوسط تأثير أكبر قليلا على نتيجة المباراة ، ولكن ما من دبوس واحد يحدد النتيجة ، فتوزيع النتائج ليس يحدده سوى توزيع جميع الدبابيس المهمة على اللوحة — لأن بعض الدبابيس قد تكون بعيدة عند المحيط بحيث لا يؤبه بها . هذا التوزيع غالبا ما يمكن التنبؤ به فى ثقة طيبة بالنسبة الى أعداد كبيرة من الجولات ، أما عن الجولة الواحدة — كما هو بالنسبة الى القرار

الواحد — فلا يمكن حتى أفضل الاحوال ، الا الالتجاء الى عنصر الاحتمال ، اننا  
اذ نسال حكومة امة كبيرة عن يدبر امورها (( فى الحقيقة )) وفرضا من وراء الستار  
— سه وائل ساذج فى العادة بمثل ما تسال عن أى دبوس يقدر (( فى الحقيقة ))  
نتيجة المباراة •

أن عملية توافقية مشابهة ، تشببه من بعض النواحي لعبية آلة كرة  
الدبابيس التى اشرنا اليها ، هذه العملية قد تكون دائرة فى ذهن أى زعيم سياسى  
أو صانع قرارات بصفته الفردية ، يحتمل أن يتلقى رسائل مختلفة من العالم  
الخارجى كلها تهمل بشدة نحو القرار الذى يجب أن يتخذه ، وقد يسترجع معلومات  
مختلفة كثيرة من ذاكرته — ذكريات عن حقائق وذكريات عن أفضليات — تؤيد  
القرار • ما من مراقب خارجى ، بل ولا نفس صانع القرار فى الواقع ، بقادر  
على أن يقول أية رسالة خارجية واحدة أو أية عبارة استرجعت من الذاكرة ،  
اثر تائيرا حاسما فى الطريقة التى استقر بها رأيه فى النهاية وفى اسلوب  
العمل الذى اختاره •

برغم ان من الصعب التنبؤ بنتيجة جولة واحدة على آلة كرة الدبابيس ،  
فالتنبؤ بتوزيع سلسلة من أمثال هذه الجولات ليس بمثل هذه الصعوبة تقريبا •  
وبالمثل فعند ما ترمى زهرين صحيحين فلن تستطيع أن تتنبأ بالقيمة العددية  
لأية رمية واحدة ، ولكن اذا واصلت الرمي ففى امكانك طبقا لزايا رياضية موثوق  
بها ، أن تتوقع الحصول على العدد سبعة حوالى سُدس الوقت ، والعدد ١٢  
فى ٣٦/١ من الوقت ، واذا كان عليك أن تقامر فان معرفتك بالتوزيع المحتمل  
للانتائج أو المكاسب على أداة من أدوات المقامرة ، سوف تكون الاساس الذى تقوم  
عليه استراتيجيتك المعقولة ، والمعرفة ( حتى بصورة تقريبية ) بالتوزيع المحتمل  
لقرارات زعيم سياسى أو تنظيم سياسى ، معناها ان تعرف حكومة أو امة شيئا  
عما ندعوه طابعهم السياسى ، وهو الاساس الذى تقوم عليه أية استراتيجية معقولة  
يمكن انتهاجها بالنسبة اليهم فى السياسة •

### الاهداف السياسية وصور الاهداف :

كل ما قلناه حتى الآن عن القرارات السياسية — الاسس التى تقوم عليها  
وامكانية التنبؤ بها — لا يعنى أن الحكومات مخالفة للمجموعات والمنظمات الأخرى ،  
وان ليس لها أهداف ولا تتابعها ، للحكومات أهداف بالتأكيد ، والبعض أهم هذه  
الأهداف هو فى ميدان العلاقات الخارجية •

قد تجد الحكومات فى متابعة أهدافها إما بطريقة واعية أو • آلية • أن هدف  
أى نظام هو تلك الحالة السائدة وخاصة فى علاقته بالعالم الخارجى والتى فى  
داخلها مبط اختلال توازنه الداخلى — أى دافعه — الى حد أدنى نسبى • فإذا

كانت دولة تعانى نوعا ما من عدم التوازن أو التوتر — ومعظم الدول تعانى بعض اضطراب من هذا النوع ، شأنها شأن معظم النظم العاملة الأخرى — فسوف تهيل الى تغيير بعض نواحي سلوكها الى أن يخف اختلال التوازن هذا . وعندما يخف الاضطراب الداخلى تماما بالدرجة الكافية ، يكون قد تم الوصول الى الهدف سوف تميل الدولة الساعية وراء هدف ( أو أى نظام آخر يسعى وراء أهداف حسب تعريفنا للمصطلح ) الى تكرار تلك الانمط من السلوك وأن تستمر فى الحالات التى يكون فيها اختلال توازنها الداخلى اقل نسبيا ، وتميل بالمثل الى أن تتفادى أو تتخلى بسرعة عن الحالات التى يزيد فيها اضطرابها الداخلى . لسبب أو آخر سوف يميل أى نظام أو تنظيم أو دولة يتصرف بهذه الطريقة الى الاقتراب من أهدافه والتمسك بها . سوف يكون سلوكه الساعى وراء هدف ، وسوف يبدو أنها تتابع غرضها حتى ولو كان الأشخاص الذين فى داخل التنظيم أو الدولة 'سوا' كان الشكل الأول أو الآخر ( على غير بينة منه .

هكذا يحدث أن دولة كبرى وزارة اندفاع فيها واقعة تحت ضغط من جانب قواتها المسلحة كي تنشى فواعد بحرية وجوية استراتيجية فى بلاد أجنبية . وتحت ضغوط أيضا للتقليل من كل من التكاليف المالية والمشكلات السياسية مع الشعوب المضيفة ، هذه الدولة قد ينتهى الأمر بها بأن تقيم قواعدما فيما وراء البحار فى البعض من افقر بلاد العالم وأكثرها تأخرا حيث قد تكون حكومات مكروهة وفاسدة أو مستبدة على استعداد لتقديم مواقع استراتيجية لأمثال هذه القواعد الى قوة أجنبية (( بأرخص ثمن أو بأقل اصرار على أى نصب فى الرقابة السياسية على هذه القواعد . والنتيجة أن دولة ديموقراطية كبيرة كالولايات المتحدة ، ويون اية نوايا متعمدة وضرورية من جانب قادتها ، قد تجد نفسها متحالفة فى مختلف أنحاء العالم مع مجموعة تأثير الانتباه ، من ملكيات متأخرة ونظم حكم دكتاتورية . ومكتاتوريات عسكرية أو مدنية . أن صورة الهدف فى أذهان الكثير من رجال السياسة والكتاب والناخبين — صورة عالم حر باعتباره تحالفا عظيما من بلاد حرة — هذه الصورة انما تصف بشكل ناقص جدا الهدف قصير الاجل الفعلى الذى تحاول الحكومة الامريكية الاقتراب منه بالبحث عن ضرورات سياسية من قبيل طفاء اجانب يوافقونها وقواعد استراتيجية فيما وراء البحار بانسب شروط فى المدى القصير .

### اعادة الاستئثار ومسلك السعى وراء الأهداف :

من الناحية النظرية تستطيع الحكومات ، شأنها شأن الكثير من النظم العاملة الأخرى ) أن تحقق أهدافها بمجرد التجربة والخطأ ، تستطيع أن تجرب أنواعا مختلفة من السلوك ازاء بيئتها ، وأن تدخل فى مواقف مختلفة بالنسبة الى هذه البيئة ، ثم تواصل تلك الانواع من السلوك وأن تبقى فى تلك المواقف ( التى تدعى كما رأينا ، مواقف أهداف أو أهداف ) التى يقل فيها الى أدنى حد ، ما تعانى به هذه الحكومات من اختلالات أو توترات داخلية . والنواقع ، تستطيع معظم

الحكومات ( مثلها مثل جميع المنظمات الفعالة بصورة معقولة والباحثة عن  
الاهداف ، ان تنصرف على نحو افضل ، تستطيع ان تستخدم ما تحصل عليه من  
معلومات للاسترشاد بها خطوة خطوة وهي في الطريق الى تحقيق اهدافها .

وعملية اعادة الاستثمار هي من جوهر كل سلوك فعال يسعى وراء هدف  
وهي تنحصر في ان تعيد الى النظام القائم بالعمل ، فيضا من المعلومات عن نتائج  
افعال سبق ان قام بها ، وهكذا يحصل النظام على معلومات عن نتائج ما عمل ،  
ويستخدم هذه المعلومات لتعديل ما سيقوم به من اعمال بعد ذلك ، وعملية اعادة  
الاستثمار تتم في دورات : من الفعل الى الصدى ( اى الى عودة الرسائل عن نتائج  
ذلك الفعل ) ثم من الصدى الى الفعل ( اى - كخطوة التالية - اما الى تكرار  
الفعل الاصلى او الى فعل يختلف نوعا على الاقل ، عن الاصلى ) .

اذا كان النظام اشد تعقيدا امكن ان نعتبر انه ينطوى على مكونات خاصة  
ونظم فرعية ، تدعى المؤثرات وعن طريقها يؤثر في العالم الخارجى . فانجسود  
ورجال الشرطة والدبلوماسيون والمشفون على تقديم المعونة الاقتصادية الخارجية ،  
عزلاء ، جميعا يمكن ان يقوموا بدور المؤثرات بالنسبة الى حكومة ما ، فينفذون اوامرهم  
على نحو دقيق وفعال في العادة . هنا ايضا يمكن ان تزود عملية اعادة الاستثمار  
الحكومة بما فعل مرووسوها وبنتائج اعمالهم ، وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن  
لالحكومة ان تعمل وتعدل الاوامر الاخرى التي سوف تصدرها لهم فيما بعد ، وفي  
الوقت نفسه فان عملية استثمار اقصر قد تعيد الى احد المكونات ( كالقائد المحلى  
لقوة الشعب العسكرية فى المنطقة ) النتائج التي ترتبت على فعل قام به من قبل .  
ويمكن ان يقوم بخطوات تصحيحية من عنده بدون انتظار الامر التالى من عاصمة  
امته . الواقع ان الكثير من فن وعلم الادارة فى الشئون الخارجية ، كما فى  
المسائل الاخرى ، يتناول مشكلة عدد وانواع القرارات التي يراد تخصيصها  
للدورات المحلية القصيرة المدى التي تمر بها عملية ارسال المعلومات من النظم المحلية  
التي تقوم بدور المؤثر - السفارة المحلية ، قائد مسرح القتال ، المكتب المحلى  
الخاص بالمعونة الاقتصادية والانواع التي يراد الاحتفاظ بها للمسالك التي تغذى  
'لحكومة القومية بالمعلومات وهي مسالك غالبا ما تكون ابطأ . او حتى للنظام القومى  
الاكبر الذى يتخذ القرارات وقد يشتمل على الهيئة التشريعية والمجموعات الضاغطة  
والرأى العام وفى النهاية هيئة الناخبين ( نشأت مشكلة من هذا النوع ، مثلا  
فى القرار السريع الذى اتخذه الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٣ لمساندة القرار  
الذى اتخذه ممثلو الولايات المتحدة فى باريس بشأن شراء اقليم لويزيانا ومن ثم  
شراء كثير من قارة امريكا الشمالية ، هذا القرار ما كان فى الامكان ان يتخذه اى  
موظف اقل شأنًا ، مثل السفير الامريكى فى باريس - ولكن حتى عند ما يتخذه  
الرئيس وهو ما حدث بالفعل ، فقد كان بدون الموافقة القامة من جانب السلطة  
الدستورية ولم يصدق عليه الكونجرس الا فيما بعد ) .

قلنا ان الاستمارات التى نؤادها المعلومات الواردة يمكن ان تسببهم لاحداث زيادة أو نقص فى حدة أو تكرار السلوك الاصلى الذى سببها . فاذا كانت التغذية بالمعلومات تزيد دائما من حدة و / أو تكرار السلوك الاصلى فعندئذ تدعى التغذية الايجابية أو المكبرة ، وتدفع السلوك الاصلى للنظام الى اعلى باطراد الى ان يتحطم عنصر ما فى النظام أو فى بيئته ، أو الى أن يتم استنفاد مورد أو عرض رئيسى . فكما أن النقود بالفائدة المركبة تزيد ببطء ولكن بمقادير مطلقة اكبر ، وكما يزداد اشتعال نار فى الغابة على ما يغذيها ، كذلك تفيد افعال افراد جمهور فى حالة فزع باعتبارها اشارات متبادلة تدفعهم جميعا الى سلوك ينم عن اقصى درجات الذعر .

فى السياسة على ما وجد ثيوقليدس فى اثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد فالخطب التى يلقياها الساسة المتنافسون قد تدفعهم الى المطالبة باستراتيجيات اشد تطرفا فى شئون بلدهم الخارجية . وعندما يتبادل كلبان فى الشارع الزمجرة ، ويتبادل تلميذان الشتمانم فى فناء المدرسة ، وتتبادل قوتان كبيرتان التهديدات أو الاعتمادات للأسلحة — نقول أن هذا كله قد يعمل على تصعيد نزاع الى مستويات من العداء اشد قوة وحدة ، فالصدق وجميع اشكال التغذية بالمعلومات صفة تميز مواقف الهروب المبدئية ، فاذا استمرت فسرعان ما تصبح عرضة لأن يفلت زمامها من الايدي ، بغض النظر عن النوايا المعتدلة للاطراف التى بدأتها ، واذا اريد أن يظل الممثلون السياسيون — سواء كانوا اشخاصا أو حكومات أو شعوبا — يسيطرون على مصيرهم ومصير سلوكهم ، وجب أن توقف بسرعة عملية التغذية بالمعلومات ، أو وجب الاسراع بالابطاء بها حتى تظل فى داخل حدود ممكن احتمالها .

معنى هذا ان التغذية الايجابية يجب ان تحل محلها تغذية سلبية تقال من السلوك السابق أو تقلبه حتى تحد من النتيجة . فالتغذية السلبية هى العملية التوجيهية الرئيسية التى تكمن وراء كل ابقاء على الحدود وكل سعى وراء الاهداف . وهى تتطلب نوعين من المعلومات : اولا ، موضع الهدف ( أو الحد ) ، وثانيا ، مبلغ ابتعاد السلوك الماضى للمثل أو النظام عن الهدف . وعندئذ فالمعلومات عن النتيجة الفعلية المترتبة على السلوك الماضى للمثل تواصل أو تزيد من سلوكه اذا كانت تقربه من هدفه ، ولكن تقلل من سلوكه الراهن أو تعكسه اذا كانت تبعده عن هدفه .

فالتغذية السلبية اذن هى التى تتحكم فى السلوك فى كل خطوة أو مرحلة لا بالنوايا الطيبة ولكن بنتائجها الفعلية فى المرحلة انسابقة عليها ، فهى فى التكنولوجيا أساس أجهزة التكيف التى تجعل بيئتنا فى درجة حرارة معتدلة برغم تغير المناخ ، وعن طريق التحكم الآلى الذاتى الذى يمكن من مبوط طائسرة يعون طيار أو توجه صاروخا نحو هدفه . التغذية السلبية معناها فى السياسة معلومات قد توحى بأن حكومة ما تواصل سياسة يبدو أنها تقريبا من موقف واضح ، ولكن قد تشير الى تغيير أو انقلاب فى افعالها اذا كانت هذه الافعال تبعد

الحكومة عن هدفها . وبرغم أن عمليات التغذية الفعلية في الحكم والسياسة ، متعددة ومعقدة مفهوماً التغذية الأساسي هو من البساطة بحيث يكون أداة فعالة تساعدنا على أن ندرك ونعزل ونفهم مختلف عمليات التغذية الإيجابية والسلبية التي نجدها من الناحية العملية . وقد تتضمن هذه العمليات ما هو أكثر من المخيل المباشر إلى الهدف ، مثال ذلك أنه بمساعدة البيانات التي تسترجع عن الذاكرة ، يستطيع ممثل أن يتابع هدفًا حول القناعات أو عن طريق خيط من عمليات الدوران والانحراف . أن مواصلة العمل على تحقيق هدف استراتيجي على المدى الطويل ، عن طريق تعاقب عمليات التفاف ودوران تكتيكية بالنسبة إلى تغييرات قصيرة الأمد ، نقول أن هذا قريب مما ندعوه متابعة ، وسلوكًا هدفًا ، وإذا ندرك في كل حالة مثل هذا السلوك الهادف بين الدول ، ونكتشف تدفقات من رسائل خاصة وقنوات اتصال ، إلى جانب ما يعتمد عليه من أشخاص معينين ومؤسسات وتسهيلات مادية ، نقول أن هذه مهمة رئيسية يضطلع بها التحليل السياسي في الشؤون الدولية . فبمجرد أن يطرأ تغيير حاسم على هذه المجموعة الرئيسية وقنوات الاتصال ( أشخاص وتسهيلات لأعداد هدف معين والسعي وراءه ) أو يبطل عملها ، فالتنظيم الكبير الدولة القومية التي كانت تحتوي عليها ، قد يواصل الوجود ، لكن يتوقف هذا السلوك الهادف المعين نظرًا لأنه كان يعتمد على قيامها بعملها .

### سير التاريخ : الأغراض والأسباب :

ليس جميع سلوك القادة السياسيين والمجموعات التي تمثل المصالح والحكومات والدول سلوكًا هدفًا ، فالكثير منها ليس كذلك . ففي جميع المستويات - في صفوف الأفراد والمجموعات والاسم - نجد أن قنوات الاتصال والرسائل التي توجههم نحو أهدافهم ليست بالوحيدة التي تؤثر على سلوكهم ، فالواقع أن أهداف عدة ومسالك عدة تنتقل فيها الرسائل التي توجههم نحو أهدافهم ليست بالوحيدة التي تؤثر على سلوكهم . فالواقع أن أهداف عدة ومسالك عدة تنتقل فيها الرسائل من الخارج والداخل ، قد تنافس على المتاح من رسائل اتصال محدودة وعلى وقت صانعي القرارات واهتمامهم . وقد تكون بعض هذه المخيلات المتنافسة عشوائية ، وكلها قد تزيد من الخلط والاضطراب في داخل النظام الذي يصنع القرارات ومن العبء الواقع على مسالكه ومرافقه وأشخاص العاملين فيه ، وهذا قد يجعل جزءًا من إنتاجه يتم كيفما اتفق نسبيًا ومن ثم تقل إمكانية التنبؤ بتوزيع نتائج دورة المنتجات والمخرجات .

وعلاوة على هذا يعتمد كل ممثل إلى حد ما على مكوناته التي قد لا تكون كلها تحت سيطرته ، ويمكن أن يتغير سلوكه إذا أخفق أحد المكونات الدقيقة

او تغير ، ولهذا السبب يواصل الساسة الاعتماد ( ويحكم عليهم ) على سلامتهم الجسمية والذهنية ، ومزاج شخصيتهم وتركيبهم العاطفي . شاهد الزعماء الامريكيين من قبيل جون فوستر دالاس ودوايت ايزنهاور وودرو ويلسن وجيس ف - فورستال . وبالمثل ، قد تعتمد الشعوب فى بعض سلوكها على مجموعات فرعية او زعماء لهم اهمية . واذا فشل هؤلاء او تغيروا ، فقد يتغير التاريخ القومى بل وتاريخ العالم ، فالصراع بين الجيش والشيوخ فى اندونيسيا عام ١٩٦٦ غير سياستها الخارجية ، ووفاء فرانكلين د - روزفلت وجون ف - كيندى اعقبتهما تغييرات بعيدة المدى فى بعض سياسات الولايات المتحدة الخارجية .

وفى اوقات نفسه يعتقد كل ممثل ايضا ، والى درجة مهمة ، على ببئته التى تشمل تصرفات جبرانه وشركائه ومنافسيه . والحقيقة ان نتيجة سلوك اى نظام تتوقف الى حد بالغ على تصرفات الممثلين الآخرين وعلى النظام فوق القومى الاكثر الذى فيه النظام الاول . والنتيجة انسه برغم ان كل ممثل يهكن ان يتابع غرضا ، فقد تكون النتيجة مما لا يقصدها اى منهم . فالوقت الذى يعود فيه موظف الى بيته فى نهاية اليوم ، لا يتوقف على اسرعه او على جودة سيارته القوية فحسب ، ولكن قد يتوقف بصورة مهمة على حركة المرور فى الساعة الخامسة مساء ، وبالمثل لا يتوقف نجاح او فشل سياسة امة على قوتها ونوايا قادتها فحسب ، ولكن على الموقف السياسى او الاقتصادى الاكبر السائد آنذاك فى العالم .

فقددر ما يمكن ان نفدبا بالتغييرات فى النظام الفرعى او فى النظام الاعلى مستوى ، اود على الاقل نفسرها بطريقة منظملة ، فاننا نميل الى ان نعدما اسبابا ، عندئذ نقول ان هذه السياسة اوقفت ، بسبب « وفاة مسئول كبير ، او ان سياسة اخرى اخذت ، بسبب الموقف الدولى المتغير ، وبالعكس . اذا لم تستطع ان نفسر بطريقة ترضينا ، كيف ولماذا وقعت هذه التغييرات الخطيرة فى النظام الفرعية والنظم الاعلى مستوى ، فعندئذ نميل الى ان ندعومها حوادث عارضة .

ان مختلف مصادر العناصر الممكنة المثلة فى العشوائية وعدم الاستمرار والتغير غير المتوقع . هذه جميعا تعمل ، سويا على تعديل ( وغالبا بطريقة حاسمة تماما ) سير السياسة وسير التاريخ ، وتبدل ايضا آثار ما يمكن تحتها من احتمالات التاريخ وتحيزاته و « قواه الصامتة » التى كثيرا ما تشير فى حد ذاتها وبذاتها الى نتيجة مخلفة . كثيرا ما يكون التنبؤ بنتيجة سياسة دولية فى صعوبة التنبؤ بنتيجة مبسارة يتعادل فيها الزهر الذى يستخدم فى اللعبة ، فاذا كان الزهر محملا بطريقة شديدة جدا اصبح التنبؤ بالنتيجة سهلا نوعا ، واذا كان تحميلها

بسيطا لا يؤيده به ، امكن اجراء بعض القنبؤات باتخاذ العشوائية قاعدة ، ولكن اذا كان الزهر محصلا الى حد معتدل ولكنه مهم وبدون الطفيان على جميع العوامل الأخرى ، التي تؤثر في النتيجة ، فهنا يصبح القنبؤ صعبا ولكنه يثير الاهتمام ، ولما كان يبدو ان هذه الحالة فحسب تسود في السياسة الدولية فان التفكير في السلام والحرب يتطلب نموذجا افضل من العشوائية او الجبرية .

ونحتاج ايضا الى مثل هذا النموذج كي يساعدنا على تناول النظريات الجزئية ولكنها متعارضة ، التي وضعها كبار المفكرين في الماضي ، فاعتمادا على تجربة حروب نابليون شدد الاستراتيجي البروسي كلاو ستوتز على عنصر الهدف الذي تنطوى عليه حرب يدها ويديرها الساسة باعتبار انها « استمرار للسياسة بطرق أخرى » . ومن احداث العصر ذاته استخلص الكاتب الروسي الكبير ليو تولستوى النتيجة المضادة : كانت الحروب والمعارك بالنسبة اليه سلاسل طويلة من الحوادث العارضة ، اقل فهما لها اولئك الذين يشتبكون فيها مباشرة واخيرا بدا لمن يعتقدون في الاسباب الاقتصادية والاجتماعية ، مثل افلاطون وكارل ماركسى وتشارلز بيرد ، ان الحروب سببها المال ( كما قال افلاطون ) او ( كما عبر عن الامر ماركس وبيرو تظلمات طبقية اجتماعية ومجموعات للمصالح ، اشد تعقيدا .

### نموذج المشى العشوائى :

وثمة اداة تساعد في تناول هذه النظريات والحقائق المتعارضة ، هي نموذج المشى العشوائى ، تصور رجلا مخمورا يمشى مترنحا فوق ظنف جرف عريض ومسطح ، يخطو خطوة خطوة كيفما اتفق ، ولكن عالما رياضيا تملكه الرعب ولكنه مشغول بحيث لا يستطيع تقديم المساعدة . يراقبه من بعيد لكى يرسم ويتنبأ بسيره ، هناك عنصر من الجبرية في المشى العشوائى ، لا يستطيع المخمور ان يتحرك الا من الموضع الذى هو فيه ، ولا يستطيع ان يسير الا خطوة واحدة في كل مرة . يرتبط بهذا عنصر من الاحتمال : نظرا لان خطواته عشوائية ، فمن غير المحتمل تماما ان تكون كلها في نفس الاتجاه ، والاكثر احتمالا انها كثيرا ما تغير اتجاها ، واحيانا تسير في الاتجاه المضاد . ونتيجة لهذا يستطيع الرياضى باستخدام تكتيكات في التحليل ان يحسب سير الرجل . يستطيع ان يحدثنا عن مدى احتمال عودة المخمور بعد عدد معين من الخطوات ، ان يعود الى النقطة التي بدأ منها ، وفي أى جزء من الظنف يعظم الاحتمال بان يكون فيه فى أى وقت معين ، وما الاحتمال بان يقفز من فوق الحافة خلال اية فترة . لكن اذا حدث لحسن حظ المخمور ان ترنح فسقط على جانب التل فان انحدار التل سوف يضيف اتجاها نزوليا مستمرا



الى طريقة مشية المتعرج ، ولكن اذا لم يكن هذا المنحدر شديدا ومفاجئا جدا فسوف يظل للعنصر العشوائي فى الصير تأثير مهم على النتيجة •

للمشى العشوائي من جانب السكان ، ما هو أكثر من شبه قليل بسياسات الشعوب الكبيرة ويسير النتائج على سطح الارض • ففى كل خطوة يبدأ المشى من موقع معلوم فى ذلك الوقت ، وهو يتضمن عنصرا عشوائيا ثابتا قد يكون كبيرا أو صغيرا من ناحية الآثار المترتبة عليه وعرضة لان يدخل عليه تعديل بفعل أسباب مستمرة وتحيزات ومؤثرات مقدرة ، يمكن أن تعمل الكثير فى تغيير توزيع النتائج المحتملة ولكن لا تستطيع فى العادة أن تجعل أية نتيجة واحدة مؤكدة • وبالمثل لا يمكن أن تبدأ السياسات الوطنية والعمليات التاريخية الا من نقطة واحدة ومما هو معلوم آنذاك وعناك • وعى ايضا عرضة لمؤثرات مستمرة وانحيازات وعمليات عليا ، تتراوح من الظروف الاقتصادية والأفضليات الشعبية الى القيود الفنية والى قوة وموارد ممثلين معينين ، فى تلك الشعوب وفيما بينها • انها تعكس بالطبع سلوك المشتركين المختلفين الهادف واستراتيجياتهم التى كثيرا ما يقع عليها الاختبار عن عمد ، ولكنها تتضمن أيضا عناصر عشوائية أو مايقرب منها : سلوك بعض المكونات العشوائي فى داخل بعض أو كل النظم الفرعية والنظم المتداخلة ، والصراعات والصدامات بين الممثلين المختلفين من استراتيجياتهم يمكن أن يحبط بعضها بعضا وتولد نتائج لا يرغب فيها أحد ، والتفاعل بين المستويات المختلفة للنظام التى ربما تربط مزاج أو صدام أحد الساسة فى بلد بعجز محصول فى بلد آخر • وربما تربط هذه جميعا بكساد اقتصادى أو أزمة نقدية على نطاق عالمى ، ان التعليق الذى يتم عن زوال الوهم والذى جاء على لسان صاحب « كتاب سفر الجامعة » وهو « ليس السباق للذين يجرون بسرعة ، ولا المعركة للأقوياء » ، ولكن الزمن والصدفة يحثان لهم جميعا » ملاحظة مناسبة عن خواص المسيرات العشوائية •

فى ظل هذه الظروف يجب ان يقل اعتماد الناس والحكومات على اليقين ويزيد اعتمادهم على الضمان ، وحتى هذا فالى حد محدود فقط • فاذ يعرفون حدود قدراتهم فانه يمكنهم محاولة توفرها ، يستطيعون اتخاذ الحيلة ضد الاخطار التى يمكن أن تنشأ والتى لا يمكنهم تقديرها الا بصورة ناقصة جدا ، ويمكن ان يجامحوا للتقليل من حجم الاخطار • وان يكيفوا مستويات تطلعاتهم فى الشؤون الخارجية بها تحت ايديهم فعلا من القوة البشرية والمواد ، على ضوء الموارد والاحتياجات التى يتطلبها كل مستوى من أهداف السياسة الخارجية •

## حساب الجازفة والنجاح : نظرية «ا نهيار المقامر» :

ونظرا لأن السياسة الدولية فى عالم اليوم تشتمل على نواح كثيرة من مقامرة ، فعلى صانعى السياسة الخارجية — نزولا حتى المواطنين فى نظام ديموقراطى من ذوى الفاعلية والاهتمام — ان يكونوا على معرفة بالفكرة الأساسية الكامنة وراء الحساب الرياضى لما يطلق عليه اصطلاح **خراب المقامر** ، فى مباريات الحظ التى يطول أمدها ، من المحتمل جدا أن المقامرين الذين لديهم احتياطي قليل ، تمحوهم التقلبات فى حظوظهم حتى ولو كانت الاخطار لصالح البنك معتدلة تماما ، فبمجرد أن يصاب المقامر الصغير بضربة من الحظ السيئ ، يكون عرضة لان يحل به الدمار ، ومن ثم لا يستطيع ان يستفيد من أى جولة بعد ذلك وأنسب . الا ان البنك باحتياطاته الأكبر أو أى لاعب بالمثل تمويله جيد ، يمكن أن يظل قائما حتى بعد جولات طويلة من الحظ السيئ ويعتمد على الصدفه فى ان يحسن اللعب فى مرحلة أخرى بعد ذلك ، فكلما عظمت الاخطار وزاد عدم التأكد من ظروف المباراة وتقليلها ، عظم احتمال القضاء على اللاعب الصغير . فى امكان المقامر — أو البلد — ذى الموارد الأكبر ان يتحمل حوادث عارضة واخطاء أكثر ، ويظل مشتركا فى المباراة ، بينما يجب ان يكون المقامر ذو الاحتياطيات الضئيلة مائرا جدا بل وحسن الحظ جدا بحيث يظل مستمرا فى اللعب ، هذه انقاعده العامة تلائم البلاد الكبيرة ضد الصغيرة من ناحية عوم التأكد فى الحروب التقليدية ، لكن ازاء القوة التدميرية للأسلحة النووية فى حرب كبرى ، تكون احتياطيات الحياة البشرية حتى فى أكبر البلاد ، صغيرة تماما الآن .

فى داخل هذه القيود يجب ان يعمل العقلاء والمسئولون من صانعى السياسة إما عن بلادهم فان فى امكانها ان تزودهم بموارد واحتياطيات أسخى لمواجهة الطوارئ المتوقعة أو التى لم يجر التنبؤ بها . أما عن سياساتهم الخارجية ، ففي امكانهم ان يصروا على ان يتركوا لانفسهم هوامش عريضة من الأمان : يوحى نموذج المشية العشوائية بأنه اذا كان من المحتمل أن تكون خطواتهم كيفما اتفق ، كان خيرا لهم ان يبقوا بعيدا عن هافة الهاوية ، وأخيرا ، فعن التصرف ازاء خصومهم ، ففي امكانهم ان يظلوا على ادراك بالمعرفة الناقصة والعناصر العشوائية المحتملة فى الأفعال التى يقوم بها الجانب الآخر ، واذا كانوا فى شك من أفعالهم هم امكن ان يلتزموا بنصيحة المفكر المحافظ الكبير ادمند بيرك وهى ان على رجل الدولة الا يكون مقتصدا فى شىء يمثل ما يكون مقتصدا فى انتاج الشر .

ويمكن ان تؤدى نماذج العمليات الاحتمالية الى فهم للسياسة الخارجيه وصنعها أكثر من تزويدنا بنصيحة فلسفية عامة ، يمكن أن تحدثنا عما نحتاج

الى معرفته او الى تفسيره بأفضل ما يفدر عليه ، من حمائل مبدئية وعلاقات واحتمالات ومعدلات تغيير ، وعن أى نموذج للمعية تعينه ، واذا كان النموذج واقعيا بدرجة معقولة فانها تحفنا عن النتائج الاكثر احتمالا التى ينبغى توقعها وعن اية نتائج اقل احتمالا ولكن لا تزال ممكنة تماما وينبغى اتخاذ الحطة بصددنا .

ان ما سبق ايراده من نماذج للمعليات ، مبنية على معدلات انقاج الطائرات والتفتت وعلى معدلات خسائر الطيارين اثناء التدريب وحالات استرجاعهم وهذه النماذج استخدمت نماذج أخرى لتفسيط سير الحملات بريطانيا فى عام ١٩٤٠ ، واستخدمت نماذج أخرى لتفسيط سير الحملات الانتخابية ، ويمكن تعديل وتكييف امثال هذه النتائج فى حالة صراع مدنى داخلى ( باستخدام معدلات تجديد وتفتت المصائب وقوات الحكومة ، وربما ايضا معدلات تغير مشاعر العطف السياسى فى صفوف بقية السكان ، وربما معدل التدخل الاجنبى لمصالح احد جانبي الصراع ) وكليةما لتقدير حجم ومدة بقاء الفضال ونتيجته المحتملة ، بل وحجم التدخل الخارجى اللازم للسيطرة عليه ، ومدة بقائه وتكلفه المادى وفى الأرواح . وحيث لم تعمل امثال هذه الحسابات او عملت بطريقه ناقصة او كانت مبنية على تقديرات غير واقعية الى حد كبير فقد مات اناس بغير ما حاجة ، وكان فى الامكان تفادى حروب سبب الاحباط وخيبة الامل ، بدئت على أساس ذلك التفكير المسبق الاكثر معقولة وواقعية .

لكن حتى فى افضل الحالات ، سوف تظل جميع هذه الحسابات غير مؤكدة وناقصة لوقت طويل فى المستقبل ، ومع ذلك سوف يكون على الناس ان يتخذوا قرارات بقلوبهم وعقولهم ، وعلى ذلك يجب الا نقلل من تقدير الهمية الفكرية والفلسفية التى ينطوى عليها فهم نواحي مشية العشوائية من السياسة الدولية . سوف تذكرنا اننا عند ما نواجه مجالات كبيرة من القلق ، يتعين علينا ان نبين ايا من قيمنا تتبع عندهما نكون فى شك من الامر : قيم الكبرياء والقوة او قيم الاعتدال والرحمة ، الناس يصنعون السياسة الخارجية ، او يتقبلونها او يرفضونها ، فى ضوء ما يحسبون انهم يعرفونه وما يحسبون انهم يحبونه ، وسياستهم الخارجية عرضة للتغيير لا تمشيا فحسب مع أى تغيير كبير فى معرفتهم الادراكية بالعالم او فى نظمهم للاتصال وصنع القرارات ، ولكن تمشيا مع أى تغيير رئيسى فى قيمهم البارزة .

## الفصل التاسع

### كيف تصنع السياسة الخارجية

ان سياسة كل بلد الخارجية تتناول اولاً (الحفاظة على استقلاله وامنه ومتابعة وحماية مصالحه الاقتصادية ثانياً ( وخاصة مصالح اكثر مجموعاته المثلة للمصالح ، نفوذاً وتأثيراً ) . ويرتبط بهذه المصالح ارتباطاً شديداً في حالة القوى الكبرى على الاقل - اعتماداً بمقاومة أى تغفل من جانب البلاد والايدولوجيات الأجنبية ، ومجهود جرى لتحقيق بعض تغفل فعال من جانبه وجانب ايدولوجيته . واخيراً ، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي والمصالح الاقتصادية والعسكرية السرية لكل قوة كبرى ، سياساتها المتعلقة بالمعونة الاقتصادية للشعوب الأجنبية وجهودها من أجل نشر دعايتها الوطنية والايدولوجية في البلاد الأجنبية وتأييدها لبعثات التبادل الثقافي والعلمي التي تساعد على بلوغ تلك الغاية .

### البحث عن الأمن القومي :

كل من هذه الأنشطة يعتبر الى حد ما أداة لتنمية بعض الأنشطة الأخرى او كلها ، ولكن كلا منها يميل أيضاً الى حد ما ، الى ان يصبح غاية في حد ذاته . وبمرور الوقت يسبب كل منها قيام منظمات بيروقراطية رسمية ومجموعات غير رسمية تمثل مصالح خاصة . وكل منها يولد شبكة متميزة عموماً من تدفقات المعلومات ومن الصور والذكريات ، فضلاً عن شبكة من التوقعات والمكافآت المادية . في الحقيقة هناك شبكات كثيرة من المكافآت بما فيها الادوار والوظائف والاعتمادات المالية والمعقود . وكذلك في مستويات النجاح واحترام الذات في صفوف الاشخاص المستقلين بهذا الفرع انعين من جهود بلدهم في مجال السياسة الخارجية .

وكانت النتيجة تناقضاً ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - والى حد له شأنه ، الصين الشيوعية وبريطانيا العظمى وفرنسا - كلها تسعى الى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد القضاء على استقلالها الوطني ، حتى لو جن أحد فحاول هذا الامر - الا ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما بالضبط الدولتان اللتان تنفقان اكثر الاموال وانقوه البشرية والموارد والجهود في متابعة ما يعتبر أمنهما القومي ، في نظر حكومتيهما وجماعات الصفوة وشعوبها ، وتحذو حذوهما الدول الكبرى الثلاث التي تليهما ، وبصورة وثيقة ، وذلك من ناحية مستوياتها النسبية في الاتفاق على أمنها القومي ، وان لم يكن واضحاً ذلك الذي يهدد استقلالها الوطني بشكل خطير .

التفسير بسيط ، انه نوع من « فانون باركنسون » فى الامن القومى :  
 يزيد احساس امة بعدم الامن تزييدا مباشرا مع قوتها : فكلما كانت الامة  
 اكبر واقوى ، زاد مستوى تطلعات قادتها وامل الصفوة وفى الغالب  
 املها ، فى الشئون الدولية ، اى كلما زادت نظرتهن الى انفسهم على انه  
 مقدر لهم — او انهم مضطرون ان ينظموا شئون العالم او على الأقل  
 يفرضوا عليها نوعا من النظام يبدو سليما فى نظرهم ، مثل هذه الفكرة  
 لا تساور فى العادة اعضاء الشعوب الصغيرة كالنرويجيين والسويسريين من  
 لهم تجربة طويلة فى المحافظة على استقلالهم ، انه يبدو من الطبيعى فى نظرهم  
 ان يركزوا اهتمامهم وجهودهم على المحافظة على استقلال شعبيهم فى عالم  
 لا يتوقعون ان يسيطر اقتصاده صورة مقبولة فى الظاهر على الأقل .  
 لعالم قد يعملون بجهودهم الوطنية على تشكيكه أو تغييره أو الإبقاء عليه  
 كله أو بصفة جزئية ، حسب رغباتهم ، وتبعاً لذلك تزيد مخاوفهم وضروب  
 قلقهم وجهودهم ومصرفاتهم \*

الآن تخلت حتى دول كبيرة مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا وألمانيا  
 الغربية عن الطموح فى ان تدبر العالم . بل وان تكون لنفسها امبراطوريات  
 كبيرة او تحتفظ بها ، انها فى الحقيقة راغبة فى التعاون مع غيرها الى  
 حد يتسم بالحرص ومحدود ، وتأمل الا تضطر الى الاستجابة ( وان كانت  
 سوف تستجيب ) لهجوم مباشر كبير على اى بلد قد يشكل تهديدا  
 مباشرا على الاطلاق . وفكرة تغيير نظام العالم او حتى المحافظة عليه من  
 جانب واحد عن طريق قرارات يتخذها أساسا شعب من الشعوب وجهود  
 كبيرة ببذلها دون المساعدة من جانب غيره ( « التصرف من طرف واحد »  
 كما دعاه المفطور له الأستاذ تشارلز لرش (١) ) ، هذه الفكرة لا يمكن ان  
 تعتنقها بشكل جاد حتى ولو كفكرة مغرية ، اى قوى خلاف الولايات  
 المتحدة والاتحاد السوفيتى وربما الصين الشيوعية ، وحتى من بين البلاد العملاقة  
 الثلاثة فلعل الولايات المتحدة وحدها هى التى فى مركز يسمح لها بتجديد  
 وارسال مئات الالوف — وربما الملايين — من شبابها للقتال فى سبيل  
 فكرتها العالمية النطاق عن الأمن القومى فى قارات بعيدة \*

وفى تعقيب على هذا الموقف يبين الأستاذ لرش « ان الذين يحذرون انسحاب  
 امريكا من الشئون العالمية ، هم قلة . التفارقة الرئيسية هى بين  
 الذين يفضلون ان يكون لامريكا الحد الأقصى من حرية التصرف وهؤلاء  
 هم اصحاب « الاجراء من طرف واحد » ، وبين الذين يؤكدون ترابط الشعوب  
 لاهراض الامن والرخاء ، وهؤلاء هم اصحاب « الاجراء متعدد الاطراف » (٢) .

(١) Charles O. Lerche, Jr. the Uncertain South ( Chicago : Quatdrangle. )

(٢) برتون م. سابين : صنع السياسة الخارجية الامريكية .  
 المجلد رقم ١٠ ( وشنطون ، الخنية : معهد بروكنجز ، ١٩٦٦ ) ، ص ٤٨ .

هكذا تسود مصالح وتنظيمات الأمن القومي في الأنشطة الخاصة  
بالسياسة الخارجية والتي يقوم بها أي شعب كبير .

### المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية :

والآن ننتقل إلى المصلحة القومية التي تلي الأمن القومي في الأهمية  
وتعتمد عليه اعتمادا كبيرا : الصروح والعمليات الاقتصادية والوسولوجية  
والسيكلوجية ، طبقا لما يراه ماركس لينين ، ويراه أيضا ج . ا . هوبسون  
وتشارلز ا . بيرد ، يجب أن نتوقع أن تكون الطبقة الاقتصادية أو مصالح  
المجموعات هي الحاسمة ، ولكن توحى الأدلة بصورة أشد تعقيدا .  
فبرغم أهمية المصالح الاقتصادية فهي لا تقف وحدها ولكنها مرتبطة  
بمصالح سياسية قد تغير آثارها أو حتى تتجاوزها وتغطي عليها .

في الولايات المتحدة كما في غيرها من البلاد الكبيرة : نجد أن  
المسائل من قبيل الحماية الروتينية للتجارة والسفر وسفر مواطني الشعب  
في الخارج ، وتنظيم أنشطة الرعايا الأجانب في داخل بلد المرء .  
هذه المسائل لا تستغرق سوى جزء صغير نسبيا من أنشطة وزارة  
الخارجية وغيرها من الوكالات الحكومية التي تعمل في قطاع الشؤون  
الخارجية ، هناك مصالح اقتصادية خاصة أكبر في الولايات المتحدة  
كما في البلاد الأخرى التي تغلب عليها اقتصاديات المشروع الخاص ، داخلة  
في الاستثمارات الخاصة الأمريكية والطويلة الأجل في الخارج ، مثل  
عناجم النحاس والحديد ، ومزارع قصب السكر والموز ، وشركات التليفون  
وغيرها من المرافق الخاصة في أمريكا اللاتينية ، أو حقول البترول  
في فنزويلا وليبيا والعربية السعودية وإيران ، وبذكرنا الأستاذ ريموند  
فرون من حقيقة أن :

٠٠٠ النصف فريفا من أكبر الشركات الأمريكية البالغ عددها  
٥٠٠ شركة والتي أوردتها مجلة فورشن ، لها اليوم استثمارات  
واسعة النطاق فيما وراء البحار في المصانع أو المناجم أو حقول  
البترول ، تمثل مبلغا إجماليا قدره واحد وخمسون بليون  
دولار ، وعشر أو عشرون من هذه الشركات الكبيرة يقع ثلث أصولها  
أو أكثر في الخارج ، ويحصل عدد أكبر من هذا على ثلث  
دخلها أو أكثر من المبيعات الخارجية عن طريق واحد أو  
آخر من مسالك البيع ، لو أردنا أن نذكر كل شركة  
أمريكية تملك وتسيطر على تسهيلات للإنتاج في ستة  
بلاد أو أكثر بالخارج ، لشملت القائمة على حوالي مائتي  
اسم ، ولو وضعنا قائمة أوروبية من نفس النوع لكانت  
( م - ٨ العلاقات الدولية )

اصغر بكثير ، ولا تغطي سوى ثلاثين من الحالات أو نحوها ،  
والمصالح التي تملكها الشركات فيما وراء البحار لن تزيد  
عن خمس الالتزام الأمريكي (٣) .

واضاف البروفسور فيرنون بعد ذلك بعشرة اعوام :

« ان الشركات الكبيرة التي كان يمكن اعتبارها شركات متعددة الجنسيات  
في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ تبلغ حوالى ١٧ فى المائة فقط من مجمل  
مبيعات الشركات الأمريكية . وبحلول عام ١٩٦٧ أصبحت الشركات  
المتعددة الجنسيات حوالى ٤٢ فى المائة من المبيعات الأمريكية . وبحلول  
عام ١٩٧٤ أصبحت ٦٢ فى المائة ( حاشية للمؤلف : ان هذه الأرقام والأرقام  
الواردة فى الجملة التالية . جمعتها مؤسسة مشروع هارفارد المتعدد  
الجنسيات ) . وفى العالم غير الشيوعى بانها شركات متعددة الجنسيات  
قد أعلنت عن مبيعات بلغت حوالى ٨ فى المائة من الانتاج الاجمالى .  
وبحلول عام ١٩٦٧ ارتفع هذا الرقم الى ١٧ فى المائة وبحلول  
١٩٧٤ أصبح ٢٢ فى المائة .

المتوقع من الحكومة الأمريكية ان تحمى الى حد كبير ، المصالح  
الخاصة لمواطنيها فى الخارج ، والكثير من المجموعات الممثلة للمصالح  
والتي نكرناها هى على قدر كاف من التنظيم وحسنة الارتباط عن  
النواحي السياسية ، مما يجعلها من ان هذه الحماية سوف توفى لها .

لكن ، يمكن أن تكون النتائج أنسب للمواطنين الأمريكيين منها  
للأجانب ١٠ فاذ تسدد البلاد الخنيفة قروضها الخاصة والعامه ، واذ تحول  
أرباح الاستثمارات الخاصة الى البلد الذى أرسل هذه الاستثمارات ،  
فهنا يكون تحويل صافى للثروة من البلد النامى الى البلد المتقدم .  
( مثال ذلك أنه فى تسع من ١٠ سنوات ممتدة من عام ١٩٥٢ الى عام  
١٩٦١ ، كان المال الذى انتقل من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة  
يزيد على الذى انتقل من الأخيرة الى المنطقة الاولى (٤) .

وبالإضافة الى التحقيقات الدولية من السلع او المال ، تتضمن المصالح  
الاقتصادية الأمريكية فى الخارج الحصول على حقوق ملكية اراض

(٣)

Raymond Vernon, « Multinational Enterprise and National Sovereignty

( مجلة هارفارد للأعمال ، المجلد ٤٥ ، العدد رقم ٢ ( مارس — ابريل  
١٩٦٧ ) ، ص ١٥٦ ، ١٥٨ .

Paul Rosentein Radan, Oral Communication, M. I. T., 1967. (٤)

ومبان وموارد معدنية ومنشآت انتاجية ( مثل هذه الحقوق يحصل عليها في البلاد الأجنبية أما المواطنون الأمريكيون مباشرة ، وأما بطريق غير مباشر على أيدي الشركات والشركات الفايضة التي يشترك فيها رأس المال الأمريكي أو الشركات التجارية ) . وأخيرا ، يمكن أن تتضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية المحافظة أو الحصول على شروط ملائمة بوجه خاص للشراء أو للبيع أو تقييم الائتمان للشركات الأمريكية في تلك البلاد الأجنبية التي تعتمد على نحو ما نسبيا على الولايات المتحدة ، وهكذا كانت كوبا قبل أيام كاسترو ، تحصل على الكثير من وارداتها مثل المفسوجات ، من الولايات المتحدة ، برغم أن هذه لم تكن رخيصة في السوق العالمية ، وكانت كوبا تشتري القليل نسبيا من اليابان حتى برغم أنه كان يمكن شراء هذه السلع اليابانية وألتي من نفس الجودة ، بثمن أرخص . ولم يعمل اليابانيون أنفسهم في أواخر الخمسينات كما قال سرا أحد المتحدثين بأسمهم ، لم يريو! إلاساءة إلى الولايات المتحدة بالدعوان على سوقنا المفضلة .

وهي برغم أن أمثال هذه الشروط تبدو مؤيدة للنظريات التقليدية في الإمبريالية إلا أن ما تقدمه من أدلة يجب أن يواجه بحقيقة أساسية . في نصف القرن المتقدم من عام ١٩١٣ كانت الاستثمارات الأجنبية وجميع المعاملات الاقتصادية الأجنبية تشكل نسبة آخذة في التناقص ، من المنتج القومي الإجمالي لجميع البلاد الرئيسية ، وبالمثل كان نمو التجارة العالمية وتدفق المفعوات الدولي أبطأ من نمو الانتاج الصناعي بالعالم ، أو من انتاجه من الخدمات ، فإذا كانت النظريات التقليدية عن الإمبريالية تغطي صورة مناسبة وواقية للواقع ، وجب أن يكون العكس هو الحال ، فجميع المصالح الاقتصادية والمجموعات الممثلة للمصالح التي تتجه نحو التجارة والاستثمارات - العالمية ، لا تتحكم إلا في نسبة صغيرة وتسير في طريق الانخفاض ، من المنتج القومي الإجمالي ، ولعلها تسيطر في الأجل الطويل على نصيب متناقص من النفوذ السياسي والاعتماد القومي ، ففي الولايات المتحدة في أوائل الستينات كان هذا النصيب حوالي ٧ في المائة ، وكان حوالي ٥ في المائة في الاتحاد السوفيتي . وحتى لو كان الاقتصاد الجماعي في البلد الأخير قد صيغ بما يؤدي إلى استغلال البلاد التي تدور في فلكه ، لكانت المبالغ هامشية .

يجب أن الدليل أقرب إلى أن يكون متفقا مع ما تنبأ به الاقتصادى وعالم الاجتماع جوزيف شومبيتز : ففي جميع البلاد الرئيسية مال مركب الامن القومي الذي يضم القوات المسلحة ، والدعاية ، والمخابرات ، وأجهزة الحرب السياسية ، والصناعات الرئيسية والمنظمات التكنولوجية الخاصة التي تقدم جزءا كبيرا من انتاجها إلى نظم الامن القومي ، نقول أن هذه جميعا تميل إلى أن تشكل إلى حد ما مجموعة تعبر عن مصالحها ودائمة . ففي الولايات المتحدة كما في بعض بلاد أخرى ، اشتملت هذه المجموعات على (( مثقفي الدفاع )) العسكريين والمدنيين



ورجال الاستراتيجية وأجزاء من الأسلحة والفضاء الجوي والصناعات الإلكترونية .  
وثمة سبب يدعو الى الظن بأن هناك تجميد مشابه كذلك للمصالح المهنية  
والتكنولوجية والايديولوجية ربما حدثت أيضا في قطاعات من جماعات الصفوة  
فى الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ، ويمكن ملاحظة مركبات مشابهة وأن  
حدث هذا الى حد اقل ، فى دول من المرتبة المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، ويمكن  
أن تكون مجموعات مصالح اضافية من هذا النوع فى الطريق الى الظهور فى المانيا  
الغربية وفى اليابان .

### المضمون الاجتماعى والسيكولوجى :

الواضح أن بعض المكافآت التى تدعم مثل (( مركب الامن )) هذا فى كل بلد  
كبير ، اقتصادية ، ولكن الكثير من اهم المكافآت سوسولوجية وسيكولوجية الى حد  
اكبر بكثير مما كان مفروضا من قبل . هذه مكافآت تتمثل فى المركز الاجتماعى  
والدور المهني ، وفى صورة الذات واحترام النفس الفردى والجماعى وفى توافق  
الصورة التى سبق أن رسمها الانسان للعالم ، واحساس المرء بالانتماء الى  
مجموعة ، والحاجة الى رؤية مكانة ومعنى فى افعال المرء الماضية والحاضرة .

و « صقور الحرب » ( « الصقور » أعداء « الحمام » ) عبارة عن سرب من  
الطيور يبقى على نفسه بنفسه على ما يقول جوزيف شومبيتز ، ذلك أنه يتوقع من  
أية مجموعة مصلحة لها اتجاه عسكري ، أن تتبدع تفسيرات لتبرير السياسات  
ذات الصبغة الحربية ، أى لتكرار التصرف حسب انماط السلوك التى سبق أن  
تعلموها ، الملاحظة التى تنم عن القلق والتى وردت فى خطاب الوداع الذى القاه  
الرئيس دوايت د . أيزنهاور ، وهى الملاحظة عن تأثير المركب العسكرى الصناعى  
( فى الولايات المتحدة ، توحى بأن شومبيتز ظل وحيدا فى شكوكه ) .

فى أواخر الستينات واولئل السبعينات تحول الرأى العام فى الولايات  
المتحدة ضد المستويات العالية للانفاق العسكرى ، وتبين من استفتاء أجرى فى  
شهر سبتمبر من عام ١٩٧٠ أن ( ٦٠ فى المائة من الناخبين دون الثلاثين يريون  
خفض الانفاق العسكرى فى حين أن ٤٦ فى المائة فقط الذين هم فى الثلاثين من  
العمر فما فوق هم الذين كان جوابهم مطابقا لهؤلاء . وفى الوقت نفسه تحول الرأى  
العام نحو تأييد سياسة الرئيس ريتشارد نكسون وهنرى كيسنجر ، وزرر  
الخارجية التى تحبذ تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا وبين  
الولايات المتحدة والصين التى أصبحت تعرف بالتعبير الدبلوماسى الفرنسى  
( ( الوفاق ) ) وبعد استقالة نكسون فى اعقاب فضيحة ووترجيت ، وأصل  
الرئيس جيرالد فورد هذه السياسة ولكن فى حملة الرئاسة عام ١٩٧٦ قام الصقور  
من الافراد والمجموعات الذين كانوا قد أيوا الحرب الفيتنامية وكذلك السياسة  
الخارجية المتشددة التى من طراز ( ( الحرب الباردة ) ) مع رفع مستوى التسلح ،

بمحاولة جديدة لاستعادة نفوذهم المفقود أو الذى اصابه الضعف وذلك بالدعوة الى انهاء (( الوفاق )) ووضع حد لخدمة كيسنجر كوزير للخارجية . واصبح رونالد ريغان ، حاكم كاليفورنيا السابق ، من بين المرشحين الجمهوريين للرئاسة . السناتور هنرى م . جاكسون ، من بين المرشحين الديموقراطيين المتحدين الرئيسيين باسم هذا الاتجاه (( الصقري )) الجديد . حتى وان لم ينجحوا فى الترشيح . وكان الفائز فى الانتخابات هو الرئيس جيمى كارتر الذى انتخب بعد حملة وعد خلالها باجراء خفض معتدل فى الانفاق العسكرى — وبدون القطيعة مع الجناح الصقري فى حزبه .

وفرق شومبيتز بنفسه بين المجموعات الممثلة للمصالح والتي لها فزعسة بتردية ويؤيدها ويقويهها بشكل حاسم صرح بازدها وثقافتها التاريخية والسياسيولوجي والايديولوجي بأسره ( كما فى حالات المانيا اليمبراطورية واليابان فى وقت الحرب العالمية الاولى ) والمجموعات المماثلة وجماعات الصفوة الأضعف فى نزعتها الحربية فى البلاد الديموقراطية أساسا مثل بريطانيا العظمى حيث طابع المجتمع بأسره ( فى رايه ) اعلنت نبذها المبكر لاحتمال تكوين امبراطورية — وهو تنبؤ أثبتته الأحداث . وليس من شك كثير انه كان يعد الولايات المتحدة ، كما عد بريطانيا ، فى صفوف البلاد الديموقراطية أساسا حيث مجموعات الصفوة ذات النزعة الحربية غير متصالبة الجذور ولا تستمر طويلا . وعلى أى حال هناك دليل وأفر على أنه فى العصر النووي ليس لدى معظم أعضاء حتى المحالفات العسكرية والصناعية التى تضم المجموعات الممثلة للمصالح ، أى ميل الى الانتحار . وثمة دليل أيضا على أن المسؤولين من رجال الشركات الكبيرة الذين يأتون للخدمة فى وزارة الدفاع هم شخصيات متزنة بحيث أن النظام السياسى الأمريكى بكامله تعددى بصورة لا تقبل العلاج ، وعلى ذلك فالأكثر احتمالا فى ظرف عقد زمنى إثنين أن يشجع التفاهم والاعتدال .

## اثر الأمريكين فى الخارج :

### وزارة الخارجية

لكن اما انه سوف يتمتع على الولايات المتحدة والعالم فى مئين العفدين القالبين أن يظلا على قيد البقاء ، فيتوقف الى حد كبير على السياسة الخارجية التى توضح هنا والآن ، والأدوات التى تصنع هذه السياسة فى الولايات المتحدة هى أيضا متعددة : وأولها على ما تشير التقاليد ، وزارة الخارجية التى تضطلع أيضا بمهمة أحداث تناسق ما بين أنشطة الوكالات الحكومية الأخرى فى الشؤون الدولية .

فى اوائل السبعينات كانت وزارة الخارجية الأمريكية تستخدم حوالى ٢٣٠٠٠ شخص منهم حوالى ١٣٠٠٠ من المواطنين الأمريكين الذين يخدم

نصفهم تقريبا فى الخارج ، كما كان شأن ١٠٠٠٠ من رعايا اجانب كانت تستخدمهم الوزارة ، كان جوهر المجموعة الامريكية حوالى ٣٦٠٠ من موظفى الوزارة المحترفين . يضاف اليهم ١٣٠٠ آخرون من الموظفين الاحتياطيين فى الاعمال الخارجية ، وكان حوالى نصف هؤلاء المحترفين يخدمون فيما وراء البحار ، وفى مايو من عام ١٩٧٥ كانت وزارة الخارجية تضم خمسة مكاتب جغرافية تقاسمت المسئولية عن معظم مناطق العالم ، وعددا من المكاتب التى تضطلع بمهام عبر الاقاليم الجغرافية والتنظيم موضع فى الرسم رقم (١) .

من هذه المكاتب اكبرها واهمها من نواح عدة المكاتب الجغرافية ، ونظرا لانها تتعامل مع مناطق وحكومات مختلفة ، لهذا تقرأى لها صور مختلفـة نوعا عن مشكلات معينة تتصل بالسياسة ، وهكذا يمكن ان يكون مكتب الشؤون الاوربية ومكتب الشؤون الافريقية على بيـنة من نواح مختلفة نوعا من مشكلة المستعمرات البرتغالية الباقية فى افريقيا . وحتى اذا كان المتوقع من كلا المكتبين ان يتفقا على الاهداف الاساسية للسياسة ، فقد يختلفان وقتا طويلا حول التكتيكات اى على ما ينبغى عمله . . . . . وللمكاتب الوظيفية مثل الشؤون الاقتصادية والتطعيمية والثقافية تأثير مباشر اقل على السياسة العامة فى منطقة ما ، ولكن يجب استشارتها حيث يتعلق الاسر باختصاصها المعين .

والقرارات الفعلية توضع على مراحل ( لا يمكن ان نقدم هنا سوى وصف مبسط للغاية ) بعض بدائل السياسة تكون موضع التاكيد عليها بصورة ضمنية . وربما يكون غيرهما حسبها مقدما ، وبهذه المناسبة نقول ان السـير الامريكى سجل تقريره من البلد الاجنبى الذى يعمل فيه ، وتأتى مرحلة اخرى فى تقييم هذا التقرير على يد الموظف المكتبى المسئول عن تناول شئون ذلك البلد فى احد مكاتب الوزارة الجغرافية ، ويمكن ان تتخذ السياسة شكلها فى (( ورقة الموقع )) ( التوصية بالسياسة أو العمل ) التى يعدها هذا الموظف ، ثم يقرأ رئيسه فى المكتب هذا التقرير ، فيؤيده أو ينقحه أو يرفضه .

فاذا اجيزت الصورة المنقحة انتقلت الى المستويات الاعلى . عندئذ يمكن ان تستشار المكاتب الوظيفية كما يتم الحصول على الموافقة من جانب مكاتب اخرى . وقد يتعين عقد اجتماعات للتوفيق بين الاختلافات الباقية فى وجهات النظر . واذا بنيت الصيغة بعد كل هذا ( وهو ما يحدث فى العادة ) يكون قد تم وضع صيغة قرار او توجيه خاص بالسياسة ، متفق عليها ، صيغتها اللغوية مقبولة وكذلك ماحتها فى الاغلب ، من جانب جميع الموظفين المسئولين والمكاتب المعنية ، هؤلاء يشملون فى العادة مساعد وزير الخارجية أو نائبه . واذا كانت هذه الصيغة مهمة بالدرجة الكافية رفعت عندئذ الى وكيل الوزارة للشؤون السياسية ، او الى وكيل وزارة الخارجية او وزير الخارجية نفسه . بالطبع ، يستطيع اى واحد من هؤلاء ان يعيد الصيغة لاجراء تغييرات اخرى كما يستطيع ان يرفضها كلية ، وبخلاف

هذا فالنص الذى تمت الموافقة عليه مع مراجعة نهائية للأسلوب ، يرسل الى غرفة الشفرة حيث يكتب بالشفرة ويبرق به الى السفير .

فى داخل الوزارة فهذه العملية كلها تشبه مجموعة الستائر أو المرشحات اعنت بعناية ، اكثر مما تشبه ما عمله ماكينة كرة الدبابيس أو اية وسيلة أخرى تجمع بين الحظ والمهارة ، يستطيع العرف والسابقة أن يعمل أنكثير لضمان تناسق قرارات جديدة اتخذت طبقا لقرارات اتخذت فى الماضى ، ويمكن الاعتماد على موظفى الادارة الخارجية ووزارة الخارجية بأسرها ، ليوجهوا اهتماما شديدا اليها ، ان قدرا كبيرا من السياسة فى جميع البلاد ينحصر فى (( متابعتها )) — باكمال ما بدى فيه وتكرار ما تم من قبل . يكاد لا يتوافر وقت حتى فى صفوف كبار الموظفين ، للتفكير العميق المؤدى الى تحولات جديدة بصورة جذرية ، ولا تلقى العادة تشجيعا فى صفوف صفارهم . فضلا عن ذلك ، فموظفو وزارة الخارجية فى جميع المستويات مدركون للاجماع فى الرأى ، وحساسون بالنسبة الى الجو . انهم فى العادة على معرفة طيبة بالاتفاقات الصامته بشأن مسائل وصور تؤخذ كقضية مسلعة وتبين الحد الحقيق بين ما ينقى القبول وما لا يلقاه من المقترحات المتعلقة بالسياسة . وفى ضوء هذه لا يتقدمون الا بالتوصيات التى يشعرون انها سوف تبقى بعد عملية الاختبار هذه ، والمراجعة مع المكاتب الأخرى تجعل هذه القيود اصيق نطاقا . وأخيرا ، يستخدم رؤساء المكاتب وكبار المسؤولين فى وزارة الخارجية ذكرياتهم ورأيهم لضمان أن السياسة المنبثقة متفقة مع السياسات الأخرى لوزارة ومع السياسات العامة الجارية لحكومة الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة تعمل الوزارة فى الاغلب كخط تجميع للقرارات يمكن الاعتماد عليه بدرجة طيبة .

وتصبح المسألة اشد تعقيدا اذ يتعين استشارة وكالات تنفيذية أخرى ، مثل وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية أو لجنة الطاقة الذرية ، ولكل منها حاجاتها ورؤاها التى قد تختلف نوعا عن حاجات ورؤى وزارة الخارجية ، وقد يضيف رجال البيت الابيض وجهات نظرهم ، وقد يتعين أن يتخذ القرار النهائى الخاص بالسياسة ، مجلس الامن القومى الذى يمثل الوكالات أو يتخذه رئيس الجمهورية نفسه .

ونحتاج هذه العملية الكبيرة فى تنفيذ السياسة ، أقل اتساقا واصعب فى التنبؤ بها من النتائج فى داخل وزارة الخارجية . ولكن المسألة لم تنته بعد ، فقد يتطلب حتى قرار الرئيس اعتمادا ماليا من الكونجرس لتنفيذه ، أو قد يتوقف نجاحنا على تأييد الصحافة والرأى العام ( بما فيه حيث استفتاءات استطلاع الرأى العام ) ، أو قد يتطلب تأييد أو على الأقل رضا الجماعات الممثلة للمصالح الرئيسية ، من قبيل المشروعات الكبيرة أو نقابات العمال ، أو اقليات اقليمية أو سلافية معينة ، والحقيقة الصلدة أن ايا من هذه ليس تحت سيطرة أى منها تماما ،

بالطبع ، ان وزارة الدفاع مسؤولة عن مئات الوف من القوات الامريكية الموجودة في الخارج ، وخاصة في آسيا واوربا . ويبين الجدول رقم (٩) التوزيع الجغرافي ولا يمكن ان يفهرها حتى اتحاد قوى بين جاذبية الزعامة والاستخدام الماهر لوسائل الاتصال بالجماهيم . فاذا تعاونت فذلك بالاتفاق الاختياري فقط في الراى .

عند هذه النقطة يمكن ان نتذكر قصة الخبير الامريكى فى الشؤون السوفيتية الذى رقى لثقله فى الاتحاد السوفيتى لان ذلك الروسى المرهق كان يضطلع بالمهمة الاصعب وعلى التنبؤ بالتحركات القابلة للسياسة وهى التحركات التى تولدها العمليات السياسية الاهريكية التى لا يمكن التمعن فيها ، والى هذا يجب ان نضيف الاعتبار الذى مؤده ان نتائج سياساتنا ، مثلها مثل نتائج سياسات البلاذ الاخرى ، كثيرا ما تتوقف على التأييد من جانب الشعوب الاخرى ، وخاصة تأييد حلفائنا الرئيسيين ، كما تتوقف على حركات خصومنا - وليس لنا سيطرة على اى من الطرفين . والنتيجة النهائية المترتبة على جميع هذه العمليات اتحاد احتمالى بين المخابرة الحازمة والتخطيط الدقيق والاتجاه القوى والحامضة العشوائية التى تميز السياسة الدولية .

فى داخل وزارة الخارجية وكالتان شبه مستقلتان هما وكالة التنمية الدولية ووكالة الاستعلامات الامريكية ، ولكل من الوكالتين وهما تابعتان لوزير الخارجية : رئيسها وهيئة موظفيها وأقسامها الفرعية الجغرافية والوظيفية ، فى عام ١٩٦٢ كانت وكالة التنمية تستخدم حوالى ١٥٠٠٠ شخص ومكتب الاستعلامات حوالى ١١٠٠٠ ، ومن هؤلاء ٧٠٠٠ ، ٤٠٠٠ على القوالى مواطن امريكى ، وعلى وزارة الخارجية وكالة ثالثة اخرى شبه مستقلة هى وكالة الرقابة على الاسلحة ونسزع السلاح ، وهيئة العاملين فيها اقل عددا فى منتصف كانت وزارة الخارجية ومعها هذه الوكالات تستخدم ما يزيد على ٥٠٠٠٠ شخص ، منقسمين بالتساوى تقريبا بين المواطنين الامريكيين والرعايا الاجانب واربعه اضعاف تقريبا . بما فيهم جميع الرعايا الاجانب فعلا ، يعملون فى الخارج ، ويبدو بغير شك كثير ان توزيع القوة البشرية هذا قد فاق الجهود الماثلة من جانب الاتحاد السوفيتى وكذلك جهود اى بلد آخر فى العالم .

لكن حتى مع جهد بهذا الحجم لا تحتل وزارة الخارجية المرتبة الاولى بين الوكالات التى تستخدم وتوزع المدنيين الامريكيين فى الخارج ، فكانت وزارة الدفاع فى عام ١٩٦٢ تضم ٥٨ فى المائة من جميع المدنيين الامريكيين الذين استخدمتهم فى الخارج نحو ٢٨ وكالة اتحادية ، مقابل ٣٧ فى المائة فى وزارة الخارجية و ٥ فى المائة تستخدمهم جميع الوزارات الاخرى (١) ، وبالإضافة الى هذا

(١) تقرير اللجنة المشكلة لبحث افراد الشؤون الخارجية ( برئاسة كريستان  
٠١ هرتز ) وعنوانه : Personell for the New Diplomasy .

( مدينة واشنطن : مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ، عدد ديسمبر ١٩٦٢ )

ص ٥٠

في الخارج لموظفي وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين الأمريكيين . ويشير ترتيب البلاد الثمانية عشر الأساسية الى بعض التغيرات التي وقعت منذ عام ١٩٤٥ في مصالح السياسة الخارجية وجهود الولايات المتحدة . ويبدو ان « علاقتنا الخاصة » بانجلترا ليست على نحو ما سبق ان كانت عليه

الجدول ( ١١٠ ) موظفو وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين الفيدراليين فمبا وراء البحار ١٩٧٤ ( مواطنون امريكيون فقط ) .

وزارة الخارجية		جميع الوكالات الامريكية	
البلد	العدد	البلد	العدد
١ ألمانيا	٨٣٢	١ ألمانيا	١٦٩٠٩
٢ الهند	٦٦٢	٢ الفلبين	١٦٨٨١
٣ فيتنام	٦٢٦	٣ كوريا	١٣٣٨٠
٤ ايطاليا	٥٦٠	٤ تايلاند	٦٣٣٣
٥ فرنسا	٥٤٣	٥ فييتنام	٦٠٠٠
٦ الفلبين	٥٢٨	٦ اليابان	٥٤٨٧
٧ المكسيك	٥٢٧	٧ ايطاليا	٤٤٠٦
٨ اليونان	٤٦٤	٨ المملكة المتحدة	٣٤٠٥
٩ اليابان	٣٨٧	٩ جمهورية الصين	٢٠٩٧
١٠ تايلاند	٣٦١	١٠ تركيا	١٤١١
١١ البرازيل	٣٥٢	١١ البرتغال	١٣٨٥
١٢ - المملكة المتحدة	٣٤٣	١٢ الهند	١٢٠٤
١٣ باكستان	٣١٥	١٣ اسبانيا	١١٩١
١٤ نيجيريا	٢٧٦	١٤ لاوس	١١٣١
١٥ بلجيكا	٢٥٦	١٥ اليونان	١٠٣٣
١٦ كندا	٢٤٦	١٦ المكسيك	٩٨٥
١٧ ايران	٢٢٦	١٧ كوبا	٩٦٠
١٨ كوريا	٢٠٩	١٨ فرنسا	٩٤٦
١٩ تركيا	٢٠٦	١٩ كندا	٨٠٣
٢٠ النمسا	٢٠١	٢٠ ايسلندا	٢٤٧
٢١ المجموع الجزئي	٨١٢٠	٢١ المجموع الجزئي	٨٦٧٨٤
٢٢ بقية العالم	٨٠٨٢	٢٢ بقية العالم	١٨٣٣٢
٢٣ المجموع الكلي	١٦٢٠٢	٢٣ المجموع الكلي	١٠٥١١٦

ملاحظة : الارقام الآسيوية تعكس مدى التواجد الامريكي في جنوب آسيا  
الشرقي ١٩٦١ - ١٩٧٣ .

المصدر ١ التقرير السنوي لادارة الاستخدام المدني الفيدرالية ، لجنة  
الخدمة المدنية ، واشنطن ، ١٩٧٤ - ص ١٦٤ - ١٦٥ .

انجول ( ١٠ ب ) موظفو وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين  
الفيدراليين فيما وراء البحار ٣٠ يونيو ١٩٧٦ ( مواطنون أمريكيون فقط ) .

وزارة الخارجية		جميع الوكالات الأمريكية	
البلد	العدد	البلد	العدد
١ ألمانيا	٣٠٣	١ ألمانيا	١٣٦٢٧
٢ الفلبين	١٧٤	٢ اليابان	٣٠١٥
٣ فرنسا	١٦٥	٣ كوريا	١٥٩٨
٤ المكسيك	١٦١	٤ المملكة المتحدة	١٣٦٧
٥ - ٧ اليونان	١٣٤	٥ الفلبين	١٢٨٦
٥ - ٧ الهند	١٣٤	٦ إيطاليا	١١٠٨
إيطاليا	٧٥	٧ تايلاند	٧١٥
٨ - ٩ تايلاند	١٢٤	٨ إسبانيا	٦٨٢
٨ - ٩ المملكة المتحدة	١٢٤	٩ تركيا	٣٩٦
١٠ البرازيل	١٢١	١٠ فرنسا	٣٨٤
١١ اليابان	١٢٠	١١ المكسيك	٣٣٧
١٢ بلجيكا	١١٥	١٢ كندا	٣٠٦
١٣ كندا	٩٧	١٣ اليونان	٢٧٨
١٤ إيران	٩٢	١٤ جمهورية الصين	٢٢٦
١٥ تركيا	٨٤	١٥ الهند	١٩٩
١٦ باكستان	٧٩	١٦ البرتغال	١٧٠
١٧ النمسا	٧٧	١٧ أيسلنده	٧٢
١٨ نيجيريا	٧١	١٨ لاوس	١٩
١٩ كوريا	٦١	كوبا	—
فيتنام	—	فيتنام	—

ومن بين موظفي وزارة الخارجية وغيرهم من الأفراد الأمريكيين المدنيين العاملين فيما وراء البحار ، تحتل ألمانيا الغربية الآن المركز الأول بينما لا تشغل بريطانيا سوى المركز الثامن . ويبدو أن مصالحنا ليست مركزة على الحلفاء الثابتين بقدر ما هي مركزة على البلاد التي فيها ترتبط فرصة أمام النفوذ الأمريكي بأدراك قدر من انعدام الأمن أو التهديد . وهكذا فبالنسبة الى موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج تحتل إيطاليا وفرنسا والفلبين كلها مرتبة أعلى من انجلترا ، وتتفوق إيران وتركيا على كندا ، وفي توزيع جميع المدنيين الأمريكيين في الوظائف الاتحادية فيما وراء البحار ، نجد أن التأكيد الموضوع على امكان وقوع مواجهة بين القوى وعلى آسيا اشد وضوحا :

هنا كوريا تفوق كندا في المرتبة . وفوق تايلاند كلا من الهند والمكسيك وبعده  
أنه في توزيع معظم موظفيها الذين يعملون في الخارج ، يوضع التأكيد على العمل  
بدلا من وضعه على الاستماع الى الدول او الاتصال بها ، والتي نفوذنا عليها  
صغير او لا وجود له ومهما كانت كبيرة ، اما الاتحاد السوفيتي وهو ثالث اكبر  
شعب وثاني اقوى شعب على سطح الارض ، فلا يظهر حتى على الرسم الذي  
تقدمناه ، ففي عام ١٩٧٤ لم يزد عدد افراد وزارة الخارجية القيمين هناك عن ٧٨ ،  
واوصل المستخدمون التابعين للوكالات الاخرى مجموع المدنيين الامريكيين  
هناك الى ١١٢ فقط (١) .

والعدد المقابل من العاملين في الهند البالغ عدد سكانها ٥٨٦ مليونا ، هو  
٦٦٢ ، ولكنه صفر في الصين البالغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون فقد بلغ عدد العاملين ٣٢  
في الاتحاد السوفيتي والهند والصين يضمون ما يقرب من نصف الجنس البشري  
وما يقرب من ربع دخل العالم ، الا ان هذه البلاد الضخمة الثلاثة لم يكن بها في عام  
١٩٧٤ سوى حوالي ٤٨ في المائة من مجموع موظفي وزارة خارجيتنا في الخارج .  
وفي ربيع عام ١٩٦٧ دارت مناقشات مطولة في مجلس الشيوخ الامريكي حول  
ما اذا كان من الامان او الحكمة تبادل اثني عشر او نحو ذلك من موظفي القنصليات  
مع الاتحاد السوفيتي ، حتى وان كانت تلك الهيئة قد اقرت في النهاية الاتفاقات  
المقترحة . يبقى ان نرى ما اذا كان انشاء ( ( خط سائح ) ) بين البيت الابيض  
والكرملين ، يمكن ان يعوض تماما ندرة الاتصالات الدبلوماسية والبشرية .

ومع ان توزيع الدبلوماسيين الامريكيين وغيرهم من الموظفين الحكوميين  
في الخارج ، متفاوت الى حد كبير ، فان اعدادهم كبيرة نسبيا في جميع البلاد التي  
تتركز فيها قسوة الولايات المتحدة ونفوذها ومصالحها ، ولو اضعنا الى الموظفين  
المدنيين الامريكيين في الخارج وعددهم اكثر من ٣٣.٠٠٠ ، رجال الاعمال البالغ  
عددهم ٢٥.٠٠٠ ورجال الارشاليات وعددهم ٣٠.٠٠٠ والمعلمون والطلاب وعددهم  
١٠.٠٠٠ ، واعضاء قواتنا المسلحة مع اسراتهم ، لوصلنا في النهاية الى المجموع  
الكلي الذي اقترحه هارلان كليفلاند وهو حوالي ١٦٠ مليون ( ( امريكي فيما  
وراء البحار يعيشون في الخارج في اى سنة واحدة في هذه الفترة  
الجديدة من التوسع العالمي في أنحاء العالم — بالاضافة الى اكثر من ٤ ملايين  
امريكي يسافرون الى الخارج في كل سنة .

الى هؤلاء الامريكيين الدائمين نسبيا فيما وراء البحار والبالغ عددهم ١٦  
مليون يجب ان يضاف ١٠٠.٠٠٠ تقريبا من الرعايا الاجانب تستخدمهم الحكومة  
الامريكية مباشرة ، ولا نذكر العدد الاكبر من هذا بكثير ويمثل الرعايا الاجانب الذين  
يستخدم الأفراد الامريكيون والشركات الامريكية . ولكن الحساب حتى هنا  
ناقص ، لان وكالة المخابرات المركزية بالولايات المتحدة لا تنشر ميزانيتها ولا عدد



من تستخدمهم من الأمريكيين أو الأجانب ، بل ان حجم عملياتها الاجمالية لا يمكن معرفتها الا بطريق التخمين ( قدر انه شبيه بحجم عمليات وزارة الخارجية 'او اكبر ) برغم أن بعض عملياتها غير المباشرة احتلت العناوين الرئيسية بالصحف فى العالم برغم أن هذه العمليات كثيرا ما تنتم عن طريق منظمات وأفراد الأمريكيين أو المنظمات الأجنبية أو الأفراد الأجانب الذين لا يرقى اليهم الشك .

### وكالة المخابرات المركزية :

هذا الجهد الأمريكى من عمليات المخابرات المنظمة والمرتبطة بأشكال شتى عن الحرب الخفية والنفسية ، جذوره فى الحرب العالمية الأولى ، بل وأكثر من هذا فى الحرب العالمية الثانية ، عندما مارست الولايات المتحدة . شأنها شأن جميع الدول الكبرى ، مجموعة كبيرة من أمثال هذه النشاطات . وبعد الحرب العالمية الثانية زبد هذا الجهد الأمريكى وعُدل على نحو خاص ليوازن ويتغلب على الضغط السياسى فى انحاء العالم من جانب الاتحاد السوفيتى وحلفائه الحكوميين الرسميين ، وحلفائه أو أدواته غير الرسميين والاحزاب الشيوعية بالعالم ، فى هذه الاحزاب هى وجهاز الدولة الشيوعية والمنظمات التى خلفتها وفى العديد من « المنظمات الطليعية » و « أحزمة النقل » وكذلك فى مخابراتها العسكرية والمخفية ، كان تحت تصرف حكومة الاتحاد السوفيتى دائرة قوية من الادوات للتأثير فى السياسة العالمية والاحداث الداخلية فى كثير من البلاد النامية والبلاد التى تسيطر عليها الازمات ( لكن بـغم نجاحات دعائية قصيرة الامد من وقت لآخر ، كان تأثيرها الفعلى فى البلاد التى تنعم بالرخاء والمستقرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفى البلاد الأخرى الناطقة بالانجليزية وسويسرا ، والبلاد الاسكندنافية ، صغيرا جدا على الدوام .

وعندما دخلت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ فى مبارزات على النطاق العالمى ، مع هذه المنظمات التى يوجهها السوفييت او التى يحكمها الشيوعيون ، تصرفت على نحو ما يتصرف أهلها عادة فى المسابقات : راحت فى حماس تبذل جهدا كبيرا واحسن من خصومها ، وفى هذا نجحت بقدر ما يمكن أن نرى الياء المظلمة التى تمثل الحرب السرية . ولعل جهود وكالة المخابرات المركزية والمنظمات المرتبطة بها ، فى حرب المخابرات والحرب السياسية ، اكبر وافضل تنظيما من جهود المنظمات السوفيتية أو الصينية المقابلة التى تقاومها فى المترك العالمى ، هذا النجاح جاء معه بنقيضه ، فعندما ظهر أن التوغل والدعاية الشيوعية نشيطان الى درجة كبيرة ويحققان نجاحا بصورة متزايدة ، وبدت الولايات المتحدة سلبية ولا يعنىها الأمر ، رأى الشعور القومى فى بلاد كثيرة فى الشيوعية التهديد الرئيسى للاستقلال الوطنى ، قاوم الكثير من الوطنيين بشدة النفوذ

السوفييتي او الصيني وتطلعوا الى الولايات المتحدة يلتمسون منها  
المساعدة .

وفى اواخر الستينات حينما بحثت الولايات المتحدة لكثير من البلدان  
انها الخافس الاقوى والاكثر نشاطا والافضل مالا والافضل موظفين .  
ساروا كثيرا من الوطنيين الخوف لئلا تحصل على نفوذ كبير على بلادهم  
وفى منتصف السبعينات بحثت الولايات المتحدة اقل نشاطا فى الصراع  
على السلطة ، وعمدت بعض المجموعات الاجنبية من جديد الى حث الولايات  
المتحدة على انتهاز سياسة خارجية اكثر تشددا .

### مضمون التوسع :

هنا وفى القطاعات الاخرى من السياسة والاقتصاد العالمى والراى  
العالمى ، ولد نفس حجم تدخلنا فى الشؤون الدولية ، بعض استجابات  
من البيئة الدولية تحد من المؤثرات الخارجية وتوازنها ، وكما كان حال  
كل دولة عظمى اخرى فى الماضى ، فقد يثبت ان توسع قوتنا ونفوذنا  
فى العالم والذى تم بتصرف من جانب واحد ، هو عملية تحد من نفسها .  
وفى شهادة احدى بها سفير امريكى سابق لدى الكونغرس ، امام لجنة  
فرعية منبثقة من مجلس الشيوخ ، قال : ان حجم التمثيل الامريكى يشكل  
أحيانا عنصر مضائق فى علاقاتنا الخارجية ، قليلا ما يدركه الجمهور  
الامريكى . هناك أماكن حجم البقية الامريكى فيها هو كحجم وزارة  
الخارجية فى البلد المضيف (٧) .

ليست المسألة بالطبع مجرد مسألة تظاهر كان يتركز الموظفون  
الامريكىون فى بلد اجنبى بشكل ظاهرى فى مبنى كبير ( كما هو حال  
الكثير منهم فى لندن ) او انهم متفرقون بصورة فى عدة مبان صغيرة  
( كما هو حالهم فى نيودلهى ) . انها مسألة تتعلق بالجوهري ، مسألة  
ازدياد حجم وقوة الجهد الامريكى من اجل التأثير فى مسلك الشعوب  
الاجنبية . وبرغم هذا فاننا نواصل هذا الجهد الطموح . ويواصل  
السفير الامريكى سالف الذكر ، كلامه فى المذكرة التى قدمها الى لجنة  
مجلس الشيوخ الفرعية ، فيقول : « فى الواقع يتردد هذا الكاتب حتى  
فى ان يلفت النظر الى امكانية خفض القوة خشية ان يستغله اولئك الذين

---

(٧) اومند (١) جليون : « الدبلوماسى الامريكى فى البلاد النائية » وزير  
الخارجية والسفير ، الذى اشرف على تحريره اسناتور هنرى م . جاكسون .  
تقارير لجنة جاكسون الفرعية عن « سير السياسة الخارجية الامريكى » .  
(نيويورك : بريس ، ١٩٦٤) ص ١٩٦ .

يهتمون بالهروب من التزامات أمريكا كقوة عالمية ، أكثر مما يهتمون بالتصديق والوفاء (٨) .

ما الذى يدفعنا الى بذل هذا الجهد ، وما الذى يحافظ على هذه الصورة للالتزاماتنا ؟ الى أى حد هو شبكة من التزامات صريحة تنص عليها المعاهدات ازاء حكومات حقيقية لشعوب أجنبية ذات سيادة ؟ الى أى حد هو المنطق الآلى الذى تنطوى عليه عملية الصراع الدولى ، التى يزداد تضيقها الخناق علينا وعلى خصومنا ؟ الى أى حد هو الصورة الشعبية « لفراغ قوة » فى البلاد النامية ، يدفعنا بصورة لا يمكن مقاومتها ، الى مزيد من الجهور والالتزامات ؟ وإلى أى حد هو نتيجة عملياتنا السياسية الداخلية ، هى والآثار الداخلية الناجمة من التزامات سابقة من جانبنا ؟

---

(٨) شرحه ، ص ١٩٧ .

## الفصل العاشر

### قطاع السياسة الخارجية

فى اوائل عام ١٩٤٧ ، وعلى حد عبارة مراسل حسن الاطلاع فى واشنطن ، كان وزير الدفاع الامريكى روبرت سى . مكنمارا مسئولا عن ٤ ملايين نسمة ، وممتلكات قيمتها ١٧٥ بليون دولار ، بما فى ذلك ٥٠٠٠ راس ذرية . وكانت القوة البشرية التى تشرف عليها الوزارة اشرفا مباشرا ، تشمل حوالى ٣ ملايين من القوات المسلحة ومليوننا من المدنيين . وانفقت فى عام ١٩٦٦ ما يقرب من ٦٠ بليون دولار ( لا تدخل فيها فى ذلك الوقت المبالغ الاضافية التى طلبها الرئيس جونسون لحرب فيتنام ) ، وفى مارس ١٩٦٧ بلغت الإنفاقات على الدفاع ٧٤ بليون دولار فى السنة ، وكانت هذه المبالغ تزيد فى كل سنة على نصف مجموع ميزانية الحكومة الاتحادية بالولايات المتحدة (١) .

ولقد كتب آدم بارمولنسكى فى عام ١٩٦٧ ، وهو نائب سابق لمساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولى : « ليست المؤسسة العسكرية اكبر منظمة فى العالم وحسب ، ولكنها اكبر بنسب عدة . من آية ادارة حكومية اخرى ، والحقيقة انها اكبر من جميع الادارات الحكومية الاخرى مجتمعة » (٢) .

وبحلول عام ١٩٧٣ ومع انتهاء الحرب الفيتنامية ، تقلصت القوات المسلحة نوعا ما الى زهاء ٢ر٣ مليون ولكن ظل عدد المستخدمين فى الدفاع المدنى حوالى مليون شخص وزادت الرؤوس النووية الى حد كبير واستمرت فى الزيادة حتى وصلت الى حوالى ٣٠ر٠٠٠ راس نووى فى عام ١٩٧٦ وفى ذلك العام زادت الميزانية الجديدة عن ١١٠ مليار دولار ( منها حوالى ٢٠ مليار ادرجت فى الميزانية تحت اعتمادات وكالات الدفاع الاخرى مثل الدفاع ووكالة الفضاء الامريكية ( ناسا ) وادارة المحاربين القدماء .

هذه الكتلة الضخمة من الجهد والاهتمام البشرى والاقتصادى تولد حتما مجموعة هائلة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

---

(١) المجلة الشهرية اتلانتيك ( مارس ١٩٦٧ ) ، ص ٥٦ ، حقوق الطبع عام ١٩٦٧ لشركة اتلانتيك الشهرية ، يوسطن ، ماساسوشتس ، ٢١١٦ .  
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٨ .

تناسب حجمها ، هذا الحجم ، وهذه المصالح على ما هو محتمل ، كانت تساوى فى عام ١٩٦٧ ما يقرب من ١٠ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى الأمريكى ، ويصل الى أكثر بكثير من مجموع تجارة الولايات المتحدة الخارجية بعنصرها الصادرات والواردات ، وهى التجارة التى لا تضيف الا ما يزيد قليلا على ٧ فى المائة من منتجنا القومى الاجمالى . وتقرب من مجموع جميع الاستثمارات الأمريكية فى الخارج ، وأكبر بحوالى ١٠ مرات الى ٢٠ مرة من مجموع العائدات السنوية منها . منذ ثمانين عاما خلت كانت مؤسستنا الدفاعية تعتبر أداة لحماية مصالحنا فى المسرح الدولى ، واليوم أصبحت هى نفسها أكبر مصلحة بينها .

ولقد عبر يارمولنسكى عن المعانى التى ينطوى عليها هذا الامر ، فى لغة واضحة بشكل يبعث على الإعجاب ، انه يذكرنا بأن جميع القرارات الرئيسية التى يتخذها وزير الدفاع وغيره من كبار المسؤولين فى البنتاجون ، والتى تهم مسائل السياسة والتهومين والمعدات ونظم الأسلحة الجديدة والاستراتيجيات والقرتبيات أو الالتزامات الدولية :

... تنطوى على موازنة القيم والخطار ، هذه قيسم وأخطار لا للبلد فحسب ، وكثيرا ما تكون للعالم ، ولكنها أيضا للمجموعات ذوات المصالح فى داخل البنتاجون ، وعبر بوتوماك ومختزقة طريق بنسلفانيا الى الكابيتول . والضغوط من أجل التوفيق بين هذه القوى المتنافسة ضغوط هائلة ، وبسبب تعقد المشكلات من جهة ، ففرص الوصول الى حلول وسط ليست بسيطة ، وحتى فى النوع الأول من القرار هناك مجال للتفاهم والتسوية ، فالوافة على مشكلة يمكن أن يوازنها رفض مشكلة أخرى ذات صلة بها ، ومن جهة أخرى تميل سلسلة متصلة من الردود بكلمة « لا » الى أن تمنع الاتصال كلية وهو ما يشبه نوعا فكرة العلاقات العمالية عن الفشل فى المساومة بحسن نية .

فما من وزير للدفاع يستطيع أن يرفض بانتظام المقترحات المقدمة من مستشاريه العسكريين ، خاصة حيث كل من اختصاصهم المهنى وحياة الإنباء الأمريكيين هو وضع النظر ، وما من حجج تحليلية تغير تأثير رفض سافر على العلاقة العملية المستمرة بين الوزير والقواد - الواقع ، ليس الشئ الجدير بالاعتبار هو الكيفية التى تتخذ بها الكثير من قرارات الحلول الوسط فى البنتاجون فى وجه جميع الضغوط من أجل التفاهم ، ولكنه كيف أن هذه القرارات قليلة .

هنا ، ان كان فى اى مكان آخر ، يأتى مفعول ما يدعى المركب العسكرى ، الصناعى عنهما حذر الرئيس ايزنهاور وهو يغادر المنصب ، من تزايد قوة المركب العسكرى — الصناعى . فربما كان ينفس عن صدره مشاعر الاحباط التى ساورته بسبب عجزه عن خفض ميزانية الدفاع ، كان فى نهاية فترة رئاسته ما يزال يظن ان رئيس الجمهورية ينبغي ان يكون قادرا على اصدار اوامر بمثل ما يفعل قائد عسكرى ، وعندما وجد ان الاوامر لم تكن تطاع مباشرة ، آثر ان يلقى اللوم على مؤامرة .

من المؤكد ان المركب الذى يضم العسكريين والصناعة والكونجرس ليس مؤامرة . ولكن هناك صدف تتوافق فيها المصالح بين ضابط المشروعات العسكرى الذى يتطلع الى ترقية ، والمخنى الذى يرى فتحة ينفذ منها ليكون رئيس فرع جديد ، ومقاول الدفاع الذى يتوقف عمله ، و مندوبو النقابات الذين يرون حالات التعطل قادمة فى الطريق ، وعضو الكونجرس الذى تعنيه التبرعات للحملة الانتخابية يقدمها رجال الاعمال والعمال ، يعنيه رخاء دائرته الانتخابية . كل من مجموعات المصالح هذه تريد ان توسع مؤسسة الدفاع فى الاتجاه الخاص بها . فى اوائل الستينات كان الناجون عالما آخذا فى التوسع ، وكان هذا من المزايا العرضية القلائل التى نعم بها مكنمارا فى بداية توليه منصبه .

فالواردات التى اقتطعت من انشطة غير ضرورية ، غالبا ما كان يمكن ان توظف فى مجالات كانت فى حاجة الى التقوية . ويسود موقف مشابه اليوم . فالى عهد قريب جدا لم تكن معسكرات التدريب التابعة للجيش متاحة فحسب لتدريب احتياطيوات الحاجة اليهم اقل ضرورة ، وعلى احتياطيوات اوصت بها احدى جماعات الضغط ، لان معسكرات التدريب كانت مستغلة بالكامل فى اعداد قوات عاملة لفيتنام ، ولكن عندما انتهت حرب فيتنام ، فسوف تزداد بالضرورة ضغوط المركب المكون من العسكريين والصناعة والكونجرس .

لا يزال فى الامكان مقاومة الضغوط ، وتشير كافة الدلائل الى انها سوف تلقى المقاومة ولكن من غير المعقول ان نفترض معنى الى وزير للدفاع ان يقاومها وحده ، او لا يساعده سوى العدد القليل من الناس فى داخل وزارته ممن هم رجاله تماما .

( م — ٩ العلاقات الدولية )

فخلال السنوات الست الماضية أنشأ البنّاجون فروع الادوات التنظيمية والتطيلية التي تسمح بالاتصال الفعال بين البيروقراطية والقيادة السياسية المسئولة ، ويبين عناصر البيروقراطية وهي العناصر التي لها مصالح نظامية متعارضة . الا أن القائمين بالادارة أنفسهم في البنّاجون لا يمكنهم تحديد دور المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ، ولا ينبغي أن يطلب ذلك منهم . لقد دار نقاش قومي فترة من السنين حتى أظهر أن المؤسسة العسكرية قاصرة عن الاضطلاع بمهامها وانها بحاجة الى اصلاح رئيسي يتناول بنيانها . تلك الاصلاحات اتاحت الآن للولايات المتحدة مزيدا من القوة العسكرية التي يمكن استخدامها ، ان الاستخدامات التي تؤثر أن تجعل المؤسسة العسكرية توفرها ، والحدود التي يراد أن تفرض على نمو المؤسسة وعملها ، موضوع كبير سوف يعود فيشغل اهتمام الشعب . . . (٤)

#### نظرة أخرى الى نظام أقرار القوي — نموذج مسقط ماء بسيط :

يمكن النظر الى الشعب الذي يتعلق الأمر هنا باهتمامه وقراراته . على أنه نظام للقرارات القومية ، ويمكن لبعض اغراض تتعلق بالتحليل . ان نقصور تنفق الاتصالات والقرارات في صورة مبسطة جدا ، كأنه مسقط ماء من خمسة مستويات ، ويمكن أن نتخيل أن كل مستوى يكونه خزان معين من الرأي العام أو رأى الصفوة ، وكل من هذه الخزانات متصل بمركب معين من المؤسسات الاجتماعية والجماعات التي تمثل المركز الاجتماعي . وتنساب الاتصالات بسهولة أكثر في داخل كل مستوى منها لو كانت تنساب من مستوى الى الآخر ، وهي تنساب من مستويات المراكز الاجتماعية العليا والقوة الى المستويات الدنيا . بسهولة أكبر مما لو انعكس الوضع ، ونظام الاتصال والعمل في كل مستوى يمكن أن يمثل « صندوق أسود » بسيط فيه بطاقات قليلة ملصقة بأجزاء منه ، بحيث تشير الى ما يهمنا هنا من مهامه أو وظائفه الرئيسية : الرسائل والخبرات الواردة ، الذاكرة والتذكر ، القرار عن طريق ربط البيانات الواردة بالمعلومات المستقاة من الذاكرة لتحديد انتاج السلوك ، وانتاج الرسائل والافعال التي تنتج والتي يمكن أن تعيد المعلومات الى جانب الوارد في النظام وبهذا تعدل المراحل التالية من سلوكه .

اول هذه المستويات من خزانات الرأي في أي بلد غربي هو مستوى

(٤) المصدر السابق ، ص ٦١ .

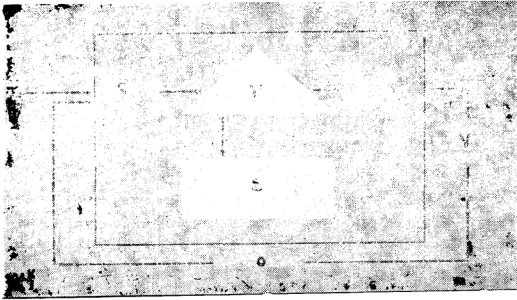
الصفوة الاجتماعية والاقتصادية وتمثل على وجه التقريب ٢ أو ٣ في المائة أو نحو ذلك من السكان على أساس الملكية والدخل والمركز الاجتماعي - الاقتصادي - كبار الملاك ، حملة الاسمهم ، اصحاب الاعمال ، المستثمرون ، والموظفون في الادارة العليا في البلد مع اسراتهم ، ومؤسستهم الرئيسية مثل الشركات الرئيسية في مجالات التجارة والحرفية والاستثمار . هؤلاء الناس وهذه المؤسسات لا يشكلون فئة بسيطة مصنوعة من خامة واحدة ، ولكن تربط بينهم شبكة كثيفة من روابط وصلات ومسالك اتصال متعددة ، وهم يشتركون في الكثير من الذكريات والتفضيلات والاساليب ، وانماط عادات الثقافة الفرعية الطبقات العليا ، وافكار ومصالح واساليب سلوك الصفوات الفرعية الأكثر تخصصا ، تنتقل بسرعة فيما بينهم . وبالإضافة الى تحقق اتصالات هذه الصفوة وما تشترك فيه من ذكريات ، فهي تتلقى أيضا رسائل من بقية المجتمع ومن العالم الخارجي ، تولد رسائل وأفعال موجهة نحو المجموعات الاجتماعية الأخرى وإلى العالم الخارجي ، ونحن نمثلها بصورة ملخصة . وعلى ذلك نمثلها بصندوق أسود ، به قطاع الوارد وقطاع للصادر ، ومجموع من الذكريات متاحة للتذكر ، ونظام لاتخاذ القرارات يولد على الأقل تفضيلات لأنواع معينة من سلوك الصادر أو نواحد النفور منها .

والمستوى الثاني في مجتمع غربي على درجة عالية من التقدم ، يتكون من الصفوة السياسية والحكومية ، وهذه الصفوة تدور بصفة خاص حول الحكومة القومية . لكنها أيضا ليست كتلة صبت في قالب واحد ، ففي داخلها مجموعات فرعية من قبيل موظفي الفرع التنفيذي والمرشحين والقضاة ، وكبار الموظفين المنتخبين وكبار أفراد البيروقراطية وهي المجموعة الأخيرة تضم اصحاب المراكز العليا من المدنيين والعسكريين وهناك أيضا الفوارق المميزة بين الصفوات السياسية في المركز القوة وفي الأقاليم النائية ، والاختلافات بين مصالح رجال السياسة القوة وسياسة حكومات الولايات والهيئات البلدية . وأخيرا ، هناك الفوارق بين شاعلى الوظائف الحكومية الرسمية والافراد الذين يركزون نصيبهم القوة السياسية على مركزهم في التنظيم الهرمي أو جهاز حزم ، وهناك التفرقة الحقيقية بين من هم في داخل السياسة ومن هم خارجه وان كانت ادوارهم يمكن أن تقلب رأسا على عقب حين تنتقل القوة من يد الى أخرى . وبرغم كافة هذه الانقسامات الحقيقية ، هنالك قدر طيب من التماسك والاتصال في الصفوة السياسية ، وهي توجه عام مع الصفوات البيروقراطية والعسكرية على تكوين 'الحكومة' فذ عن معظم البيئة الاجتماعية المباشرة حولها . وعلى ذلك يمكن ان نمثل هذه الصفوة الحكومية والسياسية على أنها نظام للاتصالات وات



القرارات ، بذكرياتها وقدراتها في اتخاذ القرارات ، وظلاذها المتعة بالوارد والصادر شبيهة بالرسم البسيط المبين في الشكل رقم (٢) .

ويتكون المستوى الثالث من وسائل الاتصال بالجماعير - وخاصة الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو ، مع وكالات الاعلان والسينما والاسطوانات ، وصناعات النشر باعتبارها ملحقات وثيقة الاتصال بها - هذه الشبكة من وسائل الاتصال بالجماعير يمكن ان تعامل أيضا باعتبار كونها نظاما له نواحيه المتعلقة بالصادر والوارد والذاكرة والقرار ، ويمثلها صندوق أسود آخر شبيه بما ذكرناه بصدد المستويات السابقة .



(٨) الشكل رقم (٣) مستوى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية كنظام لصنع القرارات .

- ١ - الرسائل والخبرات الواردة . ٢ - الوارد . ٣ - القرارات .
- ٤ - الذكريات . ٥ - معلومات يعاد استخدامها . ٦ - الصادر .
- ٧ - السلوك ( الرسائل والافعال الصادرة ) .

ونظام الاتصال في المستوى الرابع أكبر بكثير وأقل تماسكا بكثير ولكنه لا يقل أهمية ، ويمكن تمثله كصندوق أسود شبيه بما في كل من المستويات الأخرى . ولكن علينا أن نتذكر أنه يختلف عنها من حيث المحتوى ، فهو يتكون من شبكة قادة الرأي المحليين - أي نسبة قدرها ٥ أو ١٠ من الساكن ممن يوجهون اهتماما متصلا الى وسائل الاتصال الجماهيرية ، والى حد ما الى الشؤون الخارجية . هؤلاء هم الرجال والنساء الذين ينقلون أخبار الكثير من الشؤون القومية والعالمية

الى جيرانهم الأقل اهتماما الذين يتطلعون اليهم لتزويدهم بالتفسيرات  
وبنماذج للاتجاهات والاستجابات للاحداث البعيدة وغير المألوفة التي  
تجعلها وسائل الاتصال الجماهيرية في نطاق رؤيتهم ، فاذا اتفقت  
شبكة قادة الرأي المحليين مع الرسائل والتفسيرات التي توفرها  
وسائل الاتصال بالجماهير ، أمكن أن تفعل الكثير لتعزيز تأثيرها ، واذا  
اختلفت معها وعارضتها او تجاهلتها امكن أن تفعل الكثير لالفاء تأثيرها .  
وهكذا فان نفس البرامج التلفزيونية القومية عن أفريقيا او عن التكامل  
العنصرى في قوات الولايات المتحدة المسلحة ، كان يمكن أن يكون لها  
تأثير مختلف جدا في الشمال وفي الجنوب ، وهذا متوقف على الاستجابات  
المختلفة من جانب قادة الرأي ( واستجابات الأهالى عموما ) في كل  
اقليم . في تحليل استفتاءات الرأي ربما يكون في الامكان الاقتراب  
من « طبقة قائد الرأي المحلى » هذه بتقسيم الخمسة او العشرة في المائة  
من يجيبون على الأسئلة الموجهة اليهم ، حسب المركز الاجتماعى  
والاقتصادي والتعليم وتحليل اتجاهات كل منهم على حدة . وبدلا من  
هذا يمكن التعرف مباشرة على أعضاء هذه الطبقة — او أعضاء اية  
مجموعة فرعية في داخلها ، مثل المدرسين والمحامين المحليين — وعمل  
استفتاء عن عينة مناسبة في صفوفهم .

وتتكون المجموعة الخامسة والاكبر المكونة من الشعب ، من طبقات  
السكان عموما ممن لهم أهمية من الناحية السياسية ، نظرا لامكانية  
الوصول اليهم واعتمادهم وقدراتهم ولانهم كبار في السن بدرجة تجعل  
لهم تأثيرا محتملا على السياسة بحيث يتعين اخذهم في الحسبان في  
تقدير مجرى الاحداث السياسية المحتمل والنتيجة المحتملة للارزمة .  
وهؤلاء « الناس » من ذوى الفعالية من الناحية السياسية ، يشكلون في  
البلاد الغربية مجموع الناخبين الذين يملكون بأصواتهم بالفعل — أى يبلغ  
عدهم ما بين ٦٠ ، ٩٠ في المائة من السكان البالغين . ويتلقى الناخبون  
( والجمهور العام ) أيضا رسائل ، ويسترجعون ذكرياتهم ، ويتخذون القرارات  
ويولعون نتائج في صورة رسائل وافعال .

تتحرك مجاز أربعة من المعلومات الى أسفل ، بطريقة مسقة  
الماء ، من نظم الاتصالات بالمستوى الأعلى الى نظم اتصالات المستويات  
الادنى ، فالصفوة الاجتماعية والاقتصادية تتصل مباشرة بالحكومـ  
والنظام السياسى . ويسهل على الكثيرين من افرادها الاتصال بالفروع  
التشريعية والتنفيذية من الحكومة والتأثير فيها . وللكثيرين منهم أيضا مثل  
هذا الاتصال وهذا التأثير في عالم وسائل الاتصال بالجماهير  
. تصالاتهم بأغلبية قادة الرأي المحليين أقل وتأثيرهم على الآخرين  
مباشر بدرجة أقل ، كما أن تأثيرهم المباشر على جماهير الناس هو الأقل

للحكومة بعض اتصالات مباشرة بوسائل الاعلام وتأثير عليها ، ولكن اتصالاتها وتأثيرها اضعف فى حالة قيادة الرأى المحييين والشعب . ووسائل الاعلام بدورها تتحدث باكبر درجة من الشكل المباشر ومن الفعالية ، لقيادة الرأى المحييين الذين يقومون بنقلها او تأكيدها بالنسبة الى الناس ، وان كان الاندر حدوثا ان يقولوا نقدها ، لكنهم يتحدثون ايضا بشكل مباشر الى الناس ، ويتحدثون بمزيد من السلطة والتأثير اذا كانت رسائلهم تفسير بموازاتها على القيادة المحييين اذ تصفهم بأنهم المتحدثون باسمها . واخيرا ، يتصل القادة المحليون اتصالا مباشرا بالناس ويؤثرون فيهم بتأييد سياسة وسائل الاعلام او بمعارضتها ، وهذا مبين فى الشكل رقم ( ٤ ) ويلخصه الجدول ( ١١ ) .

الا انه لكل من المجموعات الخمس ذكياتها ودرجة استقلالها . فتستطيع كل مجموعة أن ترفض وتتجاهل وتعيد تفسير الكثير من الرسائل غير المستساغة - وربما كلها تقريبا ، وكل منها قادرة على الابتداع والمبادرة وتستطيع كل منها ايضا ان تدفع مجرى المعلومات الى أعلى لتغذية بعض أو كل مجموعات المستويات الأعلى .

ويستجيب الناس لقيادة الرأى المحييين بزيادة أو تقليل انتباههم واحترامهم لهم . ويستجيبون لوسائل الاعلام بتوجيه اهتمامهم اليها أو حبسه عنها ، وعن طريق الاشتراكات ، ورعاية كل وسيلة والشركات التى تعلن عن طريقها . وفى ظل الديمقراطية فان لهم مسالك قوية ترنع أفكارهم الى الحكومة ، لكنهم لا يملكون سوى مسالك ضعيفة وغير مباشرة للاتصال بالصفوة الاجتماعية والاقتصادية والتأثير عليها ، لان معظم أذرائها لا يعتمدون فى دخولهم أو مراكزهم على الرضاء الشعبى ، ويستطيع قادة الرأى المحييون أن يؤيدوا وسائل الاعلام أو يتجاهلوها أو معارضتها ، ولهم الى حد ما اختيارات مشابهة فى تصرفاتهم من ناحية الحكومة والقيادة السياسية فى البلد ، لكنهم لا يستطيعون فى العادة ان يفعلوا الكثير بالنسبة الى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية الا اذا أصبح القادة المحليون ومن المستويات الدنيا مبعدين عن الصفوة التى تحتل مركز القمة ، أو اذا كانت الأخيرة الى حد كبير من دخلاء ظاهرين أو اجانب . ولكن فى اماكن **الحكومة** وقيادة النظام السياسى أن يعملوا شيئا بالنسبة الى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية . وفى امكانهم الدفاع عن امتيازاتها بطريق التشريع والضرائب وقيادة الرأى والادارة الوطنيين ، وعن طريق الكثير من اعمال الحكومة والقرارات المتعلقة بالسياسة .

اذا نظرنا الى المستويات الخمسة التى يشتمل عليها نموذج مسقط الماء الذى اخترناه ، نجد أن كلا منها مستقل من جهة ، ولكنه

تجربته وتفسيره . وكما ان التجربة تفسر له نتائجها ، فكذلك يفسر له  
 ايضا الى حد ما للتأثير المباشر من جانب الواقع الخارجى . فحين يكون هناك  
 انعكاس اقتصادى ويفقد الناس وظائفهم ، فهم يلاحظونها وكذلك يلاحظها  
 جيرانهم ، دون اعتبار تقريبا لما قد يقوله قادة الرأى المحيطون ووسائل  
 الاعلام بل والحكومة . ويصدق الشيء نفسه على المواقف التى يكون  
 الناس فيها قد عانوا الجوع او تقنين المواد اللازمة لهم او ارتفاع  
 قوائم ضحايا حرب طال امدها . فى جميع هذه الحالات تستطيع  
 وسائل الاعلام والقادة السياسيون المحيطون وعلى مستوى الاممة ان  
 يفعلوا شيئا لتفسير تجارب الناس ، ولكن بمرور الوقت قد يزداد وزن  
 التجربة التراكمى ( وان كان ذلك ليس حتميا ) على آثار التفسير .

٦

		١-٥	٢-٥
١-١		١-٠	٢+
١		١+	٢-٠
٢-١		١-٠	١+
		١+	١-٠

٣

٤

		١-٥ (٢)	٢-٥ (١)
١-١ (٢)		٠-٠	١+
		٠-٠	١-٠
٢-١ (١)		١-٠	٠-٠
		١+	٠-٠

٧

		١-٥ (٢)	٢-٥ (١)
١-١ (٢)		١+	٢+
		١+	٢-٠
٢-١ (١)		٢-٠	١-٠
		٢+	١-٠

٨

١ - الجدول رقم (٢) .  
 بعض الامثلة عن نماذج المباريات .

٢ — « الحد الأدنى » .

• عامودي اللاعب ب »

٣ — قالب النتائج : تمثل كل غرفة النتيجة التي تأتي بعد ذلك اذا اختار ( أ و ب ) الاستراتيجيات التي تؤدي اليها والمكاسب التي تؤول الى ( أ ) مبينة في الركن الاسفل الى الشمال ومكاسب (ب) مبينة في الركن الاعلى الى اليمين من كل غرفة .

٤ — النتيجة الطبيعية : ( ١ - ٢ ، ب - ٦٢ و ١٠ + ١٠٨١ - ٢ هي افضل ما يمكن ان يعمله ( أ ) لنفسه اذا عمل (ب) اما ما يمكنه له .  
ب - ٢ هي افضل ما يمكن ان يعمله ب ضد احسن استراتيجية يتبعها (ا)

٥ — ٣ • « ورطة السجناء » .

٦ — ٢ • « الكتكوت » .

٧ — الصادر « الطبيعي » : ج ج ( ٥ - ، ٥ - ) .

٨ — الصادر « الطبيعي » : د د ( ١٠ - و ١٠ - ) .

٧ — ( أ ) • الشلال الرئيسي للرسائل والاستجابات من الناس .

١ — الصفوة الاجتماعية والاقتصادية .

٢ — النظام السياسي للحكم .

٣ — وسائل الاتصال بالجماعير .

٤ — قادة الرأي .

٥ — الناس .

٦ — انواع .

١٣ — (ب) توفيق الاتصالات الصفوة الاجتماعية والاقتصادية .

٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢

مثل ١ - ٦

المفكرة اعلاه

١ — ج • توفيق الاتصالات من الصفوة الحكومية والسياسية .

١١ — د • توفيق الاتصالات من وسائل الاتصال بالجماعير .

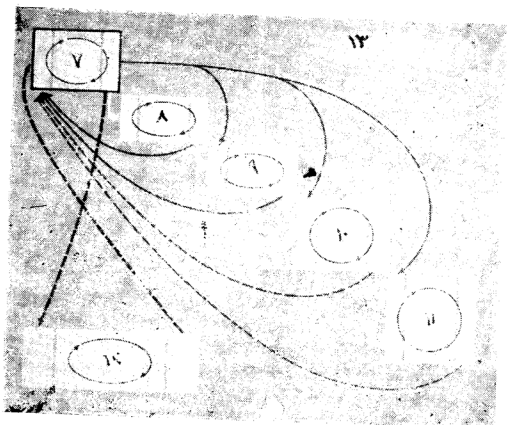
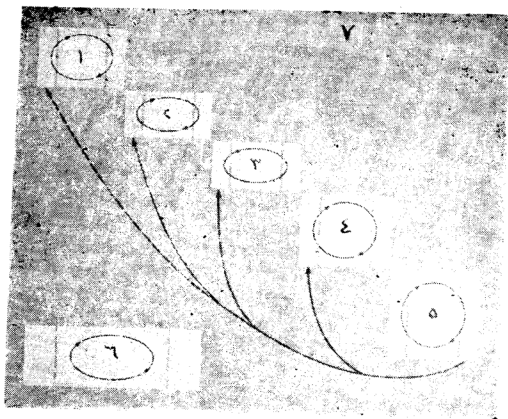
١ — ع • تحقق الاتصالات من قادة الرأي .

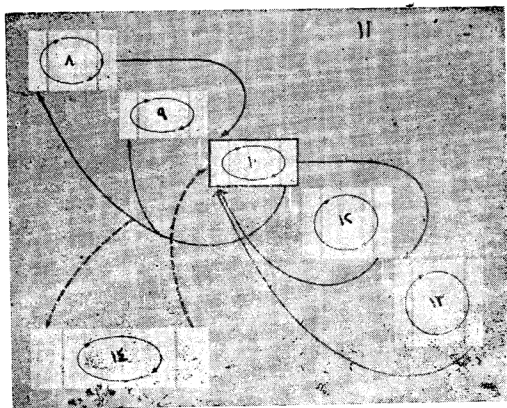
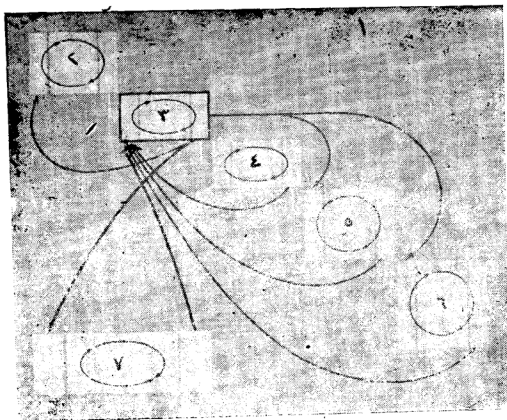
١٤ — و • تحقق الاتصالات من السكان على مستوى الجماعير في بلد متقدم

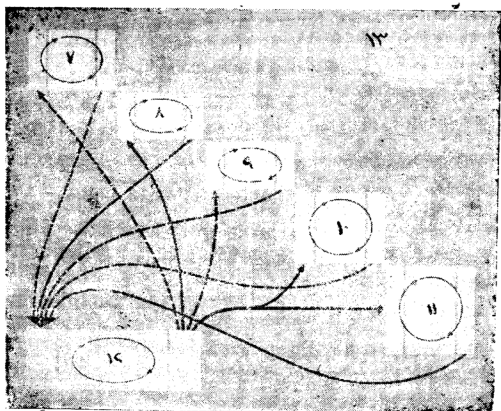
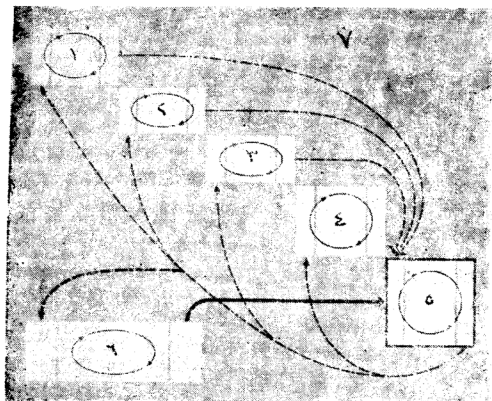
٧ — ز • تحقق الاتصالات من السكان في مستوى الجماعير في بلد متخلف تقليدي

١٢ — ح • التفاعلات مع واقع البيئة في البلاد المتقدمة .

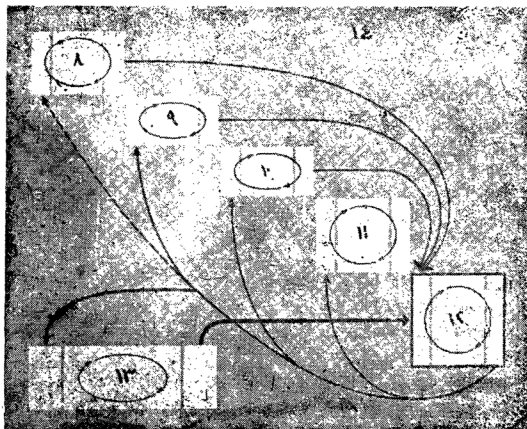
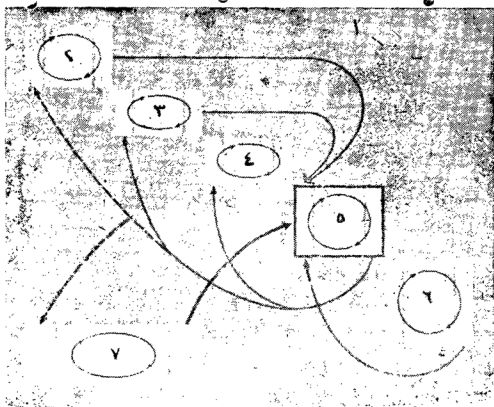
١ — ط • النموذج المتجمع : توفيق الاتصالات في نظام من خمسة مستويات وبيئته

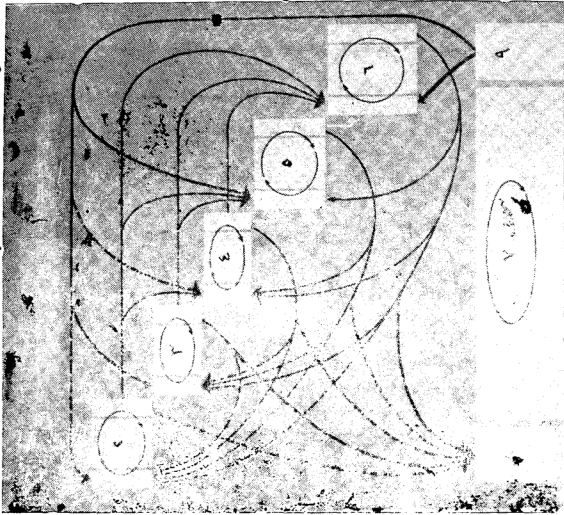












٧ — (١) الشلال الرئيسى للرسائل والاستجابات من الناس •

١ — الصفوة الاجتماعية والاقتصادية •

٢ — النظام السياسى للحكم •

٣ — وسائل الاتصال بالجماعير •

٤ — قادة الزاى •

٥ — الناس •

٦ — الواقع •

١٣ — (ب) تدفق اتصالات الصفوة الاجتماعية والاقتصادية •

٧٨٩ر٩٠ر١١ر١٢

( مثل ١ — ٦ المذكورة أعلاه )

- ١ - (ج) • تدفق الاتصالات من الصفوة الحكومية والسياسية •
- ١١ - (د) • تدفق الاتصالات من وسائل الاتصال بال الجماهير •
- ١ - (هـ) • تدفق الاتصالات من قادة الراى •
- ١٤ - (و) • تدفق الاتصالات من السكان على مستوى الجماهير فى بلد متقدم •
- ٧ - (ز) • تدفق الاتصالات من السكان فى مستوى الجماهير فى بلد متخلف تقليدى •
- ١٢ - (ح) • التفاعلات مع واقع البيئة فى البلاد المتقدمة •
- ١ - (ط) • النموذج المتجمع : تدفق الاتصالات فى نظام من خمسة مستويات وبيئته •

ويصدق الامر نفسه على المستويات الاعلى ، فقادة الراى المحليون ووسائل الاعلام ، والحكومة ، والصفوة الاجتماعية والاقتصادية ، كلهم يحتمل انه كانت لهم تجارب مباشرة مع مسائل من قبيل الرخاء ، الاقتصادى او الكساد ، وتدفق الذهب على البلاد او خروجه منها ، وسهولة او صعوبة الهجرة ، وحالات النجاح او الاخفاق فى العلاقات الخارجية او فى الحرب ، ونواحي تقدم او احباط شتى بالنسبة الى العلم التكنولوجى والصحة العامة والزيادة السكانية وتحسين او تدمير البيئة ، والمحافظة على الموارد الطبيعية او نضوبها • يمكن أن يكون لاي من هذه او كلها آثار على تجارب فى كل مستوى من نظام الاتصالات الاجتماعية . وهكذا يمكن أن تؤثر بشكل مباشر فى نظراتهم الى انفسهم والى العالم الخارجى ، فضلا عما يسود علاقاتهم بعضهم ببعض من الثقة او الشك • ان الثقة فى حكومة ما او صفوة وطنية او نظام وطنى من وسائل الاتصال بالجماهير ، فى المساحة الدولية ، وكذلك فى السياسة المحلية ، قد يعتمد بدرجة غير بسيطة ، على مدى اتفاق رسائلها مع التأثيرات الفعلية للواقع على الشعوب والجماعات والحكومات الأخرى المعنية •

وكل مستوى من مستويات الاتصال المترابطة هذه مكون هو نفسه من المجموعات والمؤسسات ذات المصالح ، وهناك مخالفات بين المجموعات فى مستويات مختلفة فى نظام الاتصال • يمكن أن توجد امثال هذه المخالفات بين بعض القادة السياسيين الوطنيين ، وبعض وسائل الاعلام ، وبعض القادة المحليين وبعض اجزاء من الناخبين • وهؤلاء

جميعاً قد يؤيدون « خطأ متشدداً » ، أو خطأ سهلاً ، في السياسة الخارجية - أي استعداداً أكبر أو أقل للاقتراب من حافة الحرب في السعي إلى تحقيق الأهداف التي يفضلونها والتي تنطوى عليها السياسة الخارجية القومية - بينما قد تفضل مجموعات أو ائتلافات أخرى أن تجعل الأولوية لأهدافهم المحلية .

### هل هناك « أولوية في السياسة الخارجية ؟ » :

ونظم الاتصالات السياسية المقعدة التي من هذا النوع لا يحتمل دائماً أن تجعل الأولوية للسياسة الداخلية أو الخارجية . لقد تحدث مؤرخ القرن التاسع عشر الكبير ليويلد فون رانكة عن « أولوية السياسة الخارجية » ، ولكن هذه الفكرة كانت إنسب للملكيات منها للمجتمعات الجماهيرية . واليوم لا تزال جماعات الصفوة ترسم السياسة ، ولكن السياسة - على الأقل متطلباتها ونتائجها - غانيبا ما تصنع جماعات الصفوة أيضاً أو تغير تماسكها وقوتها ، فضلاً عن العلاقات بين مجموعات الصفوة . كذلك فإن نظاماً حديثاً للاتصالات والقرارات السياسية من هذا انطراز ، يجعل من الصعب على بلد أن يحتفظ بسياسة خارجية متسقة جداً في الأجل الطويل ، فلو أن صفوة من مستوى واحد أو مجموعة من أصحاب المصالح كانت متأكدة من التغلب على الآخرين جميعاً ، وإذا كان هؤلاء الآخرون جميعاً ظفوا سلبيين نسبياً ، فعندئذ تستطيع هذه الهيئة انغالية وبدون بذل مجهود خاص أن تضع ونحافظ على سياسات دولية متسقة لسنوات كثيرة . أن الديمقراطية ذات العناصر المنفردة تجد حتماً أن فرص انغوذ بصفة مستمرة على شعب آخر أو الخضوع باستمرار لنفوذ ، أمر أشد صعوبة بكثير .

كلما زاد عدد عناصر التعدد والاتصال والمشاركة في نظام ما ، صعب على جماعات الصفوة وأصحاب المصالح أن تظل محتفظة بوضعها ، وزادت قابلية التوازن بين مستوياتها وتدفعات الاتصالات والقرارات السياسية من داخلية وخارجية ، للتنقل . ليست الديمقراطية الحديثة مؤهلة تماماً على الإطلاق من هذه الناحية لحكم أو ارشاد بلاد أخرى لغترات طويلة . وليست مستعدة بالمثل لنزوح زمنها طويلاً لأي نفوذ أجنبي أو ارشاد من بعيد ، مهما حسنت نوايا . وتبين علاقات بريطانيا ببلاد الكومنولث الديمقراطية شيئاً من هذه الصعوبة ، كما تبينها تجارب أمريكا منذ عام ١٩٥٤ في محاولة التأثير في سياسات فرنسا ، وجوهنا الأحداث عهداً للتأثير في سبر الحياة الاقتصادية والسياسية بالهند .

ولكن ما يصدق على الديموقراطيات الحديثة ربما يصدق ايضا والى حد بالغ ، على جميع البلاد الحديثة الأخرى ، ان كل تجدد يعنى ضمنا مزيدا من الاتصالات المطية ، ونظما داخلية للاتصال أكثر تنوعا وتعقيدا ، وقطاعات عامة أكبر ومزيدا من المشاركة الشعبية يتجاوز حدود المستوى المطى واحتمالات أكبر بتنقلات متكررة فى علاقات الاتصال والقوة فى داخل نظامها السياسى . وحتى وراء واجهة الدكتاتورية تعمل هذه العمليات المتنقلة من السياسة والاتصال عملها ، فتجمل الدكتاتوريات الحديثة اقل قدرة على الاحتفاظ لفترة طويلة جدا بسيطرة شديدة على البلاد الأجنبية البعيدة ، فالصعاب التى عاناها الاتحاد السوفييتى فى محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على سياسات تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وفقدانه السيطرة على يوغوسلافيا والصين ، كل هذا يبين كيف اتحدث التنقلات فى داخل الاتحاد السوفييتى مع التغيرات فى البلاد الأخرى لاضعاف او حل ما كان يبدو من قبل ، فى السطح على الأقل ، كأنه كتلة خاضعة للسيطرة الشديدة .

وبرغم ان الدول الحديثة تجد من الصعب ان تؤثر فى الدول الأخرى او ان تسيطر عليها لفترات طويلة ، الا ان مصالحها كثيرا ما تدفعها الى اجراء المحاولات . وقد يضيف ترابط البلدان الجزئى حاجة ملحة الى أمثال هذه الجهود دون ضمان نجاحها . وحيث يستمر الترابط ولكن تخفق محاولات السيطرة ، وحيث تصبح المصالح المتعارضة بارزة ، فمن المحتمل ان تنشأ الصراعات . هنا ايضا ، ينشأ الصراع الدولى من اخفاق محاولات السيطرة .

## الفصل الحادى عشر

### كيف تنشأ الصراعات بين الدول

هناك ثلاثة أشياء تريد أن نعرفها عن أى صراع سياسى • أولاً ، هل يستطيع الجانبان أن ينجوا منه ؟ وثانياً ، هل ينتهى هذا الصراع الى غير رجعة ، أم انه سيتكرر ؟ وثالثاً ، هل يمكن معالجته والاحتفاظ به داخل حدود معتدلة أو هل انه سيفلت من الزمام ويصبح مدمراً نفسه سيداً لمصائر جميع الأطراف المشتركة فيه ؟

### ثلاثة جوانب حاسمة للصراع :

فى أى صراع يضطرم بين الدول — وفى الحقيقة فى أى صراع بين الممثلين السياسيين من أى نوع — تكون الاسئلة الآتية الذكر هى الهامة والحاسمة • وسنبحث مضمون كل سؤال منها فيما يلى :

### النهاية المرة أو البقاء المشترك

فى حالة الصراع « حتى النهاية المرة » ، ليس هناك احتمال الابقاء ، احد الجانبين المتصارعين على حساب دماره أو استسلامه التام ، أما فى صراع « البقاء المشترك » ، فان من المحتمل أن يكتب البقاء للجانبين ، وذلك لغرضهما على القتال أو التعاون فى المستقبل • كانت الحرب العالمية الثانية ضرب « نهاية مرة » ، فقد انتهت باستسلام ألمانيا واليابان مع تدمير دكتاتوريتيهما وتدمير نظام الحكم الفاشى فى إيطاليا • أما حرب الهمالايا بين الهند والصين فى عام ١٩٦٢ فكانت حرب « بقاء مشترك » ، وكذلك كانت الحربين بين الهند وباكستان فى عام ١٩٦٤ و ١٩٧١ ، والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من ١٩٤٥ حتى ١٩٧٢ • وفى جميع هذه الحالات استطاع الجانبان أن يحافظا على بقائهما واستمرا يعيشان جنباً الى جنب أو « يتعايشان » كما يحلو للروس أن يسموه •

فى صراعات « النهاية المرة » ، يلجأ احد الخصمين أو كلاهما الى استخدام استراتيجيات الإبادة بهدف تدمير القوات المسلحة والاستقلال وأحياناً الحكومة فى الدولة الخصم أو على الأقل القضاء على قدرتها على اتخاذ قرارات ذاتية • وقد يشعر الشعب على جانب أو الجانبين انهم يحاربون من أجل حياتهم — أى حياتهم كمجتمع سياسى منظم يحكم نفسه بنفسه — وقد يجعلهم ذلك على استعداد لاستخدام أسلحة الأسلحة والأماليب القتالية فتكا التى فى متناول يدهم •

( م — ١٠ العلاقات الدولية )

وعلى العكس ، فانه فى حالة صراع البقاء المشترك فانه لا يمكن ان يتوقع  
اى من الجانبين التخلص نهائيا من خصمه . ذلك انه ينبغي عليهما ان يواجها  
بعضهما البعض من جديد ، فى سلم او حرب ، وحينما يشعرون بذلك فان  
اكثر الاحتمالات توقعا هو ان الناس قد يصبحون اكثر ميلا نحو  
الاعتدال اثناء الصراع ونحو التوصل الى حل وسط لتسويته .

### اساسى ام عرضى ؟

اذا كان الصراع اساسيا ، بمعنى ان له جذورا فى كيان اساسى دائم  
لاحد الطرفين المتنازعين او لكليهما ، فان من المحتمل ان يتكرر المرة تلو  
الآخرة ، واذا كان الصراع عرضيا او مؤقتا بمعنى ان يكون قائما على اساس  
ظروف عابرة ، فانه قد لا يتكرر فى المستقبل . ان الصراع بين الولايات  
المتحدة والاتحاد السوفيتى - وعموما بين البلدان التى تسود فيها المؤسسات  
الخاصة والبلدان التى تحكمها نظم شيوعية حيث يسود التخطيط  
المركزي والملكية العامة او الجماعية - يعتبر صراعا اساسيا لا من جانب  
كثير من النظريين الماركسيين فحسب ، وانما من جانب كثير من الناس فى  
الغرب . وعليه فانهم يتوقعون ان يستمر لوقت طويل ويصبح ملحوظا  
بعد كل حل وسط مؤقت كان وافقا او هدوءا طائلا ان جذوره لا تتلاشى . وعلى  
العكس فان هناك كثيرين لا يرون ان الصراع بين الاتحاد السوفيتى  
وجمهورية الصين الشعبية صراعا بين نظامين اجتماعيين اساسيين وانما هو  
صراع بين قيادة سياسيين فى السلطة او بين تيارين فكريين يسودان  
لفترة مؤقتة ، وانه حينما يختفى هؤلاء من السلطة فانه قد لا ينشعب  
صراع بين روسيا والصين من جديد ، وهذا هو على الأقل رأى كثير من المثقفين  
السوفييت فى اوائل السبعينات ولكن بعض المراقبين الامريكيين لا يرون  
رايهم .

وثمة رأى آخر هو ان الاتحاد السوفيتى لم يقم الا منذ عام ١٩١٧ وان  
جمهورية الصين الشعبية لم تقم الا منذ عام ١٩٤٩ وهكذا فانه ليس لدى العالم  
حتى الآن خبرة سوى ٦٠ عاما مع نظامين اجتماعيين حديثين ( مثل الرأسمالية  
والاشتراكية الدكتاتورية ) واقل من ٣٠ عاما خبرة اذا اعتبرنا الصين كنظام  
اجتماعى مميز خاص به . ان هاتين الفترتين اقصر من ان يستخدمنا كحكم لتحديد  
اى الصراعات بينها اساسى وايها غير اساسى .

وقد ظن بعض المثقفين انهم يتبينون مصادر أخرى للصراع الاساسى بين  
الدول - مثل الصراع حول الاقاليم ذات الامة الاستراتيجية الرئيسية او الامة  
الاقتصادية او حول مسائل الجنسية والدين واللغة والجنس او التقليد الثقافى  
او حول الخلاف بين الديمقراطية والدكتاتورية كاشكال للحكومات . على ان  
كثيرا من الصراعات من هذا النوع لم تقسم بصفة العوام بين اى دولتين

بمبنيهما • وكذلك فان الاحلاف والمسائل موضوع النزاع تتغير من حين لآخر او تنتهي اهميتها او لا تعود مرة ثانية •

ولكن الصراعات الاساسية لا تحتاج الى تدمير احد الخصمين او كليهما ؟  
ولا كذا قد يفعل ذلك صراع مؤقت او عرض اذا تصاعد الى مستوى عال من العنف •  
وهذا الاحتمال السيء يؤدي الى السؤال الثالث •

### هل هو قابل للتحكم فيه ام لا ؟

اي الصراعات هي التي تظل عند نقطة سيطرة الاطراف وتقف عند حدود الاقتراب من الدمار المتحكم فيه او غير القابل للتحكم فيه ، واي الصراعات هي التي تحول الخصوم أنفسهم الى اسرى لسلسلة من الأحداث التي لم يتنبأ بها أحد منهم او يمكن ان يتحكم فيها ؟ ان الحرب الكورية ( ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ) والحرب الفيتنامية ( ١٩٦٥ - ١٩٧٢ ) ظلتا حربين تحت التحكم ، فيما يتعلق بالدول العظمى ، بمعنى انه في كل مرحلة منهما ظلت الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتي متحكمين في اعمالها • وكانت حكوماتها تستطيع ان تقرر هل تتدخل ام لا ، واذا كان الامر كذلك ، بأي انواع وكميات من امدادات والقوات وأنواع الأسلحة ، ومتى تزيد او تنقص التزاماتها وما هي التسويات السياسية والعسكرية التي تقبلها عند نهاية تدخلها •

وبالمقارنة كان نشوب الحرب العالمية الاولى غير قابلة للتحكم فيها • فقد كانت النمسا وروسيا وفرنسا والمانيا في سياق مع بعضها البعض في محاولة لتعبئة وتوزيع قواتها بأقصى سرعة ممكنة • لقد كانت كل من هذه الدول رأت التسلح ثم التعبئة في الدول المنافسة لها كشيء لا يرحم ولا بد من مواجهته أو التفوق عليه مهما كلف الثمن • وقد فقدت كلها جماعات وفرادى ، السيطرة على الأحداث والتحكم في مصيرها نفسه •

والقول بان الصراع ( أساسى ) هو أذن قول شيء عن وقوعه المتوقع وتكراره في المستقبل ، وربما عن مدى وعمق التغيرات الكيانية اللازمة عند أحد الاطراف أو الدول ، هذا اذا اريد لهذا الصراع ان يلغى • وبالمقارنة ، فان القول عن صراع بأنه (( غير قابل للتحكم فيه )) هو قول شيء عن العقبات المتوقعة في طريق تحديده وعن خطر تصاعده المجر الذي لا يمكن التحكم فيه •

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين تستطيع جميعها ان تعيش بأي صراعات أساسية قد تكمن في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طالما انها تستطيع الاحتفاظ بها داخل حدود يمكن السيطرة عليها • ان العلاقات الدبلوماسية و (( الخطوط الساخنة )) للاتصالات السلكية واللاسلكية بين



رؤساء الحكومات والاتفاقيات الخاصة بالخطر الجزئي على تجارب الأسلحة النووية والاتفاقيات الخاصة التي تنقضي بالخطر مسبقا عن المناورات الحربية واتفاقيات التفتيش ضد الهجوم المفاجيء وانتهاكات حظر التجارب — كل هذه الاجراءات قد اتخضت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ( ولكن بالنسبة للصين اقل من ذلك بكثير ) وذلك حتى يتسنى جعل التصاعد غير القابل للسيطرة من اسباب الريبة والشكوك والعمليات العدائية بين الدول العظمى اقل احتمالا .

ان اسئلنا الكبيرة الثلاثة عن الأبعاد الرئيسية الثلاثة للصراعات — هل هي ذات نهاية مرة أو بقاء مشترك ، أساسية أم عرضية ، هل يمكن التحكم فيها أم لا ؟ — قد عولجت بميزات خارجية قليلة . ولكن ما هي الطبيعة الداخلية لعلاقات الصراع ؟؟ وما هي انواع الصراع التي نستكشفها هنا وما هي مصادرها المتوقعة وآثارها في السياسة الدولية ؟ .

## ثلاثة أنواع رئيسية للصراع

---

أيا كان نوع الصراع الذى تخوضه دولة فإنها تجد نفسها تحتفظ بقدر من السيطرة لا على سلوكها مـى فحسب ، وإنما على سلوك خصمها أيضا ، ويمكن التفرقة بين الأنواع المختلفة من الصراعات طبقا لما تنطوى عليه من مختلف مقادير وانماط ضبط النفس والسيطرة المتبادلة • وحسب المصطلحات التى اقترحها أناتول رابوبورت صاحب نظريات الألعاب ، يمكن ان نطلق عليه أهم ثلاثة أنواع من الصراعات اصطلاحات « معارك » و « ألعاب » و « مناقشات » • ولكل نوع منها ظروف خلفية مختلفة ونمط مختلف من التنبؤ وتوزيع مختلف للنتائج التى يمكن التنبؤ بها •

ان بعض العلاقات المحتملة بين نواحي الصراع الثلاث الآتفة الذكر وأنواع الصراع الثلاثة التى سيجرى شرحها فيما يلى موجزا فى الجدول رقم ١٢ •

جدول ١٢ : جدول يبين أنماط الصراعات وجوانبها

جوانب الصراع			
١ - إمكانية البقاء المشترك	٢ - جوانب الصراع عرضي	٣ - قابل للمعالجة	٤ - الجانب المركب
		نعم (م)	سام
	نعم «أ»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
نعم			سام
	لا «أ»		سام
	«أساسي»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
	نعم «أ»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
	لا «أ»	لا (م)	

## أحداث الصراع

مناقشات	لعبات	حروب
« العالم الأول » « العالم الثالث » نظام اقتصادي جديد ( ١٩٧٤ - )	« بومينلو » ( ١٩٦٧ ) و « ماياجويز » ( ١٩٧٣ ) حوادث	
الحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣		نظريات سباق التسلح ( ل . ف . ريتشاردسون )
نظريات التقارب في الفكر ( توينبي ، تلهارد )	دين ايتشيسون : « سياسة عش ودع غيرك يعيش » ه . كيسنجر ( ١٩٧٢ - ٧٧ ) نظريات التعايش السلمي السوفيتية بعد عام ١٩٤٧	الحروب الهندية الأمريكية القرنان الثامن عشر والتاسع عشر
		الحرب العالمية الأولى
	أمريكا ازاء حكومة اربتر، جواتيمالا ، ١٩٥٤	الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥
		حروب المهدي حروب المهدي السودان ( ١٨٨٥ - ١٨٩٨ )
المسيحية - الاسلام بعد نهاية الحروب الصليبية ( ١٢٠٥ ) حروب البروتستانت - الكاثوليك ( القرن السادس عشر )	آراء لينين ومساو في « الحرب الثورية » ١٩١٧ ، ١٩٤٩	
		الحرب العالمية الثانية

( قتال ) يعتبر انواعا شبه اوتوماتيكية للصراع :

في نوع « الحرب » من الصراع يهبط ضبط النفس والسيطرة المتبادلة بسرعة ، لأن تصرفات كل ممثل تفقد كنفات بدء بالنسبة الى تصرفات مضادة من جانب الممثل الآخر . فعندما يتقابل كلب مع كلب آخر في الشارع ، فقد يزمرج في وجهة فيرد عليه آخر زمجرا . يزمرج الكلب الاول بصوت اعلى فاذا بالثاني يزمرج باعلى منه . يعوى الكلب الاول وكذلك يفعل الثاني . وفي التابع التقليدي للتصاعد يتوالى التكشير عن الانياب والمراء وينتهي الامر بقتالهما . وعندما يبدأ ولدان صغيران العراك في فناء مدرسة ، فقد يبران بهذه المراحل المتعاقبة : يؤدي تبادل نظرات التعنيف الى تبادل الفاظ وحركات التعبير ثم الى التهديدات والتحذيرات المضادة الى أن يتبادل الطرفان الضربات وتنشب معركة كاملة .

وهنا يمكن ان نشاهده بين الكلاب يمكن أن يلاحظ أيضا في سباقات الاسلحة بين الشعوب وفي مواجهات القوى الكبرى . يصبح مستوى شعب من الاسلحة أو السباق على التسليح خط الأساس لشعب فان يقرر ان يتجاوز بهامش « امان » وليكن ١٠ في المائة ، حتى يشعر بالامن . ولكن هذا المستوى الجديد الاعلى من الاسلحة عند الشعب الثاني يصبح الآن أساس الحسابات المتعلقة بأمن الاول الذي يحاول من ناحيته ان يكون انفاة على الاسلحة اعلى منه عند منافسة بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر . فيحاول منافسة بدوره ان يرفع هذا المبلغ بنسبة ١٠ في المائة وهكذا في تتابع الاسلحة المتصاعدة الى ان يصاب احده المتنافسين أو كلاهما بالانهك : أو الى تنشب الحرب ، أو الى أن يحدث في آخر لحظة أن يغير الجانبين سياستهما .

وفي مواجهة بين القوى الكبرى تحاول كل قوة أن تزايد على الأخرى بقدر ما في التزامها الشئوى أو المادى في كل مرحلة . والمذكرات المعتلة في لهجتها تتقوها مذكرات عنيفة . والمذكرات تتقوها تحركات السفن والقوات أو الطائرات في مواقع قريبة من مسرح الشجار ، وربما يجرى علنا تسريب أو انزال بعض القوات . تطلق النيران فيرد الجانب الآخر بأكثر منها . وتتدخل الشعوب المتحالفة في الصورة . وهكذا . عن طريق التهديد والتهديد المضاد . والثار والرد الثأرى المضاد ، الى أن يصل الطرفان الى حافة الحرب الشاملة — وربما يعبران الخط الفاصل .

ان عمليات الصراع من نوع (( القتال )) تميل في جوهرها الى أن تكون اوتوماتيكية وبغير تفكير ، مثلها مثل حركات المبتدئين في لعبة الشطرنج ممن يعرفون عن اللعبة أقل مما يتراءى لهم . كل حركة من جانبهم تبجو لهم واضحة

ولازمة • فى الحقيقة غالبا ما تكون هذه العمليات من السرعة بحيث يصعب تمييزها عما هو انعكاس لها ، فهى أشبه بحركات اثنين من لاعبي الشطرنج متميزين ولكنهما ليسا ماهرين جدا فى اللعبة • وهكذا فالساسة الذين يبدؤون بقولهم (( ليس أمامنا من بديل )) ، والشعوب التى ينبغى أن تتعلم من التجربة درسا أفضل ( وهو ما يفعل حتى المجتهدون من هواة اللعبة ) يجدون أنفسهم وقد تورطوا فيما يبدو ( لهم ) عادة أنه عمليات صراع لا سبيل الى تجنبها ، تجعل الهروب من تطوّر تعاقب الأحداث أشد صعوبة بصورة متزايدة •

والصراع من هذا الطراز يشبه فى طابعه الأوتوماتيكي عملية من عمليات الطبيعة ، وعلى غرار عمليات طبيعية معينة ، يمكن وصفه بمعادلتين تفاضليتين ، ( ان النماذج الرياضية لأمثال عمليات الصراع هذه قد رادها عدة من علماء الطبيعة والاجتماع بما فيهم لويس ف • ريتشارسون ، نيكولاس راشفسكى ، ج • ف • جوس ، أنتول رابوبورت وكينيث بولدنج ) وتتضمن أمثال هذه المعادلات نوعين من الحدود • فبعض الحدود تمثل عمليات التعجيل — أى أنها تمثل بالحركات كل ممثل من آثار تجعل بحركات الآخر ، وربما أيضا ما يكون لها من آثار على خطواته هو نفسه • • غير أن النوع الآخر يمثل الآثار المضادة التى تحدث أيضا فى كثير من مواقف الصراع • هذه هى الآثار المطلة أو **التي تقلل من السرعة** ، وهى بنوع خاص الآثار التى تؤدى الى زيادة كبح النفس من جانب كل ممثل عندما يتصاعد الصراع • مثل هذه الآثار تتضمن آثار التكاليف ( السياسية أو الاقتصادية ) الأخذة فى الارتفاع ، أو ازدياد المعارضة فى الداخل أو تناقص الموارد — أو آثار عدة من هذه سويا •

فى ظل ظروف معينة سوف تغلب العوامل التى تعمل على التعجيل ، ويبين نموذج رياضى مناسب أن الصراع يتصاعد الى غير ما حد الى أن يقع دمار أو انهيار أحد المثلين أو جزء من النظام • بل وقد يبين السرعة التى يتم بها الى مثل حد أو نقطة الانهيار هذه • لكن فى ظل ظروف أخرى قد تزيد عوامل ضبط النفس بأسرع من العوامل التى تعجل بالصراع • وفى تلك الحالة تبطئ سرعة تصاعد الصراع وقد يبدأ نظام الصراع بأكمله فى نقطة ما تقتصر عن انهيار النظام وتتميز أى من الطرفين المتنازعين • فى ظل أمثال هذه الظروف سوف تبين النماذج الرياضية متى وكيف تواصل الأنواع المتنافسة من الخنافس فى نفس الحقيقة من الحقيق ، أن تتعايش الى غير ما نهاية ، أو متى وكيف تبقى الأديان ذات الرسالات أو الأيديولوجيات المتنافسة فى حالة مستقرة من التعايش التنافسى ، أو متى وكيف يمكن أن تتوقف مستويات الانفاق على سباق الأسلحة • إذا أمكن أن نكتشف ونقدم مثل هذه العوامل التى تؤدى الى مزيد من ضبط النفس من جانب الدول المتنافسة ، فحتى الأوتومية الخالية من العقل والتى تتميز بها الصراعات من نوع (( القتال )) ، يمكن أن تتيح لنا بعضا من الأمل •

## الالعاب : الصراعات المعقولة التي تتميز بالاستراتيجية :

ورشة نوع من الصراع مختلف جدا يشبه الألعاب التي يحتفظ فيها كل لاعب بسيطرة معقولة على حركاته ، وأن لم تكن بالضرورة على نتائجها ، ويمكن أن تطبق عليها بعض نماذج نظرية الألعاب . ان الكثير من الألعاب التي تمارسها على سبيل التسلية مثل البوكر والبريدج أو الشطرنج ، تنطوي على شبه مجرد ومحدود بمواقف الصراع في الحياة الحقيقية — كالمنافسة التجارية والسياسة والدبلوماسية والحرب ، ويرجع الى بعض هذا السبب أن الناس وجدوا أن مثل هذه الألعاب طريفة وجذابة . في أي لعبة من هذه يكون لدى كل لاعب مجال من المنافع التي يفضل طبعا لها بعض النتائج طالما يمارس اللعبة على الاطلاق ، ولديه أيضا مجال من الاختبارات بين الحركات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، ولديه مجموعة من التوقعات بصدد النتيجة التي يحتمل أن تترتب على أية حركة قد يختارها .

وعلى ذلك فلاجادة اللعب يجب على اللاعب أن يعرف ما يريد ، وأن يعلم ما يعرف ، وأن يعرف ما يستطيع وما لا يستطيع أن يعمل . ان معرفته بالنتيجة غير مؤكدة إذ أنه في لعبة مثالية تتوقف نتائج الحركة التي يقوم بها على الحركة التي يقوم بها خصمه . وهو غالبا ما لا يعرف تماما ما يمكن خصمه ) ، ولا ما قد يقرر أو يعترف خصمه ان يعمل ( نواياه ) . ازاء مثل عدم التأكد هذا يجب على كل لاعب أن يبني حركاته على أقرب تخمين أو تقدير من جانبه الى المعقول . فيقال أن نابليون نصح قواده بأن يبنوا حركاتهم العسكرية على تقديراتهم لقدرات خصومهم بدلا من أن يبنوها على تقديراتهم عن نواياهم وهي تقديرات اقل مدعاة الى الاطمئنان اليها حتما .

طالما (( يلعب المباراة )) فإن كل لاعب يلعب ليكسب أو على الأقل حتى لا يخسر . ولهذا الغرض يختار حركاته المفردة والتعاقب القصير للحركات ، وهو ما ندعوه **التكتيك** ، وكذلك انماطه الأطول وتعاقبات الحركات مما ندعوه **الاستراتيجية** والتي يدخل فيها التكتيك باعتباره من مكوناتها . واذا فاقرب استراتيجية الى المعقول يتبعها لاعب هي الاستراتيجية الاقرب احتمالا بأن تمنع نتيجة رابحة له ، أو — بمعيار آخر — الاستراتيجية الأكثر احتمالا بأن تمنع نتيجة خاسرة . فاذا امكن التعبير عن المكاسب بحدود كمية ، فعندئذ تكون اقرب استراتيجية الى المعقول هي تلك التي ترفع المكاسب الصافية الى الحد الأقصى وتقلل الخسائر الصافية الى اوفى حده .

## مباريات المجموع الصغرى أو مباريات المجموع الثابتة :

يطلق على فئة كبيرة من الألعاب اصطلاح مباريات المجموع الصغرى أو بتعبير اعم ، مباريات المجموع الثابتة . في مباراة المجموع الصغرى يكون مجموع

المكاسب لجميع اللاعبين يساوى صفراً ، بحيث أن أى شيء يكسبه لاعب يتعين أن يخسر لاعب آخر أو لاعبون آخرون • ( الشطرنج والبريدج واليوكر أمثلة عن مباريات المجموع الصفري ) •

وفى مباراة المجموع الثابتة يحدد مجموع جميع المكاسب بعدد ما ليس من الضروري أن يكون صفراً ولكن يمكن أن يكون أكبر أو أصغر • ( ولكن هنا أيضا فإن أرباح أى لاعب يجب حتما أن تكون على حساب اللاعبين الآخرين ) ، وعلى ذلك فمباريات المجموع الصفري عبارة عن فئة فرعية من مباريات المجموع الثابتة ، ولكن يمكن تحويل أى مباراة من النوع الثانى الى مباراة من النوع الاول عن طريق تغيير رياضى بسيط لأن جميع الخواص الرياضية الهامة التى تتصف بها مباريات المجموع الصفري وغيرهما من مباريات المجموع الثابتة متعائلة • وعلى ذلك فما نقوله هنا عن مباريات المجموع الصفري ينطبق على مباريات المجموع الثابتة •

تمثل كل مباراة مجموع صفري نمطا من صراع خالص لا هوادة فيه • وفى المباراة بين اثنين فإن ما يكسبه لاعب يخسره الآخر • وكل ما هو فى صالح واحد هو بالضرورة فى غير صالح خصمه ، وأى شيء يكون بأى حال فى صالح الخصم يجب حتما أن يكون بنفس القدر فى غير صالح اللاعب الآخر • ومنذ أكثر من أربعة قرون قبل اكتشاف نظرية اللعبة استخدم نيكولو مكيافلى هذا النمط كنموذج يمثل فكرته عن القوة عندما كتب أن الامير الذى يزيد من قوة آخر • يقلل من قوته هو (١) •

إن فكرة عن القوة وعن المنافسة بين الدول وخاصة بين الإيديولوجيات المتنافسة ، شبيهة بمجموع المباراة الصفري ، عاشت فى بعض الصور الأساسية من تفكير الحرب الباردة فى وقتنا • فواضح أن ما فى صالح الغرب أو حتى يمكن أن يلقي القبول من جانبه ( قد يفكر كذلك بعض المؤمنين الحقيقيين فى الشيوعية النضالية فى بكين أو موسكو ) يجب أن يكون فى غير صالح الشيوعية ، وأن كل ما هو فى صالح الشيوعية أو حتى مقبول من جانبها — فحسب ( هكذا يرى بعض أصحابنا من (( المؤمنين الحقيقيين )) فى المعسكر النضالى المعادى للشيوعية ) يجب بصفة آلية أن يسيء الى الولايات المتحدة • واية خطوة نحو الاعتدال ، أو التسوية المتبادلة أو التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، أو بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية فى أى موضوع ، ليست سوى تهفة عديمة الجدوى لعدم شجع لا يقع ، وتضحية تنطوى على الخيانة ، بمصلحة الشعب ، هكذا يظن (( المؤمنون الحقيقيون )) فى الحرب الباردة •

Niccoló Machiavelli : The Prince and the Pisciures.

(١)

(نيويورك : المكتبة المصرية ، ١٩٤٠ ، ص ١٤ •



**الاستراتيجية والطول :** ان عالم مباريات المجموع الصغرى التى يشترك فى الواحدة منها شخصان ، عالم قاس وغير مسالم . فطبقا لفروض هذا النموذج لا يمكن أبدا ان تتغير دوافع اللاعبين ولا مصلحتهم ، ويجب أن يظلوا متعادلين الى الأبد . ولكن حتى هذا العالم تحكمه العقلية . يستطيع كل لاعب أن يحسب متوسط فرص خسارته أو كسبه فى الأجل الطويل ، فى تعاقب ألعاب متكررة من نفس المباراة . ويستطيع أن يحسب أفضل استراتيجية يمكن أن يطبقها بالنسبة الى هذا الأجل الطويل ، ويستطيع أن يفترض طالما لا تتوافر له معلومات خاصة عن العكس ، أن هذه الاستراتيجية سوف تتيح له أفضل الفرص فى لقاء واحد . ويستطيع خصمه أيضا أن يحسب أفضل استراتيجية يتبعها هو ، كما يستطيع كل لاعب أن يحسب أفضل استراتيجية عند خصمه .

إذا كانت هناك أفضل استراتيجية ، لكل لاعب وإذا استطاع كلا اللاعبين أن يستخدموا أفضل استراتيجياتهما ، فعندئذ نقول أن المباراة لها (( حل ثابت )) وبهذا تكون الطول فئة فرعية من الاستراتيجيات التى لا يمكن لأى لاعب أن يتوقع القدرة على الخروج عنها دون خسارة ، والتى تؤدى بناء على ذلك ، الى نتائج ثابتة بالنسبة الى جميع اللاعبين العقلين .

والحقيقة انه كثيرا ما يحدث أن تمثل هذه المباراة أكثر من حل واحد كهذا برغم أن عدد الطول الثابتة يحتمل أن يكون صغيرا . على خلاف هذا طبعاً ، هناك فى العادة استراتيجيات غبية كثيرة جداً ، ولكن مما يستاهل أن نضعه فى أذهاننا أنه قد يكون هناك أكثر من طريقة واحدة ، ثابتة وقابلة للنجاح ، فى معالجة موقف صراع . لو نظرنا الى السياسة الدولية ، وبصفة أعم الى العلاقات البشرية على أنها طريق لمعالجة صراع يمكن أن ينشب ، فعندئذ قد يوحى لنا هذا الخط من التفكير بأنه يمكن أن تكون هناك طرق متعددة لمعالجتها . وبينما من الخطأ أن نأخذ موقف اللامبالاة من جميع السياسات الخارجية الممكنة أو طرق الحياة ، فلعل من الواقعى أن نعترف بأن سياسات بديلة قلائل ، بل وطرقاً للحياة يحتمل أن تكون ثابتة وحية حتى وإن كان من المحتمل أن ننظر الى سياسة واحدة كهذه وطريقة للحياة على أنها الأكثر اتفاقاً مع قيمنا وتقاليدها . هذه المعانى التى تنطوى عليها نظرية مباريات الألعاب تحذى التعددية ولكنها لا تحذى عدم المبالاة . انها توحى بأننا نستطيع أن نختار مجموعة من استراتيجيات أو سياسات بديلة للحياة ونقوم على أسس معقولة تماماً ، ولكنها توحى بأن اختيارنا النهائي بينها قد يتعين أحياناً أن يكون مبنياً على أسس خلاف المعقولة الصرفة .

**فكرة أصغر الكبريات :** حتى فى موقف صراع لا يقبل المصالحة ويكون على نمط مباراة المجموع الصغرى بين شخصين ، فقد يكون هناك حل ثابت أو عدة حلول ثابتة تشبه من بعض النواحي ما يعادل حلاً وسطاً يمكن أن يتم بطريقة

اوتوماتيكية • هذه هي ما تدعى حلول اصفر الكبريات ( أو اكبر الصفار ) • اذا افترض اللاعب أن خصمه سوف يكون بارعا بقدر الامكان وسوف يلعب ليكسب اكثر مما يقدر عليه ، فعندئذ غالبا ما تكون عند لاعبنا هذا استراتيجية ما ( يستطيع أن يحسبها أو يكتشفها ) يتمكن بها أن يقلل خسائره الى اقل حد ممكن ، وبهذا يقلل مكاسب خصمه • وحيث توجد مثل هذه الاستراتيجية فهي تتطلب في العادة من لاعبنا أن يقبل اقل المكاسب المتاحة ( « الحد الأدنى » من « الحدود القصوى » ) أو اصفر خسارة نسبيا ( ومن ثم فمن وجهة نظره ، الكسب الأقصى النسبي ) من بين جميع الخسائر الممكنة ( « الحدود الدنيا » عنده ) •

ويتفق اصحاب نظريات اللعب على انه في مواقف مباريات الصراع الذي لا يقبل المصالحة ، تكون أكثر استراتيجيات امانا للاعب هي أن يختار اما (( الأفضل من بين أسوأ )) النتائج الممكنة أو (( الأسوأ من بين أفضلها )) • وهم يقولون انه حيث يفعل اللاعب هذا بصفة مستمرة ، فان توزيع كافة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها المباراة • يجب أن يتضمن على الأقل نقطة يتلاقى فيها الحد الأدنى اكبر مكاسب للاعب مع الحد الأقصى من اقل خسائر خصمه ، وهي نقطة يمكن الوصول اليها بمثل هذه الاستراتيجية • وحتى في المواقف التي لا وجود فيها لمثل نقطة الالتقاء هذه ، فكثيرا ما يستطيع لاعب أن يفرض على خصمه معادل حل اصفر الكبريات اذا اتبع استراتيجية (( مختلطة )) محسوبة بطريقة مناسبة • فلو كان عنده مثلا ، أربع استراتيجيات يمكن اتباعها ، فقد يكون من صالحه أن يختار بطريقة عشوائية بين استراتيجياته • الاولى والثالثة بالتمعاقب • ولكن يلعب الاستراتيجية رقم ١ مرتين بمثل ما يلعب رقم ٣ • ولا يلعب الاستراتيجيتين ٢ ، ٤ على الاطلاق • ( لا يمكن متابعة هذه الحجج عنا بما يتجاوز التلميحات الخام والمعالج العامة الموجزة للغاية التي عرضناها ، ولكن يمكن دراستها بتفصيل في مؤلفات اصحاب نظريات الالعب مثل مارتن شوبيك واناتول رابوبورت وفنكان ليوس ، وبالطبع في المؤلف الشهير (( نظرية الالعب والسلوك الاقتصادي )) الذي وضعه جون فون نيومان واوسكار مورجنشترن ) •

١٥٧

ولما كانت هذه الاستراتيجية السعيدة التي ناقشناها ( والتي تشبه اساليب معينة من السياسة الخارجية ، تفترض أن الخصم سوف يبذل أقصى ما في وسعه ، لهذا فهي ليست باستراتيجية مجزية ، إذ لا يمكنها أن تستفيد من أي خطأ قد يمكن أن يقع فيه • والأخرى انها دفاعية في جوهرها • انها تحمي لاعبا من ركوب مخاطر لا لزوم لها ، وتمثل أفضل ما يمكن أن يعمل في الاجل الطويل ضد الخصم الذي يلعب باحسن ما يقدر عليه • انها استراتيجية من الحزم والحذر لا تلين ، تتيح للاعب الذي يستخدمها أفضل كسب ممكن ضد أي خصم في مثل مهارته ، بل وقد تتعب الخصم بمرور الزمن • ولكنها لا يمكن أن تعد بنصر سريع • وباعتبارها سياسة (( عدم كسب )) ( كما تدعى ) فمن المحتمل اذا استخدمت في العلاقات الدولية الا يرضى عنها القواد الذين يؤشرون العمل ، أو الحذرين الذين

يملؤهم الضجر . لكن بصرف النظر عن عدم شعبية هذه السياسة ، وبرغم أن السياسة الخارجية الفعلية يصنعها السياسيون والدبلوماسيون بوجه خاص ولا يصنعها أصحاب نظريات مباريات الألعاب ، إلا أنه ربما نلمح في (( سياسة الاحتواء )) التي تفتتها الولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفييتي ، شيئا من أسلوب فكر سياسة أصغر الكبريات . هذه السياسة التي كان جورج كينان أول من رسمها في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ وأصلتها الولايات المتحدة خلال معظم العقدين التاليين .

## مباريات المجموع المتغيرة ( الدافع المختلط )

لكن ليست جميع مواقف الصراع ، سواء في الحياة اليومية أو السياسة الدولية تشبه مباريات المجموع الصفري ، ولكنها في اغلب الاحيان تشبه **مباريات المجموع التميزية** . وهذه هي المباريات التي لا يقتصر فيها الامر على أن يكسب اللاعبون شيئا من بعضهم بعضا بطريقة تنافسية ، ولكنهم يعملون بصفتهم الجماعية على أن يكسبوا أو يخسروا شيئا من لاعب اضافي ( أو ثانوي ) ( يمكن أن نعتبره (( صاحب البنك )) في الألعاب ، أو انه « الواقع » أو « الطبيعة » في مواقف معينة في الحياة الحقيقية ) . وعلى ذلك فأمثال هذه المباريات هي **مباريات الدافع المختلط** بالنسبة الى اللاعبين الأصليين . انها بالنسبة الى هؤلاء اللاعبين مباريات منافسة نظرا لأن هؤلاء المتسابقين يحاولون أن يكسبوا من بعضهم بعضا ، ولكنها ايضا مباريات تنسيق من ناحية أن هؤلاء اللاعبين سوف يكسبون أو يخسرون سويا ايضا حسب قدرتهم على تنسيق حركاتهم طبقا لمصالحهم المشتركة ضد (( الطبيعة )) أو (( البنك )) .

من وجهة النظر هذه فان ثورة تشب في سجن هي شبيهة بلعبة يتنافس فيها السجناء الذين يحاولون الهرب ، مع حراسهم الذين يحاولون منعهم من الهرب . وقد ينجح عدد قليل من الحراس في هذا طالما يتمكنون من منع السجناء ، وهم أكثر منهم عددا في العادة ، من تنسيق جهودهم . وفي الوقت نفسه قد تكون الثورة شبيهة بلعبة تنسيق بين السجناء نظرا لأنه يتعين عليهم أن ينسقوا حركاتهم ضد الحراس القلائل حتى يتسنى التهرب منهم . وقد تشبه ايضا لعبة تنافس بين السجناء نظرا لأن بعضهم يجوز أن يهازوا الى جانب الحراس ضد زملائهم كي ينالوا معاملة تفضيلية وهم في السجن ، أو يظفروا بخفض في مدة العقوبة لانهم كانوا اول سجناء يلقون بتأييدهم الى جانب الحراس . وهكذا شبيهها العام في العلاقات الدولية ، ببعض مشكلات الامن الجماعي وتكوين المخالفات الدولية ضد قوة عظمى .

## التحديات المتبادلة : لعبة (( الكتكات ))

جرت دراسة بمزيد من الانتقان نوعا لنماذج معينة من مواقف الصراع حيث تختلط الدوافع ، منها المباراة التي تدعى « الكتكات » . في هذه المباراة ( التي تقول الاساطير ان جماعات من المراهقين من اهل الساحل الغربي في الولايات المتحدة ، لعبوها في وقت ما في الماضي ) يقود لاعبان سيارتهما في طريق منفرد بسرعة عالية كل منهما نحو الآخر مباشرة . واوّل لاعب ينحرف عن وسط الطريق كي يتفادي صداما ، يطلق عليه اسم « كتكات » ويعتبر في نظر بقية العصابة كأنه ارتكب فضيحة . أما اللاعب الأكثر تهورا الذي رفض أن ينحرف فهو موضع اعجابهم كبطل طبقا

لما ذكره بعض المعلقين تحمل هذه المباراة شيئا أكثر من أن يكون عزتسيا .  
بالمواجهات المباشرة في السياسة العالمية بين قوى كبرى كل منها تهتد  
بشن حرب نووية ) .

لو امعنا النظر في لعبة « الكتكت » لوجدنا انها تكشف عن النمط  
الرياضي الكامن وراءها . فكل اللاعبين أن يختار بين استراتيجيتين : فيمكن  
أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرفا حتى يتفادى صداما معرضا نفسه  
لخطر الفضيحة اذا انحرف قبل أن ينحرف خصمه ) ، وأما أن « ينسحب » من  
مصلحتهما المشتركة في البقاء على قيد الحياة ويقود سيارته مباشرة اما الى  
موته : اذا فعل خصمه الشيء نفسه . وأما الى نصر يحزره اذا استسلم  
خصمه . يؤدي كل لاعب « حركته » بأن يقرر لنفسه ما اذا كان يتعاون او  
ينسحب ، ولكن نتيجة حركته لا تتوقف على قراره فحسب . ولكن ايضا  
— وبصفة قاطعة — على القرار الذي يتخذه خصمه .

في النموذج العام الذي يمثل هذا الموقف أربع نتائج يمكن ان تتحقق .  
أولا ، قد « يتعاون » كلا اللاعبين بالانحراف في نفس الوقت الواحد بحيث  
لا يعاب تصرف كل منهما . أو قد « ينسحبان » من مصلحتهما المشتركة ويقودان  
سيارتهما نحو صدام أكبر الاحتمال أن يقتلها أو يصيبها بالشلل . أو يمكن  
أن يتعاون اللاعب ( أ ) بالانحراف بينما يسوق ( ب ) سيارته الى الامام مباشرة ،  
وعندئذ يكون ( أ ) موضع التعبير من الجماعة بينما يكون ( ب ) موضع  
اعجابهم . أو أخيرا قد « ينسحب » ( أ ) ويقود سيارته الى الامام ، بينما يتعاون  
( ب ) بأن ينحرف ، وعندئذ يظفر ( أ ) بالاعجاب بينما يتعرض ( ب ) للاذراء .

عندما يقود اللاعبان سيارتهما بسرعة كبيرة في مباراة « الكتكت » فليس  
لدى أي منهما وقت كي يرى ما يوشك خصمه ان يفعله ، وعلى كل أن يختار  
أفضل استراتيجية عنده مقدما ويتصرف وفقا لها . ولكن ما هي أفضل  
استراتيجية بالنسبة الى اللاعب ( أ ) مثلا ؟ في لعبة « الكتكت » واضح  
انها C إذ أنه في أفضل الأحوال لو تعاون ( ب ) أيضا فسوف يخرج  
سليما ولا يحمل عارا ، وفي أسوأ الأحوال اذا انحسب ( ب ) فإن ( أ ) سوف  
يبقى على قيد الحياة حتى ولو هبطت مكانته في العصابة ، وينطبق الشيء ذاته  
بالطبع على ( ب ) .

فأفضل الاستراتيجية هي أيضا أن يختار التعاون ، بغض النظر عما  
يختاره خصمه طالما لا يمكن التنبؤ بهذا الاختيار بما يدعو الاملئنان .  
واختيار C هذا لكل لاعب معقول بصورة لا غموض فيها طالما أن  
عقوبة كل منهم عن الانسحاب المزدوج DD وهي هنا القتل أو  
التشويه — أكبر من عار وحزن .

الذى يتعاون وهو مطمئن الى الآخر ، بينما ينسحب خصمه في انتصار CD ، وطالما المعقوبة عن النتيجة DD هي ايضا اكبر من الاغراء الذى يجعل كل لاعب يخدع خصمه بأن يجعله يتعاون بينما هو نفسه ينسحب بحيث يحقق عار خصمه وانتصاره هو . بالطبع - قد يكون المراهقون أحيانا أقل اعتداء بالعقل من أصحاب نظريات الألعاب . ولكن حكم نظرية اللعبة واضح . فطالما الكسب السلبي من النتيجة DD اكبر من أى كسب ايجابى أو سلبي مترتب على النتائج CD أو DC ، فالمباراة مباراة « كتكوت » حقيقية . ولها حل معقول هو بالنسبة الى كل لاعب أن يؤثر التعاون على الصراع . وحيث المواجهة في السياسة الدولية تشبه مباراة « الكتكوت » هذه ، فعلى السياسة المعقولين أن يختاروا طبقاً للنظرية ، سياسة « الخط الناعم » بدلا من سياسة « الخط الصلب » .

**التحديات والوعود : ورطة « السجناء »** . لكن لسوء الحظ كثيرا ما يكون نموذج مباراة آخر من الصراع الدولى : أكثر واقعية ، وهذا هو مباراة « ورطة السجناء » . حسب القصة التى تصاحب تفسيرها لها ، حدث ذات مرة أن كان سجينان لم يكن في إمكان مأمور السجن أن يشتنقها بغير اعتراف اختياري من واحد منهما على الأقل . وبناء على ذلك استدعى سجيننا وعرض عليه حريته ومبلغا من المال اذا اعترف قبل السجن الثانى بيوم على الأقل . حتى يتسنى اعداد قرار العفو وبحيث يمكن شنق السجن الآخر . لكن قيل للسجين الأول أنه اذا اعترف الاخير قبله بيوم فسوف يطلق سراح ذلك السجن ويكافئ ، أما هو فيشتنق . وسأله السجن الأول : « وماذا لو اعترفنا نحن الاثنان في نفس اليوم ، يا صاحب السعادة ؟ » عندئذ تظلون على قيد الحياة ولكن تقضيان ١٠ سنوات في السجن . « واذا لم يعترف أى منا يا صاحب السعادة ؟ » عندئذ يطلق سراحكما — دون مكافأة بالطبع . لكن هل تراهن بحياتك أن زميلك في السجن — وهو ذلك المجرم المخادع — لن يسرع بالاعتراف وقبض المكافأة ؟ اذهب الآن الى زنزانتك وفكر في ردك حتى الغد » . وعندما التقى السجن الثانى مع المأمور قيل له نفس الشيء ، وأمضى كل من الرجلين الليل وحيدا يفكر في ورطته .

ان تركيب هذه المباراة الرياضى يشبه من بعض النواحي تركيب مباراة « الكتكوت » عند كل سجين استراتيجيتان يختار منهما : أن يتعاون مع زميله بالتزام الصمت ( C ) ، أو ينسحب منه بتقديم اعتراف ( CC ) . هناك ايضا أربع نتائج يمكن أن تتحقق : ( ١ ) CC — يلتزم كلا السجين الأول الصمت ويظفران بحريتهما بغير مكافأة ( ٢ ) يلتزم السجن الأول الصمت ولكن الثانى ينسحب ويبعث به الى المشنقة . ويسترد حريته مع مكافأة ، ( ٣ ) DC ينسحب السجن الأول فيطلق سراحه ويكافئ ، بينما يتعاون السجن الثانى ويشنق بسبب ثقته فيه .

( م — ١١ العلاقات الدولية )

( ٤ ) DD يتصرف كلا السجينين كرجال واقعيين دماغهم مسلبة ، ويعترفان ويمضيان ١٠ سنوات في السجن .

واذ يعرف كل سجين في زنزانته بمفرده ، عذا النبط من التناشج التي يمكن أن تتحقق ولكنه لا يعرف قرار زميله ، وليس له وسيلة اتصال أو تنسيق معه ، فاية استراتيجية ينبغي أن يختار كل منهما بأكبر قدر من المعقولة ؟ مرة ثانية تقدم لنا النظرية الكلاسيكية في المباريات ، جوابا واضحا : يجب أن ينسحب . ففى أفضل الحالات يمكن أن يأتى له الانسحاب بالحرية والمال ، وفى أسوأ الحالات ١٠ سنوات في السجن . وفى أفضل الحالات يعده التعاون بالحرية دون أى مال ، وفى أسوأ الحالات تكون عقوبته اشد : المشنقة . فطالما لا يستطيع أى من السجينين أن يعتمد على زميله ، فالمصلحة الذاتية العاقلة يجب أن تفترض اختيار الانسحاب بما يترتب عليه من مكافأة أكبر وعقوبة أقل . وهذا مايفعله كلا السجينين : يعترفان — ونظرا لانهما عاقلان بالمثل ، نهما يفعلان هذا فى نفس اليوم . وهكذا ، فبرغم أنه كان فى إمكانهما الحصول على الحرية لو انهما التزما الصمت ، فسوف يمضيان الآن ١٠ سنوات فى السجن يفكران فى نتائج تمكيرهما المعقول وفى هدوء وثبات .

وكما فى مباراة « الكتكوت » يكسب اللاعبان اذا استطاعا تنسيق استراتيجياتهما ويلعبان CC . ولكن على خلاف مباراة « الكتكوت » ففى « ورطة السجناء » يجد اللاعبان أن من الصعب جدا ( واذا فكرا كأفراد . فمن غير المعقول ) أن يفعلا هذا . ولماذا ؟

فى لعبة « الكتكوت » يكون من المعقول التعاون بدلا من الانسحاب إذ واضح أن عقوبة الانسحاب المزدوج أكبر من الاغراء على الانسحاب من شريك متعاون حتى يستفاد من الخيانة . لكن عقوبة « الأحق » فى « ورطة السجناء » لانه كان موضع الغدر بينما يتعاون وهو مطمئن الى زميله : هى أسوأ من عقوبة الانسحاب المزدوج . وعلى ذلك يبدو من غير المعقول أن يتعرض اللاعب لخطر الخيانة . أن مواقف الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح أو عدم التصعيد بعد خصوم ايدولوجيين متعارضين بمرارة هذه المواقف تبين خصائص مشابهة نوعا . يستطيع كلا الجانبين تحقيق مكاسب حقيقية من الثقة المتبادلة ، ولكن هذه المكاسب توازنها أو تربو عليها المكافآت المترتبة على الغش الناجح ، وتوازنها أو تربو عليها العقوبات التى تترتب على الثقة فالتعرض للخداع .

ليس ثمة حل معقول متنع للعبة واحدة من « ورطة السجناء » ، فهنا عدا ذلك الحل الأحق وهو أن كلا اللاعبين اذ يحاولان سويا اختيار DD

وبيعتان في السجن لمدة ١٠ سنوات . لكن يمكن أن نسقط فرض « نهائية العالم » الذي ينطوى عليه النموذج الذي وضعناه وجعلنا ندعى أن لا شيء يهم في هذه العبارة سوى لعبة واحدة . ولو حولنا الاهتمام الى أفضل استراتيجية لسلة من ألعاب متكررة . أمكن أن نكتشف بداية حل .

ويشتمل المدخل الى هذا الحل على مزيج من التعديل والتجربة . فاذا أمكن في مبارياتنا هذه أن ينسق السجينان استراتيجياتهما أمكن أن يظفرا بالحرية ، ولكن ليس ليهما وسيلة من هذا القبيل إذ يوصل أى منهما شيئا الى الآخر « طوعا أو كرها » عن طريق كل حركة يقومان بها وعن طريق ما تسفر عنه من نتيجة . ولقد أجرى أناطول رابابورت وشركاؤه في جامعة متشيغان تجارب على مباريات « ورطة السجناء » حيث أدى اللاعبان ٢٠٠ لعبة متتالية ، كل منهما ضد الآخر . والنتائج التي توصلوا اليها مبنية على الخبرة المستمدة من حوالي ١٠٠.٠٠٠ لعبة ، وهى ذات أهمية كبيرة لجميع من يدرسون الصراع بين الاشخاص والمجموعات والشعوب .

لا نستطيع أن نذكر هنا سوى عدد قليل من هذه النتائج . ففى اللعبة المبدئية من ٣٠٠ متعافية . ينجح الخصمان في تحقيق تعاون مزدوج CC وجزءا مشتركا فيما يقل قليلا عن ٥٠ في المائة من الألعاب . وتتميز الألعاب التالية وتتراوح من ٣٠ الى ٤٠ بنوع من زوال الوهم فيه يتشدد كل منهما مع الآخر ، وعندئذ تصبح مبارياتهما أكثر تنافسية في العادة ويهبط التعاون المتبادل CC الى حوالى ٢٧ في المائة بحيث أن كلا اللاعبين تحقيق بهما الآن خسارة فادحة . وخلال الألعاب التالية وعددها ١٠٠ يتعلبان بالتدريج أن الأخير في هذه المنافسة القاتلة وأن التعاون مفيد . وخلال الألعاب الباقية وهى ٥٠ لعبة من ٣٠٠ . يتعاونان بنجاح في تحقيق المكاسب الناتجة عن CC في حوالى ٧٣ في المائة من ألعابهما .

وثمة تفسير ممكن لهذه النتائج التى توصلوا اليها وهو أن كلا اللاعبين في المراحل المبكرة يستخدمان تعاونا نوعا بأكثر مما يلجأ الى الانسحاب ، ولكن من المحتمل جدا أن يفشلا فى تنسيق حركاتهما التعاونية . وبمجرد أن يحدث هذا فإن اللاعب الذى أجرى الحركة التعاونية يتعرض لعقوبة شديدة نتيجة حركة الانسحاب من جانب خصمه ، ويحتل أن يفسر هذا على أنه سوء نية وخيانة ، فيثار لنفسه بأن يتحول الى استراتيجية الانسحاب وتعتب هذا سلسلة من الثأر المتبادل ( يتطلب تخلص الجانبين من آثاره وقتسا طويلا ) الى أن يتعلما في نهاية الأمر الوصول الى مستوى من التنسيق والمحافظة عليه أعلى بدرجة طيبة من المستوى الذى بدأ منه فى الاصل .

ويتضح أن لشخصية اللاعبين كل منهما بصفته الفردية ، علاقة بيسرة



جدا يتعاقب نتائج اخباره . والذي له اكبر الاعمية هو نتائج الالعبان القليلة الاولى التى يبدو انها « تحول » بشدة دون مزيد من مواصلة المباراة . واذا بدأ خيطا من السوابق المبكرة للعداء فعندئذ يكون الصراع وتعرض الطرفين للمقوبة شديدين وطويلين ، ويتأخر كثيرا استرداد الثقة والتعلم من التعاون الذى يزداد تكراره . وعلى التقبض من هذا اذا فرضت الحركات المبكرة اطارا من التعاون ، فان الكثير من الاثر النافع سوف يعيل الى أن يظل قائما فى المراحل التى بعدها .

هذه النتائج التى تم التوصل اليها يمكن ان توحى بالتنبؤ بالصراع الدولى وادارته ، وتؤدى بنا الى تأثير اقل يترتب على نوايا الحكومات الأجنبية او خصائصها الحقيقية المفترضة وتؤدى بنا الى توجيه اهتمام اكبر الى انماهات التفاعلات المتبادلة بين الحكومات ، بما فيها حكومتنا بوجه خاص . وعندئذ يكون السؤال : « ماذا قصد البلد س من هذا التحرك تجاه البلد ص ؟ » اقل اهمية من السؤال « ماذا حدث بالفعل بالنسبة الى انبلدين س ، ص نتيجة للحركة التى قامت بها حكومة س ولاستجابة ص لها ؟ » ومن هذا السؤال الآخر : « ماذا كان يمكن أن يكون الاثر المعرقل بالنسبة الى المستقبل والمتولد من هذه التجربة ؟ » .

وتؤكد البيانات ما كان يشك فى وجوده أولئك الذين يدرسون علم السياسة ، وهى ان أداء الشهداء ضعيف فى هذه المباراة . والشهد عبارة عن لاعب يلعب دائما الحركة التعاونية C مهما كان عدد المرات التى يخونه ويعاقبه فيها خصمه بالانسحاب . وتظهر البيانات ان امثال هؤلاء الشهداء ، يميلون الى أن يكونوا موضع الاستغلال الشائن من جانب خصومهم ، أى يبدو انهم يصابون بأشد الخسارة فى المقاومة . ويميل انشهداء الى أن يظلوا خاسرين حتى نهاية المباراة ، غير ان الذين ينسحبون باستمرار . يلقون نفس المصير السئ . فهم سرعان ما يثيرون الشر . واذا واصلوا : استراتيجيتهم فى الانسحاب فسوف يظلون محصورين ويتعرضون للمقوبة التى تنطوى عليها نتائج النموذج DD ويخسرون باستمرار . ويتضح ان أكثر استراتيجية احتمالا لتحقيق النجاح هي ( أ ) أن يبدأ بالتعاون ، ( ب ) أن يواصل اجراء حركات تعاونية طالما انها متبادلة بين الطرفين . ( ح ) والثبات باستمرار حينما يواجهان انسحابا متكررا . و ( د ) وأن يكررا بعد ذلك ومن وقت لآخر ، سلسلة من حركتين أو ثلاث حركات تعاونية من طرف واحد حتى يتسنى اعطاء الخصم فرصة الانتقال الى سلسلة من التعاون المتبادل .

ويتضاعف تكرار السلوك التعاونى عندما يتجلى الكسب بشكل واضح ومبهر لكلا اللاعبين خلال المباراة من أولها الى آخرها . ( لاحظ هذا الاثر

حتى برغم ان جميع اللاعبين ابلغوا بموضع الكسب عند بدء المباراة ، وابلغت لهم مكاسبهم أو خسائرهم في مستهل كل لعبة . هذه النتيجة التي تم الوصول اليها يمكن ان تضيف بعض التأييد لفكرة ايمانويل كانت وغيره من الفلاسفة ، وهي انه اذا كان الناس على بينة من موقف ، زاد الاحتمال بان يتصرفوا بروح من التعاون والأخلاقية .

### العاب التهديد ضد التباين

ان نماذج الالعب التي جرى بحثها قد طبقت اساسا على مواقف حيث يكون اللاعبون فيها متساوين وقوالب السداد متنافسة . وكان الاهتمام بين النظريين في القوالب غير المتنافسة لخصوم غير متكافئين ضعيفا . على انه حدث في السبعينات ان اكتشف اناطول رابوبورت وشركاؤه نمطا جديدا من الالعب التي تركز على مواقف التباين وتنطوي على مضمون لطيفة كبيرة من الحالات السياسية الدولية والمحلية . وهم يهتمون بنوعية القوالب التي توضح بالشكل ( ٦ ) .

#### ملحوظة : يلى ذلك الشكل :

في هذه الحالة يكون الالعب A في موقف بئى وقد يوصف بأنه مغلوب على امره . فاذا عهد A الى ان يلعب الاستراتيجية الثانية T فان اللاعب A سيخسر في كل لعبة - ٣٠ أو - ٢٢٠ وهذا مرهون بما يفعله اللاعب B واذا لعب A الاستراتيجية A - C فانه لن يناله شئ، ويستسلم اللاعب المستبد الموقف وهو B الذى يكون في موقف جيد أو « المسيطر » . والواضح ان B يريد ان يلعب B - S ويحصل على مكسب قدرة + ٢٠ . ولكن من وجهة النظر العقلانية القصيرة المدى الفردية ، تبدو هذه احسن ما يمكن ان يفعله A لان أية محاولة لى يلعب الاستراتيجية البديلة B - T ستجعله يبنى بخسارة اكبر في الحال .

ولكن فكر فيها يحدث لو ان A المغلوب على امره يركب رأسه ويتمرد وصر على ان يلعب AT في هذه الحالة سيخسر - ٣٠ في كل لعبة ، ولكنهما في الوقت نفسه تبدد اللاعب B الذى هو في موقف افضل ان يخسر - ٢٠ اذا واصل ان يلعب B - S او بخسارة اقل - ١٠ اذا لعب اللاعب « ب » ، B - T وحالما يكشف اللاعب B ان A لا يمكن زحزحته من ثورة غير المعقولة فان اهتمام B الذاتى سيثجعه أو يشجعه على التحول الى لعب B - T حتى يتسنى الاحتفاظ بالخسائر قليلة . ولكن حالما يفعل B ذلك فان

A المفلوب على أمره سيتحول الى أن يلعب A - S حتى يسجل ربحا قدره + ٢٠ ، وعند هذه النقطة سيتحول الى لعب B - S حتى يحصل على ربح قدره + ٢٠ .

وتكون النتيجة أولا أربع لعبات قوامها الدوران كما يوضح السهام المكسورة في الشكل - ٦ . وتبدأ النتائج عند  $SS(0, +20)$  ثم تنتقل الى  $TS(-20, -20)$  ثم الى  $ST(+20, 0)$  والعودة الى SS ثم دورة أخرى . وتكون نتيجة الدورة خسارة مقدارها - ٣٠ للاعب و - ١٠ للاعب ولكن سيكتشف أن عاجلا أم آجلا أن حركات متعاقبة بين S و T تكون افضل بكثير على شرط أن يستمر في أن يلعب دائما حركة S ولا شيء خلاف ذلك . وفي تلك الحالة سيجع + ٢٠ في كل لعبة ثانية - يعنى في كل لعبة ذات عدد فردى - وسيحصل B على + ٢٠ في كل لعبة ثانية - أى في لعبة ذات عدد زوجى . وفى هذه الحالة يظل كلاهما يكسبان على حساب البنك .

ما الذى حدث هنا ؟ أن B المفلوب على أمره اكتشف عقلانية طويلة المدى كدليل سلوكى ، وسيؤدى الحل السائد القصير المدى SS الى استدامة موقفه أو موقفها الأدنى . ولكن برفض هذا الموقف وبتهديد B الذى يكون في موقف افضل ، بنتيجة TS التى سيجرى في فرضها وبقبول ثمن تنفيذ هذا التهديد إذا لزم الامر ، فإن A يستطيع الآن أرغام B على التنازل عن عدد من نتائج A التى تعطى A نصيبا من الأرباح حتى النصف من المجموع ( ولكن في لعبات فعلية كثيرة تنتهى اللعبة بأن يقتسم الطرفان المكاسب لا بنسبة 0 : 0 وإنما بنسبة ٦ : ٤ على التوالى - أى بين الذى في موقف افضل والمفلوب على أمره ) .

إن مواقف من هذا النوع تجرى في الحياة الحقيقية . ففى بلد من البلدان أو مصنع تد يضرب العمال مع ما يعود عليهم ذلك بشئ من الخسارة ولكن على أمل أن يرغموا الإدارة على التسليم بنصيب أكبر من أرباح المؤسسة أو المصنع لهم : وقد تكون هذه الزيادة في نصيبهم أكبر على مدى وقت من الزمن - من الأجور التى فقدوها في الاضراب . وفى السوق العالمية قد تلجأ البلدان النامية التى توغر بعض المواد الخام الهامة أو الوقود مثل الزيت الى منعه عن السوق حتى تحقق زيادة في السعر مع ما يصاحب ذلك من نصيب أكبر من الأرباح نتيجة لاستخدام الزيت في البلدان المستوردة .

وطبقا لهذا النموذج ، يمكن أن تستفيد الجماعات أو الامم المحرومة من تكتيكات تهديدية من هذا القبيل ، وأن كان ذلك في حدود معينة .

اولا ، لابد أن يكون هناك عائد في النظام الذي يمكن اقتسامه بين الاطراف المتنافسة . وثانيا أن الجانب أو الفاعل الذي هو في موقف طيب يجب أن يحتفظ بنصيب كاف من هذا العائد لكي يجعله جديرا بأن يحفز على الموافقة على تقديم تنازل الى المغلوب على أمره ، وثالثا أن تكاليف التهديدات والصراعات للمغلوب على أمره لا يجب أن تكون اكبر مما يتحمل ذلك اللاعب ولا اكبر مما يتوقع ذلك اللاعب أن يكسب على مدى فترة اطول اذا اريد أن يكون التهديد أو النضال ناجحا .

### لعبات البقاء الصراع المتد

ان ثلاثائة لعبة متعاقبة ، « للعبة التهديد » أو « ورطسة المسجونين » يجعل ايا منها أكثر واقعية في ناحية حاسمة . لم تعد هي لعبة « نهاية العالم » التي لا يكون هناك مستقبل للاعبين ، ومن هنا ليس ثمة حاجة الى بحث أى سلوك مستقبلى عند لاعبين آخرين يغرون على انتهاجه باستراتيجياتهم . ولكن اللعبة تلعب الآن « كلعبة بقاء » تكون الجائزة فيها للنجاح تتمثل الى حد كبير فى أن يسمح لك بالضى في اللعب والعقوبة على الفشل تتمثل في الخراب والاضطرار الى ترك اللعبة - وهذه تشبه اللعاب الحقيقية في العمل أو السياسات الحزبية والعلاقات الدولية بين الحكومات . أنه ينبغي التفكير في نماذج للعبات مدروسة ومحكمة للمستقبل « كلعبات بقاء » اذا اريد لها مع تشبه العمل فى الحياة الحقيقية والسياسة والعلاقات الدولية ، واذا اريد أن تكون ذات منفعة لنا في لعبة البقاء الذي نلعبها جميعا من أحل الجنس البشرى .

أن لعبات البقاء تشبه في طرق محدودة نماذج « القتال » البسيطة التي تناولناها في هذا الفصل ، ولكنها تختلف عن اللعاب الجوفاء التي تشبه العمليات الشبه الاوتوماتيكية ، وذلك باعطاء كل من المتخاصمين بعض الفرص للاختيار . ولكي يتسنى لنا القضاء نظرة ثابتة على تعقيدات الصراعات الممتدة ، فان مجموعة النماذج التالية لابد وأن تكون نوعا ما أكثر تعقيدا . وبصفة خاصة فان نماذج اللعاب حتى هذه النقطة تفترض أن قوالب الربح وقرارات اللاعبين ستقرر تماما النتيجة المشتركة لاعمالهما ، فالنماذج الجديدة تأخذ في اعتبارها احتمال النتائج المختلفة ودمار واحد أو آخر من اللاعبين .

ولنفرض ان هناك سيارتا متصلا من القرارات الاحتمالية وأن لاثنتين من اللاعبين رغبات متعارضة في نتيجة كل خطوة أو لعبة . وهكذا

فانهما قد يلجآن الى القرعة بقطع من النقود ويتراهنان على نتيجة كل قرعة ، فاذا اقرع وراهن A على « الرؤوس » يقترع B على « الذيل » ، او انهما قد يكونان قائدين لقوات عسكرية متقاتلة تقع بينهما سلسلة من المناوشات يخرج احد الجانبين في كل مناوشة منها فائزا ولللاعبين مطلق الحرية في المراهنة أو المغامرة بمواردهما في كل لعبة من الألعاب . والاسئلة الحاسمة هي : « اى اللاعبين سيدمر أولا ؟ » - ومن هنا - « أيهما سيبقى ويعتبر فائزا ؟ وسؤال آخر : « وما هي افضل استراتيجية للرهان يمكن أن تضمن عدم الدمار ، والاستمرار في البقاء ؟ » يصف الرياضيون هذه المشكلة بانها « دمار المقامر » . ولكن لهما مثيل في الحياة الحقيقية ، لا بين المقامرين فحسب وانما بين الجيوش والاحزاب والامم ايضا .

وثمة نقطتان اخريان ينبغى بحثهما . يحتمل الا يكون اللاعبان على قدر متساو من الفنى او القوة البشرية التى تحت تصرفهما . ما هي افضل استراتيجية للاعب ، ولو اعطى اللاعبان موارد متكافئة فان اللاعب الذى يمتاز على خصمه بالمهارة او الظروف هو الاكثر احتمالا في الفوز . ولكن ما هو مدى الامتياز بالنسبة للثورات أو المهارة الذى يمكن أن يحدثه في الفرق ، عند غرض طرف في البقاء دون الآخر ؟

واخرا ، ما الذى يحدث اذا كان احد اللاعبين في موقف افضل من حيث الثروة في حين أن الآخر يمتاز بالمهارة أو بظروف أخرى ؟ وكم من الوقت ينتظر أن يستغرق ظهور نتائج صراع من هذا القبيل ؟

ان جميع هذه الاسئلة يمكن الرد عليها بنماذج حسابية تسمى «عمليات التصويب » او « نماذج المشى العشوائى بين الحواجز » .

### ويمكن تلخيص نتائج قليلة ونتائج محتملة هنا :

١ - أن تفوتا قوامه واحد في المائة المحتمل ان يسود في كل سلسلة من الألعاب والقرعات أو المواجهات يساوى في الواقع تفوتا قدره سبعة فى المائة من الموارد المادية - ولكن هذا ينطبق بين مواردما هما المادية عن ١ : ٤ .

٢ - اذا كانت نسبة موارد لاعب لموارد المنافس تتراوح بين ١ : ٩ و ١ : ٩ فان اثر الواحد في المائة الزيادة في الموارد لا يكاد يساوى واحد في المائة من احتمال الفوز في مواجهة واحدة .

٣ - اذا كان لدى لاعب تفوق قدره ٩ : ١ أو أكثر في الموارد مقابل منافسة ، فان كل واحد في المائة زيادة في تفوق الموارد سيكون له اثر قدره اثنان في المائة في زيادة احتمال الفوز بلعبات واحدة . وصفوة القول ان الفروق المعتدلة في العمل أو المال حتى ٤ : ١ تكفل آثار التأييد الشعبي أو المهارة تكون أكثر سبعة اضعاف من آثار الثروة . أما في حالة المستويات المتوسطة للفروق في الموارد التي تتراوح بين ٤ : ١ و ٩ : ١ فان المهارة والثروة يكون لهما تأثير متساو ، ولكن في حالة المستويات العالية للفروق المادية ، أى التي تزيد عن ٩ : ١ فان الثروة الاضافية أو العمل يكون تأثيره موارد مادية كثيرة ؟ وما هو أفضل سلوك أو خصمها ذى الموارد أو ذات الموارد لاضعيفة ؟ وإلى جانب ذلك ، قد لا يكون اللاعبان على درجة متكافئة من المهارات أو في ظروف مواتية . قد يكون غوز احدهما أكثر احتلالاً من خصمه ليفوز في كل مواجهة ، ذلك لان اللاعب الذى يكون في موقف أفضل قد يتمتع بهارة أكبر ، من ذلك معرفة التضاريس والشعبية بين الناخبين أو سلعة أكثر رواجاً أو تكون القطع النقدية أو الزهر موضوعة في صالح ذلك اللاعب .

ولو أعطى اللاعبان فرصاً متساوية للفوز في كل لعبة واحدة : فان اللاعب الذى لديه موارد أكبر هو الذى يكون أكثرهما احتلالاً في البقاء .

٤ - والجانب الذى يكون في مركز أفضل يزيد من احتمال فوزه في المواجهات . ولكنه في موقف سيء نتيجة لضعف موقعه في الموارد ، يتصرف بطريقة أفضل اذا قصر حدود التزامات موارده على مواجهة واحدة وحاول اطالة الصراع مثل استراتيجية تجنب قتال واسع النطاق أو بانتهاج تكتيكات حرب العصابات . أما اذا كانت قوته أو موارده أكثر من ١ : ٩ فانه من المحتمل أن تبوء تكتيكات حرب العصابات بالفشل .

٥ - أما الجانب الذى يكون في وضع أفضل من حيث توفر الموارد المالية أو العمل ولكنه دون الخصم في الفرص للسيادة في الصدامات فان أفضل ما يفعله هو فرض قرار سريع في الصراع بأن يبدأ صدامات واسعة النطاق مثل تكتيك « الحرب الخاطفة » كما استخدمها هتلر في عامى ١٩٤٠ - ١٩٤١ واليابان في عامى ١٩٤١ - ١٩٤٢ . وإذا فشل الجانب الاقل مهارة والاقبل شعبية في احراز النصر السريع الذى ينشده ، فان هزيمته تصبح محتملة .

ان النماذج الرياضية بما تنطوى عليه من نتائج حتمية لا يمكن بالطبع

أن تحل محل المعرفة التامة بمواقف الحياة الحقيقية بما فيها من تعقيدات كثيرة . ولكنها تستطيع أن تساعدنا على التنبؤ وتنبهنا الى سائل وامكانات الحياة الحقيقية التى بدونها قد تغفلنا . وبهذه الطريقة يمكن أن تساعدنا على زيادة قوة قدراتنا المحدودة على التفكير .

### تكاليف التفكير والقدرة على التفكير

وتم تحسن آخر فى نماذج نظرية اللعبة مطلوب جدا ولكن من الصعوبة بكان تحقيقه . ولكى تكون نماذج اللعبة أكثر شبيها بواقع العلوم السياسية ، القومية والدولية ، فانه ينبغى أن نأخذ بعين الاعتبار « تكاليف التفكير وصنع القرار » . ونفترض نظرية اللعبة الكلاسيكية أن اللاعبين يمكن أن يحسبوا جميع الحركات الممكنة لقواتها وما ينطوى عليه ذلك من نتائج متوقعة وانها يستطيعان أن يفعلوا ذلك فوراً وبدون أى تبديد للوقت أو الجهد أو الموارد . ويجوز لكل لاعب أن يعرف جميع القطع والمواقف التى للخصم ، كما هو الحال فى لعبة الشطرنج ، أو أن لاعبا قد يكون جاهلا ببعض أو جميع الأوراق والتركيبات التى يملكها الخصم كما هو الحال فى لعبة الورق ، مثل البوكر ، ولكن على أية حال ، نفترض نظرية اللعبات الكلاسيكية لفون نيومان ومورجنشترن أن كل لاعب ينبغى ألا تكون لديه صعوبة فى التفكير فى الحال فى جميع التركيبات المحتملة للحركات والنتائج التى تنطوى ليعيها فى تلك الحقائق التى يعرفها .

فى الحقيقة بالطبع أن هذا ينطبق على الشطرنج أو البوكر . فالشطرنج طريف بالضبط لأن الوقت الذى يتقضى من حركة الى أخرى — غالبا ما يكون ساعة فى المبارزات — هو اقصر مما ينبغى بالنسبة الى أى لاعب ( ويكون ذهنه محدودا جدا حتى ولو كان لديه وقت أطول للتفكير ) مما لا يسمح له بالتفكير فى كل ذلك المحيط الهائل من امكانيات الارتباط التى تقدمها قطع الشطرنج البالغ عددها ٣٢ على مربعاتها البالغ عددها ٦٤ مربعا . وبالمثل فعالم الارتباطات الممكنة فى لعبة البوكر عائله لا ينفد خلال الحدود الزمنية للمباراة والقيود البشرية التى تحد من امكانيات اللاعبين . وفى هذه الحالة يكون خير ما يستطيع اللاعب عمله هو أن يلتقط عددا قليلا من « استراتيجيات » أو « حلول » مبشرة يختار من بينها وذلك عن طريق مزيج من المعقولة والتخمين والالهام ، ثم يصرق وقتها المحدود للتفكير وموارده فى اجراء الحسابات ، على تحليل معاني هذه الاستراتيجيات المفصلة القلائل ، أملا على الاكمل فى

أن احدها قد يلغى القبول . ويجب أن يجرى اختباره على أن يتحمّل  
مخاطر الاختبار .

وثمة قيد مشابه نصدق على السياسة وعلى الكثير من المواقف

يكون مجموع الارتباطات بين جميع الحركات الممكنة والنتائج بالنسبة الى  
جميع الاطراف المعنية ، أكبر من أن يسمح بشيء يشبه الحساب الشاين  
الدقيق في نطاق الوقت المتاح .

في ظل هذه الظروف يكون من الوهم أن نتحدث من الحل  
« الأمثل » ( أى عن « أفضل جميع » الحلول الممكنة ) لأن الأكثر احتمالا  
أن يظل نطاق الحلول الكامل غير معروف لكلا اللاعبين وللاثنين في أية  
مسود من الوقت المتاح للتفكير والفعل . وهكذا يصبح البحث عن أفضل  
استراتيجية أخيرة بصورة « ملقعة للفوز » وقد تحول الى بحث عن أفضل  
استراتيجية متوسطة من أجل البحث عن أفضل استراتيجية نسبيا  
الآن أعني تلك التي تعتبر أفضل استراتيجية يحتل أن توجد في داخل  
الحدود المعايير للوقت وموارد الحساب .

أن لاى جهد يبذل في البحث ، تكاليفه ، شأنه شأن جميع  
الجهود الأخرى . فيجب الاختيار بين حلول يمكن أن تكون أفضل ، البحث  
عنها أكثر تكلفة واكتشافها أقل احتمالا ، وبين حلول أو استراتيجيات  
أكثر وضوحا : متى أقل جودة ولكن إيجادها أسرع وأرخص . ففي  
السياسة العملية ، القومية والدولية ، تكون تكاليف الوقت والتفكير حاسمة  
فالبعث عما يفترض أنه الاستراتيجية الأفضل ، عرضة لأن يتوقف  
بمجرد أن توجد أية استراتيجية تلقى القبول وتكاليف محتملة بالنسبة  
الى البعث والحساب بشرط ألا تكون استراتيجية بديلة وجذابة بالمثل  
قد ظهرت . فبرغم أن الساسة المديرين التنفيذيين في المشروعات كثيرا  
ما يعتقدون أنهم « يحسمون استراتيجياتهم الى الحد الأمثل » ( بمعنى  
اختيار أفضلها جميعا ) إلا أنهم بالفعل لا يعملون سوى ما دعاه  
العالم الاجتماعى هيربرت سيمون « الاكتفاء » الذى معناه اختيار أكثر  
استراتيجية مدعاة الى الرضاء ، من بين البدائل القليلة التى يمكن أن  
يستعرضوها في حدود الوقت والموارد التى يمكن أن ينفقوها أو تسوقها  
بنتائجها على البحث .

كثيرا ما تكون النتيجة في السياسة الدولية شيئا شبيها بها يدعى  
« قانون أقل جهد عقلى » . يجب أن يجد السياسات الخارجية أو علم الأقل  
يوافق عليها رجال مرهقون ومشغولون يعملون في ظل ضغوط شديدة



تفرضها قلة الوقت والاتصالات . ان اية سياسة يسهل نسبيا اكتشافها وتفسيرها وتتشى مع عادات التفكير المستقرة من قبل ، عند العناصر المهمة التى تتخذ القرارات ، وليس لها مساوىء رئيسية واضحة ، مثل هذه السياسة املها فرصة طيبة للاخذ بها . وعلاوة على هذا . فبمجرد الاخذ بها ، فان قدرا هائلا من التنسيق والتزام بين رجال كثيرين جدا ، وهو ما يحتاج اليه تنفيذ اية سياسة كبرى ، تقول ان هذا القدر الهائل سوف يجعل من العسير جدا تغييرها . وعلى ذلك فالسياسات الخارجية الرئيسية لا يجرى دائما اختيارها والاحتفاظ بها بطريق الحساب ان يتم هذا بعملية بعضها عتلى وبعضها عشوائى ايضا . من البحث المحدود والتقييم المحدود الذى لا تتوافر لدينا عنه حتى الآن نماذج من نظرية المباريات يمكن الاطئنان اليها .

### التهديدات والردع كمباريات تختلط فيها الدوافع :

قدم توماس س . شلنج Schelling اسهاما قيميا يساعد على فهم افضل للسياسة الدولية : حيث اظهر ان مواقف التهديد والردع يمكن النظر فيهما باعتبارهما مباريات مختلطة الدوافع . فالواضح ان الطرف الذى يطلق التهديد والطرف الذى يتعرض للتهديد : لابد ان يكون لديه مجموعة واحدة على الاقل من المصالح المتعارضة : فالمهدد ( بكسر الدال الاولى ) يجب ان يكون قائما بعمل شيء او يوشك ان يفعل شيئا يكرهه المهدد ( بالفتح ) بحيث يطلق تهديده لوقفه او تغييره او منعه . وفضلا عن هذا يقول شلنج ان لطرفى التهديد ايضا مصلحة مشتركة فى عدم تنفيذه ، لان العمل الذى يجرى التهديد بالقيام به ليس مؤلما بمعنى ما للمهدد ( بالفتح ) ولكنه ايضا كثير التكلفة او مؤلم للمهدد وانما يعمل . وكونه يفضل ان يطلق تهديدا . هذه الحقيقة لا تشهد بان شعورا من الشفقة يملكه ، وانما تشهد بانّه يعرف ويكره ما سوف يكلفه العمل الذى يهدد باتخاذ . وعلى ذلك يكسب الطرفان شيئا اذا امكن تجنب الفعل المهدد به .

لهذا التحليل مضمين واضحان يتعارض كل منهما مع الآخر احيانا . الاول انه حتى فى مواقف التهديد والردع يحتفظ الجانبان بقدر من المصلحة المشتركة التى تزيد اذا اتفد التهديد . فاذا كالا المتباريان متعادلين تقريبا واذا كانت هذه التكلفة المشتركة اكبر من المسألة التى يتعاركان بشأنها فنعنذ يصبح الردع شبيها بمباراة « الكتكات » ، واذا كانت كبيرة ولكنها اصغر من الجزاء الذى يتباريان من اجله ، اصبح الردع شبيها بمباراة « ورطلة السجناء » . ولذا ظلل الغريمان متساويين بوجه عام فى المباراة ، ولكن يصبح التهديد بينهما اشد ( اما بسبب قسوة اكبر او

أسلحة أشد فتكا ) بينما لا تزيد المكافآت التي تترتب على الفوز .  
نعتقد أن تميل مسابقة الردع الى أن تتحول من نمط « ورطة السجناء  
الى نمط « الكتكوت » . كلما عظمت حدة التهديدات المتبادلة قل الحافز  
المعقول الذي يدفع المتبارين على تنفيذه .

وعلى ذلك يكون الردع أكثر معقولة اذا كان موجهاً الى الطرف الاعزل  
نسبياً . ان تهديداً عنيفاً ضد خصم لا يستطيع أن يوقع نفس المستوى  
من الخسارة اذا عمد الى الثأر . هذا معناه التهديد بتكاليف كبيرة  
له مقابل تكلفة صغيرة بالنسبة الى المهدد ( بالكر ) . وهذا  
ما يبدو أنه يغرى مثلاً . بالتهديد بتوجيه ضربات من البحر أو الجو  
الى بلد عنيد . صغير أو فقير لا يملك بحرية أو قوة جوية مشابهة  
لتسديد ضربة مضادة . كلما زادت تسدة التهديد ( مثلاً بالتهديد باستخدام  
أسلحة أشد فتكا أو توجيه هجمات ضد أهداف هي موضع الاعتزاز  
بها كثيراً . مثل المدن الاطفال أو حكام البلد ) تراءى أنه اقدر  
على تحقيق النجاح اذا استخدم كما تقول النظرية . ضد خصم أضعف  
ولكنه ما يزال عاقلاً .

لكن حتى طبقا لنظرية الردع التقليدية تسفر التهديدات الأشد  
عنفاً ( أى بأسلحة أشد فتكا أو ضد أهداف أكبر قيمة ) عن التأثير  
المضاد تماماً عندما تطلق ضد خصم قادر على الثأر بنفس المستوى من  
الرعب أو معه حلفاء حازمون يحتمل أن يثأروا له . ولذلك عندما حلت  
محل الرؤوس الذرية في صرايحها البعيدة المدى رؤوس أشد  
قوة تحملها تقابل هيدروجينية في الخمسينات لم يزد هذا الاحلال من فعالية  
تهديدات السوفييت ضد ألمانيا الغربية أو بويطانيا لان كلا البلدين  
ظلاً يعتمدان على قوة الولايات المتحدة الثأرية بالقنبلة الهيدروجينية .  
وفضلاً عن هذا صنعت بريطانيا بعض القنابل الهيدروجينية . وبالمثل  
بالطبع لم تكن البلاد الشيوعية ليملاها الرعب بسبب الترسانة النووية  
الأمريكية الأخذه في النمو في الخمسينات والستينات لو كانت لديها قوة  
تقليدية كبيرة ( وسرعان ما ستكون لها قوة نووية ) خاصة بها كما  
كان الحال بالنسبة الى الاتحاد السوفييتي ولو تلقت تأكيدات سوفييتية  
بالحماية النووية بمثل ما تلقت كوبا في عام ١٩٦٢ . كذلك لم تكن لتشعر  
بالخوف اذا كان لديها جيوش برية ضخمة وعلى الأقل بعض حماية  
سوفييتية ، ولا حتى لو كانت قد حصلت على بعض قدرات من الأسلحة  
النووية كما فعلت الصين في عام ١٩٦٤ . وليس ثمة سبب كبير يدعو  
الى الشك في أن ازدياد التهديدات بالحرب الكيميائية أو البيولوجية بين  
القوى العظمى ، لا يفيد بالمثل في انقراض تنازلات سياسية . فطالما

بظل كلا الجانبين يتذرعان بالمقتل وقادرين على أن يلحق كل منهما خسارة كبيرة بالآخر ، فان أى تشديد للتهديدات سوف يقلل فحسب من دوافعها على تنفيذ التهديد . ونظرا لان كل جانب يعرف هذا عن الآخر ، فان التهديدات الاشد عنفا في ظل هذه الظروف ، سوف يقل تصديقها وتصبح اقل مفعولا .

والمعنى الثانى الذى ينطوى عليه نموذج شيلنج ، يتناول هذه النقطة فقط ، فعنده ان فعالية تهديد ما لا تتوقف على حدته فحسب ولكن على معقوليته ايضا ، وهذه المعقولة التى تجعله موضع التصديق ، ناحية متميزة من التهديد الذى يمكن ان يتلاعب به على انفصال ، مهدد بارع . فيقول شيلنج ان مثل هذا المهدد يستطيع أن يجعل تهديده اثنى الى ان يكون موضع التصديق بأن يظهر أنه غير معقول من جهة ، وبأن يتصرف بطريقة غير معقولة من جهة أخرى . وهو يفعل هذا بأن يبدى حركات أكثر تهورا ، وبأن يلزم نفسه بمزيد من الانفعان المتهورة التى لا تسمح بها المعقولة الدقيقة . وفى احد الامثلة التى ضربها شيلنج أنه اذا تقابلت سيارتان عند تقاطع وارايت كل منهما ان يكون لها حق المرور ، فمن المحتمل ان يكون النجاح من نصيب السائق الذى يبدأ بالاسراع بسيارته بحيث لا يتمكن من وقفها فى الوقت المناسب كى يتفادى تصادها لو حاول ذلك . ويقول شيلنج ان هذا المسلك غير العقلانى يجب ان يرغم السائق الآخر على ان يهدىء من سرعته ليتفادى تصادها — الا اذا كان السائق الآخر بالطبع ( وربما قرأ كلام شيلنج او على الاقل اتبع المبرر الذى ذكره الاخير ) التزم هو ايضا بأن يسرع بحيث لا يتمكن من التوقف قبل ان يكون الفوز من نصيب اللاعب الذى ينزع عجلة ويلقى بها او يضع قماشاً اسود فوق زجاج السيارة الامامى وهو يقود سيارته الى الامام — الا اذا لجأ خصمه الى نفس التكتيك .

ان التكتيك الذى درسه شيلنج يعتمد فى جوهره على تعمد الخصمين خلق خطر يشاركان فيه . فكلما عظم الخطر الذى يتقاسمونه والذى تولد من تكتيك متهور او من وسيلة تدفع بعض التهديد للصدفة ( كاطلاق قمر صناعى فى المدار ومسلح بأسلحة نووية ، وتحركة عجلة روليت ، او بالاشتباك فى حرب محدودة ولكنها تتصاعد ، وهى حرب يعلم الكل ان من الممكن ان يفلت زمامها ، أصبح التهديد اجرب الى ان يكون قابلا للتصديق وعظمت مصلحة الطرفين العاقلة فى الهروب من هذا الموقف الخطر . ونظرا لان المهدد ( بالكسر ) التزم على نحو يفتقر الى جودة العقل ، بأن يواصل السير فى طريقه ، عظمت الآن على ما يرى شيلنج ، المصلحة العاقلة التى تجعل الطرف الموجه اليه التهديد ، يستسلم .

لا تتضمن نظرية الردع ما يبين حجم المسائل التي على موضح التسابق ، فقد تكون خطيرة أو تافهة ، وقد يكون خطرها مباشراً أو بعيداً . وبقدر ما تصدق النظرية فهي تنطبق على مواجهات الردع بين القوى التي تتصارع حول مصالح هامشية ، وكذلك بين القوى المتصارعة من أجل وجود مراكزها ومؤسساتها الرئيسية . وهي تنطبق أيضاً على الصراعات الدولية التي تتعلق بأهداف صفوات معينة أو مجموعات مصالح معينة فحسب . وتنطبق كذلك على الصراعات التي تنطوي على بقاء نظم أو دول أو شعوب بأسرها . الواقع أن النظرية أذ تشدد على الفائدة المحتملة من السلوك غير المعقول باعتباره عاملاً يساعد على جعل التهديدات موضع التصديق . فاتها تقامر على قدرة حكومة أو شعب في مثل المسابقة أن تبالغ في تمثيل أو تقدير مصالحها التي هي موضع النزاع . فكلما عظمت معقولة افراطها في تمثيل هذه المصالح وعظم خداع النفس بصدد هذه المصالح . أصبحت تهديداتها أشد فعالية . هنا تقرب نظرية الردع من أن تصبح نظرية في خداع الذات .

ونظرية الردع تثير الاهتمام ومهمة . ولكن فيها ثغرات خطيرة ويحتل أن تكون قاتلة . ويبدو أنها موضع تصديق واسع الانتشار من جانب ساسة لهم نفوذهم وقادة عسكريين وقطاعات من الرأي العام في البلاد كثيرة . وهي تلخص وتوفق بطريقة بدعية وذكية بين كثير من المعتقدات الشعبية التي تعنتها هذه المجموعات من الناس . وعلى أي حال ، علمت الكثير في تحسين التفكير في هذه المسائل . فقد اخلت روح اللعبة والحساب محل روح الحرب الصليبية . وعلمت الناس أن ينظروا دائماً الى كلا جانبي لوحة اللعب وأن يأخذوا في الاعتبار قدرات خصمهم الحقيقية والاستراتيجيات التي يمكن أن يأخذ بها . وأبدلت الحماس المؤمن بأنه على حق . بالعقل الناقد . وعلمت الخصوم أن يوجهوا الاهتمام الى المصالح التي يمكن أن يشاركوا فيها وكذلك المصالح المتعارضة .

وفي الوقت نفسه ، خلقت نظرية الردع أخطارها هي : العاطفية وكذلك المتصلة بالادراك الحسى . لقد شجعت بعض الناس على أن يلعبوا في خيالهم ب حياة وموت الملايين ، وأن « يفكروا فيما لا يمكن التفكير فيه » ( على حد تعبير هرمان كاهن ) ، وأن يفكروا في موت مليون من الانفس بنفس السهولة التي يفكرون بها في انفاق مليون من الدولارات . وفي صفوف اناس مختلفين شجعت بعض القساوة . وقعدوا من تصلب المشاعر ، وبعض اعتقاد بأن النهاية تبرر جميع الوسائط ، وبعض استعداد لخفض الحواجز العاطفية بما يسمح بالقتل والتعذيب الجماعى كوسيلة

محتلة من وسائل السياسة العامة . ومن كل هذه النواحي شكلا تحديا خطيرا لاهم تقاليدنا الدينية والاخلاقية .

بل ان اخطارها المتعلقة بالادراك الحسى اعظم اذ انها فى حالتها الراهنة تطلق منتفذا من خلال نقاط الضعف الفكرى ، ويبدو ان ثنائيا من نقاط الضعف هذه تستأهل ان نوردها هنا . يمكن علاج ثلاث منها بطريقة سهلة نسبيا بأن نحسن استخدام الامكانات الذهنية التى تتيحها نظرية المباريات حتى فى حالتها الراهنة ، اما العيوب الخمسة التى تنتم بها نظريات الردع الحالية فيبدو من المحتمل انها تتطلب تغييرات أبعد مدى فى تفكيرنا .

تميل النظرية الراهنة فى الردع الى جانب التفكير قصير الاجل . فاولا تميل الى معاملة قدرات المتبارين على أنها ثابتة ، والى اهمال فرص الصراع المضاعفة بالنسبة الى كل منهم . وتوجه اهتمامنا الى ما يستطيع كل منهم ان يأخذه من الآخر فى حالة الاتصال والصراع ، هو أكثر بكثير منه الى ما يستطيع كل منهم ان يحصل عليه بنفس ما يملك من الموارد ، لو انهم تبادوا الصراع او حدوا منه كثيرا وبصفة مؤقتة ، وجرى استثمار الموارد التى اخذت استثمارا منتجا فى نواح أخرى . وثانيا ، كثيرا ما تميل الى النظر الى المخاطر العاجلة التى تتطوى عليها معظم الصراعات الدولية الرئيسية ، على أنها اكبر من تكاليف الحرب النووية ، وبهذا تميل الى معاملة هذه الصراعات على أنها أشبه « بورصة السجناء » ( التى توحى بدوافع قوية للشك والعداء ) منها « ببراءة » الكتكوت » وان كان النموذج الاخير قد يكون أكثر واقعية فى بعض الحالات .

ثالثا : يشدد الكثير من نظرية الردع الراهنة على اللقائات او المواجهات الواحدة بأكثر مما يشدد على المتكررة ، حتى وان كانت تكتيكات العصاب الذرية الواحدة أو العصاب « نهاية العالم » مختلفة عن التكتيكات اللازمة لمباريات البقاء . مثال ذلك ان التفاوض بعدد أن يكون خصم قد بدأ القاء القنابل على أرض طرف ، قد يبدو معقولا فى تلك اللحظة ولكن هذا قد يغرى الخصم بتكرار هذه التكتيكات فى وقت النزاع التالى وبذا يفتح الباب أمام سلسلة من اعمال التخويف والاستسلام المتعاقبة وبذلك ، قد يكون رفض سافر للتفاوض تحت الاكراه أكثر تكتيك انتافسا مع العقل ، يتبعه شعب لم يهزم بعد . والحقيقة ، أن هذا كان فى الواقع التكتيك المضاد الذى استخدمته طيلة أكثر من قرن ، معظم الشعوب التى لم تكن قد هزمت فعلا أو عزلت على نحو لارجاء فيه ، أو تعرضت للارهاب الذى يحملها على الرضوخ .

والنقائص الباقية التى تنطوى عليها نظرية الردع أشد خطورة .  
 أولا ، تفترض النظرية الجارية أن لكل من المهدد والمهدد سيطرة كاملة على سلوكهما . ولكن هذا الغرض كثيرا ما يكون باطلا تماما ، فبقدر ما يتصرف الذى يطلق التهديد تصرفا بعيدا عن المعقولة ليزيد إمكانية تصديق تهديدا وبذا يقلل بطريقة تكاد أن تكون حتمية ، من إمكانية تصديق محاولة إشاعة الاطمئنان بأنه لن ينفذ بالتأكيد تهديده اذ نزل الطرف الآخر على مطالبه . وإذا استخدم تكتيكات متهورة ، فلا يستطيع المهدد ( بالكسر ) التحكم فى تهديداته وما يحاول أن يبعث به الطمأنينة فى الوقت نفسه . ولكن اذا استخلص المهدد ( بالفتح ) أن المهدد ( بالكسر ) المتهور بصورة رهيبة والبعيد عن جادة العقل سوف يصيبه بأشد ما يقدر عليه فى أى حال ، فعندئذ يفقد المهدد ( بالفتح ) الدافع له على الرضوخ فكأنه كالذى يشفق بسبب شاة كما يشفق من أجل حمل . وأذ ليس هناك ما يخسره ، فقد يتحدى المهدد الآن . بطول عام ١٩٣٩ كان هتلر قد أصبح موضع التصديق باكثر مما كان فى عام ١٩٢٦ . ولكن الآن اخفقت تهديداته فى الحينولة دون دخول فرنسا وبريطانيا الحرب ضده - لا لأن حكوماتهما لم تأخذها باخذ الجد ( أخذها بالفعل ) وانما لانها التفت فى تأكيداته .

لكن قد يكون المهدد ( بالفتح ) اقل سيطرة على سلوكه . ان نظرية الردع التقليدية تغفل عن أن تأخذ فى الحسبان احتمال تصرف مستقل من جانب السلوك الذى يراد ردعه - أى الذى يريد المهدد ( بالكسر ) أن يمنعه . فاذا كان من غير المحتمل أى يقع على أى حال هكذا المسلك من جانب المهدد ( بالفتح ) والذى يراد منه ، فعندئذ قد ينجح الردع بسهولة أو على الاقل يبدو كذلك . ولكن اذا كان السلوك المراد منعه محتملا جدا فى العادة ومتكررا ، أو تسانده دوافع قوية كما فى حالة حركة دينية أو ثورة اجتماعية ، فعندئذ يجب أن يكون قويا للغاية بحيث يحول دونه تماما . وأعظم الاحتمال أن تغفل أمثال محاولات الردع هذه .

ثانيا : كثيرا ما تغفل نظرية الردع أن تحسب **الخطر التجميعى** . من المحتمل أن السارق المتهور الذى يتحدث عنه شيلنج ، يتخذ الطريق الصحيح عند أول تقاطع وبذا يجتازه بسرعة حيا . لنفرض أن فرصة فى البقاء على قيد الحياة ٩٠ . أو ٩٠ فى المائة . ولنفرض فى هذه الحالة أنه يواصل تكتيكاته المتهورة وأن فرص البقاء والنجاح أمامه فى كل لقاء عند التقاطعات هى ٩٠ فى المائة من ٩٠ فى المائة ، أو ٢٠.٩ وهى ٨١ فى المائة . وفرص بقائه حيا بعد لقاءات ثلاثة هى ٩٠ . أى ٧٢.٩ فى المائة ، وانها حوالى ٥٩ فى المائة فى لقاءات أربعة ، وأقل من ٥٤ ( م - ١٢ العلاقات الدولية )

في المائة بالنسبة الى لقاءات خمسة ، وأقل من ٥٠ في المائة في حالة لقاءات سبعة ، وانها سوف تقل بنسبة النصف في كل سبعة لقاءات اضافية . ومن ثم لا يتيح ٢١ لقاء متتالية للاعب الذى يتعرض لمثل هذا الخطر الكبير ، سوى فرصة واحدة من بين ثمان فرص للبقاء حيا ، فاذا كان عدد اللقاءات ٩٩ كانت فرصة واحدة من بين ثمان فرص للبقاء حيا ، فاذا كان عدد اللقاءات ٩٩ كانت فرصة البقاء حيا من واحد في ١٠٠ ، وتهبط الى أقل من فرصة في كل ١٠٠٠ اذا كانت اللقاءات ٧٠ . أما أن كل لقاء مفرد يتيح له تسع فرص من ١٠ فيكاد ألا تكون له أهمية بالقياس الى الاثر القاتل المترتب على المخاطر التجريبية . ان الشؤون الخارجية للشعوب والدول التى تعجز ان تعيش فترات طويلة من الزمن ، يجب أن تحكمها أساليب يحتل ان تنجح لها البقاء على قيد الحياة اجيالا وقرونا ، ومن ثم عن طريق عشرات من لقاءات السياسة الخارجية ، مليئة ببعض خطر الحرب .

لا تزال نظرية الردع التقليدية أشد خطورة في فرضها الاساسى الثالث وهو أن يظل المهدد والمهدد أى حكومات وصفوات كلا البلدين فى مواجهة من الردع ، يلتزمان جادة العقل تماما تحت الاكراه ، كما فى أزمة تشمل التهديدات والخوف والقلق والتعب وعبء الاتصال . ان التجربة فضلا عن قدر طيب من البحث فى علم النفس ، يوحيان بالعكس ، ذلك أن الرجال الذين يعانون من التوتر ويملكهم الخوف ويشعرون بالاعياء — بما فيهم الساسة والعسكريون — يميلون الى أن يفقدوا ضبط النفس وان ينزعوا الى العدوان ، بينما تصبح مدركاتهم أقل دقة واحكامهم أقل سدادا . وباختصار نقول انهم يصبحون أقل اعتداء بمقتضيات العقل — حتى ولو كانت نظرية الردع تشير على المهدد ( بالكسر ) أن يجعل حياته شأنها شأن حياتهم . متوقفة على استجاباتهم العاقلة لتهديداته .

ورابع الفروض الاساسية ولكنه موضع الشك ، التى تقوم عليها نظرية الردع ، فرض خفى . انه الفرض الضمنى عن بعض عدم تماثل هام بين المهدد والمهدد وخاصة عندما يكون بلد الكاتب مستبكا فى النزاع . يفترض القادة السياسيون والعسكريون الامريكان أن الاجانب يمكن تخويفهم بالتهديدات او بمظاهر قوة لا يمكن أن تغضب سوى الامريكيين ، وكثيرا ما يجرى الافتراض بصورة تكاد ان تكون الية ، بأن الاجنبى اضعف من حيث قدراته او فى دافعه على استمرار النزاع او فى ثباته وقوة احتماله للخطر . فى عصر القومية الذى نعيش فيه ، فإن هذا وهم مشهور ودولى بدرجة أكبر او أصغر ، تشجعه كثيرا كل حكومة تقريبا على ان يشيع فى صفوف مواطنيها . ولكنه وهم يمكن أن يكون قاتلا فى سياسة الردع النووى .

ربما يكون الفرض الخامس الأساسى من الفروض التى تقوم عليها نظرية الردع ، هو أهمها جميعا ، وهو فرض يمتد الى الطبقة الأكبر بأسرها من طبقات نماذج المماريات . انه ذلك الفرض عن دوافع اللاعبين التى لا تتغير من أول المباراة حتى آخرها . وطبقا لهذا الفرض يجب أن تكون رغبة اللاعبين المعقولين هي الفوز ، ولا يريدوا شيئا سوا من بداية المباراة حتى نهايتها . ولكن هذا الفرض لا يصلح بالنسبة الى شئون البشر وخاصة بالنسبة الى السياسة ، ذلك اننا نعلم أن الأفراد والمجموعات والأحزاب والحكومات والشعوب كلها تغير رأيها ، وكثيرا ما تفعل هذا خلال صراع ما تشتبك فيه ، كما أن سير الصراع نفسه قد يستدعى بعض هذه التغيرات .

هذا الفرض عن الدوافع التى لا تتغير هام بوجه خاص بالنسبة الى حساب النجاح الذى يحتمل أن يحققه الردع عن طريق التهديد المحسوب او اللامعتولية الجزئية — التهديدات التى تترك شيئا للصدفة — مما درسه شيلنج . فإذا ظلت أفكار المهدد ( بالفتح ) وتصورات وقيمه بدون تغيير بينما هو واقع تحت امثال هذه التكتيكات ، فعندئذ يكون من المعقول فى الواقع أن يستسلم لها . ولكن هذا الفرض ليس مقبولا فى الظاهر . فقد تتغير نصورات المهدد ( بالفتح ) عن المهدد ( بالكسر ) . فإذا حاول الأخير أن يظهر بمظهر الذى يتسم ببعض اللامعتولية — بأن يزيد من سرعة سيارته عند نقاط التقاطع ، بعدم اصالة السمع خلال المفاوضات ، او بالتظاهر بأنه يترنح أو ثمل بينما يحمل متفجرات توتية وهو يمر امام خصمه ، او ربما فى حالة زعيم أمة ، بأن يعتمد اشغال الرأي العام الداخلى — فعندئذ يحتمل أن يرى فيه خصمه طرفا غير معقول الى حد كبير أو كلية ، وبذا يرى فيه تهديدا إعمى يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن مهما كان الخطر الذى ينطوى عليه هذا الموقف . فاعظم الاحتمال أن التهديدات بالأسلحة النووية والتى تبدو غير معقولة أو لا يتحکم فيها صاحبها تماما ، قد تستدعى هجوما نوويا « وقائيا » من أى طرف معرض للتهديد إذا كانت لديه القدرة على شن هجوم كهذا .

وقد يعمل فى الاتجاه نفسه تحول فى قيم الطرف الذى تلقى التهديد المتهور . فالتهديدات من « النوع الذى وصفه شيلنج » تحقق أكبر قدر من الأثر فى المواقف الشبيهة بلعبة « الكتكات » أى المواقف التى تكون فيها العقوبات المترتبة على عدم تعاون الطرفين ، أكبر من العقوبات التى تحل بأى من الجانبين نتيجة استسلامه ، وهذا بالضبط السبب الذى من أجله نجد المهدد ( بالكسر ) الأشدد تهورا الذى أسرع بسيارته ، أو التزم مبكرا بشئ ، لا يمكن الرجوع فيه . قد يتوقع أن تحمل المصلحة الذاتية خصمه على التسليم له بصدد المسألة الأقل قيمة التى هي موضع الخلاف فى هذا اللقاء . لكن فى الحقيقة قد تتغير الآن قيم المهدد ( بالفتح ) تغييرا حاسما . لم يعد ما يهمه الآن ذلك الموضوع التافه نسبيا الذى دار حوونه النزاع الاصلى — مثل حق المرور عند التقاطع الاصلى ، أو شقه غير ذات قيمة



نسبياً من أرض تتنازع بشأنها الحكومات فى صراع على الحدود — ولكنه قد يضىء الآن قيمة عالية للغاية على **عدم التعرض لتكتيكات أمثال هذه الضغوط الشديدة** . فقد يقول راكب سيارة ثارت مشاعره : « سوف أمر فى هذا الطريق أولاً حتى ولو كان آخر شئ عمله » حتى ولو لم يكن فى عجلة خاصة عند ذلك التقاطع ، وقد تفضل الحكومة والرأى العام فى بلد واقع تحت تهديد ، أن يتعرض لأكبر المخاطر بدلاً من الخوض للتهديدات حتى فى نزاع تافه أصلاً . بالمصطلحات الرياضية يكون التغيير فى حجم منافع المهدد ( بالفتح ) قد حول الصراع الأصلى وكان من نوع « لعبة الكنتوت » الى ورطة سجناء حقيقية ، على الأقل بالنسبة الى لاعب واحد ، وفيها أصبحت عقوبة ما أقدم عليه من استسلام CD أكبر بشكل حاسم من نصيبه من العقوبة المشتركة المترتبة على الصراع المتبادل DD . وعندما يحدث هذا فإن التهديدات من « الطراز الذى يصفه شيلنج » عن طريق التزامات لا رجوع فيها أو فقدان جزئى للسيطرة ، نقول أن من المحتمل أن هذه التهديدات لا تحقق الأغراض المتوخاة منها أو تنطوى على امكانية تحطيم نفسها ، ولا يمكن أن سبق أن أطلق تهديداته بروح من التهور ، أن ينقذ نفسه الآن الا بعودة سريعة الى تكتيك الاعتدال والتعاون المتبادل .

وعلى ذلك فى مراحل صراع قائم على الردع يستطيع كل من المهدد والمعرض للتهديد ، أن يغيرا بهسلكما والى حد ما ، قيم وتصورات كل منهما فضلاً عن قيمهما وتصوراتهما ، ويمكنهما أن يزيذا أو يقللا من نسبة المصالح المشتركة بينهما . وبقدر ما يغير كل منهما دوافع الآخر ، يصبح النزاع بينهما جدلاً حقيقياً أكثر مما هو مباراة ألعاب .

### المجالات : النزاعات التى تسمح بتغيرات فى الصور والدوافع

يمكن أن يطلق اصطلاح « مجادلات » بالمعنى الدقيق على الصراعات التى فيها يغير الخصوم دوافع بعضهم بعضاً وقيمهم والصور التى يرسمونها للواقع . ليست جميع مبادلات الألفاظ أو الرسائل ، ولا جميع الأحداث التى توصف بأنها « مجادلات » هى مجادلات حقيقية بهذا المعنى . عادة لا يحاول فريقان من طلبية المدارس الثانوية يشتركان فى مناظرة ، أن يغيرا أفكار كل منهما حول موضوع المناظرة الذى يتصافف تخصيصه لهما ، وبدلاً من هذا فإنهما مشتبهان فى مباراة يتنافسان فيها من أجل التأثير علىحكام المناظرة ، وربما على جمهور الحاضرين . فى هذه يلعب الفريقان من أجل الفوز ، فإذا أعلن فريق فى وسط « المناظرة » أن خصومه كسبوا بفضل حججهم ، يكون قد تعلم شيئاً عن الموضوع محل النقاش ولكنه يكون قد خسر المباراة . واجراءات الخصوم فى المحاكم تنقسم فى العادة بمثل هذا الطابع الذى يميز مباريات الألعاب . فممثل الادعاء وهامى الدفاع لا يحاولان أن يقتنع كل منهما الآخر ، كما لا يحاول مثل هذا الأمر محامو الاطراف

المتنازعة في قضايا القانون المحنى . فهم في كل قضية يحاولون أن يكسبوا ، وعادة بالتأثير في قاض أو هيئة محلفين ، وبقدر ما يظفر جانب يحكم لصالحه بخسر الجانب الآخر . القاضى أو المحلفون هم وحدهم الذين يتوقع منهم أن يغيروا رأيهم نتيجة لرافعات الخصوم ، والفروض ( وعموما لمسبب طيب ) أن الطرفين المتنازعين أذ يكشفا للقاضى عن جميع الحقائق المتصلة بالموضوع ، انما يحسانا صنعا باكثر مما يفعل موظف محايد يتولى البحث والتحقيق .

امام المناقشات فى الهيئات التشريعية فرصة افضل كى تصبح مجادلات حقيقية ، وينطبق هذا على المفاوضات بين الدبلوماسيين الذين يمثلون الحكومات ، وعلى محاولات ممثلى الحكومات فى المنظمات الدولية . فى كل من هذه الحالات بالطبع ، يحاول المشرعون والدبلوماسيون أو مندوبو الحكومات أن يظفروا بشئ، للمصالح أو الاطراف أو المجموعات أو الحكومات والشعوب التى يمثلونها . وكثيرا ما يجب عليهم أن يظفروا بشئ، للمصالح التى يمثلونها على حساب أية مصالح معارضة لها ومن ثم على حساب مجموعات أو حكومات أخرى . ولكن غالبا ما لا يكون معروفا تماما أية نتائج أو حلول تحقق فى الحقيقة أعظم فائدة لكل طرف يمثلها المفاوض ، وقد يظل من المتعين اكتشاف النتائج الانسب لكل طرف وربما التى تكون مواتية لعدة من الاطراف المعنية سويا أو لهم جميعا ، وإذا جرى الكشف عنها فلا بد من تقديمها لتظفر بالقبول والموافقة .

وبناء على ذلك تكون المفاوضات الحقيقية مزيجا من مباراة تنافسية تصحبها رحلة كشف مشتركة وحيلة متبادلة تهدف الى اجراء تقييم وتصحيح متبادلين .دركات وتفضيلات عدة من الاطراف المعنية أو كلهم . ففى المفاوضات الطويلة التى أدت الى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية والتى وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٣ — وانضمت اليها بعد ذلك معظم شعوب العالم باستثناء فرنسا والصين الشيوعية ، هذه المفاوضات مثال عن جدل حقنى من هذا القبيل . فبروح من الرزانة والتعقل فى اثنتائها ، بالإضافة الى للدول المختلفة من مصالح تنافسية ملحة ، نشأت ايضا مجموعة من مدركات ومصالح مشتركة ، كانت من القوة بحيث أدت الى قرار تقبضته جميع البلاد تقريبا باعتبار أنه يتفق مع مصالحها .

وبرغم ما يبدو من أن المجادلات الحقيقية ، من قومية أو دولية ، لا يمكن أن تحسن نماذج مباريات الألعاب تمثيلها ، بل ولا أن تمثلها فى الواقع أى من عمليات « القتال » الصماء شبه الآلية التى سلفت مناقشتها ، فليسنا نفهم جيدا الطبيعة الحقيقية لأمثال هذه المجادلات . ومع كل ، هناك قدر طيب من الخبرة العملية عرس المجادلات ، استمدت منه عناصر من الفراسة والحكمة العملية ، منها ما يمكن أن يدعى مبدا إعادة تحديد المواقف على نحو يلقى القبول من الاطراف المعنية سويا . فطبقا لهذا المبدأ يعظم الاحتمال بأن يؤدى الجدل الى اكتشاف حل يكون مقبولا من

كلا الطرفين ويعود عليهما بالنفع ، اذا اكتشف كل جانب ما يقول الآخر فعلا —  
اى اذا عرف ان يبين لنفسه قضية خصومه فى صورة هى من الوضوح والجازبية  
بحيث تلقى القبول من هؤلاء الخصوم انفسهم .

وثمة خطوة جوهرية أخرى هى ان يكتشف كل جانب على أية اساس يمكن  
اقتناع الجانب الآخر بصديق أفكاره هو . وبعد ان يكتشف جانب ما فى اذمان  
خصومه من أفكار أو صور للواقع ، يتعين عليهم أن يكتشفوا **مجال صحة** كل فكرة  
من هذا القبيل . ففى نزاع بين بلد خرج حديثا من تحت السيطرة الاستعمارية وبين  
« البلد الأم » التى كانت تسيطر عليه من قبل ، فمن المحتمل أن يشكو المتحدثون  
باسم الشعب الجديد مما كانوا يتعرضون له من ظلم أو استغلال على ايدى سادتهم  
من المستعمرين ، بينما يميل المتحدثون باسم البلد الاستعماري السابق الى التأكيد  
على الفقر الأصلي الذى كانت تعانيه المستعمرة السابقة وعلى التحسينات والمنافع  
التى جاء بها الحكم الاستعماري لأهل المستعمرة . كل فكرة من هذه الأفكار يحتمل  
أن تكون صحيحة بالنسبة الى عدد محدود من الحقائق ، وغير صحيحة بالنسبة الى  
حقائق أخرى . فاذا تعلم كل جانب أن يكتشف مجال صحة أفكار خصومه التى  
تبدو بعيدة عن الصواب ، ومهما كان هذا المجال صغيرا ، واذا اكتشفا أيضا  
حدود صحة أفكارهم ( والتى تبدو معقولة ) فعندئذ يزيد الاحتمال وان لم يكن  
التأكد ، بقيام نقاش صحيح يسفر فى النهاية عن نتيجة مثمرة وتعود بالنفع  
على كلا الجانبين .

على نحو ما توحى به هذه الأمثلة ، فان الكثير من المواجهات الفعلية بين  
المجموعات ذوات المصالح أو الأطراف أو الشعوب أو الايديولوجيات  
المتنازعة ، قد تتصف بالكثير من خصائص المجادلات . فاذا كان الامر كذلك فقد  
نتوقع فى هذه الحالة أن الزمن والأحداث ونتائج سلوكهم لن تغير فى نهاية الامر  
حظوظ المتنازعين وحدهما فحسب ، بل وتغير أيضا نظرتهم واهدافهم وقيمهم .  
ويمثل هذا المعنى نوعا سبق أن لاحظ جون ديوى ان الناس لا يقررون الكثير  
من الخلافات الناشئة بينهم ولكنهم يتغلبون عليها . لكن بصرف النظر عن امثال  
هذه الاموال الحكيمة هذه ، لا يزال علينا أن نرسم نماذج صورية مناسبة  
للمجادلات الحقيقية .

كثيرا ما تكون الصراعات الفعلية بين الدول شبيهة بمزيج من الممارك ومباريات  
الالاعاب والمجادلات ، التى تكون فيها الغلبة لهذا العنصر أو ذاك فى المزيج  
فى اوقات واماكن مختلفة ، وعندئذ ينحصر فى السياسة والحكومات والمواطنين  
المسؤولين فى معالجة هذه الصراعات الدولية بحيث يبقيها داخل حدود يمكن  
احتمالها ، اى ان تحيى بقدر ما يسمح به التيار ، المصالح الوطنية بينهما  
تواصل هذه المصالح نفسها التطور والتغير ، وأن يكسب الوقت والقوة ، ويضمن  
البقاء القومى .

## الفصل الثاني عشر

### الدبلوماسية والمحالفات الائتلافية

تجد أى دولتين يشتبكتين فى صراع ان كلا منهما تعتمد على الاخرى دائما وبصورة غريبة حتى ولو كانت مصالحهما متعارضة . وينفق غذا لان حكومة أى من الدولتين لا تستطيع الحصول على كل ما تريده بغير قدر من التعاون ( الطوعى او الاجبارى ) من جانب الاخرى ، اعنى ان الدولة الواحدة لا تستطيع ان تحقق كسبا ( وتطالب بطريقة مشروعة ) ضد الاخرى الا اذا سمحت الاخيرة بخسارة تقابله ( وسلمت بها بشكل سافر ) . فى ظل ظروف صراع من هذا القبيل ، يحاول حكام كل دولة بالطبع ان يجعلوا الاخرى تعمل ما يريدون ( وتوافق عليه ) وذلك بأية وسيلة يبدو أنها تناسب الموقف القائم فى حينه — وكلما كانت الوسيلة اقل ارباكا وتكلفة ، كانت افضل .

**الدبلوماسية :**

اولا وقبل كل شئ ، تستطيع الدول بالطبع ان تتفاوض وتساهم عن طريق المسالك الدبلوماسية العادية . ان سفراءها ووزراء خارجيتها وكبار الموظفين الدبلوماسيين ، هم فى العادة مفوضون من اهل الخبرة ، ويعرفون انه اذا اريد الحصول على معروف فقد يتعين على المرء ان يعد بمثله بالقابل ، ويعرفون ان فى امكانهم احيانا ان يضعوا فى كفتى المساومة مقترحات مهيبة مؤداها ان الافضال التى سبق منحها للبلد الآخر يحتل ان تظل قائمة اذا جرت الموافقة على الرغبات الحالية التى تبديها حكومتهم .

والمساومة من هذا النوع كثيرا ما تشبه مباراة فى الدبلوماسية طبقا للقواعد التى تعامل بها تصورات ومصالح كلا الطرفين . فأولا يجب على الدبلوماسيين من كلا الجانبين ان يرسموا استراتيجيتهم التى تبشر بأكبر قدر من النجاح ، وذلك فى تدبرهم للاستراتيجية التى يحتل ان يتبعها الجانب الآخر ، ثم يمارسون لعبة المساومة من حركة الى حركة ، ومن اقتراح الى اقتراح مضاد ، بأفضل ما يقدرون عليه . الى ان يتم الوصول الى نتيجة يقبلها الجانبان ، أو تفشل المفاوضات وتؤجل أو تقطع . بل وأحيانا كما راينا فى الفصل المتقدم ، قد تتخذ امثال هذه المفاوضات طابع أو بعض طابع جدل أو حوار حقيقى بين الحكومتين والشعبين . وفى هذه الحالة يتعلم كل بلد وحكومة شيئا فى خلال عملية التفاوض . وبناء على ذلك يمكن ان تتغير الصور التى يرسمها كل طرف للآخر أو للواقع الخارجى ، بل وقد تتغير بعض الأشياء التى يفضلونها وقيمهم . واذا كانت هذه التغيرات تميل الى ان تجعل المصالح الجارية لكل بلد أكثر اتفقا مع مصالح الآخر

فنعندئذ يمكن أن تغطيها مواقف التفاوض ، ويزداد الاحتمال فى الوصول الى اتفاق يرضى عنه أجانبيان • لكن فى السياسة الدولية يتصرف كل شعب فى العادة كما لو كانت له مصلحة فى التأثير فى هذه العملية بطريقة تحل الآخر على أن يغير بقدر الامكن فى أفكاره بينما يقبل أقل تغيير ممكن فى أفكاره • و جرت العادة أن يفضل كل شعب أن يتحدث بدلا من أن يستمع ، وأن يعلم بدلا من أن يتعلم • وهكذا يحاول كل شعب أن يحقق الكثير من التغيير فى خصومه أو شركائه بينما لا يقبل بالنسبة الى نفسه الا القليل من التغيير • ( فى بند سابق من هذا الكتاب وصفنا هذا النوع من السلوك بأنه ممارسة القوة —وصافى القوة بوجه خاص ) •

وأرق الادوات نسبيا لممارسة السلطة على بلد او عدة بلدان أخرى هما النفوذ والدعاية • ويتمثل النفوذ فى استخدام بعض قيم ومصالح الاشخاص والجماعات داخل البلد ألبين لتأييد السياسات التى تسعى بلد شخص ما لتأييدها هناك • وتتمثل **الدعاية** أساسا فى الجهود المبذولة لتغيير صورة الواقع العاطفية والادراكية التى يتصورها بعض أفراد أو جميع سكان البلد المستهدف لأغرائهم بالتصرف كقادة حسب رغبة انبلد صاحبة الدعاية •

ان أعضاء الصفوة الأجنبية يمكن جعلهم أكثر تقبلا لرغبات بلد ما اذا هم تلقوا تعليمهم هناك وخاصة فى مدارسها وجامعاتها الراقية • وقد يقدم البساد صاحب النفوذ مثل غذا الطعم أوسمة تكريم وجوائز لأعضاء الصفوة فى البلد المستهدف • والمنح الدراسية للطلاب المؤهوبين والاعانات المالية لبعض المؤسسات الثقافية الثقيرة • وقد جرى كذلك تبادل البرامج الثقافية والمكتبات والمستشفيات وزيارات الشعراء البارزين أو العلماء لأخدمة الغرض نفسه •

وبخلاف هذا يمكن أن توجه جهود جماعية بهدف التأثير • الى وسائل الاعلام بانجماعير فى البلد الذى يراد التأثير فيه ، بأن تزود بفيض من الاخبار المناسبة والمقالات أو الصور ، بالمجان أو بأثمان مخفضة ، أو أن تلتزم باسقياء معظم أنبائها الدولية من احدى وكالات الأنباء ذات الصبغة الاحتكارية بوجه عام ، فى احدى القوى العظمى ، مثل رويتر فى بريطانيا ووكالة فرانس — برس بفرنسا ، ووكالة كيودو فى اليابان . DNB بألمانيا ، وتاس فى الاتحاد السوفيتى . وأسوشيتدپريس ( أ ب ) والصحافة المتحدة الدولية ( ي ب ) فى الولايات المتحدة • ان نظرة سريعة الى الحروف الاولى الدالة على وكالة أنباء ذات نطاق عالمى وتقدم معظم الأنباء الدولية للصحف الرئيسية فى أحد البلاد النامية ، هذه النظرة غالباً ما تكفى للإيحاء بالدولة الكبرى التى تمارس أكبر التأثير على البلد •

ويمكن استخدام وسائل اعلام جماعية أخرى بنفس الطريقة • فمثلا انه عن طريق عرض افلام كثيرة فى بلد ما ( وهى عادة تتم على اساس اتفاق ثقافى أو

تجاري محدد ) ، أو عن طريق نصيب كبير من برامجها التليفزيونية ، تستطيع دولة كبرى أن تزيد من نفوذها غير المباشر .

وبعض اساليب التأثير مباشرة بدرجة اكبر . مثال ذلك انه يمكن تحقيق سيطرة جزئية على وسائل اعلام اجنبية عن طريق توجيه الاعلانات او شراء الملكية او الاسهم . ويمكن دعوة رؤساء تحرير للصحف لزيارات رسمية تمتد وقتا وتصبحها دعائية واسعة ، او تقدم الاعانات الى المحررين كما تقدم الى الصحف ، سرا وبطرق متنوعة . ويمكن عمل شيء من هذا القبيل في بعض البلاد بالنسبة الى بعض السياسيين والجماعات ذوات المصالح او الفرق او الاحزاب السياسية ، بل وبعض موظفي الحكومة المدنيين ، والعسكريين والبوليس أو الحكومة نفسها . اذا كان أي من هؤلاء يقبل ان يباع فهناك الكثير من طرق شرائهم في عدو ، او على الأقل مساندة اطاعهم ، او اذا كانوا يقدمون خدماتهم مجانا فلا يزال في الامكان تقديم الاعانات لهم حتى يكونوا أشد تأثيرا . عند هذه النقاط بالطبع يحمل انتشار تأثير والدعاية ظلالا توحى بالرشوة والتسرب والتخريب وغير ذلك من صور شائنة للحرب السياسية — ولكن نادرا ما حال هذا دون انتجاع الحكومات الى امثال هذه الأساليب واستخدامها ضد البلاد التي تبدو في مركز غير مريح . وحيث تبدو المصالح الرئيسية معرضة للخطر . غير ان جميع المحاولات التي من هذا القبيل قد ترتد على اصحابها اذا اكتشفتها في الوقت المناسب الحكومة المعرضة لها ، واذا كان شعبها وقد ثارت مشاعره ، قادرا على المقاومة القوية .

مثل هذه الجهود التي تبذل من أجل التأثير في بلاد من الداخل تكملها طرق اخضاعه للدعاية ومختلف صور الضغط من الخارج . يمكن لوسائل الاعلام في البلد الذي يمارس التأثير ، ان تشن سيلا او حملة متصلة من الدعاية ضد الحكومة المتحدة هدفا بقصد محاولة حملها على الاستسلام بصدد مسألة هي موضع النزاع . فتطلق الاذاعات من الخارج ضد أهلها ، بل وقد تضاف مكبرات الصوت عند نقاط على الحدود . ويمكن ارسال كتيبات او نشرات بالبريد ، او يجري تهريبها ، او يلقي بها من الطائرات أو البالونات ، او تنظم حملات تدعو الأفراد الى كتابة رسائل ، وهي حملات توجه الى تلك المجموعات من أهل البلد المستهدفة (بفتح الفاء) والتي ربما يمكن أن تتأثر بها .

نادرا ما تحقق مثل أساليب الدعاية هذه الكثير جدا من غرضها الا اذا كانت حكومة بلد الهدف على حافة التغيير . وعادة يتمثل الأسلوب الأشد فعالية في كسب مراكز رئيسية للسيطرة أو النفوذ في داخل البلد الهدف ، أو الحصول على أدوات رئيسية حقا للضغط عليه من الخارج . ولهذا الغرض قد يكون من المفيد أحيانا والى حد كبير ، السيطرة على الصناعات أو المشروعات الاقتصادية الكبرى في البلد المستهدف ، مع ما يصحبها من كافة الاتصالات ومساالك التأثير الاقتصادي

والسياسى والاجتماعى . وقد يكسب البلد الذى يحاول التأثير ، مركز قوة فى داخل  
البلد الهدف عن طريق تقديم اسلحة أساسية أو معدات المواصلات الى العسكريين  
المحليين أو البوليس المحلى ، الذى يبيعون فى هذه الحالة ببعض ضباطهم ممن  
سيشغلون مراكز رئيسية فى المستقبل ، للتدريب على استخدام هذه الاسلحة  
والمعدات والذين يظلون بعد ذلك معتمدين على البلد الذى ارسلها لتزويدهم بقطع  
الغيار وتقديم المساعدة فى المشكلات الأشد تعقيدا المتصلة بالصيانة المنتظمة  
وبالتجديد حتى لا تتقادم هذه الاسلحة والمعدات .

ويمكن أن يكون الوعد بمثل هذه الامدادات والمساعدة ولكن مع الإبطاء فى  
إرسالها أو منعها ، أداة قوية للضغط وخاصة فى حالة أزمة . ويمكن أن يكون كذلك  
عرض أو رفض ( وهذا متوقف على الظروف ) شراء بعض صادرات البلد الهدف  
والتي بغير هذا يكون من الصعب بيعها ، أو منح أو منع قرض تشدد  
الحاجة اليه فى وقت ضائقة مالية ، أو الإسراع أو الإبطاء بإرسال شحنات من  
الغسل بعد أن يكون عجز المحصول فى بلد الهدف قد جعل فريقا من السكان  
على شفا المجاعة .

ولكن هناك وسائل أشد للضغط . فيمكن لطائرات البلد المؤثر الحربية  
أن تكثر من اختراق حدود البلد المستهدف كأنها ضلت طريقها ، أو تقوم بالطيران  
على ارتفاع كبير فوق البلد الأخير واذ تفعل الطائرات هذا فإنها لا تقف عند حد  
جمع معلومات مفيدة بتصوير الأهداف العسكرية ولكنها يمكن أن تظهر وجودها  
وتثبت بسالتها ( وبسالة بلدها ) وجبن البلد المستهدف أو عجزه عن وقفها .  
وتشجع أنصار المؤثر المحليين بينما تحطم روح خصومهم المعنوية . ويمكن تحقيق  
أمثال هذه الآثار باستخدام السفن الحربية ، فكثيرا ما استخدمت لأظهار قوة  
صاحبها وفى مظاهرات بحرية شتى على مقربة من ساحل بلد معاد بقصد إلقاء  
الرغب فى قلبه أو لتقوية حليف فى موقف حرج .

ربما يمكن لسوء الحظ التأثير على بلد أجنبي ، وإلى حد معين ، بمجرد  
الوعود والتعهدات . وفيما يتجاوز تلك النقطة يكون من المستحيل عمليا تحقيق  
الغرض المتوخى بغير الالتجاء إلى صورة ودرجة من الحرب . لكن قبل أن نستعرض  
هذه الصور والدرجات قد يستأهل الأمر أن نلخص فى الجدول (١٢) . مختلف  
المواقف التى يمكن أن تخلق فى داخل حكومة شعب يحتمل أن يمارس  
التأثير طلبا يتصل بالتأثير على أفعال حكومة بلد يحتمل أن يكون هدفا  
للسحب الأول .

فى جميع هذه المواقف المبينة فى الجدول ١٢ يمكن استخدام الوعود بما  
يحقق الفائدة منها اذا أمكن جعلها مهمة ومعقولة فى نظر (ب) أى البلد الذى يراد

التأثير فى اعماله • قد تساعد التهديدات فى ست من الحالات الثمان و « ربما »  
ايضا فى الحاليتين الاخرين ، اذا بدا استسلام (ب) فى المستقبل مشكوكا  
فيه او بطيئا • وتصدق قيود مشابهة على مكافآت أو عقوبات فعلية ، لأن هذه  
ايضا تقوم بين الشعوب بدور رسائل مفهومة ضمنا ومن ثم كوعود أو تهديدات  
بأفعال مستقبلية •

### المحالفات الائتلافية :

كثيرا ما تستطيع دولة أن تجعل وعودها وتهديداتها ادعى الى التصديق ،  
وترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية اكبر ، وذلك بالانضمام الى ائتلاف أو  
بتنظيم ائتلاف • ونقول بعبارة اعم ، ان المحالفات ادوات أساسية لممارسة التأثير  
والقوة ، فى السياسة الدولية على نحو لا يقل عنه فى السياسة الداخلية • فالأغلب  
انه ما من شخص أو مجموعة أو شعب بمفرده هو من القوة بحيث يسود وحده  
فى قرار رئيسى ، اذ الأغلب انه لا يستطيع التغلب الا بمساعدة ائتلاف أو لا يتغلب  
على الاطلاق •



## الجدول (١٢)

### مناسبات يمارس

#### فيها البلد «(١)» التأثير على البلد «ب»

يتجنب (س) «(ينفذ)» مواقف				ينفذ (س) مواقف الاقتناع				أفضل من ب: إن
الثنى عن								
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
و	و	و	و	س	س	س	س	أ يفضل
و	و	و	و	س	س	و	و	أ يتصور أن ب
و	و	س	س	س	س	و	و	يفعل الآن
و	و	و	و	س	و	س	و	أ يتوقع من ب
و	و	و	و	س	و	و	و	أو يعمل فيما بعد
و	و	و	و	س	و	و	و	أو يريد تعزيزاً أو
و	و	و	و	س	و	و	و	تعديل مسلك ب
و	و	و	و	س	و	و	و	الحالي
و	و	و	و	س	و	و	و	أ ينبغي أن
و	و	و	و	س	و	و	و	يعاقب
و	و	و	و	س	و	و	و	يكافئ
و	و	و	و	س	و	و	و	يهدد
و	و	و	و	س	و	و	و	يعد

× لا ينبغي من أ أن يعاقب أو يهدد إلا إذا كان يشك في تصرف ب في المستقبل ، أو شك في أن التغيير الذي سيجريه ب من تلقاء ذاته لن يتم بالسرعة الكافية : —

(١) م = تعديل ، ر = تعزيز  
المصدر : معد من

المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، المجلد ٥٧ ، العدد ٢ ( يونيو ١٩٦٣ ) ، ص ٤٢٧ .

ولقد وضع العالم السياسى وليام هـ . راىكر نظريات مهمة فى امثال هذه الائتلافات . فعنده ان السياسة والانتخابات والتصويت فى الهيئات التشريعية والحرب هى جميعا مواقف يتخذ فيها قرار ، تسفر على الاقل عن نتيجتين جيلتين تختلف قيمتهما بالنسبة الى كل شريك يقول . راىكر ان كل شريك **عقل من الناحية السياسية** يفضل افضل نتيجة بالنسبة اليه — بمعنى انه يريد ان يكسب . ويضيف انه حيث يوجد رابحون فلا بد ان يكون هناك خاسرون ، وعلى ذلك فافضل نموذج للسياسة والحرب هو مباراة المجموع الصغرى ( التى نوقشت فى الفصل السابق ) . ولكن بينما يمكن فى علم الاقتصاد تقسيم المال والمنافع فى مباراة المجموع الصغرى ، لا يمكن ان يحدث هذا فى المنازعات الحاسمة فى السياسة والحرب ، ذلك ان « النصر » فى نظر راىكر « وحدة لا تقبل التجزئة » (١) . اذن فالرجل العاقل هو الذى يختار دائما النتيجة التى تحقق له اكبر كسب والذى تعظم رغبته فى الفوز .

كيف يستطيع امثال هؤلاء الانانيين المتعصبين ان يقيموا محالفات ؟ سوف يفعلون عندما يعود عليهم الائتلاف بكسب يزيد عما يحققونه بالبقاء فى عزلة ، ذلك انه برغم ان النصر لا يمكن تجزئته على حد قول راىكر ، فكثيرا ما يمكن تقسيم الغنائم التى يأتى بها . فى تلك الحالة يتدبأ مبدا المعقولة بان كل ممثل سياسى سوف ينضم الى — او يحاول ان ينشئ — ذلك الائتلاف الذى يبشر بأعظم الكسب له . واضح ان هذا يجب اولا وقبل كل شئ ، ان يكون ائتلافا رابحا اذ بغير النصر لن تكون هناك غنائم . لكن من بين عدة من الائتلافات التى يحتمل ان تكون رابحة ، يفضل الائتلاف الذى يمكن ان يوزع اكبر قدر من الاسلاب ويوزعها على اقل عدد من الشركاء .

وعلى ذلك فالمعقولة السياسية كما يفهما راىكر ، تؤدى بالممثلين السياسيين الى مبدا الحجم ، فيكونون ويعيدون تكوين على سبيل التجربة ، « ائتلافات وقتية » خلال عملية المساومة ويواصلون البحث الى ان ينجح بعضهم فى النهاية فى تكوين **اقل ائتلاف رابح** ، يكون من الكبر بحيث يكسب ولكنه من الصغر بحيث لا يسمح لحلفاء لا لزوم لهم بان يطالبوا باى جزء من الغنائم .

ولما كان يمكن ان يكون هناك اكثر من واحد من مثل هذا النوع من الائتلاف . لهذا يحتمل ان تكون عملية المساومة والبحث طويلة ومعقدة . فكثيرا ما يضى الافراد السياسيون العقلاء كالسياسيين او الدبلوماسيين المحترفين ، وقتا اضافيا فى المفاوضات والمناورة اذا كان لديهم سبب يجعلهم يتوقعون ان هذا يتيح لهم فرصة افضل للوصول الى ائتلاف انسب لهم . واتجاه مناوراتهم يتدبأ به **المبدأ**

**الاستراتيجية** الذى يطالعا به رايدر ومؤداه انه **فى المراحل النهائية من عملية تكوين ائتلاف يسير الشركاء فى اتجاه اصغر ائتلاف رابع** . وعلى ذلك عندما يكون هناك ائتلافان مؤقتان من الحجم الرابع تقريبا فى المرحلة « قبل الأخيرة » من المساومة ، فالأرجح انهم لن ينضموا الى بعضهم بعضا لأن الائتلاف الذى ينتج عن هذا سوف يكون من الكبر بحيث لن يتيح لأعضائه مكاسب جذابة بالدرجة الكافية . وبدلا من هذا وكما يقول رايدر ، فقد يكفى أحد المحالفات الوقتية الأصغر أو حتى شريك واحد ، لكى يحول أحد الحلفين ألوقتيين الكبيرين الى ائتلاف رابع صغير . وهذا الحليف الصغير ولكنه رئيسى قد يحصل على نصيب من المكاسب التى يحققها الائتلاف ، لا يتناسب تماما مع حجمه أو وزنه ، ولكنه نصيب يناسب قيمة مركزه الاستراتيجى فى هذه النتيجة المعينة التى تسفر عنها عملية تكوين الائتلاف .

وعندما لا يكون من السهل تقسيم ثمار نصر ، فكثيرا ما قد يعرض أحد الشركاء ممن تكون هذه الثمار ذات قيمة له بوجه خاص ، **مدفوعات جانبية شتى** بغرض شراء تأييدهم . وقد تأتى بعض هذه المدفوعات الجانبية من أرباح النصر المتوقع ، فيمكن أن تتكون من تغييرات فى قانون أو اتفاقية يراد التصديق عليه ، أو فى التزامات السياسات مستقبلية أو تعيينات أو عقود أو امتيازات فى اقاليم معينة سرعان ما سوف يحصل عليها الائتلاف . وذهمة مدفوعات أخرى قد يكون مصدرها ما يدعوه رايدر « رأس مال » الزعيم « العامل » ، مثل جهوده الحالية وموارده أو التزاماته التى تنطوى عليها قرارات أخرى يتخذها ، وتتجاوز ما يهدف اليه الآن النصر الفورى ، كما لا تزال هناك مدفوعات أخرى تأتى مما يشبهه رايدر « بالاصول الثابتة » التى يملكها الزعيم ، مثل معقولة تهديداته أو مكانته الإيجابية أو سحره (١) .

جميع أمثال هذه المدفوعات الجانبية تنطوى بمعنى ما ، على تكاليف بالنسبة الى الزعيم . فعليه ان يتنازل عن أشياء أو محاولات لها بعض قيمة بالنسبة اليه . وعلى ذلك اذ ترتفع المدفوعات الجانبية التى يؤيدها الى من يحتمل أن يكونوا حلفاء له ، فقد تصبح القيمة التجميعية لهذه المدفوعات أعلى من قيمة مضمون النصر بالنسبة اليه . فى تلك الحالة ينبغى للزعيم العاقل أن يتوقف لولا الاحتمال على ما يذهب اليه رايدر ، بأن الكسب فى حد ذاته اكتسب قيمة بالنسبة الى الزعيم بغض النظر تقريبا عن مضمون أو موضع النصر . الواقع كما يقول رايدر ، أن

(١) سحر الزعيم عبارة عن قدرته على انتزاع الاعجاب والموافقة من جانب جمهور مهم أو دائرة انتخابية ، تعود أفرادها أو كانوا مستعدين مسبقا ، للاستجابة بهذه الطريقة الى وجوده امامهم أو المثل الذى يضربه والى رسائله التى يوجهها اليهم .

السياسة التنافسية تختار هذا النوع من الزعيم او رجل الدولة الانتهازى الذى تتملكه هذه القرية والرغبة فى الفوز ، لا بناء على مبدأ او ايولوجية ولكن من اجل الفوز .

والنتيجة يميل زعماء الائتلافات بصورة تكاد ان تكون حتمية ، الى الافراط فى الانفاق . فهم يقدمون فى المدفوعات الجانبية اكثر مما تساويه غنائم النصر بالنسبة اليهم ، وبذا يضعفون انفسهم فى نهاية الامر ويقوون حلفاءهم الذين حصلوا على مدفوعات تزيد عما هو لازم . وفى النهاية كما يراها راىكر ، يدمر كل زعيم ائتلاف نفسه لأن ما يأتى به الفوز من القيمة غير المادية اليه لا يمكن أن يعوض النضوب التدريجى الذى يصيب الأصول المادية التى يبدها على بناء ، او المحافظة على امبراطورية او ائتلاف غير مجز . هذا يفسر سببا من آجله فى رأى راىكر نصاب الامبراطوريات بالانحلال ، وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سوف يخسران فى النهاية جزءا كبيرا من القوة التى يمسكان بها الآن فى السياسة العالمية . فسوف يضعفهما عاجلا أو آجلا ، هذا الميل القاتل من جانب زعماء الاحلاف الى الاسراف فى الانفاق على الحلفاء .

قد يلاحظ هنا ان الميل الى الاسراف فى الانفاق ، هو ايضا على ما يرى راىكر . من أسباب الاضطراب الأساسى الذى يتسم به النظام الحولى القائم على وجود دول فوات سيادة . وثمة سبب ثان لهذا الاضطراب هو ميل مثل هذا النظام القائم على المنافسة التى لا يمكن اشباعها ، الى القضاء على بعض ممثليه الرئيسيين .

### نظرة الائتلاف واضطراب ميزان القوى :

طبقا لما تراه النظرية التقليدية فى ميزان القوى ( كما اعاد صياغتها بمصطلحات عصرية ، العالم السياسى مورتون ( ا كبلان ) ينبغي ان تكون هناك على الأقل خمس قوى عظمى او خمسة « ممثلين رئيسيين » فى العالم ( اذ لو قل العدد لما كانت هناك احلاف مختلفة تكفى للبقاء على مرونة النظام ) ، وسوف يتعين على كل من هذه القوى ان تنزل على قواعد جوهرية معينة . وقد يقدم البيان التالى صورة معلة وبمبسطة نوعا من هذه القواعد :

#### ( ا ) المقولية :

- ١ - عمل دائما على زيادة القدرات .
- ٢ - تفاوض بدلا من ان تحارب ، ولكن حارب بدلا من ان تتجاوز عن زيادة فى القدرات .

## (ب) المحافظة على المثلين :

- ٣ — اوقف القتال بدلا من القضاء على ممثل رئيسي .
- ٤ — اسمح لى ممثل مهزوم رئيسي بالدخول ثانية كشريك ممكن ، او عوضه بأن ترفع من شأن ممثل لم يكن رئيسيا من قبل ( اى قوة صغرى ) ليحل محله ، وعامل جميع الممثلين الرئيسيين على أنهم حلفاء يحتل ان ترضى عنهم .

## (ج) المحافظة على النظام :

- ٥ — اعمل على معارضة اى ممثل او ائتلاف بميل الى ان تصبح له الغلبة فى داخل النظام ( ومن هنا اذا اقترب ائتلاف وقتى من النصر ، وجب على الممثلين المحايدين ان ينضموا الى اقوى خصومهم الضعفاء ) .
- ٧ — اعمل على اجبار الممثلين الذين ينضمون ، على الاسهام فى مبادئ التنظيم الذى يعلو فوق المستويات القومية .

يقول كبلان أن مثل هذا النظام يستطيع أن يحافظ على نفسه زمنا طويلا اذا عمل وفق هذه القواعد ، ولكن يقول رايدر أن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينجح . فالممثلون العاقلون يريدون أن يكسبوا ، ولن يقفوا الى جانب نظام التوازن القسوى عندما تتاح لهم بدلا من هذا ، فرصة الانضمام الى ائتلاف رابع ، وسوف تتوافر امثال هذه الفرص بين القوى الخمس ، عاجلا و آجلا . وعلاوة على هذا ، فمن المؤكد ان المعتل العاقل سوف يعمل على زيادة قدراته . لن يتوقف ليرحم ممثلا رئيسيا مهزوما اذا لم يكن ثمة طريق آخر يحقق به الكسب لنفسه . ومن هنا اذ تصبح المكاسب فى المازعات أندر ، تفقد القيود فعاليتها . ويصدق الشيء نفسه على جميع القيود المتضمنة فى القواعد ٣ — ٦ : انها مبنية على اخلاقية دولية او مصلحة ذاتية فى الاجل الطويل ، ولكن كليهما يحتل ان تضعف أو تذوى عندما تتصاعد الضغوط من اجل اتخاذ قرار فوري . يقول رايدر ان نظام السياسة التنافسي يكافئ ويختار الزعماء الذين يتجاوزون حدودهم ويغالون فى الانفاق ، والذين يهتمون بالفوز بأكثر مما يهتمون بالمبادئ . مثل هؤلاء القادة لا يمكن ان نتوقع منهم أن يعبأوا كثيرا بأية مبادئ يتعين بها المحافظة على نظام من توازن القوى .

وينتهى رايدر الى ان امثال هذه السياسات كلها يميزها مبدأ اختلال التوازن . ان النظم السياسية التى يتصرف أعضاؤها وفقا لمبادئ الحجم والاستراتيجية لا بد وان تكون غير مستقرة أو ثابتة ، نهى تضم قوى تضغط من اجل اتخاذ القرارات

بغض النظر عن مخاطر القرار أو فحواه . ومن ثم من أجل القضاء على الشركاء ، بل .  
ويحتمل ان يكون القضاء على النظام كله .

ان تحليل رايدر تحليل نفاذ ولكنه متحيز . فلكي يضع التاكيد على بعضى  
نواحي السياسة اختار ان يمثل جميع ساسة الائتلاف بهجاءة المجموع الصغير  
بدلا من ان يمثلها بنموذج المجموع المتغير وهو نموذج أكثر واقعية . وأكد على  
النصر القصير الأجل وعلى « الفوز » باعتبار انهما قيم مفردة فى ذاتها . تتجاوز  
كثيرا مضمونها الحقيقى وبعبدة عن السياق الفعلى لجميع القيم الأساسية الأخرى  
التي لا تقل أهمية فى سلوك الانسان الاجتماعى والسياسى . ولقد دفع ثمننا  
فادحا عن هذه الدرجة المتطرفة من التجريد . فطبقا لنظريته كل نصر هو نهائى  
بالنسبة الى ما يحققه من الغنائم . وهذه الغنائم يستولى عليها المنتصرون ولكن  
دون اهتمام بالطريقة التي تحققت بها أولا أو التي تتحقق بها ثانية فى المستقبل  
بالنسبة الى الجولة الثانية من العملية . وحيث تتناول علوم الاقتصاد والاجتماع  
الحديثة والكثير من العلم السياسى ، تحفقات دائرية او عمليات من اعادة تغذية  
الرسائل او الخدمات او القيم ، فانتقالات الغنائم فى العالم الذى يصوره رايدر ،  
نهائية وتسير فى اتجاه واحد : نحو المختصرين . وهكذا كتب نظرية فى سياسة  
الاستيلاء ، وليس فى سياسة الانتاج والتعاون والنمو وكلها لا تقل حيوية .

ولكن برغم القيود التي تحد من نظرية رايدر فى الاخلاف ، فهي تمثل انجازا  
فكريا كبيرا . انها تقدم نموذجا للعملية التي يمكن ان تتكون بها الاخلاف . وتكشف  
عن مصادر بعيدة الغور للاضطراب فى مسلك الساسة ، وزعماء الائتلاف الوطنيين ،  
والحكومات والشعوب الرئيسية فى الساحة الدولية .

## الفصل الثالث عشر

### اخفاقات القيد واشكال الحرب

إذا كانت وسيلة التأثير القومية ، وليس التأثير انصاف اليها والمتولد من تحالف دولي ، غير كافيين لتغيير مسلك البلاد الذي يستهدفانه ، فعندئذ من تضطر الدولة التي تحاول التأثير ، الى أن تلجأ الى القوة ، واقل استخدام للقوة عنفا هو الحصار — اما برا كالذي فرضه الاتحاد السوفيتي على برلين الغربية في عام ١٩٤٨ . أو بطريق البحر كالذي استخدمته الولايات المتحدة لفتحه وجيزة ضد كوبا في عام ١٩٦٢ .

### العنف المحدود كوسيلة للضغط :

إذا لم يتعرض حصار للتحدي من جانب قوة أخرى يمكن أن يحقق تنفيذه الغرض منه بدون اراقة دماء . ولكن إذا قوبل بالتحدي أو أخفق تنفيذه ، أو إذا أخفق برغم تنفيذه في تغيير مسلك البلاد الذي يستهدفه ، فعندئذ إما أن يتخلى الشعب الذي يحاول التأثير ، عن محاولته الضغط على هذا البلد ، أو أن يواصل تصعيد الصراع . ومن هذا المستوى من تصعيد الصراع ، يحتمل أن يقتتل بعض الناس .

هناك طريقة واضحة للاسراع بالضغط على البلد المستهدف ، هي تسليح المخربين ورجال العصابات الذين يلغمون الطرق ، وينسفون منشآت حراستها ضعيفة ، ويهاجمون موظفين منزولين أو وكالات محلية أو مراكز ثانوية للحكم . وحتى إذا لم يلق أمثال هؤلاء المتسللين تأييدا له شأنه في صفوف السكان ، كما حدث عندما كان العرب قبل عام ١٩٦٧ يتسللون الى اسرائيل من سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن في امكانهم الابقاء على جو من القلق والمضايقة . على الأمل في المناطق القريبة من الحدود . وإذا كان المتسللون يحطون أسلحة أشد قوة ولقوا بعض التأييد من جانب السكان المحليين ، أمكنهم توجيه الضربات في العمق على نحو ما فعل بعض المغيرين من الكوماندوز البريطانيين ضد فرنسا التي احتلها النازي في الحرب العالمية الثانية ، وكما يستطيع أن يفعله المغيرون في ذلك الجزء من الاردن والذي احتله الاسرائيليون بعد حرب عام ١٩٦٧ .

لكن تتحقق فكرة انار التسليح في المواقف التي يقتصر فيها دون المتسللين على زرع الخوف أو تشجيع قوات العصابات المحلية التي يجري تجنيدها — ومبادئها إذا امكن ، بصورة كلية أو جزئية — من داخل بلد الهدف وأمله . هنا يستطيع الاستعمار الأجنبي الممثل في الراديو والادعاية والعملاء المسلحين

والمعدات الخاصة والخبرة الفنية و ( ربما ) القوات ، أن توسع من نطاق حرب املية حقيقية فى الداخل أو أن تبقى عليها أو حتى تشمل نازها .

### التدخل الخارجى والحروب الداخلية :

يمكن ان يكون لاضغط أو التدخل الخارجى اغراض مختلفة عبدة . فيمكن ان يهدف الى حمل البلد المستهدف على عمل شىء لولا هذا ما عملته . او يمكن ان يحاول منسح حكومة الأخير من عمل شىء لولا هذا لعملته . ( اول هذه الاعداف كان يدعى « س » و الثانى « و » فى الجدول ( ١٢ ) . ولكن البلاد الذى يمارس التأثير . قد تكون له امداف ابعد مدى . فقد يرغب فى تغيير تركيب حكومة شيوعية فى الضغط على بلد مجاور تتخذ منه هدفا لها ، ليتدخل الشيوعيين المحييين فى حكومته الائتلافية الجديدة . وهو ما يضع وحده حدا ( هكذا يوحى الى هذا البلد ) للعنف الذى يساعده الاجانب . فى بلد . وقد يهدف ضغطها الى اقامة نظام حكم شيوعى كامل يكون القائمون به اما من اهل البلد أو يجرى استيراد بعضهم من الخارج . وبالعكس . وقد تضغط قوة معادية للشيوعية على بلد خاضع لحكم الشيوعيين . حتى يخفف من قيوده الدكتاتورية ويمنح مزيدا من الحرية قدرا كبيرا من الاستقلال الداخلى لاقاليم الحدود حيث يمكن ان تسود المشاعر غير الشيوعية أو المعادية ، أو تقلب كلية حكومة البلد المستهدف الشيوعية وتحل محلها نظم حكم معاد للشيوعية ، وربما يكون مواليا للغرب . فاندعم الروسى السوفييتى والبلغارى واليوغسلافى للعصابات الشيوعية اليونانية فى منتصف الاربعينات . وضغط فيتنام الشمالية على لاوس وغيتنام الجنوبية فى الخمسينات والستينات ، امثلة على النوع الاول . وتأييد الولايات المتحدة للعصابات الكوبية المعادية للشيوعية فى زمن غزو خليج الخنازير فى عام ١٩٦١ ، اثار مشكلات من النوع الثانى .

ونتيجة امثال هذه الجهود فى الاغلب على امور ثلاثة :

- ١ — تعاطف ونشاط وقوة اهل البلد المستهدف ، فى تأييد أو معارضة حكومتهم .
- ٢ — مجرد حجم ونوع واستمرار الاستثمار والضغط الخارجى على البلد او نظام الحكيم المستهدف .
- ٣ — تدخل او عدم تدخل بلاد اخرى مع اى من جانبى الصراع .

والوزن النسبى لكل من هذه العوامل الثلاثة يتفاوت بصفة جزئية قريبا لحجم البلد الهدف . فكلما كان عدد سكانه كبيرا زادت تكلفة التدخل



وقل أثره . وفى البلاد الكبيرة ( كالتي يزيد عدد سكان الواحد منها على ٣٠ مليوناً ) يكون التدخل الأجنبى غالباً بوجه خاص ولا يبشر بنفع ، وتكون مواقف السكان المحليين وأعمالهم حاسمة بالنسبة الى نتيجة النزاعات السياسية . وفى البلاد الصغيرة ( كالتي يقل عدد سكان الواحد منها عن ١٠ ملايين ) فالأكثر احتمالاً أن ينجح التدخل الخارجى المستقر أو السافر . على نحو ما نجح فى جواتيمالا فى عام ١٩٥٤ وفى لبنان عام ١٩٥٨ وجمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ . أن احتفاظ بلد صغير بنوع الحكم الذى يخلق عداءً بينه وبين جارك قوى ، نقول أن هذا يحتاج الى حكومة ثابتة الدائم بصورة غير عادية . أو الى دوافع قوية عند جزء كبير من السكان ، ولكن سويسرا واسرائيل وقنلندا وأفغانستان وكوبا كلها أظهرت فى أوقات مختلفة وبطرق شتى أن هذا ممكن ، خاصة إذا كان البلد الصغير الذى ينعم بدفاع قوى ، لا يستأهل ( من ناحية جاره الأكبر ) التكاليف المحتملة التى ينطوى عليها تدخل على نطاق من الكبر بحيث يسقط حكمته أو يضع نهاية لاستقاله .

أكبر الاحتمال أن تنشأ مشكلات دولية خطيرة فى حالة البلاد متوسطة الحجم ( ربما البلاد التى يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ ، ٣٠ مليوناً ) كالجزائر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر ، التى قد تبدو من الصغر بحيث تظهر كأهداف سهلة للتدخل ، لكنها من الكبر بحيث لا تبدو مجزية . فإذا أصبح بلد من هذا الحجم المتوسط المفرى ، منقسماً على نفسه بسبب صراع داخلى بين الجماعات أو ثورة بدات أو حرب أهلية . فقد تجر قوة أو عدة قوى خارجية بشدة الى التدخل ، سرا أو علانية ، أملاً فى كسب سريع فى صراع القوى الدولى . لكن من المحتمل أن تصاب مثل هذه الأموال بالخيبة وخاصة إذا كان لدى جزء كبير من أهل البلد . دافع قوى على الاشتراك فى نضالاته السياسية . ويحتمل فى أمثال هذه الحالات أن يقدم ميزان القوى السياسية الداخلية أكبر اسهام فى تقرير النتيجة . ويمكن أن يكون نطاق الصراع من الكبر بحيث يجعل التدخل الخارجى طويلاً جداً وغالياً ، وفى النهاية غير مجز . وحتى إذا قدر لحلفاء الدول المتدخلية المحليين أن يتغلبوا فى بلد من هذا الحجم المتوسط المفرى ولكن يصعب التحكم فيه ، فمن المحتمل أن يستنتجوا بسرعة تماماً وغالباً ما يكون الاستنتاج صحيحاً ، أنهم كسبوا أساساً بفضل جهودهم وقد ينتهى الأمر بأن يثيروا بانكارهم الجليل دهشة حماتهم السابقين .

فى البلاد ذات الحجم الذى له وزنه ، فإن القوة النسبية للعوامل الأساسية الثلاثة — اعداد ونشاط السكان المحليين ، وحجم ومهارة

التدخل من جانب القوة الخارجية ، وامتناع أو تدخل قوى أجنبية أخرى -  
نقول ان هذه تولد احدى أنواع رئيسية ثلاثة من الصراع :

(١) حرب اهلية تشتبك فيها وتواصلها بوجه خاص قوات من داخل البلد الهدف ،  
ولا تلعب فيها الاستثمارات والضغط الأجنبية سوى دور هامشي ( كما فلت في  
الحرب الأهلية الروسية في السنوات ١٩١٧ - ١٩٢١ ) .

(٢) هجوم خارجي تقوم به أصلا قوات خارجية تعبر حدا قوميا أو الخط الذي يحد  
جزءا من بلد مقسم ، ولا تحصل الا على تأييد قصير الامد وهامش من جانب المتعاطفين  
ورجال العصابات المحليين ( كما في حالة قيام كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية  
في ١٩٥٠ ) .

(٣) نوع مختلف من الحرب تقوم فيه قوات كبيرة من شوار محليين بمغاثة حكومة البلد  
المستهدف . وبطريقة حرب اهلية حقيقية ، بينما تنقل في الوقت نفسه تأييدا كبيرا  
ومفصلا من جانب قوة خارجية واحدة على الأقل ( كما كان الشأن بالنسبة  
الى عصابات فييت كونج في فيتنام الجنوبية الذين صدرت وزارة الدفاع الامريكية  
في عام ١٩٦٧ انهم يتكونون من حوالي ٢٣٠.٠٠٠ من الفيتناميين الجنوبيين .  
٥٠.٠٠٠ من الافراد والقوات من فيتنام الشمالية ) .

خلال معظم الوقت الذي انقضى منذ عام ١٩٤٥ كانت سياسة الولايات  
المتحدة ازاء نوعي الصراع الاولين واضحة وبسيطة نسبيا . كانت قائمة  
على تجنب أي تورط شديد في الحروب الأهلية الحقيقية في الخارج كالحرب  
الأهلية الصينية ، ولكنها تعارض بشدة وحتى لو كلفها الأمر كثيرا ، أي  
عدوان ضخم عبر حد دولي أو خط يفصل بين جزئي بلد كما في كوريا في  
سنة ١٩٥٠ . كلتا هاتين السياستين كانتا موضع الرضاء بدرجة معقولة  
في داخل الولايات المتحدة وكذلك في معظم العالم غير الشيوعي ، حيث ظلت  
المعارضة لها ثانوية .

ولكن لا توجد سياسة بسيطة لمعالجة النوع الثالث ( المختلط )  
من الصراع ، مثل حرب فيتنام في الستينات . عندما جربت السياسات  
البسيطة في تلك الحالة ، فسرعان ما أصبح واضحا انها لم تحرز تقدما  
طيبا بوجه خاص .

لقد مالت الادارات المتعاقبة في الولايات المتحدة ، وخاصة ادارة  
الرئيس جونسون اعتبارا من عام ١٩٦٤ الى وصف هذا الصراع بأنه أصلا  
مسألة عدوان من جانب فيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية . على العكس  
من ذلك مال النقاد المحليون والاجانب وهم يشيرون الى ان أربعة أخماس

الفييت كونج كانوا من الفيتناميين الجنوبيين نقول ان هؤلاء النقاد مالوا الى ان يروا النزاع على انه اساسا حرب اعلية ، مغفلين ان خمس قوات فييت كونج من فييتنام الشمالية وان الجزء الاكبر من قوة نيران ومعدات فييت كونج من البلد الاخير او من بلاد شيوعية اخرى . وسرعان ما عمدت الحكومات المتعاقبة في فييتنام الجنوبية وكها كانت تعتمد على الدعم الامريكى ، ائى طلب اعداد متزايدة باستمرار من القوات لمساعدتها ضد اعدائها الاجانب والمخبيين . واذ حل مايو ١٩٦٧ كان حوالى ٤٥٠.٠٠٠ من القوات الامريكية مشتبكين فى الولايات المتحدة ، ويزيدون عن عدد المتسللين آنذاك من الفيتناميين الشماليين بنسبة ٩ : ١ تقريبا . وفى ذلك الوقت ايضا كانت القوات الجوية والبحرية الامريكية تضرب باستمرار الكثير من فييتنام الشمالية لاكثر من عامين ( منذ فبراير ١٩٦٥ ) . ولكن لم تظهر حكومة فييتنام الشمالية اية علامات تدل على الاستسلام ، ولم تظهر الحرب فى فييتنام الجنوبية اية علامات تدل على انها تخف حدة - فالواقع ان الصراع الشامل فى المنطقة كان يواصل التصاعد . كان ظاهرا ان حربا من هذا النوع لا يمكن ان ينفضها تعريف مذهبي واضح او نصر عسكري واضح ، وانما بفضها بدلا من ذلك سلسلة من التعب وانهاك القوى ثم التفاهم فى نهاية الامر - الا اذا بلغتها جائحة تشيرها حرب اكبر منها بكثير بين القوى الكبرى .

## سلم التصاعد :

ان حربا محدودة من النوع الذى دار فى فييتنام فى اوائل عام ١٩٦٧ ، اى حربا لا تصل الى حد الضرب الشامل واعمال الفوز البرى انضخم واستخدام الاسلحة النووية ، هذه الحرب كما صورها هربان كاهن ( ويبينها الجدول ١٢ ) لا تهى سوى وقفة مؤقتة على سلم التصاعد الطويل .

فى كل حرب محدود تقريبا فى زمننا هذا ، تكون القوى الكبرى متورطة بطريق مباشر وغير مباشر . فاذا قبلوا جميعا نتيجة الصراع المحدود الحلى - المكسب او الخسارة او الانسحاب - فعندئذ تصبح هذه الحرب بالنسبة اليهم « معركة متفقا عليها » . وفى هذه الحالة وفى نطاق حدود قواعدهم المقبولة ضمنا أو علنا ، تكون القوى الكبرى حرة فى ان تجرب سياساتها واسلحتها ( التقليدية ) وكذلك قدرات ودوافع نتيجتها الاخلية ثم تواصل بعد ذلك سياساتها هناك وفى بلاد اخرى ، فى ضوء هذه الحرب .

لكن اذا رفضت قوة كبرى واحدة على الأقل هذه النتيجة المحلّة .  
نعدنّذ تخرق بعض القواعد المقيدة لها بدلا من أن تقبل على نفسها  
ضياغ ماء وجهها أو تقودها . أو هزيمة حلفائها . وفى تلك الحالة تتمثل  
على تصعيد الحرب . وإذا لم تكن كل قوة كبرى فى الجانب المعارض اضعف  
بكثير أو أشدّ جنباً بكثير أو اكبر ميلا الى السلام بكثير . فان الجانب  
الأخر سوف يفعل الشيء نفسه . ويسير التصعيد قتما متجاوزا نقطة  
التوقف الرئيسية هذه .

ابتداءً من هنا تقلل نقاط التوقف . ويقلل الاحتمال بأن يكون لها  
تأثير كثير . فالآن تميل الحرب التقليدية المحسودة الى أن تخلى الطريق للحرب  
التقليدية الشاملة التى لا قيود فيها على الاهداف العسكرية فى الميدان .  
ولكن الحرب التقليدية الشاملة تناسب قيام سيكولوجية حرب تقليدية .  
من النوع المألوف من الحربين العالميتين الأولى والثانية . بل سوف تبدو  
الأسلحة الأكثر تطرفا . ذات جاذبية بالنسبة الى الصفوة .  
والرأى العام فى البلاد المتنازعة الرئيسية . وذلك مع التبرير القديم الذى  
مؤداه أن المتوقع الآن أن تكون أكثر التكتيكات قوة هى أكثر رجحان  
وشفقة نظرا لأنها تقتضى على العدو بسرعة وبهذا تنقذ الأرواح .  
ولكن يميل هذا المنطق الى أن يلقي القبول من كلا الجانبين . أو أن الجانب  
الذى كان أقل قسوة فى أول الأمر سرعان ما يلجأ الى الشر . هكذا  
تصبح الحرب أشدّ تدميرا . ويزداد الشعور بالمرازة من ناحية الذين  
ييقنون على قيد الحياة بعدما . قد يبدو الآن أن الالتجاء الى الأسلحة  
النووية مسألة وقت فقط . وقد يصبح كل جانب مصمما على انتزاع كل  
ميزة ممكنة بأن يسرع بعمل ما يظنونه فى أى حال أمرا محتوما .

فى أول الأمر . فحتى الحرب النووية يمكن أن تظل محلّية . يمكن استخدام  
الأسلحة النووية التكتيكية فقط . وفى ساحة القتال فقط . لكن سرعان  
ما قد تستخدم أسلحة نووية متوسطة المدى تحملها الصواريخ لمهاجمة  
الموانئ ومراكز الخطوط الحديدية والمطارات عند كل جانب وراء الجبهة  
المحلّية . فتمتد خلال العملية الكثير من السكان المدنيين الموجودين على  
مقربة منها . ( قد تكون الصدمة التى يصاب بها الرأى العام فى  
هذه المرحلة أقل عنفا وقد يكون الناس قد أصبحوا متعودين فى  
المراحل المبكرة من الحرب . على هجمات جوية تقليدية على نطاق كبير .  
على المدنيين . وقد لا يكونون على بينة تماما من قدرات الجانب الآخر  
على الشر ) .

لكن اذ يصاب جانب بأفدح الاضرار فى النزاع النووى المحلى فثمة ما

ببغرى قاداته بهماجة « الحرم الرئيسى » لقوة العدو ( المتحالف ) — اى اقليله الوطنى الرئيسى باقاليله المركزية ومدنه الرئيسية • قد تكون الهجمات الاولى التى يشنها اى من الجانبين مجرد مظاهرات ، او هجمات « تادييبية » يراد بها تدمير اهداف عسكرية مخصوصة او منشئات صناعية او مراكز سكانية بقصد اظهار قوة اسلحته • من وجهة نظر الشخص الفنى كان تدمير مدينتى ميروشيما وناجازاكي فى اغسطس ١٩٤٥ من امثال هذه الهجمات « التادييبية » التى لم يملك اليابانيون آنذاك قدرة على الانتقام لها • ولكن فى عالم اليوم سوف يملك كلا الجانبين فى اى حرب كبرى اسلحة نووية ، واذ الهجمات التى تشن من قبيل المظاهرات او الهجمات « التادييبية » يمكن الرد عليها بالثار بدلا من الاستسلام ، فمن المحتمل جدا ان يستمر التصاعد •

والآن وقد اظهر كل جانب الرعب الذى تسببه اسلحته ، واستعداداه لاستخدامها بقسوة لا ترحم ، يكون لديه دافع قوى جدا على ان يدمر اكبر قدر ممكن من اسلحة الآخر قبل ان يتمكن من استخدامها • عنا قد تدخل الحرب المتصاعدة مرحلة « الحروب المركزية العسكرية » بشن هجمات نووية على اهداف عسكرية فى الاراضى الرئيسية التابعة للقوتين المتنازعتين • قد تكون هذه « قوة مضادة » او « ضربة اولى » تهدف الى الى ان تدمر بسرعة الكثير من قاذفات الخصم وصواريخه وهى رابضة على الأرض قبل اطلاقها ، وعنا قد تحاول كل قوة ان تضرب الاخرى فتجبرها على الاستسلام • ولكن ليس من المحتمل ان تقضى « ضربة اولى » على جميع الاسلحة النووية التى تملكها قوة كبرى • وقد تكون القوة تنبئى اديها لتوجيه « ضربة ثانية » ثارية ضد المهاجم ، مدمرة •

فى هذه المرحلة قد تخلق حرب « القوة المضادة » الموجهة ضد المطارات ومواقع الصواريخ ، الطرق امام الحرب « ضد المدن » الموجهة ضد الاهالى • طبقا لحسابات بعض الاستراتيجيين فان افضل ما يمكن ان يعمله كل جانب هو ان لا يدمر فى اول الامر سوى مدينة واحدة او عدد قليل من المدن عند خصمه ، لكى يقنعه بان مدنه الباقية الآن عبارة عن رهائن • ولكن قد توحى له نفس الحسابات الاستراتيجية المعقولة بان عليه ان يفعل الشئ نفسه اى يدمر مدينة او عددا قليلا من مدن الشعب العدو ، لكى يحتفظ بالمدن الباقية كرهائن : قد تكون النتائج حربا « ضد المدن » تسير ببطء وفيها تدمر كل من القوتين الكبيرتين مدن الاخرى ، واحدة بعد الاخرى ، فى تعاقب من الموت ، الى ان تقرر احدهما ان تزيد من تصعيد الحرب •

ذلك انه مايزال هناك مجال للتصعيد . هناك من قد يعتز بها شعب بأكثر مما يعتز بغيرها ، لأنها تضم مقدسات دينية ، أو آثارا قومية تعتبر كنزا ، أو كنوزا فنية لا يمكن تعويضها . أو الكثير من افراد أسرات الصفوة الحاكمة . واهم من هذا في عصر السياسة الجماهيرية الذي نعيش فيه ، هنا التركزات السكانية الكبيرة التي تضم الملايين الكثيرة . من أبناء الشعب . أي من هذه أو كلها يمكن أن تصبح في هذه المرحلة أهدافا لهجمات « القيمة المضادة » أو الأعمال الانتقامية إذا هوجم معظمها أو كلها . يمكن أن تحدث عن « هجوم للقضاء على الأهداف المدنية » . وإذا توقفت جميع القيود بل وكذلك كل جهود أخرى من أجل رقابة سياسية معقولة ، واطلق بلد كل أسلحته الباقية على عدوه ، لكان هناك ما يتحدث عنه بعض الكتاب بأنه « حرب تشنجية أو جنونية » .

بعد هذا . أي بعد اطلاق آخر سلاح ونفاذ آخر مورد عسكري . فلن يتبقى شئ ، سوى احتمال موت بطل ، في أرض خراب شاسعة ومسممة ليعيش فيها معظم ان لم يكن كل من قد يظل على قيد البقاء .

### **صلاحيات جوهرية في العمليات : اخفاقات الادراك الحسى وبعد النظر والرقابة :**

بدأ العرض الذي قدمناه بمحاولة دولة الضغط على أخرى . ثم استعرض اتساع نطاق الصراع الدولي الى ان تم الوصول الى مستوى الحرب المحدودة ، وتتبع اماكن تصعيدها الى درجة حرب شاملة وبمبار المتصارعين الكبيرين هما وقدر كبير من بينهما . ان العمليات التي يمكن ان تربط بين هذه المراحل المتعاقبة من تصاعد الصراع الى سلسلة قاتلة من الاحداث ، هذه العمليات هي اخفاقات .

**الادراك وبعد النظر والرقابة :** واخفاقات الادراك معروفة لنا من المناقشة التي أجريناها عن الصور الجماهيرية ووسائل الاعلام ودور الحكومات التي تدعم هذه الصور أو لا ثم تصبح هي نفسها متأثرة بها وهي تتخذ قراراتها . ان التعلق بصور راسخة من شعب امرى ، وعن البلاد الأجنبية ، والرغبة في توافق ادراكي . ورفض وانكار المعلومات التي لا تتفق مع المبركات المقبولة — هذه جميعا يمكن ان تصل الى ما يعادل النوم أو العمى بالنسبة الى الحكومات والشعوب . فقد تعجز عن ان ترى بطريقة واقعية مواقف وقدرات الشعوب الأجنبية ، ومصالح الحكومات الأجنبية وسياساتها وقدراتها والتزاماتها ، الى ان تجد نفسها على الطريق المؤدى الى صدام كامل ، وعلى الطريق الى التصعيد .

وعندما تسير حكومة في طريقها نحو الصدام فقد يظن فيها انها تجاوزت نقطة المفاجأة والنقطة التي لا مهرب عندها ، وهذا شبيه بموقفه تبطلان مركب أو ساق . ونقطة المفاجأة في حادثة سيارة ، طبقا مشروع وضع من أجل الابحاث المتعلقة بشركات التأمين على السيارات ، هي النقطة في سيرة سيارة والتي عندها يصبح سائقها على بينة في اول الامر من انه يتحرك نحو تصادم او حادثة كبيرة أخرى . **والنقطة التي لا مهرب عندها** هي تلك النقطة في سيرة نحو الحادث عندما لا يستطيع ان يفعل شيئا آخر لمنع اتصادم . فاذا جاءت نقطة المفاجأة قبل النقطة التي لا مهرب عندها فلا يزال في امكان السائق ان يمنع الصدام وينقذ نفسه وعريقته ، اما اذا جاءت بعدها فان الادراك بالامر ياتي متأخرا جدا وتكون الكارثة قد أصبحت محتومة .

نفس الاحداث المتعاقبة جرى تتبعها في الصدامات الخطيرة بالسياسة العالمية ، مثل بدء الحرب العالمية الاولى . فقد اكتشفت بعض الحكومات في عام ١٩١٤ انها كانت تتحرك نحو حرب كبيرة وليست صغيرة ، في وقت كان ما يزال في امكانها جميعا ان تتفادها ( برغم انها لم تفعل ما فيه الكفاية ، وهو ما حدث ) . ولكن حكومات أخرى مثل المانيا الامبراطورية ، والروسيا ، والنمسا والمجر ، لم تكتشف الا في وقت متأخر جدا الى اين كانت الاحداث تسوقهم وعجزوا عن وقف رحلة بلادهم الى الهلاك .

اذا كانت عملية التصعيد ابطأ ويطول امدعا في المراحل الأقرب ، فان النقطة التي لا مهرب عندها تاتي بعد ذلك . فاذا حدث ان حكام بلد واحد على الأقل ، اكتشفوا في الوقت المناسب ان « نظام الصراع » بأسره بين البلدين المتنازعين يسير نحو الكارثة ، فقد لا يزال في وسعهما النجاح في وقت التصاعد . ولكن حتى لو أدركوا خطرهم في الوقت المناسب ، فان عملية التصعيد نفسها يمكن ان تسيء الى قدرتهم على اتخاذ قرارات معقولة او ان تقضى على هذه القدرة جزئيا . والآن يتعرض القادة الذين يتخذون القرارات للتوتر الذي يسببه الخوف والاستياء من الخصم الأجنبي ، وللتأثير الناجم من تصرفاته المنطوية على التهديد والاستقزاز او العدا ، وللتأثير المترتب على الرأي العام المحلي وعنايتهم الوطنية والتي تلهب المشاعر بصورة تكاد ان تكون محتومة . في ظل هذه الضغوط قد تتغير قيم ومبركات صانعي القرارات أنفسهم ، فتفسير في اتجاه صراع اشد ، او قد يحل محلهم آخرون . الآن تقل الدوافع التي تحملهم على مواصلة الصراع بقوة وزيادة حدته .

وفي نهاية الامر ، وكما في حالة حرب محدودة ، فان الشعور المؤيد للحرب أو المؤيد للصراع ، في صفوف الصفوة وكذلك في صفوف الجماهير ، قد يصل الى مستوى عال يمكن ان يستقر عنده لفترة من الزمن بينما يجري دفع الحرب المحدودة

تتماثل هناك ثلاثة مخارج من مستوى القمة هذا . يمكن كسب الحرب المحدودة فينتهي الشعور المؤيد للصراع بالنصر ، أو يتصاعد الصراع فيتحوّل إلى دمار نووي شامل ، أو أن يطول الصراع دون أن يحرز أي من الأطراف نصرا ، وفي النهاية تتعبه مرحلة من الإعياء أو انهك القوى أو إعادة توجيه الرغبات في الجبهة الداخلية . وبعد أن يكون الكثير من الشبان قد قتلوا فغالباً ما بحت حياة الذين ظلوا على قيد البقاء ، أكثر قبيّة وأثمن . وأحيانا بحت أهداف أو مطالب المرحلة الافتتاحية في صراع ما ، غير ذات أهمية بشكل غريب بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا ما يزالون يعيشون على قرب من نهايته .

عند هذه المرحلة قد يتحطم إجماع الرأي السياسي الداخلي . فبينما يحتمل أن تواصل بعض الجماعات الضغط من أجل الحرب ، فقد تقوم جماعات أخرى بمعارضتها وبالضغط من أجل السلم . وبدلاً من هذا فإن الرأي المحلي في صفوف كافة الجماعات والمستويات قد يتحرك ببطء بوجه عام بحيث يجري تجذب الصراع الداخلي إذ يقل بالتدرج التأييد للحرب الخارجية . في أي الحالتين قد يتحول رأي الصفوة ورأي الجماهير نحو التفاهم والتسوية .

لقد كتبت الفقرتان الأخيرتان في عام ١٩٦٧ . وللقراء أن يحكموا بأنفسهم إلى أي مدى تشبه التطورات السياسية الحقيقية التي جرت في الولايات المتحدة أثناء الحرب الفيتنامية ( ١٩٦٥ — ١٩٧٣ ) وما بعدها ، الانهيار الذي شرحت في استكشاشات هنا . وعلى أية حال ، فإن الولايات المتحدة بحت بحلول عام ١٩٧٧ ، دولة متحدة إلى حد معقول .

وفي حالة بلد أنهكت قواه بدرجة خطيرة وأصيب بالهزيمة ، فقد يزداد تحول رأي الصفوة والجماهير ، فيمكن أن يقبلاً الآن تقديم تنازلات كبيرة للخصم على غرار ما كان عليه حال الكثير من الروس في أوائل عام ١٩١٨ عند عقد صلح برست / ليتوفسك مع ألمانيا . بل وقد يرون في الحالات المتطرفة التسليم المباشر إذا ظهر أن مواصلة المقاومة ضد عدو متفوق إلى حد كبير أمر لا أمل فيه . وإذا ظهرت الحياة أفضل في ظل الظروف التي يمكن التنبؤ بها بعد الاستسلام ، على نحو ما بحت بالنسبة إلى القادة العسكريين الألمان واليابانيين الذين سلموا للولايات المتحدة وللحلفاء الآخرين في عام ١٩٤٥ .

ومع كل ، كان مثل هذا التسليم صفقة مفهومة ضمناً . فقد استخدم البلد المهزوم ما تبقى من طاقته للاحاق الخسارة بالمنتصر من أجل الحصول على شروط كان يتوقع أن تكون خيراً مما يحتمل أن يحصل عليه بطريق آخر . غير أن مثل هذا الاستسلام يتطلب منتصراً مؤثراً وقادراً على فرض الشروط ، ويبدو من غير المحتمل أن يبقى أي منتصر من هذا النوع بعد أي حرب نووية شاملة بين القوى العظمى .



ولما كان يدعو من غير المحتمل أيضا أن تسلم أية قوة عظمى إلا في حالة الحماز البالغ الشدة — والمتبادل — لهذا يحتمل أن تظل المناقشات حول « استسلام استراتيجي » أكاديمية تماما . فالمناقشات حول المدول عن التصعيد ، وتقييد الصراع في المراحل المبكرة من صراع بين القوى العظمى ، تقول أن هذا ينبغي أن يكون اجراء عمليا بدرجة اكبر .

## الفصل الرابع عشر

### بعض البدائل عن التصعيد والحرب

حتى حيث لم تنتج دولة في السيطرة على سلوك أخرى ، فلا يزال من الممكن إما الإبطاء بالتصاعد نحو صراع شامل أو وقفه — بل وربما قلبه . ويمكن في الحقيقة تجنبه كلية في ظل ظروف معينة ( نناقشها فيما بعد ) . في الامكان ان نجعل الصراعات نادرة وضمنية حتى بين بلاد أو شعوب يعتمد بعضها على بعض اعتمادا وثيقا ، وان نجعل التعاون أكثر حدوثا وجزاء بحيث يستهل سلسلة من الأحداث المؤدية الى صورة ما من التخالل السياسي المستقر والدائم .

لقد اقترح اثنان من رجال علم النفس الاجتماعي وعما تشارلز ا . اوسجو ( ومورتون دويتش ) والعالم الاجتماعي اميناي اتزيوني نوعا من الاستراتيجية لاعادة مواقف الصراع الحادة عن طريق التصاعد . ففي رأيهم ان على اية حكومة ترغب في التخفيف من صراع ما ان تقدم تنازلا من طرف واحد ، محدودا ولكنه واضح لا تخطئه العين ، او تقوم بحركة تنم عن التوفيق ، او تقوم حتى بعدد صغير من امثال هذه الأعمال او الحركات . فاذا عاملها الشعب المعادي بالمثل بتقديم تنازلات مضاد او اجراء حركة تنم عن التوفيق ، فعلى البلد الاول ان يخطو خطوة أخرى ولكنها واضحة ، نحو تحسين العلاقات ، واذا قوبلت بخطوة من نوعها يجب اتخاذ خطوة أخرى الى ان يهبط الصراع بأسره الى مستوى آمن ، او الى ان تحل محله درجة من التسامح المتبادل والتعاون وفي النهاية من الود والصداقة .

اذا تعرضت اول مبادرة نحو الغاء التصاعد او مزيد من الود ، للرفض فإن هذه النظرية تقترح الا يعيد البلد الأكثر استعدادا للتفاهم ، الى تصعيد الصراع مهما كانت الظروف ، وانما ينتظر بعض الوقت فحسب . اذا هوجم وجب ان يدافع عن مصالحه عند المستوى القائم من النزاع او العداء ، ولكن ينبغي ان يسارع بمبادرة محدودة أخرى من جانبه نحو التفاهم . والفكرة الأساسية شعبية بالتي توحى بها البيانات التجريبية التي قدمها اناتول رابوبورت بشأن مبادرات ورطة السجناء : ان المراد بها تجنب كل من الاستشهاد والانانية . ان تقاوم الهجوم ولكن تواصل اتاحة فرص واضحة ومتكررة امام الخصوم حتى ينتقل الى منطقة من الحركات التعاونية التي يقوم بها كلا الجانبين .

ويؤكد ان هذه الاستراتيجية قد تنجح احيانا في العلاقات الدولية ، بمشئله ما نجحت في العلاقات العمالية وفي بعض مواقف صراع صغير نسبيا ، الا ان

نجاحها في المرحلة الحالية من السياسة الدولية ، مما لا يمكن الاعتماد عليه ، فغالبا ما وجدت الدوافع على الصراع في كلتا الدولتين . وعادة ما كانت متجسدة في الكثير من بنيانها الاجتماعي والسياسي ، وفي قراراتها واستثماراتها السابقة ، وفيما ارتبط به القادة وأهل الصفوة السياسيون والعسكريون من القزاعات ، وفي الصور المرسومة في أذهان الصفوة والجماعير فيهما ، وفي التوقعات وسلاسل الأفعال التي سببتها هذه جميعا . فلو وقف هذه السلاسل من الأفعال ، وفضل الالتزامات ، وقلب أوامر معينة وسياسات كبرى ، وانغى العقود الحكومية ، والرجوع عن وعود سياسية ، وتطهير سمعة أحزابها وزعمائها ، واحتباط التوقعات والمصالح ، وقلب عناصر التفاهم الداخلي والدولي والاتفاقات المتعلقة بالسياسة — نقول أن هذا كله اليم وكثير التكافة وكثيرا ما يكون ملينا بالخطر الشديد . والبلد الذي يحاول فجأة قلب تصاعد صراع خارجي ، قد يجد نفسه واقعا تحت ضغوط وصراعات داخلية عنيفة ، وقد يشعر حكامه وأهل الصفوة فيه بالخوف من التكاليف الداخلية التي ينطوي عليها « التسليم » أو حتى الرجوع عن التصعيد في صراع خارجي ، بأكثريهما يخشون التكاليف السياسية والعسكرية التي تنطوي عليها مواجهة خارجية متصاعدة .

وتزداد هذه الاخطار المحلية اذا كانت التنازلات من طرف واحد لخصم كبيرة أو مفاجئة ، وتزداد خطورتها اذا كانت لا تقابلها سريعا تنازلات ظاهرة من جانبه ، أن المبادرات التدريجية المحدودة والمتكررة ، والتي يخفف منها انتظار مبادرات مضادة ومقاومة اية مجتمات جديدة يقوم بها الخصم والرد الثأري المحدود عليها ، تقول أن هذه المبادرات قد تذهب الى حد التقليل من المخاطر التي تترتب على أحداث ازمة داخلية ، ولكنها قد لا تقضى عليها كلية . ففي سبيل تحقيق النجاح يجب أن يكون حسن النية الحقيقي في الرجوع عن التصاعد في الخارج مصحوبا بمهارة وكفاءة في الزعامة في الداخل .

### التحول الداخلي بطرف أو كلا الطرفين الى الصراع :

لما كانت الصراعات كثيرا ما تسببها عمليات كائنة ضمنيا في الصروح الداخلية لأحد البلدين المتصاممين أو كليهما ، لهذا فإن تغييرا يطرأ على هذه الصروح ربما يضع حدا لأمثال هذه الصراعات ويضع جدا أيضا لتكرارها . ولذلك كثيرا ما كانت تصدر الدعوة من أجل إجراء تحويل داخلي جذري في البلاد المتنافسة . باعتباره أفضل طريق — والطريق الوحيد كما يرى البعض — لانهاء الحرب . فقد كان في اعتقاد جان جاك روسو أن حكم الأمراء المطلق في دول أوروبا في القرن الثامن عشر ، كان السبب الأساسي في نشوب الحروب ، وعلى ذلك رفض مشروع معاصره الأب سان بيير لانشاء عصابة من الأمراء للمحافظة على السلام باعتبار أنه مشروع لا يمكن تنفيذه ، إذ كان من رأى روسو أنه لا يمكن تحقيق السلام الا بإلغاء نظم الحكم المطلق الملكية ( ما كان اسكندر هاميلتون ليعتقد في هذا ، إذ أبان في

- \* كتابه « الاتحادى » ان التاريخ يظهر ان « الجمهوريات التجارية » عن قبيل قرطاج والبنديقية اثبتت انها لا تغل ميلا الى الحروب عن الملكيات الارستقراطية ان لم تزد عنها ) . بمرور الوقت زالت الملكيات المطلقة من معظم اوربا وبقية العالم ، ولكن اثبتت الدول القومية التى اعقبتها انها لم تكن اكثر منها ميلا الى السلام .

بينما كان روسو يأمل أن يلغى الحرب عن طريق الغاء الملكيات المطلقة ، كان ماركس ولينين يأملان فى انها ، جميع الحروب عن طريق الغاء النظام الاقتصادى الراسالى ومعه فى النهاية وكما توقعا ، كل الحكم الطبقي . كان فى اعتقاد ماركس أنه بانتهاء الصراعات بين الطبقات تنتهى الصراعات بين الشعوب . منذ عام ١٩٤٥ ظهرت مجموعة من الدول الشيوعية ، وبدأ هذا الأهل أيضا يتعرض للاختيار عن طريق التجربة . تزعم الحكومات الشيوعية عادة ان الصراعات الطبقيّة فى داخل بلادها قد انتهت الى حد كبير ، وان علاقتها بالبلاد الشيوعية الأخرى أخوية ، وأن جهاز الدولة الدكتاتورى فى كل من البلاد لم « يذبل » بعد كما انه لا يظهر أية علامات على انه سوف يذو سريعا ، وكانت العلاقات الدولية أيضا بين البلاد الشيوعية وخاصة منها ما تتسم بظلال مختلفة من المذهب الشيوعى ، غنية بالصراعات السياسية والاقتصادية برغم أنه لم تنشب حروب بينها حتى منتصف عام ١٩٦٧ . وهكذا كان الاحباط مصير الأمل الشيوعى فى تجنب الصراعات بين الدول الشيوعية والتي تقتصر عن الحرب — كما حدث فى عام ١٩٦٨ عندما احتل السوفييت تشيكوسلوفاكيا ، ولكن الحكم على آمالها فى أن تتجنب البلاد الشيوعية جصفة دائما نشوب حرب كبرى بينها ، هذا الحكم لم يصدر بعد .

وهكذا إذا لم يكن التحويل الداخلى الجذرى حتى الآن قد ألقى خطر الحرب ، فغالبا ما جعل الخوف من امثال هذه التحولات الجذرية الخطر أسوا . فالصفوات المعرضة للتهديد والأقليات التى كانت موضع المحاباة ( من قبيل امثالها فى المانيا وإيطاليا واليابان فى الثلاثينات ) كانت أحيانا وعن عمد ، تفضل الصراع فى الخارج على احتمال تغيير لا يطاق فى الداخل . فما كان يساورها من ضروب الخوف والاستياء من التغييرات المحلية التى تهددها ، نقول ان هذا جعلها تلتزم الدفاع وتمدد الى العدوان بشكل يجانى العقل ، إذ رأت فى كل مكان حولها مؤامرات وتهديدات ، فتعرب فى النهاية وقد تملكها الذعر والغضب الإعمى ، مناهسا أو هدفا خارجيا .

من وجهة نظر المحافظة على السلام قد تكون تغييرات أقل جذرية وشمولاً فى النظام الاجتماعى الداخلى وسياسة الدول ، أكثر أمانا وأشد فعالية ، وخاصة إذا أمكن إجراء مثل هذه التغييرات المحدودة بصورة لا تنقطع . سوف يتبين أن تفسير امثال هذه التغييرات المحدودة وبوجه عام فى اتجاه زيادة قدرات كل شعب

على احتمال الصراع ومعالجة أمره ، وأن يكون هدفها في كل بلد زيادة قدرة نظامه السياسي على التكيف والتماصك ، وقدرته على التكامل وأحداث تغيير فعال في بعض أهداف الشعب على الأمل ، بل وربما قدرته على تحقيق مزيد من التحول الذاتي الوطني والتطوير .

مثل هذه التطورات المحدودة والجزئية في الدول والشعوب ( نحو إدارة أكثر فعالية للصراع والسعي وراء أهداف أقل خطرا وأكثر جزاء ) تكرر حدوثها في التاريخ بأكثر مما قد يظن . فلقد اشتبكت إنجلترا في حروب برية بالقسارغ الأوروبية من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر . وخلال الكثير من هذه الفترة كانت تحتفظ بموان مثل بورودو وكاليه ، وأحرزت انتصارات محدوبة في كريس واجلجورت ، وأحرقت جان دارك وأحدثت همارا في فرنسا ، وبذلت الكثير من القوة البشرية والثروة في هذه العملية . ربما كان التزام إنجلترا العسكري والسياسي بالنسبة الى القارة ، يبدو شيئا لا يمكن الرجوع عنه في نظر الكثير من قاداتها . فيقال ان الملكة ماري الكاثوليكية ماتت وعلى شفقتها كلمة « كاليه » . لكن في الحقيقة كان الالتزام قد انتهى تقريبا آنذاك ، فسرعان ما تخلت إنجلترا عن كاليه ومعها آخر معقل انجليزى في فرنسا ، وتحوّلت من السعى وراء القوة البرية في القارة الى السعى لأكثر جزاء وراء القوة البحرية في جميع أرجاء العالم .

هذا التحول عاد بفوائد ضخمة على إنجلترا اذ جاء لها بأربعة قرون من النمو والقوة والرخاء بشكل لم يسبق له مثيل . ولكن التحول لم يكن ممكنا او على الأمل أسهل الا باعتلاء العرش في إنجلترا أسرة مالكة جديدة في عام ١٤٨٥ هي أسرة التيوبودور وكانت أكثر اهتماما بالسفن والشئون البحرية ، ومعها ائتلاف جديد من الانصار ( مبنى على ويلز وبعض جماعات وعائلات الصفوة ممن كانوا قبلا أقل نفوذا ) وفكرة جديدة عن الادارة والحكم . بعد ذلك بوقت ، وبعد عام ١٥٣٦ نجد ان التحول ساعد عليه ايضا قيام مشكلة جديدة في الإصلاح الدينى البروتستانتى التى غطت على الصور القديمة للالتزام انجليزى تجاه القارة . وأصبح التحول كاملا حين انتصرت البروتستانتية الانجليزية نهائيا في عام ١٥٥٥ باعتلاء الملكة اليزابيث الاولى العرش .

لا يمكن تتبع امثلة أخرى بالتفصيل . ولكن تحول الاتحاد السويسرى في عام ١٥١٥ من سعى منهك وراء السيطرة على لمبارديا الى سياسة أقل كلفة وأوفر جزاء ، تتمثل في الحياد والتوسع المحدود نحو الغرب والتطور الداخلى ، هذا التحول يبين نمطا مشابها . هنا ايضا سهل من التحول تحول نسبى لصالح أولئك الاعضاء القدامى والجدد من الاتحاد ( مثل برنى ، فريبورج ، سولوثيرن ، بازل ، شافهاوزن وابنسل ) ممن كانوا قليلي الاهتمام بلومبارديا .

كما سهل منه تضاؤل نسبي في نفوذ الكانتونات ( مثل يوري وشفيز ) على الاتحاد ككل وكانوا أشد اهتماما بشئون لبارديا . وهنا أيضا جاء الإصلاح الديني في النهاية بطائفة جديدة من المشكلات والصراعات جعلت الالتزام السويسري السابق تجاه سياسة القوة في لبارديا ، سرعان ما بدأ غير ذي أهمية بل وغير ذي موضوع .

وتخلى السويد في القرن الثامن عشر عن سياسات القوة انكبرى التي سبق ان اتبعتها في منطقة بحر البلطيق وعلى حافة الكتلة البرية التي تمثلها روسيا . عجل به بالمثل تصاعد تكاليف حروب برية لا تنتهي ضد روسيا . والجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل انضمام كندا الى الاتحاد ، بصورة متقلبة منذ الثورة الأمريكية ومواد دستور الاتحاد حتى حرب ١٨١٢ . هذه الجهود تخلت عنها بعد تلك الحرب والحملة غير الناجحة ضد كندا . ونزع سلاح الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة وكندا في عام ١٨١٩ وظل لا يتعرض لاي تحد جوهري بعد ذلك ، بينما تحولت السياسة الأمريكية تماما الى التوسّع نحو الغرب ، وهو سعى أكثر جزاء .

وبعملية مشابهة كان يمكن فض تصاعد الصراع بين فرنسا والوطنيين العرب بالجزائر . فتحولت فرنسا من حرب برية في الجزائر استطال امدها وبغير نتيجة . الى سعى أشد فعالية وراء مصالحها في الكثير من بقية افريقيا وفي أوروبا ، فضلاً عن تطوير فرنسا ذاتها الاقتصادي والتكنولوجي وتزويد القوات الفرنسية المسلحة بالعتاد النووي . هذا التحول كان أسهل بسبب استبدال جزئي للمؤسسات ومجموعات الزعامة في عهد الجمهورية الرابعة بمؤسسات ومجموعات الجمهورية الخامسة بما فيها بوجه خاص الرئيس ديغول وحزبه ، واحلال قادة عسكريين جدد من ذوى الاتجاه الفنى محل بعض قهامي القواد من دعاة الحرب الاستعمارية .

وفي أواخر الستينات كانت الولايات المتحدة قد بدأت تواجه مشكلة الاختيار بين سعى متزايد وراء القوة البرية في آسيا من جهة وسعى أقوى وأنشط وراء التكامل الاوربي والاطلنطي ، وتقديم المزيد من المعونة الاقتصادية للبلاد النامية والتوسع في الفضاء الخارجى ، مع ما صاحبه من نمو في قدراتها ومواردها العلمية والتكنولوجية الشاملة . في ظل دستورها ونظامها القائم على وجود حزبين ، امكن ان يتم مثل هذا التحول في سهولة ويسر ، بمجرد ان راح الرأي العام في مستويات الجماهير والصفوة تطالب به ، وبحلول منتصف السبعينات كانت التزامات الولايات المتحدة ازاء الاراضى الاسيوية قد صفت بالسياسات التي انتهجها الرئيسان نكسون وفورد باستثناء رئيس واحد ، وهو كوريا الجنوبية حيث استمر وجود القوات الأمريكية . ان الانسحاب من فيتنام ولاوس وكمبوديا ( م - ١٤ العلاقات الدولية )

قد حظى بتأييد غالبية الحزبين في الكونجرس وكذلك بتأييد غالبية العظمى من الراى العام الأمريكى . وفى اثناء الأشهر القليلة الأولى من عهد حكومة كارتر فى عام ١٩٧٧ ، اتخذت استعدادات لسحب القوات البرية الأمريكية تدريجيا من كوريا الجنوبية . ويبدو أن هذا القرار الكبير الذى سينفذ « خطوة خطوة » قد اتخذ وأنه لن يحدث تراجع فيه فى القريب . ولكن الشيء الغامض هو الى أى امداف وأنشطة جديدة سيحول الشعب الأمريكى تصوره وموارده .

### خفض الاتصالات المتبادلة :

تميل الصراعات على ما يوحى به العرض الموجود فى الشكل رقم (٤) ، الى أن تنشأ بين البلاد التى بينها درجة عالية من الترابط والتعامل المتبادل ولكن مصالحها متعارضة بحيث يكون هناك تفاير سالب فى المكافآت التى تؤول اليها . فكثير من النتائج التى تعود بالفائدة على بلد قد تنطوى على احباط وعقوبة لآخر . والصراعات بين امثال هذه البلاد يمكن التقليل منها بخفض مساحة ترابطها المتبادل وبالتقليل من سير المعاملات فيما بينها . واذا تقل الاتصالات المتبادلة ، كذلك تقل مناسبات نشوء المنازعات .

ويبدو أن السياسات التقليدية التى انتهجتها الصين القديمة كانت تسيير وفقا لبعض مبادئ من هذا القبيل عندما بنى حكامها « السور العظيم » وقتلوا معظم الاتصالات مع العالم الخارجى حتى أوائل القرن التاسع عشر . واتبع حكام اليابان فى عهد أسرة توكوجاوا Tokagawa من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر سياسة مشابهة من العزلة عن العالم الخارجى . وخلال القرن التاسع عشر اضطرت كل من الصين واليابان الى التخلي عن سياسات العزلة هذه ، ولكنها سياسات مكنت كلا البلدين حتى ذلك الوقت من أن يتجنبيا طيلة قرون عدة الحروب الخارجية الكبرى ، وهو ما يختلف اختلافا يلفت النظر عن تاريخ بلاد أوروبا المعاصرة لهما والذى كان ذا نزعة حربية أكثر .

فى العالم الغربى ندر استخدام امثال هذه السياسات من خفض الصراع عن طريق خفض المستوى المطلق ( أو على الأقل الاهمية النسبية ) للاتصالات بين بلاد يحتمل أن تصبح أعداء . يمكن أن تكون بعض مشاعر من هذا النوع قد أسهمت فى تكوين مزاج خطاب الوداع الذى القاه جورج وشنطن فى عام ١٧٩٧ عندما نصح مواطنيه بطريقة واقعية أن يبتعدوا عن المنازعات والتورطات السياسية المعاصرة بالعالم القديم ، وهى مشاعر عادت مرة ثانية فى ظل ظروف مختلفة جدا . فتعلقت فى النزعة الانزالية التى تملك الكثير من الأمريكيين بين عامى ١٩٣٢ ، ١٩٤١ وان كانت نتائجها أقل توفيقا . وكانت الحكومات الشيوعية أكثر ميلا الى التقليل من الاتصالات عبر حدود بلادها — ومن الامثلة المثيرة بوجه خاص بناء حائط برلين فى أغسطس ١٩٤١ — ولكنها لم تفعل هذا للتقليل من الصراعات

الخارجية بقدر ما فعلته من أجل احكام سيطرتها الداخلية فى كل بلد من بلادها . لكن من الممكن ( وان لم يكن من المؤكد ) ان هذه السياسة ربما منعت على الأقل بعض احتكاكات وصدامات دولية لولا هذا لوقعت . فبرلين المقسمة على الأقل فى منتصف السبعينات ، بحت محينة اهدأ مما كانت عليه فى السنوات العشر السابقة على هذا العقد ، ولكن شروط الحصول على تأشيرات دخول لزيارة برلين الشرقية التى فرضتها جمهورية المانيا الديمقراطية من جانب واحد . قد اقامت الليل على ان متساعب المدينة المقسمة لم تنته .

### التقليل من المصالح المتعارضة وتقوية المصالح المتوافقة :

اذا كان لا يمكن أو لا ينبغي التقليل من الاتصالات المتبادلة ، ففى الامكان ان نقل من احتمال وقوع الصراعات وذلك بأن نخفض بعض أو كل المصالح المتعارضة بين البلاد المعنية . أما كيف يتم هذا وبأى ثمن فيتوقف على طبيعة كل مصلحة . فتستطيع البلاد التى تشترك فى منافسة اقتصادية حادة ان يتحول كل منها الى خط مختلف من التخصص أو الى أسواق مختلفة أو مناطق جغرافية ذات أهمية أساسية . ويمكن إعادة تصحيح الأهداف السياسية ، وخلق مراكز جديدة وأقل تأثيرا بالصراع يركز عليها الرأى العام فى كل جاد اهتمامه .

ويمكن إزالة التهديدات والمظالم على نحو ما أزيلت الصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى من كوبا فى عام ١٩٦٢ بناء على اصرار الولايات المتحدة . وتهنئة المخاوف الحقيقية أو المزعومة بمثل ما عملت الولايات المتحدة على تهنئة مخاوف السوفييت والكوبيين عندما قدمت التأكيدات فى الوقت نفسه بأنه لن تتكرر محاولة غزو لكوبا تؤيدها الولايات المتحدة ، وذلك بعد الغزو الفاشل فى خليج الخنازير فى عام ١٩٦١ : بعد هذه التدابير المؤدية الى فض التصعيد ( ومع استمرار وجود مستوى منخفض من الاتصالات الأمريكية — الكوبية ) قل التوتر على مقربة من كوريا فى ١٩٦٢ — ١٩٦٧ بشكل ظاهر .

وحتى اذا لم يمكن التقليل بصورة لها شأنها ، من الاتصالات أو من المصالح المتصادمة ، فلا يزال فى الامكان التقليل من الصراعات عن طريق زيادة أهمية ووزن المصالح المتوازنة أو المتداخلة بين البلاد المعنية . ففى داخل كل بلد كثيرا ما يمكن ان تجعل امثال هذه الروابط الإيجابية ذات الأهمية للبلد الآخر تفوق المصالح التنلية والمتعارضة بين البلدين والتى تؤدى الى الانفصال أو العداء . وحيث يمكن ايجاد مثل هذه المصالح المشتركة وجعلها تسود العلاقة بين البلدين ، يكون البلدان على استعداد للتحرك صوب علاقات متبادلة وودية ، بل وربما نحو مرحلة أو درجة أعلى من التكامل السياسى .

وأفضل امل فى التحرك فى هذا الاتجاه ، قد يكون فى استراتيجية مشتركة



فى كل من التغيير الداخلى والخارجى بالنسبة الى البلاد التى قد تبقى محصورة فى الصراع او تتحرك نحو علاقات صحيحة او حتى نحو التكامل . مثل هذا الأسلوب قد يعنى ان تصبح المصالح المتنافرة بين الأطراف المعنية أقل وزناً . بينما تجعل المصالح المتوافقة أسهل فى الرؤية وأقوى . وسوف يتطلب هذا الأسلوب نقل المراكز التى ينصب عليها اهتمام الرأى العام ، بعيداً عن الصراع ، بل ونحو التعاون ان أمكن . سوف يكون معناه فى داخل كل بلد عزل واضعاف جميع الجماعات والصفوات والمؤسسات والمصالح التى تعمل على زيادة حدة الصراعات ، بينما تدعم وتؤلف بين جميع تلك الجماعات والمصالح التى تعمل من أجل التصحيح والتعاون السلمى الدولى .

كل هذا يمكن ان يعنى بصورة ضمنية تغييراً سياسياً فى داخل معظم او كل البلاد المعنية ، وقد يتعين فى بعضها ان تصل هذه التغييرات الى اعماق البنىة السياسى . الا ان هذه التغييرات يمكن ان تكون أكثر فعالية بالنسبة الى السلام اذا لم تصل الى درجة الثورة الكلية ، واذا تجنبت اثاره المخاوف وضروب الاستياء المتطرفة والتى يمكن فيها احتمال توليد الحرب ، وذلك فى جماعات الصفوة وذوات المصالح ظلت حتى ذلك الوقت موضع الرعاية .

واكثر من هذا كله ، سوف يتعين على مثل هذه الاستراتيجية القائمة على خفض الصراع وإمكانية التكامل ، ان تهدف الى زيادة قدرات كل دولة قومية على ادارة الصراع ، والصبر على التهديدات والغموض ، وعلى تغيير الاهداف والتحول الذاتى مع فقدان الذاتية والقيم والتقاليد الأساسية . وهذا يتطلب إعادة تعريف دور الشعب فى السياسة الدولية ، وكذلك إعادة تعريف الكثير من الأدوار السياسية فى داخل كل بلد . والأغلب انه يتطلب أيضاً إعادة وصف صورة العالم فى نظر الشعب أو قادته أو فئاته ذات الأهمية من الناحية السياسية ويتطلب فى العادة بعض التغيير فى نظرة الشعب الى نفسه ، أى فى الصورة التى تلقى القبول من الناحيتين السياسية والثقافية وهى الصورة التى يكونها عن نفسه وقيمه وأهدافه .

لقد نجحت شعوب قلائل على امتداد التاريخ كما رأينا ، فى التعرض لمثل هذا التحول الجزئى وفى اخضاع التهديد المثل فى بعض ( وان لم يكن كل ) الصراعات الدولية لحياتها أو رخائها . ولكن أمثال هذه النجاحات لازمة اليوم لشعوب كثيرة ، وبمزيد من الاطمئنان والسرعة . ان أدوات جديدة أو متحسنة قد تكون متاحة الآن للوصول الى هذه النتائج وتستحق ان تكون محل الدراسة ، وأكثر هذه الأدوات المحتملة مدعاة الى الأمل هى القانون الدولى والمنظمات الدولية ومختلف صور النظام الاتحادى والتكامل الذى يتجاوز الحدود القومية .

## الفصل الخامس عشر

### التكامل الدولي وفوق القومى

يعنى التكامل بوجه عام خلق كل واحد من عدة أجزاء — أى تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضها البعض الى مكونات نظام متماسك ، ولنا ان نتذكر أن خصيصة أى نظام الأساسية عبارة عن درجة مهمة من الترابط بين الأجزاء التى يتكون منها ، وينحصر الترابط بين أى مكونين أو وحدتين فى الاحتمال بأن تغييرا يحدث فى أحدهما — أو إجراء يتم على أحدهما — سوف يولد تغييرا فى الآخر يمكن التنبؤ به . وبهذا المعنى يشكل القفل والمفتاح الذى يتفق معه ، نظاما متكاملًا ، فادارة المفتاح « تدوير القفل » . وفى العادة ، للنظام ككل خواص ليست موجودة فى أى جزء فقط من الأجزاء التى يتكون منها . فالجهاز الصحيح المكون من قفل ومفتاح ، يمكن ان يستخدم للتحكم فى فتح وغلق باب ، وهذا ما لا يستطيع ان يفعله قفل بنفسه أو مفتاح بنفسه .

فالتكامل اذن عبارة عن علاقة بين وحدات ، وفيها تعتمد هذه الوحدات بعضها على بعض وتخلق سسويا خواص للنظام تفتقر اليها كل وحدة بمفردها . غير انه أحيانا تستخدم كلمة « تكامل » أيضا لوصف عملية **التكامل** أى الربط التى يتم بها الوصول الى مثل هذه العلاقة أو هذا الوضع بين وحدات كانت من قبل منفصلة ، بعضها عن بعض .

**والتكامل السياسى :** هو ضم ممثلين سياسيين أو وحدات سياسية من قبيل الأفراد أو الجعاعات أو الهيئات البلدية أو الاقاليم أو البلاد ، وذلك من ناحية سلوكها السياسى . وفى السياسة يكون التكامل علاقة يتبدل فيها سلوك امثال هؤلاء الممثلين السياسيين أو الوحدات أو المكونات ، عما يمكن ان يكون عليه لولا هذا ( أى اذا لم يكن ثمة ترابط وتكامل بين هذه المكونات ، ومن هذه الناحية يمكن مقارنة التكامل **بالسلطة** ، اذ يمكن النظر الى السلطة على انها علاقة يجبر فيها ممثل واحد على الأقل ، على ان يتصرف بطريقة مختلفة عن التى يتصرف بها لولا هذه العلاقة ( أى اذا لم يكن لهذه السلطة وجود ) .

ويتكون مجال التكامل ، شأنه شأن مجال السلطة ، من شُعوب المناطق الجغرافية التى تتم هذه العملية بينها ، وعلى غرار السلطة ، فالتكامل أيضا **نظقي** هو مجموع نواحى السلوك المختلفة التى تنطبق عليها هذه العلاقة المتكاملة . وهكذا فانجلترا وويلز متكاملتان ليس فقط من الناحية السياسية عن طريق جبيع السياسات الكثيرة التى تختهجها دولة رفاهية عصرية ، ولكنهما مترابطتان أيضا

بالنسبة الى الدين عن طريق كنيسة انجلترا التي تساندها دولتها المشتركة  
ويرأسها ملك هذه الدولة . ولكن لا وجود في الولايات المتحدة ( المترابطة من نواح  
أخرى كثيرة جدا ) لمثل هذا التكامل الدينى الرسمى بين الولايات التى يمكن أن  
تكون لها تقاليد مختلفة على نحو ما نلقاه فى ماساشوسيتس وماريلاند وبوتاه  
ونيفادا ونيويورك . وأعضاء الأمم المتحدة متكاملون بالنسبة الى طائفة  
صغيرة من المهام .

ويمكن أيضا مقارنة التكامل السياسى بالسلطة من ناحية **هذه** . ونستطيع  
أن نرى مجال التكامل هذا يتكون من مدى المكافآت ونواحي الحرمان بالنسبة  
الى الوحدات المكونة له ، والتي يجرى بها المحافظ على علاقة ترابط بين هذه  
الوحدات ، وهذا الذى قد يكون متوسطا فى حالة منظمة دولية ثانوية ذات أهمية  
هامشية بالنسبة الى أعضائها ، بحيث يأتى لهم نجاحها بالقليل من الكسب ،  
ولا يعود عليهم حلها الا بالقليل من الخسارة . او يمكن أن يكون مدى العقوبات  
الإيجابية والسلبية التى تعمل على التكامل كبيرة ، بما فى ذلك المكافآت والآمال  
المشتركة الضخمة فى حالة النجاح والعقوبات الشديدة جزاء الإخفاض أو  
الانفصال . وكان هذا هو الحال من عام ١٧٧٦ فصاعدا عندما واجهت الشعوب  
وجماعات الصفوة بالولايات المتحدة ، وظفرت بالمكافآت المترتبة على التكامل  
والتي تمثلت فى الاستقلال والمشاركة فى استيطان الاراضى الغربية وأخيرا  
استيطان قارة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لو أن هذا التكامل فشل لهددم  
جميعا بفقْدان الاستقلال ، وبإقامة واستمرار نظم من الحكم الاستعمارى الأوربي  
فى مختلف أجزاء القارة المقسمة وبأحوال كل من الحروب الأهلية والدولية التى  
تشن فى داخل بلادهم .

أما أن يسود بالفعل مدى معلوم من المكافآت والجزاءات فى بيئة سياسية  
معلومة ، فمسألة أخرى بالطبع ، ففى حالة القوة على ما تفكر ، تحسّنا عن وزن  
قوة ممثل باعتبار أنها احتمال تغلبه على المقاومة ، وقدرته على نقل احتمال النتائج  
المهمة فى بيئته . وحالة التكامل — أى الفكرة عن وزن القوة — توازيها فكرة  
**التماسك أو خاصية التماسك** .

والنظام المتكامل قادر على **التماسك** الى الحد الذى يمكنه من مقاومة الضغط  
والشدائد ، ويدعم اختلال التوازن ، ويقاوم عمليات التفكك والانشقاق ، ويمكن  
أيضا أن يقاس تماسكه أو قدرته على التماسك ، بالتقليل المستمر الذى يحدثه  
النظام فى احتمالات سلوك الأجزاء المكونة له ضد الطريقة التى يحتمل أن يتصرفوا  
وفقا لها لو لم يكونوا مترابطين فى النظام ، فكلما عظمت الشدائد والضغط  
الذى يستطيع نظام احتمالها ، عظم تقدير تماسكه ، وبهذا فحالة التماسك أو  
الإنماج التى حققتها كل من المانيا وإيطاليا على التوالي ، بعد توحيد كل منهما

القومى فى القرن التاسع عشر . تدل عليها حقيقة ان ايا من الاقاليم المكونة لها ، لم يحاول الانفصال بعد الآلام الرهيبة التى سببتها الحرب العالمية الاولى أو الثانية ، بينما شذائد مماثلة أسهت فى عام ١٩١٨ فى تفكك كل من النمسا والمجر وفى الاتحاد بين بريطانيا و ايرلندا •

والفوارق فى هذه الأبعاد الأربعة من التكامل ، وهى : المجال والناطق والمدى والوزن ، تساعدنا على أن نميز أنواعا مختلفة من المجتمعات السياسية المتكاملة :

فنحن نطلق اصطلاح **عالمى** على مجتمع ذى مجال عام ، كالاتحاد العالمى للبريد من حيث المبدأ ، ويقرب من أن يكون ذلك من الناحية العملية ، وهذا على خلاف مجتمع **خاص** تقتصر العضوية فيه على بلاد مخصوصة ( مثل الجامعة العربية أو اتحاد البنلوكس الجمركى المكون من بلجيكا والاراضى الواطنة ولوكسمبرج • ومن حيث **الناطق** نميز مجتمعات **نوعية** أى مجتمعات تقتصر على موضوع معين أو خدمة معينة ، وذلك على نقيض المجتمعات **الموسعة** التى يتوقع من كل منها أن تعمل أكثر أو أقل مما يحتاج اليه أو يطلبه أعضاؤه — وعادة تفرض قدرات التنظيم الدولى المحدودة ، الاختيار ، فيستطيع تنظيم أن يؤدى خدمة معينة لعملاء على مستوى العالم ، وذلك من قبيل الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية الذى ينسق الخدمات التلغرافية الدولية بين عدد كبير من البلاد ، وباب الانضمام اليه مفتوح أمام الشعوب التى لها الحق فى هذا ، أو يمكن لتنظيم أو مجتمع أن يضطلع بمسئولية واسعة عن مجموعة متنوعة كبيرة من خدمات مقسورة على مجموعة معينة من الاقاليم أو الدول أو البلاد ، فطبقا لمواد الاتحاد ( ١٧٨١ — ١٧٩١ ) كانت الولايات المتحدة مجتمعا من النوع الأخير . وزاد هذا الوضع طبقا لدستورها الاتحادى ( المصدق عليه فى عام ١٧٩١ ) •

وقيل ان نستعرض بعض الأنواع المختلفة من المنظمات أو المجتمعات الدولية التى تولدها امثال هذه الاختلافات فى المجال والناطق ، يجب أولا أن نكون واضحين بالنسبة الى معنى مفهوم « مجتمع سياسى » • **المجتمع السياسى** : عبارة مجموعة من ممثلين سياسيين يكفى ترابطهم لاحداث تغيير جومعري فى نتيجة بعض القرارات المهمة التى يتخذها كل منهم • فطبقا لهذا الحد الأدنى من التعريف يكون المجتمع عبارة عن درجة مهمة من الترابط فحسب ، ومن ثم فهو حقيقة موضوعية بغض النظر عما اذا كانت الحكومات أو الشعوب المعنية على بينة منها أم لا • فلاعبان فى مباراة ، أو دولتان فى منافسة أو صراع ، أعضاء فى مجتمع سياسى بهذا المعنى القليل ولكنه حقيقى ، وسواء احبوه أو لم يحبوه ، فان نتيجة ما يعمل كل منهم سوف تتوقف الى مدى مهم على تصرفات الآخر وافعاله •

إذا كانت وحدتان أو مجموعتان أو دوتان معينتان على بيئة من ترابطهما وربما أيضا من حدوده ، فقد يغيران سلوكهما تبعاً لذلك ، وعندئذ قد يتصرفان كأعضاء في مجتمع ويلعبان الأدوار التنافسية أو التعاونية التي تناسب ذلك النوع المخصوص من الترابط الاقتصادي أو الاستراتيجي أو السياسي الذي تجدان أنفسهما فيه ، فإذا — كان **مجتمع صراع** بوجه خاص ، بحيث ان انتائنج التي تفيد البلد ( ١ ) تنطوى على احباط أو عقوبة بالنسبة الى البلد ( ب ) فند يتصرفان على أساس انهما متنافسان أو خصيان ، وإذا تعادلت مكاسبهما وكانت متوقفة على التنسيق بين أفعالهما ، فعندئذ يكونان في **مجتمع مصالح ايجابي** ، وقد يحاولان التعاون . لكن سواء كانا في حالة تعاون أو في موقف صراع ، نسوف يتصرفان الآن باعتبارهما أعضاء في مجتمع — تصرفا يختلف عن الطريقة التي اولا هذا لكانا يتصرفان بها .

**ومجتمعات الصراع** تحبس اعضاءها ( سواء كانوا افرادا أو جماعات أو شعوبا ) في علاقة يسودها كنية أو الى حد كبير ، الصراع المتبادل . لكن مما يلفت النظر انه برغم انها تحقق القليل من التكامل أو لا تحقق شيئا منه ، بين الخصوم « التقليديين » أو « الوراثيين » في داخلها ، فالذي يحدث ( على ما لاحظ الكثيرون ممن درسوا التاريخ وعلم النفس ) ان الناس والشعوب يميلون الى ان يحسوا كوا بطرق كثيرة ، نفس الأشياء التي يكرهونها . فقد أوضح الوطني الارلندي جورج رسل ( الذي كان يوقع باسم AE ) أن أعظم الارلنديين تشبعا بالنزعة الانجليزية ، كانوا اولئك الذين يكون أشد الكراهية لانجلترا .

والأغلب ان تشبك الشعوب فيما بينها في مجتمع يتميز بنزاع تختلط به الدوافع . وعندئذ تكون مصالحهم متعارضة من بعض نواح عامة ، ولكنهم من نواح أخرى يستفيدون من تنسيق أعمالهم . وفي مثل هذه الحالات يكون من صالح الطرفين وجود « حل بارز » ظاهر يلقي القبول منهما ، وعلى ضوءه ينساقان توقعاتهما وأفعالهما . وكثيرا ما يزودنا العرف الدولي والقانون الدولي بصورة بسيطة من مثل هذا التنسيق .

### القانون الدولي :

**القانون** عبارة عن قاعدة عامة تغطي فئة معينة من الحالات ، وتساندها موافقة محتملة مقررة سلفا وتلقى القبول الواسع من الاهالي المعينين باعتبارها مشروعة وعادة يستمد **القانون الوطني** التصديق عليه من جهاز التنفيذ في الدولة القومية ، كما يستمد شرعيته من وحدة الاتصالات والذكريات والثقافة السياسية التي يقوم عليها قبول الشعب وتأييده في كل دولة قومية . وفي داخل الدولة القومية تكون أداة التنفيذ ومشاعر الشرعية متاحة **للأغراض العامة** ( اي لاي غرض أو حاجة

تنشأ ) ، وبهذا فمجالهما واسع ، ولكنها غير ذلك فى داخل النظام  
الدولى .

وعلى ذلك يمكن النظر الى القانون الدولى على انه أشمل وأخص ضرورة من  
التنظيم الدولى . فعلى غرار جميع القوانين ، لا ينطبق الا على حالات معينة . ولكن  
كقاعدة ، لا يقف وراءه جهاز دائم يمكن الاعتماد عليه . وأقل من هذا أيضا ( فى  
العادة ) وجود ثقافة سياسية دولية مشتركة الا فى صفوف فئة عليا صغيرة من  
الدبلوماسيين والمحامين الدوليين وبعض أفراد الصفوة ممن يعنون بوجه خاص  
بالشئون الدولية ، أن الرسائل والرموز القومية والمصالح المرئية أكثر أهمية  
بكثير فى نظر الجماهير فى كل بلد ، والنتيجة أن تميل الحركات عن شرعية القانون  
الدولى الى أن تكون ضعيفة نسبيا ، والحركات عن القانون ومصالح الوطنيين  
قوية نسبيا . ومع ذلك ، لم يبق القانون الدولى على قيد الحياة فحسب ولكنه  
زاد عبر قرون عدة ، وعموما لا يمكن خرقه دون أن تترتب على هذا عواقب خطيرة ،  
أن القانون الدولى يستمد الموافقة عليه ، أعنى ما يعادل احتمالا مهما بتنفيذه ، من  
التكلفة الخطيرة التى يحتمل أن ينطوى عليها خرقه .

وعلى ذلك فالحدد بين القانون الدولى والعرف الدولى مطبوس ، على خلاف  
الحد بين العرف القانونى والسياسى والقانون الدستورى داخل كل شعب ،  
ولكنه لا يزال شبيها نوعا بالحد المطبوس قديما بين القانون العرفى غير المكتوب  
والقانون المكتوب أو السابقة الموجودة فى أوائل مراحل نشوء أن كثير من النظم  
القانونية ( كالقانون الرومانى والقانون العام الانجليزى ) وفى قانون البلاد  
النامية المعارضة التى تجتاز مرحلة انتقال من القانون التقليدى الى القانون  
الحديث الكامل الأركان .

العرف يوفر الوقت والمسقة وعدم التأكد ، فهو يصنع الكثير من القرارات  
مقما ، ويخفف من أعباء الاتصال وصنع القرار ، وينسق بين توقعات المثليين  
الذين يقومون بأدوار مختلفة ، ويساعد على جعل المستقبل أكثر قابلية للتنبؤ به .  
والقانون عبارة عن عرف يراه الكثيرون مشروعا وتسانده عقوبات محتملة تنزل  
بعد قليل ممن يخرجون عليه ، والقانون يفعل ما يفعله العرف ، ولكنه يفعل هذا  
بمزيد من الحق والشدّة والاطمئنان وعلاوة عن ذلك فالقانون واضح ومعقول فى العادة  
( أى يمكن تتبع عملياته خطوة بخطوة ) . وعلى ذلك يخضع فى العادة للمنطق ،  
وكثيرا ما يستجيب لعملية ربط تسمح بضم عناصره أو قواعده الى بعضها البعض  
بطرق جديدة حتى تكشف عن مشكلات جديدة . ومنذ البداية يخلق فئسات من  
الحالات تتضمنها أو تستبعد نصوصه ، وعلى ذلك يمكن استخدامه ليشمل  
حالات جديدة فى ظل مقولات قديمة ، أو يمكن مد حدوده بطريق القياس كى يشمل

فئات جديدة من الحالات ، وعلى ذلك ليس القانون أقوى وادق فحسب من العرف ولكنه أيضا أكثر مرونة وأقدر على التطور .

ويملك القانون الدولي جميع هذه الخواص والإمكانيات . فسواء نشأ من العرف أو المعاهدات ، فهو يخدم الشعوب حتى تنسق توقعاتها المتبادلة وسلوكها المتبادل بها فيه صالحها هي . وأول سند له وراءه ، ليس ضبط النفس فحسب من جانب المثلين ، ولكنه أيضا ادراك ما كان يتحمله جميع الأطراف من تكاليف أو مشقة إذا لم يكن له وجود أو كان موضع الاغفال بوجه عام . الموقف شبيه بمثله من مسألة قواعد المرور كالقيادة على الجانب الأيمن من الطريق ، وهي قواعد تنطوي مخالفتها على مشاق وأخطار أكثر منها في طاعتها ، وثمة مثال طيب عن هذا تقديسه قاعدة قديمة تضمنها القانون الدولي وتنص على أن أشخاص السفراء يجب أن تكون مصونة . فقد كان الطغاة القدماء يقتلون أحيانا السفراء الأجانب إذا غضبوا من الرسائل التي ينقلونها إليهم ، في العادة لم يكن الحكم ليمتد طويلا بأمثال هؤلاء الطغاة ، وإى شعب حديث يتجاسر على اعدام السفراء عليه أن لا يتوقع من أى شعب أجنبي أن يبعث إليه بسفراء في المستقبل ، وأن سفراء ، قد يتوقعون أيضا معاملة في الخارج ( وهذا سوف يجعل العمل في السلك الدبلوماسي غير جذاب ، بغير شك ) . وباختصار يؤدي سوء معاملة السفراء الأجانب وغيرهم من الدبلوماسيين إلى متاعب تربو على ما يساويه ( وهو ما كانت الصين الشيوعية والهند بصدد اكتشافه في عام ١٩٦٥ ) ، وهكذا عاشت قاعدة احترام السفراء الأجانب أكثر من ألف سنة مع استثناءات قليلة ، حتى برغم عدم وجود حكومة عالمية أو محكمة عالمية أو بوليس عالمي لتنفيذها لقد اثبتت نواحي التنفيذ الذاتي لهذه القاعدة أنها كافية ( حتى الهند والصين استأنفتا العلاقات الدبلوماسية العادية بحلول عام ١٩٧٧ ) .

لكن كقاعدة ، فإن ما يتصف به القانون الدولي من أنه ينفذ نفسه بنفسه ، هذا الطابع يتطلب أما مساواة تقريبية في مراكز قوى الأطراف ( بما يسمح باتباع تكتيك واحدة بواحدة بينهم ) أو أماكن توقع أن تقلب أحوالهم في المستقبل ( بما يسمح بتكتيك واحدة بواحدة في المستقبل المحتمل ) ، فإذا أوشك الجانبان في قضية دولية أن يتساويا في القوة ، ففي إمكان كل منهما أن يثار بطريقة فعالة مما قد يفعله الآخر . وفي اللقاءات المتكررة في ظل أمثال ظروف التماثل التقريبي هذه ، فإن المصلحة الذاتية البسيطة سوف تكافئ المثلين اللذين يتعلمان تنسيق سلوكيهما وتجنب اللقاءات التي تسمى إلى كل منهما .

وحتى إذا لم يكن الجانبان متماثلين تقريبا في القوة والمركز ، فقد

يتعين عليهما أن يتوصلتا أن تغلب أدوارهما رأسا على عقب في المستقبل ، كان  
لألمانيا النازية التفوق في الجو في عامي ١٩٣٩ : ١٩٤٠ واستغلت هذا  
التفوق في ضرب وارسو وروتردام بسكانهما من المدنيين ، متجاهلة القانون  
الدولي الذي ساءدا آنذاك ، وفي ظرف وقت قصير من عام ١٩٤٢ فصاعدا  
فقدت ألمانيا تفوقها الجوي ، واستخدمت ضدها بقوة سائغة قضت  
السفن وهي السابكة التي كانت قد وضعتها قبل ذلك بوقت قريب ، والآن تقبل  
الشراء العام الأمريكي والبريطاني ، والكثير من الرأى العام العالمى قصص هبوط  
وغيرها من المدن الألمانية ( وهو قصصا كان تأثيره العسكري قليلا ولكن زاح  
ضحيته حوالى نصف المليون من المدنيين الألمان ) . وثمة سؤال عما إذا كان  
هذا العمل الانتقامى محتلا وسؤال آخر عما إذا كان عملا صحيحا من  
الناحية الأدبية .

وعلى العموم ، تحسن معظم الشعوب إذا تأخذ في الاعتبار انقلاب  
الأحوال في المستقبل واحتماله في الواقع . فالشعب الذي يؤكد على ماله  
من حقوق السيادة في وقف أو تفتيش جميع السفن في مياهه الساحلية  
ويجذما يغربه بمد نطاق تعريفه لاصطلاح « المينة الساحلية » بحيث  
يتجاوز حد الأميال الثلاثة التقليدى ليصل إلى ١٢ ميلا ، كما فطت في  
الولايات أيام تحریم الخمر في العشرينات ) ، هذا الشعب قد يجد  
فيه بعد أن هذا الجند يمكن أن يتعارض مع مصانع صناعة صيد الأسماك  
عنده ، إذا أخذت به البلاد الأخرى ، وثمة أمثلة أشد خطورة تنطبق على  
القيود القانونية الدولية المفروضة على الحرب ، ومن ذلك معاملة الأسرى  
أو مناطق سكنى المدنيين ، أو استخدام الأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية .  
وأيا كانت الأسلحة أو أساليب الحرب التي يستخدمها شعب ، وخاصة إذا  
كثرت استخداماتها ، فمن المحتمل أن تستخدم يوما ضد شعبه هو ، أن  
الراية الطويلة الأجل المترتبة على البدء بتجاهل القيود القانونية الدولية ،  
عدة المزايا يتضح في العادة أنها أقل مما كانت تبغ به في أول الأمر ،  
ويجرى الاكتشاف بعد الأوان أن التكاليف والمساوئ في الأجل الطويلى  
أكبر وأشد بكثير ، أن القواعد الواردة في الكتاب المقدس مخدرة من أنه  
لا بد أن يأتى الذنب وويل لمن يأتى عن طريقته ، وبأنه كما يعين المرء  
يدان ، هذه القواعد وزادها الف سنة من التجربة السياسية عذما كتبت  
وأن تجنابت الإمبراطوريات والممالك الكثيرة التي قامت وسقطت في آلاف  
السنين منذ ذلك الحين ، أنها أفسدت في إثبات صحتها في الأجل الطويل .

ربما يكون أصعب على الأمريكيين مخه على غيرهم ، أن يقرروا اللوزن  
الكامل للفكرة الواردة بالكتاب المقدس ، وأن كان التاريخ قد أثبتها ، لأن  
تجربتهم التاريخية حتى الآن مختلفة ، وفي الواقع استثنائية إلى حد



كبير ، كان الكثير من التجربة الامريكية المبكرة ضد الهنود الذين كانوا في العادة هون الامريكيين قسوة ، وضد بريطانيا ( ١٧٧٦ - ١٧٨٣ ، ١٨١٢ - ١٨١٥ ) التي كانت بعيدة جدا ومشغولة جدا بحيث لم تستطع استخدام قوتها الكاملة . وكانت الحروب ضد المكسيك في عام ١٨٤٨ وضد اسبانيا في عام ١٨٩٨ حروبا شنت ضد بلاد اضعف بشكل ظاهر ، بينما شنت الحربان العالميتان الاولى والثانية ضد المانيا بالتحالف مع الغير بحيث انه في كل حالة تقابلت فيها القوات الامريكية مع الالمانية في البر وفي وقت متأخر نسبيا في الحرب وعندها كان الكثير من قوة المانيا قد اصابه الضعف او مشغولا في اماكن اخرى ، واستطاع الدفع الامريكي ان يفرض قرارا ميکرا بخسائر في الارواح قليلة نسبيا ، ربما كان القتال ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية اشد حرب مرارة اشتبكت فيها امريكا في السنوات المائة الاخيرة . وهنا ايضا هزمت الولايات المتحدة بلدا لم يكن لديه سوى حوالى نصف امله واقبل من جزء من عشرين من قدرته على انتاج الصلب . ولم يحدث في اى حرب خارجية منذ عام ١٨١٢ ان غزا احد الارض الامريكية او قصف معقها بالقنابل . ليس لدى اغلبيية الامريكيين التجربة الشخصية اذ يرون منهم . ودورهم أصبحت ساحة قتال ، وهي تجربة كانت لسوء الحظ شيئا مألوفيا في البلاد الاخرى .

وعلى ذلك يبدو من الطبيعي في نظر الكثيرين من الامريكيين ان ينظروا الى الحرب الشاملة على انها تنهى النصر ولا تنهى النكبة ، وان يدعوا الى حرب اكبر والى استخدام اسلحة اشد فتكا عندما يشعرون بالاحباط في حرب محدودة بعيدة عن شواطئهم ، وبالنسبة من جميع القيود القانونية والقبولماسية المفروضة على ما يعتقدون انه سلطات بلدهم ، بينما يهتمون قليلا بالتكاليف في الاجل الطويلة او لا يولونها اهتماما واقصيا . هذه حصا استجابة طبيعية لتجارب ماضينا الفريدة ، وتبدو اكثر قربا الى تلك المجموعات في الكونجرس وفي صفوف الناخبين شديدي التعلق بالماضى . ولكن في العقود الاخرى من القرن العشرين يمكن ان تكون هذه الاستجابة انتحارية ، ذلك انه في عصر الصواريخ العابرة يمكن ان تكون ارض الولايات المتحدة باصرها في نطاق الرؤوس الذرية ، ومقابل كل نكبة يمكن ان نلحقها بالاتحاد السوفيتي . يمكن ان تصب علينا كارثة ليست اقل احتمالا . لقد كان الكثير من علاقاتنا الدولية الماضية مع القوى الاخرى يتسم بالنعدام التماسق وخطتنا بذكريات جعلت الكثيرين منا يسميتون بالقانون الدولي والسياسات القومية التي تدعو الى كبح جماح الذات . اما اليوم فاهم علاقة لنا وهي علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي ، علاقة متفاسقة متعاقلة من اجل اغراض عليية كثيرة ، واذ يمر الوقت وتحصل الشعوب الاخرى على اعداء اكبر من الاسلحة النووية ووسائل اطلاقها ، نسوف يصبح القانون الدولي والسياسات القومية من ضبط

النفس ، ذات أهمية متزايدة بالنسبة الى بقاء كل واحد على قيد الحياة . غير أن التنفيذ الذاتي عن طريق التجربة الموء ، وكبح جماح النفس عن طريق اصطناع بعد النظر ، ليس بالقوى الوحيدة التى تساند القانون الدولى ، فثمة قوى مساندة اقوى ولكنها ليست بالحكم الجمل ، هى ضغط للرأى العالمى ( الذى تجاهلته الحكومات الالمانية فى حربين عالميتين فساد عليها بالاذى ) وتفوق الرأى العام الداخلى من افعال تقوم بها حكومته يراها غير مشروعة ويمكن أن تؤدى الى سحب التأييد الشعبى ، وهو سحب هادى، ولكنه مؤثر . وسحب تأييد قطاعات مهمة من صفوف البلد الاجتماعية والثقافية والسياسة والتكنولوجيا وبالإضافة الى هذا . قد يترتب على المخالفات الصارخة للقانون الدولى اعمال مضادة من جانب بلاد ثالثة ومساوى شتى فى المنظمات الدولية ولا يسع أية حكومة مسئولة أن تتجاهل طويلا التأثير التجيىمى لجبيع هذه العمليات .

### جهاز القانون الدولى :

غير ان هذا لا يعنى أن من السهل دائما تحديد الحالة التى يطبق فيها القانون الدولى بأكثر مما يستطيع المرء أن يقرر بسهولة محتوى القانون الوطنى ( أو « القانون البلدى » كما يدعوه رجال القانون الدولى ) بهدد نقطة هى موضع نزاع . أن الكثير من القانون الدولى يتقرر فى المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وهذه بالطبع لا تلزم بشكل مباشر سوى الشعوب التى وقعت حكوماتها وصحقت على كل وثيقة ، ولكن اذا لقي القبول الواسع وخاصة من جانب جميع الدول الكبرى ، فانه يحل أيضا على اجماع المجتمع الدولى . وبخلاف هذا هناك شرائع ومجموعات من القانون الدولى واجماع الخبراء ، والسوابق التى قررتها احكام دولية سابقة أو حالات من التحكيم .

يمكن تسوية النقاط المتنازع عليها بطريق **الدبلوماسية المباشرة** — أى طريق **المفاوضة** والمساومة بين الاطراف المعنية مباشرة . فاذا أخفقت هذه العملية وأدت الى مازق وخطر تصعيد النزاع ، يمكن اشراك بلاد ثالثة قد يقتصر اشتراكها على **المساعى الحميدة** كتوفير الضيافة وملتقى محايد للجلوة التالية من المفاوضات ، أو قد تقوم بدور **الوساطة** فتقدم آراء أو مقترحات يمكن أن تؤدى الى حل وسط ، وهذه الأخيرة يستمتع اليها الاطراف المتنازعة لا بسبب ما ترى فيها . من ميزة حقيقية ولكن أيضا بنسبة قوة الشعب الذى تقترح حكومته .

فاذا التزم طرفان فى نزاع ، مقدما بقبول قرار طرف ثالث ، حين **التحكيم** محل الوساطة . قد يكون الحكم حكومة أو هيئة من محكمين بصفاتهم الفردية ، وغالبا ما يخضار الطرفان ثلاثة أو خمسة محكمين

من بين قائمة موجودة تتكون من خبراء موثوق بهم ، ومثل هذه القائمة موجودة  
 كالحكمة الدائمة للتحكيم الدولي بإمارة ( وهي على ذلك ليست محكمة قضائية .  
 وتقرر سلطات المحكمين وحيود القضية التي يراد إصدار قرار بشأنها .  
 في كل حالة ، عن طريق إتفاق بين الأطراف فإن يرفعها هذه القضية أو هذه  
 الفئة من القضايا أحيانا إلى المحكمين ، ويقرر الاتفاق بنفسه المبادئ التي  
 يصدرون قرارهم طبقا لها - كالتعاون بالمعنى الدقيق أو اعتبارات العدل .

فإذا كان يراد إصدار قرار في القضية طبقا للتقنين بالمعنى الدقيق  
 فلا غلب أن ترفع إلى محكمة العدل الدولية التي هي « الجهاز القضائي الرئيسي  
 للأمم المتحدة » على ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . إنها خلف الحكمة  
 الدائمة للعدل الدولي السابقة بدون تغيير تقريبا ، وبهذا فهي تؤدي عملها  
 في الواقع منذ عام ١٩٢٠ . وأعضاء الأمم المتحدة يلتزمون بقوانين المحكمة ،  
 ولكن ولاية المحكمة تتوقف في الكثير من الحالات على رضا الطرفين ، كما  
 تحد منها أيضا تحفظات كثيرة من جانب الشعوب الأعضاء . فلا تملك  
 المحكمة وسيلة لفرض تنفيذ أحكامها ، ولكن بمجرد أن تخضع الدول لولايتها ،  
 فإنهم في العادة يطيعون هذه الأحكام ورغم جرد بعض استثناءات كما في  
 الحالات التي تتصل بالتجرب الباردة أو باتحاد جنوب أفريقيا .

ولقد بذلت جهود لتوسيع نطاق ولاية المحكمة الاجبارية توسعا  
 جاسيا ، ولكن هذه الجهود قاومتها الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي  
 وبلاد أخرى كثيرة ، وهكذا أخفقت حتى الآن . فإذا نجحت إمثال هذه الجهود في  
 وقت ما في المستقبل ، لجولت المحكمة العالمية إلى أداء للرقابة ذات أغراض  
 أعم ، وبذا توسع من نطاقها . وإذا احتفظت المحكمة في الوقت نفسه  
 بعالمية ميدانها أو وسعت من نطاقه لتطلب هذا قرارات أعظم بكثير حتى يتسنى  
 لها معالجة مهامها المتوسطة من ناحية الاختصاص والنطاق ، ولا يزال  
 من المتعين ابتداءا قسرات سياسية أكبر على المستوى الدولي .

### مبدأ الاختصاصات : المنظمات الدولية لأغراض معينة :

تختلف المنظمات الدولية النوعية من حيث وظائفها والمفتوحة أبوابها  
 أمام جميع الشعوب أو جبهة تقريبا ، عن القانون الدولي من حيث جهازها  
 الدائم الثموى ، وتلك إما الأكبر على وضع قواعد وأحكام جديدة ، وعلى  
 تنفيذ وإدارة السياسات ، وبعض هذه المنظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر  
 الدولي ( التفتق من مؤتمر الصليب الأحمر الدولي بجنيف في سنة ١٨٦٤ ) الذي  
 يهتم من بين أشياء أخرى بتنظيم القوت في حالات الكوارث ، وبحفظ  
 أمم ذات طنية في حالات الطوارئ ، ورعاية أسرى الحرب .

لكن تتكون معظم المنظمات الدولية الهامة من هذا النوع من حكومات وتضم أمثال هذه المنظمات الحكومية : اتحاد البريد العالمى ( ١٨٧٤ ) - الاتحاد الدولى للمواصلات اللاسلكية ( ١٩٣٢ ) وهو خلف اتحاد التلغراف الدولى الذى تكون فى عام ( ١٨٦٥ ) ، والمنظمة الدولية للطيران المدنى ، وغير ذلك ، وثمة وظائف اوسع نطاقا نوعا تظطلع بها منظمات مثل منظمة العمل الدولية ( ١٩١٩ ) - منظمة الغذاء والزراعة ( ١٩٤٥ ) ، منظمة الصحة العالمية ( ١٩٤٨ ) ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو ١٩٤٦ ) .

هذه المنظمات وغيرها من الوكالات « المتخصصة » التابعة للامم المتحدة ينسق بينها وبربطات غير وثيق بالتأكيد . المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة . هذا المجلس الذى يضطلع ايضا بمهمة مناقشة المشكلات السياسية والاجتماعية الاساسية وتبنى بعض اتجاهات مهمة نحو وضع مستويات جديدة للسلوك القومى عن طريق الاتفاق ضد القتل الجماعى واتفاق حقوق الانسان ، وكلاهما لا يزال على بلاد كثيرة ان تصدق عليهما .

ونظرية تخصص الوظائف او الاختصاصات فى العلاقات الدولية مبنية على الامل فى أن تفويض المزيد من المهام المشتركة الى امثال هذه المنظمات ذات الوظائف المعنية ، سوف يؤدى الى أن ترتبط شعوب العالم بالتدريج فى مجتمع واحد تكون الحرب فيه مستحيلة . ولكن هذا الامل يبدو الى حتما ، غير مؤكد ، فجميع هذه المنظمات مقصورة اساسا على تبادل الآراء والمعرفة . واجراء الدراسات ، ووضع مشروعات التوصيات وتقديم المعونة الفنية الى الحكومات التى تطلبها . ولكنها لا تستطيع التسريع . ووبرغم أن المبدأ القديم عن الاجماع قد حل محله فى العادة فى هذه المنظمات التصويت بالأغلبية ، الا ان قراراتها لا تلزم اية حكومة الا بعد أن تصدق عليها ، ( لبعض وكالات غنية فقط سلطة محدودة لوضع القواعد ، وهكذا فالمستويات التى وضعتها منظمة الطيران المدنى للامن فى الجو ، واللوائح التى صاغتها منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار الاوبئة ، تصبح ملزمة للشعوب الاعضاء ، فيها الا اذا اخطرتهم بالعكس فى ظرف وقت محدد ) .

كذلك لا تملك هذه الوكالات سلطة فرض الضرائب ، كما لا يملك معظمها اية سلطة فعالة لتوقيع عقوبات . وتتكون هيئاتها الحاكمة من مندوبين عن الحكومات مزودين بالتعليمات ويجب أن يقولوا ما أمرتهم حكوماتهم به . فعلى خلاف أعضاء هيئة تشريعية قومية ، لا يستطيع هؤلاء المندوبون حتى لو توصلوا الى اجماع فى الراى ، أن يصوتوا على قرار ويلزموا به من بعثوا بهم ، فهم ان صح القول ، ممثلون يسيرون فى اتجاه واحد . انهم

يمثلون حكوماتهم لدى المنظمة الدولية ولكن لا يمكنهم ان يمثلوا ايضا وبصورة فعالة ارادة هذه المنظمة لدى الناخبين فى دوائرهم الانتخابية على نحو ما يمكن ان يفعله أعضاء الهيئات التشريعية احيانا وما يفعلونه .

وربما الاهم ان مبدء الاختصاصات التقليدى كما وضعه دافيد ميترانى كان يتصور ان تعامل هذه الوظائف والخدمات الدولية أو التى تطلو السيادة القومية كأنها مسائل فنية ، ذات طبيعة غير سياسية ، وبعيدة عن صخب وضغوط الجاعات الممثلة للصالح والشعوب وجماهير السكان . ولكن الأكثر احتمالا ان تثبت هذه الفكرة انيا مصدر ضعف أكثر منها مصدر قوة ، فخلال معظم الوقت لا تستطيع المنظمات الدولية الحالية ان تفضل أكثر من الاتصال بالحكومات التى تظل حرة فى منع الموظفين الدولية من دخول اراضيها فى أى وقت ، وإذا استثنيا بعثات المونة الفنية الميدانية ، لا يستطيع موظفو الهيئات الدولية ان يتصلوا اتصالا مباشرا بالناس الذين يتراد من هؤلاء الموظفين أن يخمومهم ، وتقام العقبسات فى طريق تلقى رسائل مباشرة من الجمهور والرد عليها . بل فى عمل أى شئ يتعلق بها . فى ظل هذه الظروف لا يحتمل ان تنمو ضروب ولاء الناس للوكالات والرموز الدولية ، ولا يحتمل ان تضعف جاذبية الصور والرموز القومية .

وتفضل معظم الصفوات القومية ان تسيطر الأمور على هذا النحو ، فليست بأعضائها رغبة فى اضعاف قوتها على مجتمعاتها القومية عن طريق منح التشجيع الجاد لاية ولاءات دولية منافسة يمكن ان تضعف قوتها المحلية فالينسكو سرعان ما ثبتت عن متابعة مهمتها الاصلية فى خلق ايدولوجية ومجموعة من الرموز ، دولية جديدة ، كذلك لم يتبين القادة السوفييت ولا الحكومات الغربية الرئيسية فكرة تشجع اية منافسة محتملة .

وبالمثل رفضت البلاد الغربية بصفة خاصة فى عام ١٩٤٧ منح الغذاء والزراعة سلطات فعالة على اثمان وامدادات الغذاء الدولية . وبقيت منظمة منصرفة الى اجزاء الدراسات واعداد التوصيات وتقديم مصدر متواضع من المونة الفنية ، بينما بقيت فى ايدى الحكومات الرئيسية المصدرة للغذاء مثل الولايات المتحدة القرارات المتعلقة بتوزيع الغلال والمواد الغذائية الأخرى فى العالم وما يصحب هذه من قوة سياسية محتملة .

وغالبا ما تتعارض نظرية تخصص الوظائف ايضا مع نمو التكنولوجيا الحديثة . وكما زاد عدد الموارد التقنية التى يبدأ تشغيلها بقرار تقنى كلما ازداد احتمال تجاوز نتائجها حدود أى تخصص تقنى واحد . حينما كانت البطائرات صغيرة نسبيا .

كانت القرارات الخاصة بحقوق الهبوط ومواقع المطارات تترك لاختصاصي الملاحة الجوية . ولكن مع قدوم الطائرات النفاثة الضخمة ذات المحركات النفاثة والطائرات الضخمة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت مثل طائرة الكونكورد الانجلو - فرنسية ، فان قرارات من هذا القبيل تشمل ايضا مشاكل صوت الطائرات وقيمة الاراضى الحقيقية وتخطيط المدن والاحتجاجات الاهلية والسياسة البلدية بل والسياسة على المستوى الوطنى والدولى ، مثلما حدث بين فرنسا والولايات المتحدة فى عام ١٩٧٧ حول حقوق الهبوط لطائرة الكونكورد بالقرب من نيويورك . ان قرارات شاملة من هذا القبيل تتجاوز حتما اختصاص أى مجموعة واحدة من الاختصاصيين التقنيين ، ولذلك يجب معالجتها على المستوى السياسى . وهنا يمكن ان تعزز العقبات السياسية والتقنية لنظرية الاختصاصات الدولية بعضهما البعض .

كلما كبرت القوة الكامنة المحتملة لمنظمة دولية أصبح نفوذها المحتمل أوسع وأكثر انتشارا من ناحية وظائفها ، وزادت فى العادة مقاومة المجتمعات والصفوات القومية حتى لا تدع هذه القوة الدولية الكامنة تنمو . وكلما تقترب وكالة دولية من أن تمس جوهر سيادة شعب ، فقد تصبح هذه المشكلة أكثر حدة ، فصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتمويل والتنمية يمان حرية كل شعب فى التصرف فى عملته الوطنية حسبما تراه كل حكومة وطنية مناسبة ، بل وللصندوق بعض سلطة فرض العقوبات ، اذ يستطيع بشروط معينة ، أن يرفض تقديم الدعم المالى للحكومات غير المتعاونة . وللولايات المتحدة ٥٠ فى المائة من الاصوات فى الصندوق باعتبارها اكبر مساهم مالى فيه ، وتستطيع فى العادة ان تعتمد على اصوات عدة شعوب أخرى تفكير قادتهم المصرفيين مثلها . ولكن لهذه الاسباب فحسب فمن الصعب تماما اجراء اية توسعات أخرى فى سلطات صندوق النقد الدولى وظيفته متكاملة معينة الى طلب متزايد على خلق مؤسسات دولية اضافية ، والربط بين وظائف وخدمات اضافية ، هذا الأمل لم يتحقق الى أى حد كبير فى المنظمات التى من هذا النوع .

كان لمبدأ الاختصاصات مثل أعلى مختلف بالتأكيد ، فقد كان مترانى يساوره الأمل فى أن تتصل وكالات وظيفية معينة اتصالا مباشرا بالناس الذين تخدمهم فى كل بلد ، سوف تبقى وظائفها غير سياسية ، ولكنها سوف تظهر عن طريق أدائها ، بالقبول المتزايد من جانب الصفوات وبالتأييد الشعبى . لكن من بين الوكالات الدولية الخاصة من حيث وظائفها ، ثم تسر بعيدا جدا فى هذا الاتجاه حتى الآن على ما رأينا غير عدد قليل جدا ان كانت أى منها قد سارت - ربما باستثناء منظمة الصحة العالمية -

( م - ١٥ العلاقات الدولية )

## الفصل السادس عشر.

### الهيئات العالمية من أجل الاغراض العامة

من بين الاهداف الكثيرة التى يسعى الى تحقيقها الافراد والحكومات هدف الأمن وهو الأسلوب الأساسى الذى يجرى فيه التمتع بمعظم القيم الأخرى مثل الثروة والرفاهية والمحبة و « القيم الباقية » مع توقع دوامها بعض الوقت على الأقل ولكن نظرا لأنه أسلوب وشرط للتمتع بكثير من القيم الأخرى ، فغالبا ما يكون معناه غامضا .

ويعنى الأمن لأكثر الناس . وهذا هو الغلب والواضح ، أمن الحياة والجسد لهم ولاغرائهم ، وبهذا فهو يعنى السلام والحفاظة عليه . ولكن يمكن أن يكون مفهومه أيضا تأمين الثروة والملكية وحتى لو كانت هذه الثروة مبنية على صراع جزئى ولكنه حقيقى بين مصالح دائن ومدين ، ومالك أرض ومستأجر ، ومستخدم وصاحب عمل — وهذا صراع قد يصل الى حدة الحرب الكامنة ، فى بعض البلاد النامية . ومن ناحية أخرى يمكن أن يعنى الأمن أمن الرموز والأنظمة ، ومراكز الطبقات وأموارها ، والصور والعادات ، والأيديولوجية الثقافية والحقوق فى نيل الاحترام وفى احترام النفس ، بالنسبة الى معظم الناس قد تبدو بعض أو كل هذه الأمور تستحق الدفاع عنها ، ونظرا لان الدولة القومية غالبا ما تظهر عدم قدرتها على حماية هذه الأمور ، اتجه الناس بآمالهم الى المنظمات الدولية لحمايتها .

وتتطلب المحافظة على السلم القدرة على استباق القوة أو التغلب عليها ، كما تحتاج حماية أمن القيم الأخرى نفس المقدرة عادة . وهكذا تعنى المحافظة على الأمن السيطرة على القوة وتنظيمها ، ومن ثم القدرة على التأثير فى توزيع كثير من القيم والسعى وراء كثير من الاغراض . وعلى ذلك تبدو المنظمة الاتحادية أو الدولية القائمة « فقط » على حفظ السلام والأمن كمنظمة ذات غرض خاص من ناحية شكلها ولكنها قد تكون فى جوهرها هيئة ذات اغراض عامة ، وقد يعد ميثاقها والعاملون فيها بعدم التدخل فى شئون دول اعضائها ( الداخلية ) ولكن قد تكون نواياها فى المدى الطويل اقل اهمية من قدراتها . فاذا كانت اضعف من دولة او من عدة دول اغضاء فيها فلن تستطيع المحافظة على السلام أو استعادته فى وجه الذين يتحدونها . ولكن اذا كانت المنظمة اقوى من اعضائها فقد تكون فى موقف يمكنها من التدخل من وقت الى آخر فى بعض أو كل شئون وكما تراء مناسبا لها . واذا كان هناك خلاف حول ما يعتبر مسائل

( داخلية ) فان المنظمة الاتحادية او الدولية القومية تصبح اصطلح كى  
تجمل رايها بسود ، وقد تحدد قوتها المتفوقة فى النهاية كيف تصر  
الثغرات او الفقرات التى هى موضع خلاف ، فى ميثاقها او دستورهما .

وهكذا نجد ان المشكلة الرئيسية لكل هيئة دولية تهدف الى المحافظة  
على السلام والامن - كانت فى ضعفها بدلا من قوتها . فى كل حالة  
كانت المنظمة فيها ضعيفة فذلك يرجع الى ان اكثر اعضائها يخشون قوتها .  
ولان هذه الهيئة الدولية او الاتحادية قد تصبح اداة للسلطة ، والسيطرة  
فى ايدى دولة واحدة قوية او عدد قليل من الدول القوية للاعضاء فى  
الهيئة ، وذلك كما هو الحال بصورة ما فى الشركة القابضة التى غالباً  
ما تعمل كجهاز يزيد ويضاعف من سلطة اقلية منظمة من اصحاب الاسهم  
ضد باقى المساهمين .

فى الهيئات الدولية التى تهدف الى ضم اعضاء كثيرين من دول العالم  
فقد تتسع وتكبر الاختلافات بين الاعضاء ، وكذلك بالنسبة لمخاوفهم المتبادلة .  
ولهذا وبرغم المشروعات التى تدعو الى المحافظة على السلام فان الهيئات  
او الاحلاف التى تضم اكثر او كل الدول ، قد تعدلت اكثر من مرة منذ ان  
اقترح بييردبوا Pierre Dubois مثل هذا المشروع فى عام ١٣١٠ .  
ومنذ دعوة المؤتمرات الدولية لهذه الافكار فى اربعينات القرن الماضى ، ولم  
تتحقق هذه الدعوة الا بعد الحرب العالمية الاولى عندما تكونت عصبة الأمم ، ومنذ  
ذلك الحين فقط بدأت الحكومات والامم تشعر بخوف من الحرب والاضطراب  
الدولى يزيد عن خوفها من بعضها البعض ، ولم تظل كذلك منذ تأسيس العصبة  
الا بصورة منقطعة ومتقطعة .

### الامن الجماعى وعصبة الامم :

تكونت عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى كى تحمى السلام والتوزيع  
الدولى الجديد للحقوق والاراضى الذى ترتب على الانتفاضة الدولية . وتنص المادة  
العاشرة من عهد العصبة على الزام الاعضاء بالدفاع عن استقلال وسيادة  
كل دولة فى اراضيها ولكنها تركت فى النهاية كل امة تقرر كيفية تحقيق  
هذا الالتزام ، وطبقا لمبدأ الأمن الجماعى كان على كل اعضاء عصبة الامم  
ان يعملوا معا فى مقاومة أى دولة تحاول خرق السلام وذلك بفرض عقوبات  
اقتصادية وعسكرية على الدولة المعتدية اذا لزم الامر ، وقد كان على  
هذه الدول ان تفعل هذا بصرف النظر عن كون حليف هذه الدول المخالفة .  
وكان الأمل فى الدفاع عن الحالة الجديدة القائمة ان يكون من خلال الأمن  
الجماعى واحلاله محل النظام القديم للاحلاف وتوازن القوى الذى  
ادى الى الحرب العالمية الاولى . ولقد انضمت الى عصبة الامم فى السنوات



العشر التالية لاننشائها كل أمة ذات سيادة ، وكانت القلة المستثناءة تضم « أفغانستان » و « بوتان » و « نيبال » و « اليمن » و « الولايات المتحدة » ، وكانت الولايات المتحدة بالفعل بقيادة الرئيس وودرو ويلسون منذ أول ١٩١٧ من الدول الرقبية الرئيسية على عتبة الأمم وعهدها الذي نشرت مسودته الأولى في فبراير ١٩١٩ في مؤتمر السلام بباريس ، ولقد تغير الشعور القومي في الولايات المتحدة وخاصة في مجلس الشيوخ ، تجاه عتبة الأمم ، وترتب على الاقتراحات التي قدمها الرئيس السابق للولايات المتحدة « وليم هوارديتافت » تعديل مشروع ميثاق عتبة الأمم ليحى الأوضاع القانونية الداخلية لدول الأعضاء ولتصبح كل القرارات السياسية بالاجماع لتأكيد حق كل أمة في الانسحاب ، فضلا عن الإبقاء على مبدأ مونرو وبالتالي اعتماد المنظمة الدولية والأعضاء غير الأمريكيين بعيدا عن تسوية أية خلافات داخل نصف الكرة الغربي . وكان الهدف من كل هذه التعديلات تقليل السلطات القانونية لعتبة الأمم ، والمحافظة على شعوب الدول التي تتكون منها ، وبرغم هذا فشل الرئيس « ويلسون » في الحصول على اقرار الميثاق في مجلس الشيوخ . ومع هزيمة « ويلسون » والحزب الديمقراطي برئاسة « وارين » والجمهوريين في عام ١٩٢٠ مات المشروع ، ولم تصبح أبدا الولايات المتحدة عضوا في عتبة الأمم .

وكان يحكم عتبة الأمم مجلس سيطرت عليه الدول الكبرى وكانت « فرنسا » و « إنجلترا » أول هذه الدول ثم انضمت اليهما « بعض الدول » الأعضاء الدائمين « مثل » إيطاليا واليابان » ، ثم انضم الى المجلس تسعة أعضاء غير دائمين عن طريق انتخابهم من قسمل جمعية عتبة الأمم لكي تمثل فيها كل المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم . وكان هناك سكرتارية تضم موظفين وصل عددهم الى نحو ٧٥٠ فردا بدون سكرتير عام ، وفي خلال اجتماعات عتبة الأمم عرض عليها ٦٦ خلافا سياسيا نجحت في حل ٣٥ مشكلة منها . ولكنها فشلت في أكثر المشاكل أهمية ، ولقد ساد النجاح نشاط عتبة الأمم في السنوات الأولى من قيامها ( ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ) وفي فترات ازدهارها ( ١٩٢٥ - ١٩٣٢ ) .

وبرغم بقاء الولايات المتحدة بعيدا عن عتبة الأمم الا انها اقتربت منها على نحو ما في عام ١٩٢٧ . وبعد ذلك عندما وقعت مع فرنسا اتفاقية « بريان - كيلوج » Briand - Kellog التي أعلنت فيها الدولتان نيذهما للحروب كإداة للسياسة القومية . وقد انضمت اليها أمم كثيرة أخرى وشملت الاتفاقية حدا اننى جديدا للحالة الاخلاقية المتدهورة للحرب ، ولكنها لم يكن نقطة تحول في استمرار ما كان يحدث بالفعل .

وقد بقي أعضاء عصبة الأمم في خلافات عميقة بسبب مصالحهم وايدولوجياتهم المختلفة ، فقد رغبت كل من فرنسا وبريطانيا في الاحتفاظ بالمنطق والامتيازات التي حصلوا عليها في الحرب العالمية الاولى ، وراحت فرنسا التي وضعت يدها على الازراس واللورين ومؤقتا على حوض السار في القسرة الأوروبية — ان تكون ترتيبات الأمن الجماعى جامدة ومحكمة . وفضلت بريطانيا التي كانت مكاسبها فيما وراء البحار ، ان تكون مثل هذه الترتيبات مرنة ، وفي مجال تنافس الدولتين نجحت كل منهما في خلال فترة الحربين العالميتين في القضاء على معظم نفوذ الأخرى في القارة الأوروبية — أما في المانيا فقد أراد صفوة القوم فيها وكذلك غالبية الناجحين ، تحقيق مكاسب اكيدة لها . وبعد استيلاء هتلر على السلطة في عام ١٩٣٣ اتجهت السياسة العسكرية الالمانية الى تحقيق هذه الاهداف ، وفي ايطاليا كان يهدف القادة هناك وخاصة بعد استيلاء الفاشيست على السلطة بزعامة « بنيتو موسوليني » في عام ١٩٢٢ ، وكذلك قادة اليسانابان في الحصول على مكاسب اقليمية وهي مكاسب فشلت ببلادها في تحقيقه في الحرب العالمية الاولى ، ولقد اتجهت ( دول المحور ) الثلاث مع بعض الدول الصغيرة الى قلب الأوضاع الراهنة التي كانت عصبة الأمم تدافع عنها ضد كل التهديدات الموجهة من ( الاعتداءات الخارجية ) .

وكان موقف الاتحاد السوفييتى اكثر غموضا — فقد كان حكامه يرغبون مؤقتا في قبول حدود بلادهم المنكمشة كما وضحت بعد الحرب العالمية الاولى . وكانوا يأملون في الحصول على مكاسب اكبر في المستقبل من خلال تزايد قوتهم العسكرية والاقتصادية ، ومن خلال الاستجابة السريعة من جانب الجموع الفقيرة لمعبيحتهم الثورية المضطربة في الصين وفي باقى آسيا وبعض المناطق الأخرى النامية . وكانوا يأملون في هذا أيضا وفي يوم ما بالنسبة للعمال الذين يعانون المشاكل في العالم الغربى . ولهذا لم يكن للحكومة السوفيتية صالح في الدفاع عن الأوضاع الراهنة ولكنها لم تكن في عجلة للمخاطرة بهجوم عام عليها ، غير انها أحصت بتهديد سريع من العسكرية الجديدة في المانيا واليابان ورات الدخول في تحالف مع الدول القائمة في ذلك الوقت بعد انضمامها الى عصبة الأمم في عام ١٩٣٤ .

ولكن سرعان ما خفت بعد ذلك فكرة النظرية الأصلية ( الأمن الجماعى ) كبديل عن نظام التحالف السياسى القديم ، كهدف في حد ذاته لم يكن الأمن الجماعى واضحا بدرجة كافية للحكومات والشعوب حتى يمكن إلغاء المصالح القومية واعتبارات كل دولة ، ولقد ظهرت التحالفات كوسائل لتحقيق أهداف أخرى بصورة اكثر قبولا وأصبح ( الأمن الجماعى ) بعد ذلك عنوانا فقط يلصق باى نظام للتحالف يتعارض مع أى نظام آخر ، ولكن بقيت كل التحالفات غير مستقرة — فقد اصررت كل من المانيا وايطاليا واليابان على تصحيح الوضع القائم للمناطق الإقليمية ، أما موقف كل من فرنسا وبريطانيا فقد تراوح بين المحاولات والمقاومة والتحرك

تجاه ( انتراضية ) من خلال رشوة الدول الثورية عن طريق التنازلات أو من خلال تحويل ضغوطهم التوسعية الى اتجاه بلاد أخرى . وبالنسبة للولايات المتحدة فقد بقيت بمعزل عن الآخرين ودون أن يكون لها مصالح إقليمية ، واستمرت فجوة قائمة من العداء الإيديولوجي والشكوك المتبادلة بين الاتحاد السوفييتي وبين الدول الغربية ، ولم تستطع عصابة الأمم أن تصبح أكثر قوة من قوة وحدة الدول العظمى التي برزت قوتها من خلال هذه الوحدة ، ولقد بدأ الانهيار في نصبة الأمم من عام ١٩٣١ وما بعدها ، وفي تلك السنة فشلت في اتخاذ إجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين في منشوريا .

وفي عام ١٩٣٥ فرضت عصابة الأمم عقوبات اقتصادية على إيطاليا الفاشية التي كانت جيوشها تغزو الحبشة ، ولكنها لم تستطع حتى التصويت على محاولة إيقاف تدفق البترول الى مصانع الحرب الإيطالية ، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل في عام ١٩٣٦ . وبرغم عدم وضوح موقف عصابة الأمم في ذلك الوقت لبعض المراقبين ، إلا أن الفترة ما بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩٣٧ كانت نقطة تحول في حياة العصابة ، فقد تركزت انظار العالم كله عليها في تلك السنوات ، وكان يمكن أن تصبح نقطة التقاء ورمزا لوحدة الرأي العالمي والعمل المنسق لكثير من الحكومات القوية ضد التهديد وممارسة الاعتداءات من جانب الدول الثورية ( مثل ألمانيا وإيطاليا واليابان ) . وكان الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت ولأسباب خاصة به ، في موقف يهدف الى التعاون مع الدول الغربية — وكانت قوة الدول المعتدية في ذلك الوقت أقل بكثير من قوة الدول الغربية ( وكذلك بالنسبة لروسيا ) وعما أصبحت عليه من قوة فيما بعد في الفترة ١٩٣٨ — ١٩٤١ . وكان يمكن تجنّب قيام الحرب العالمية الثانية أو على الأقل إيقافها بهزيمة المعتدين في فترة قصيرة وتحقيق خسائر أقل في الأرواح مما حدث بالفعل لو أن عصابة الأمم نجحت في تلك السنوات الحاسمة ١٩٣٥ — ١٩٣٧ .

ولكن لأسباب خاصة بكل دولة ترددت الحكومات وكذلك تردد الرأي العام في كل البلاد الغربية الكبيرة ، في اتخاذ مواقف حاسمة خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٨ حتى ضاعت سنوات فرصتها ، ولقد طالب الرئيس « فرانكلين روزفلت » في خطاب شهير له في شيكاغو عام ١٩٣٧ ، بعزل المعتدين ولكن لم يحصل على تأييد من الرأي العام أو من رأى نخبة القوم على السواء ، وانتظر أربع سنوات أخرى لتقرب الى آرائه أغلبية الرأي العام .

وهكذا فشلت عصابة الأمم واتجه العالم الى الحرب العالمية الثانية خطوة بخطوة وهي الحرب الطاحنة التي ذهب ضحيتها نحو ٥٠ مليون من البشر . ولم تفعل عصابة الأمم شيئا نحو إيقاف التدخل الواسع من جانب إيطاليا وألمانيا في محاولتهما طلب الجمهورية الإسبانية في الحرب الأهلية الإسبانية خلال الفترة

( ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ) ، كما لم تفعل شيئا ازا، هجوم اليابان على « شنغهاي » فى عام ١٩٣٧ ، او ازا، استيلاء هتلر بالقوة على النمسا فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ او ضد مجوم هتلر الشامل على بولندا فى عام ١٩٣٩ الذى بدأت فيه الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية أخرى لم يتم الاتحاد السوفييتى بحالة الشكل التى اصابته عصابة الأمم ، ففى أغسطس من عام ١٩٣٩ وبعد أن ترك « ستالين » محاولة البحث عن تحالف مع الغرب ، عقد نجاة مع هتلر ( معاهدة عدم اعتداء ) وفى نهاية شتاء عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ احتلت جيوشه اجزاء من بولندا الشرقية ومناطق فى استونيا ولااتفيا ولتوانيا فى البلطيق . واخيرا احتلت جيوشه شرق فنلندا وكل هذا على اساس ( تحرير ) شعوب هذه المناطق او تأمين الأمن القومى السوفييتى . وقد قاوم الفنلنديون وقامت عصابة الأمم هذه المرة ( بطرد ) روسيا من عضويتها . ولكن تصرفها فى هذا الصدد كان بدون فاعلية اذ كانت قد فقدت من قوتها المعنوية قبل ذلك ازا، موقفها السلبي من دول المحور ، اعتداءاتها المتكررة .

ولقد فقدت عصابة الأمم بعد ذلك مغزاها السياسى واصبح التحالف بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتى أمرا غير حيوى لكل من الطرفين ، واستمر الوضع على هذا الحال حتى هوجمت فرنسا وسقطت القنابل الانمانية على لندن وزحفت الدبابات الانمانية على روسيا ووصلت الى مشارف لينجراد وموسكو . وفى نهاية عام ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تتحرك نحو زيادة مساعدتها للحلفاء ، ثم اصبحت الحليف القائد للحلفاء بعد ضرب اليابان ميناء « بيرل هاربر » واعلان المانيا الحرب عليها فى اليوم التالى ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة مع حلفائها من الدول الأخرى فى نهاية الحرب الى التفكير فى انشاء هيئة الأمم .

### الأمم المتحدة : جمعية عالمية أم حكومة عالمية ؟

عند قيام التنظيم الرسمى للأمم المتحدة فى يونيه ١٩٤٥ ، وردت فى ديباجة ميثاقها اهدافها العامة ، فقد جاء فى اعلان انشاء هيئة الأمم « نحن شعوب الأمم المتحدة نعلن عن اصرارنا على تحقيق أربعة اهداف رئيسية » :

- ١ — « انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب » .
- ٢ — « تأكيد الايمان بالحقوق الانسانية الاساسية وبكرامة وقيمة الانسان وبحق المساواة للرجال والنساء والدول الكبيرة والصغيرة » .
- ٣ — « المحافظة على العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المساعدات ومصاهر القانون الدولى الأخرى » .

#### ٤ - « تحقيق التقدم الاجتماعى ومستويات أفضل للمعيشة من خلال حريات أكبر » •

ونتيجة لنشوب انحراب فى كل البلاد تقريبا بدت الرغبة فى تحقيق الهدفين الاولين : وهما السلام والحقوق الانسانية ، اما الهدف الثالث وهو ( العدل واحترام الالتزامات ) فانه يمكن ادراكه على انه حماية للأوضاع الانجيدة التى يتم اقرارها بمعاهدات السلام وربما حقوق الملكية أيضا فى البلاد الأخرى بالنسبة للدول والمنشآت التجارية والأفراد — وغير ذلك من الحقوق التى كانت تخضع للقانون الدولى ( ولكن الكليات الفعلية لمقمة الميثاق أشارت فقط الى ان الموقعين عليه مصرون على « قيام ظروف » يمكن من خلالها المحافظة على العدل واحترام الالتزامات الدولية ) •

اما الهدف الأخير وهو « التقدم الاجتماعى ومستويات المعيشة المرتفعة التى أكد عليها الاتحاد السوفييتى وبعض الدول الفقيرة — فقد ارتبط تحقيقه من خلال « حريات أكبر » والتى ركزت عليها الدول الغربية • وعلى خلاف عصبية الأمم اوضحت هيئة الأمم المتحدة بصورة أفضل ، خصائص الايدولوجيات المتقاربة فى عصر الرفاهية الدولية الحديثة •

لم تكن الأمم المتحدة بطبيعة الحال دولة تطلو فوق الدول — وكما كان موقف عصبية الأمم لم تتعرض الأمم المتحدة أيضا لسيادة أعضائها ، وقد وصفت المادة الثانية من ميثاقها التنظيم على أنه « قائم على مبدأ المساواة فى سيادة كل أعضائها — كما رفضت بوضوح أى سلطة » تتدخل فى مسائل تعتبر بالضرورة أمورا داخلية لآى دولة « ولكن لم تحدد ماهية هذه المسائل الضرورية التى تخضع للسلطة الداخلية ، ومن الناحية العملية أصرت كل حكومة من دول الأعضاء على تعريف هذه الأمور بمفهومها وفى أى وقت تجد فيه انها مرتبطة بموقف تعتبره أمرا هاما بالنسبة لها •

#### الجمعية العامة :

للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة — وعلى خلاف عصبية الأمم — سلطة اصدار القرارات بالاغلبية ( مشاكل هامة مثل قبول أو طرد دول الاعضاء وايقاف حقوقها وامتيازاتها وانتخاب أعضاء الدول المرشحين للانضمام الى الهيئة واعداد « التوصيات » لدول الاعضاء او لمجلس الأمن مع مراعاة المحافظة على السلام والامن الدولى وتحتاج هذه التوصيات الى ثلثى اغلبية الأعضاء الحاضرين والذين يصوتون ( المادة ١٨ ، ف ٢ ) • اما المسائل الأخرى « بما فيها تحديد مجموعات اضافية من المشاكل والتى تحتاج الى قرار من ثلثى الاغلبية » فهى خاضعة لاغلبية بسيطة من الاعضاء الحاضرين والذين يشتركون فى التصويت ( م ١٨ ،

ف ٣) • اما المسائل الحاسمة المتعلقة بالحرب والسلام فان الجمعية العامة لا تستطيع التصرف وهي تختص بالنظر والمناقشة والتوصية ، وقد لا تستطيع حتى اعداد التوصيات المتعلقة بمشاكل السلام والامن ، ويختص مجلس الامن بهذه البواحي . وفي نهاية عام ١٩٥٠ وخلال الحرب الكورية اصدرت الجمعية العامة قرارا سانخته الولايات المتحدة « لتوحيد السلام المقترح حتى تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار عن طريق اعضائها وذلك اذا ما انتهى الامر في مجلس الامن الى خلاف بين الدول الكبرى » ، وبخول اعضاء جدد على التوالي في الامم المتحدة فان الاغلبية في الجمعية العامة على اية حال كان يتزعجها في اكثر الاحيان البلاد غير المرتبطة بالولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي ، وكان تصويت هذه الدول بالاغلبية ضد بعض الامور مثل مخلفات الاستعمار وسياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا وروديسيا من المسائل التي اصبحت غير مقبولة غالبا من جانب الدول الغربية التي اتجهت من حين لآخر وبصورة محدودة الى الوقوف امام قراراتها ، وبصفة عامة اعلنت الدول الكبرى عن حماسها الكبير في تنفيذ قرارات او توصيات الجمعية العامة عندما تتفق هذه القرارات مع سياسيتها القومية ، ولكن لم يكن هناك حماس عندما كانت هذه القرارات تتعارض مع مصالحها الخاصة ، وحتى منتصف عام ١٩٦٨ لم تكن الجمعية العامة قد تحركت كثيرا لتصبح اداة اكثر فاعلية عما كانت عليه قبل ذلك بعشرين عاما ، هذا ولم يحدث ان سلطة الجمعية العامة في « نظر واعتماد ميزانية الهيئة » وفي توزيع « مصاريف الهيئة » بين الاعضاء ، تطورت الى سلطة فرض او تخصيص ضريبة على الاعضاء ، فعندما صوتت الجمعية العامة على تدخل قوات الامم المتحدة في اضطرابات الكونغو ( ليبولدفيل ) عام ٦١ - ١٩٦٢ اقربت الولايات المتحدة هذا التصرف ومارست ضغوطا كبيرة في تنفيذه ، واعادت مشاركة كل عضو في هيئة الامم مع تحميل كل دولة بنصيب نسبي في التكاليف ، ولقد رفضت فرنسا والاتحاد السوفيتي السداد تاسيسا على ان هذا العمل ( الذي عارضته كل من الدولتين ) كان يمكن تنفيذه قانونا من خلال مجلس الامن ( حيث كان يمكن ايقافه بتصويتها ضده فضلا عن انه قرار سلب حقها في الفيتو بمجلس الامن ) . ولقد حاولت الولايات المتحدة لفترة ما الحصول على تصويت الجمعية العامة بايقاف حق التصويت للدول التي لا تدفع التزاماتها باعتبار ان هذه الدول قد فشلت في سداد ما عليها من مستحقات عادية . وعلى اية حال تردد عدد كثير من اعضاء الجمعية العامة في قبول هذا التفسير الجديد للميثاق وكان على الولايات المتحدة ان تبحث عما يكون رد فعلها اذا ما تبنت يوما ما ، اغلبية في الجمعية العامة او ائتلاف من الدول النامية والكتلة السوفيتية حول الموافقة على الترخيص لبعض الحكومات بالارتباط ببعض التعهدات الواسعة باسم الامم المتحدة وبالتالي تحميل الولايات المتحدة بنسبة كبيرة من المصاريف . وعلى كل . لم تنجح الجمعية العامة في عام ١٩٦٧ في توريث الدول الكبرى في مشروعاتها ومع وجود سلطة فعالة في فرض الضرائب ( مما سيحصل الدول الغنية اعباء اكبر ) فان الهيئة الدولية سوف لا تغير من طبيعتها في المستقبل .

## مجلس الأمن :

يعتبر مجلس الأمن القلب النابض للنشط للأمم المتحدة . وكما جاء في المادة ٢٤ من الميثاق فان أعضاء الأمم المتحدة « يبحثون في مجلس الأمن المسؤوليات الأولى في الحفاظ على السلام والأمن العالمى ويتفقون على انه لكى يقوم المجلس بتنفيذ واجباته ..... فان مجلس الأمن يعمل لصالحهم » . واذا استطاع المجلس معارسة عمله فان للأمم المتحدة تستطيع أيضا أن تفعل شيئا ، وان لم يتمكن المجلس عن العمل فان أعضاء الأمم المتحدة لا يقدرّون على القيام بأى عمل سوى التطبيق بإشارات غير مجدية . وقد لوحظ هذا منذ البداية ، فبينما كانت تجري المناقشات فى الجمعية العامة كان على المجلس أن يعمل ، ويتحدث الميثاق عن اصدار الجمعية العامة (( للتوصيات )) التى تقوى المجلس فى اصدار « قراراته » .

وتتضمن هذه القرارات فى ظل الميثاق قرارات عن الحياة والموت ، وللمجلس سلطة « تحديد وجود أى تهديد للسلام أو مخالفة للسلام أو توافر العمل العدائى » . كما له الحق فى « اقرار ما يجب أن يتخذ من اجراءات ..... للمحافظة على أو إعادة السلام والأمن العالميين » وتضمن مثل هذه الاجراءات كما يصدرها الميثاق « المقاطعة الكلية أو الجزئية للعلاقات الاقتصادية والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاطعة السلكية واللاسلكية ووسائل الاتصالات الأخرى . فضلا عن قطع العلاقات الدبلوماسية ، وينفذ هذه الاجراءات دول الأعضاء عندما يطلب هذا منهم مجلس الأمن » . واذا رأى مجلس الأمن كما يقول الميثاق ، أن هذه الاجراءات « غير كافية » فله الحق فى التصرف مباشرة « وقد يتخذ مثل هذه الخطوة بطريق الجو أو البحر وبقوات أرضية » وذلك فى حالة ضرورة المحافظة أو إعادة السلام والأمن الدوليين . « وباختصار فان لمجلس الأمن السلطة القانونية فى تنفيذ قراراته بطريق الحرب اذا لزم الامر ، ولهذا السبب فان كل الأعضاء « يتعهدون بتوفير قوات مسلحة مناسبة عندما يطلبها مجلس الأمن وطبقا للاتفاقيات الخاصة » ثم « من أجل تمكين هيئة الأمم من اتخاذ اجراءات عسكرية عاجلة تقوم الدول الأعضاء باعداد قوات طوارئ وطنية جوية عاجلة للاشتراك فى عمل تنفيذى دولى » .

ويمكن تحريك كل هذه الاجراءات القانونية فضلا عن تنفيذ اية ترتيبات سياسية أو أى قرار يراه مجلس الأمن مهددا للسلام ، ولكى يتأكد مجلس الأمن « فسوف يعمل وفقا لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة » وقد يكون هذا القرار من اختصاص مجلس الأمن ذاته ، ولا توجد أجهزة أخرى خارج أو داخل الأمم المتحدة تلتفى قرارات المجلس ، وحقيقة الأمر نجد ان الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة مجرّدة تماما حتى من اصدار توصيات فى أى موقف ( سياسى أو عسكري ) بينما يدخل هذا فى اختصاص مجلس الأمن و « ما لم يطلب المجلس ذلك » ( المادة ١٢/١ ) ومع تركيز هذه السلطات معا فهى قوة ساحقة لمجلس الأمن غير خاضعة

لمراجعة خارجية ولكنها تراجم داخل المجلس وإلى الحد الذي يؤدي إلى شلل المجلس بسبب قصور أعضائه عن الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة .

وتنعكس المشاكل الحاسمة للسياسة العالمية على إجراءات التصويت في المجلس ، فهو يضم خمسة أعضاء دائمين ( الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين ) وبعد التوسع في عضويته في عام ١٩٦٣ انتخبت ١٠ أعضاء من الجمعية العامة لفترة سنتين ، وكان الأعضاء الدائمون أو الدول الكبرى القوة الفعلية حتى عام ١٩٤٥ ، وأصبحت هذه الدول الخمس في عام ١٩٦٥ تمتلك الأسلحة النووية ، ووضع الاختلاف الكبير فيما تمتلكه كل دولة من هذه الأسلحة ، ويمكن العمل الفعلي لمجلس الأمن — وكما يصوره الميثاق — في إجماع تصويت الدول الأعضاء الخمس الدائمين معا ، وتعتبر « الأصوات المطابقة » لكل الأعضاء الخمس الدائمين ، مسألة ضرورية في كل قرارات مجلس الأمن باستثناء ما يتعلق منها بالإجراءات التي قد تنفذ بموافقة تسعة من الأعضاء ( المادة ٢٧ ) .

ونظرا إلى وجود « مبدأ الإجماع » بين الدول الكبرى أصبح لكل عضو دائم حق الفيتو الذي جاء في مواد الميثاق . ويؤدي استخدام الفيتو أو حتى بدون استخدامه ، إلى عدم اتخاذ أي إجراء ، وقد لجأ الاتحاد السوفييتي وغالبا ما يعتبر من أصوات الأقلية — إلى الفيتو كثيرا ، ولكن الدول الغربية لجأت إليه في بعض المناسبات أيضا .

وبعكس هذا النظام في التصويت حقيقة أساسية للعالم في أواخر الستينات ولا يعكس الموقف العالمي في عام ١٩٤٥ ، فلم يكن هناك — وكما هو الحال الآن — التزام على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي بعمل أي شيء هام ضد رغبات كل منهما ، وكان واضحا أن بريطانيا وفرنسا والصين غير ملزمين أيضا ، ولكن إذا ما اتفقت هذه الدول الخمس وأبدوا اهتماما كافيا فإن مخططي هيئة الأمم يستطيعون السيطرة بقوة وبسرعة على إيقاف أي حرب أو تهديد بالحرب في أي مكان في العالم ، وقد حل محل المشكلة القديمة لوقف أو السيطرة على اتجاهات الحرب من جانب كل الأفراد وكل الدول ، المشكلة الصغيرة التي تبحث عن وسائل تحقق التنسيق بين الدول الخمس فقط — وهي مشكلة بحث أخيرا أكثر تيسيرا برغم أنها لا تزال صعبة للغاية .

### **الصراعات بين الشرق والغرب في سياسات الأمم المتحدة :**

إن إمكانيات التعاون بين الدول الكبرى كما تم تخطيطه في ميثاق الأمم المتحدة ، لم يتحقق منها حتى اليوم غير القدر الضئيل ، وقد أبتقت الحرب الباردة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في جانبيين مضادين في كثير من المشاكل



ولجأت كل دولة الى الأمم المتحدة فى بداية الامر باعتبارها الاداة التى تستخدم مصالحها الشخصية فى ذلك النزاع على أن نهاية الحرب الباردة فى اوائل السبعينات قد خففت من حدة تنافسهما ، ولكنها لم تقس عليها ، ولذلك فانهما تحتمل أن تشتد بينهما من جديد فى المستقبل .

ولم تظهر اى من هاتين الدولتين العظميين — او حتى اكثر اعضاء الأمم المتحدة التزامها الوثيق نحو تدخل المنظمة او سلطة عليا لها كاهداف فى حد ذاتها ، ولقد فضلت الدول الغربية تدخل الأمم المتحدة فى البلاد وفى المواقف التى يتوقع فيها اضعاف النفوذ الشيوعى او وقف امتداده مثل ما حدث فى شمال ايران ( ١٩٤٦ ) واليونان ( ١٩٤٦ — ١٩٤٨ ) وكوريا ( ١٩٤٧ — ١٩٥٣ ) والمجر ( ١٩٥٦ ) ولبنان ( ١٩٥٨ ) والكونغو ليبلوفيل ( ١٩٦٠ — ١٩٦٣ ) ، ولكن عندما طالبت اغلبية الجمعية العامة باسراع الأمم المتحدة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد سياسات الاستعمار فى بعض البلاد الموالية للغرب مثل البرتغال ، او ضد الانظمة القائمة على التفرقة العنصرية المرتبطة اقتصادياتها تقريبا بالانظمة المالية والاقتصادية الغربية ، مثل روميسيا واتحاد جنوب افريقيا ( فى الستينات ) ، كان موقف الدول الغربية من هذه المطالب يشوبه التردد ، ولا شك أن الاتحاد السوفييتى اتجه عموما الى اتخاذ مواقف معارضة فى كل مشكلة وضد السلطات العليا للمؤسسات التى تخضع تقريبا لسيطرة الاغلبية غير الشيوعية . فضلا عن هذا ، فى الحالات التى تجد فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى انهما على اتفاق محدود فى الأمم المتحدة كما حدث فى بعض الحالات مثل فلسطين واسرائيل ( ١٩٤٧ — ١٩٤٩ ) واستقلال اندونيسيا ( ١٩٤٧ — ١٩٤٩ ) وحرب السويس ( ١٩٥٦ ) ، فانه يلاحظ أن عداء الشرق تجاه الغرب قد عاد من جديد فى هذه المناطق فى نهاية الامر ومن أحدث الصراعات الأخيرة مثل حرب السويس فى عام ١٩٧٣ بين اسرائيل ومصر والحرب الاعلى اللبنانية الدامية فى عام ١٩٧٦ قد ظلت خارج هيئات الأمم المتحدة بموافقة الدول الكبرى فيما يبدو .

كما يلاحظ ايضا أن الصراعات بين الشرق والغرب قد كثر التصويت عليها فى الأمم المتحدة فى كل الامور التى كانت موضع نقاش وبحث ، وهناك دراسة حديثة توضح أن هذه المنازعات سيطرت فى عام ١٩٤٧ على نحو ٤٥٪ من الاصوات فى الجمعية العامة ، وارتفعت هذه النسبة الى نحو ٦٥٪ فى عام ١٩٦١ ، وكان المنتظر أن تصل الى أكثر من ٧٠٪ فى عام ١٩٦٧ ، وخلال نفس الفترة فان ما أطلق عليها مشكلات « الشمال والجنوب » بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، هيبت الى نحو ٢٠٪ من اصوات لالجمعية العامة فى عام ١٩٤٧ ثم الى نحو ١٢٪ فى عام ١٩٦١ ، وكان المتوقع وصول هذه النسبة الى أقل من ١٠٪ فى عام ١٩٦٧ .

لكن صاحب هذا الاستقطاب المتزايد فى مجال المنازعات الشرقية الغربية ،

اتجاهات كثيرة من المصالح وتصويت ناجح من جانب كل الكتل المختلفة . وتجذ الدول الكبرى انه من المناسب الآن عقد محادثات مع الكتل الأخرى ذات المصالح الخاصة ، وذلك بتكثيف هذه الكتل على ممارسة بعض المسائل الخاصة والواضحة لها ، ونتيجة لذلك نجحت مجموعات العرب وأفريقيا والسوفييت في السنوات الأخيرة بالجمعية العامة وربما أيضا في بعض المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وقد تتحرك الأمم المتحدة نتيجة لهذا أيضا نحو نوع من الأنظمة ذات نظام الحزبين الذي تتنافس فيه الدول المتزعة للغرب والشرق عن طريق تقسيم امتيازات للدول الصغرى في كل من الكتلتين بهدف الإبقاء على اتحادهما وبهدف الحصول على مؤيدي آخرين ، وتستطيع الدول الكبرى في ظل ظروف كهذه القضاء على الأمم المتحدة عن طريق فرض سياسات جامدة محدودة أو انقاذ الهيئة وتطويرها بعد ادراك ومرونة وفهم أكبر للأمور والمشاكل العالمية .

ولكن حدث في السبعينات ان بدأت الكتلتان في الشرق والغرب في التفكك وربما في التفتت . ففي الشرق ، هناك انقسام مبررين الصين والاتحاد السوفيتي . وفي عام ١٩٧٦ حاولت دول تحكمها نظم شيوعية مثل رومانيا وكوريا الشمالية وفيتنام الموحدة أن تصف نفسها بأنها « دول غير منحازة » . وفي الغرب وضعت كل من اليونان وتركيا في صراعهما على قبرص وحقوق البترول تحت قاع بحر ايجي ، مصالحيهما فوق التزاماتهما المشتركة نحو الكتلة الغربية .

وفي الوقت نفسه شكلت زهاء ١٠٠ من البلدان النامية المنتمية ( للمالم الثالث ) أغلبية نشطة متزايدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي ميثاق أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وراحت تضغط من أجل إقامة « نظام اقتصادي عالمي جديد » بغية تحسين مركزها التجاري والمالي ازاء البلدان الغربية . وتلقى هذه البلدان في تصويتها ومشروعات قراراتها تأييد الكتلة السوفيتية . ولكن بحلول أوائل عام ١٩٧٧ لم تتغير الظروف التجارية سوى بالنسبة للزيت .

#### المنصب الهام لأمين عام الأمم المتحدة :

سوف يكون تغيير موقف سكرتير عام الأمم المتحدة أحد المؤشرات الدالة على اتجاه تحرك المنظمة العالمية ، كما قد تكون العضوية العالمية والتمثيل في الهيئة أيضا من هذه المؤشرات . وقد ترتب على تعيين تريجنفى لى أول سكرتير عام للأمم المتحدة أن اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا معارضا في عام ١٩٥٠ من تقسيم ما لميثاق الهيئة ، كان هذا التفسير مقبولا تماما ولكن لم يكن واضحا من الناحية القانونية وكذلك الموقف الذى قبله السكرتير العام ( وقف هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية ) وعو تصويت مجلس الأمن الحاسم بتفويض الولايات المتحدة في مقاومة الهجوم نيابة عن الأمم المتحدة ، ولكن هذا التصويت كان قد جاء في غياب النحوب السوفيتي ( الذى كان آنذاك مقاطعا للاجتماعات ، احتجاجا على عدم

الاعتراف بالصين الشيوعية ) • وهكذا يؤدي عدم توافر « التصويت السابق » من العنصر الدائم في المجلس كما جاء في الميثاق الى اعتبار الامر غير قانوني ، ولم يصدر هذا التفسير من جانب الاتحاد السوفييتي فقط بل جاء ايضا من كثير من القانونيين بما فيهم كبار المحامين الدوليين المروفين في الولايات المتحدة وساد الرأي آنذاك وجهة النظر هذه كما ساد أغلبية مجلس الامن ، وانتهت الحرب الكورية التي قادتها الأمم المتحدة بوقف هجوم كوريا الشمالية ، وترتب على وقف إطلاق النار والهدنة في ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ترك مناطق كوريا الجنوبية والشمالية دون أى تعديل جوهري ، ومنذ ذلك الحين لم يتغيب المندوب السوفييتي عن اجتماعات مجلس الامن ، وفي نهاية محته لم يعد تريحفى لى موضع القبول من جانب الاتحاد السوفييتي لاعادة انتخابه •

جاء من بعده داج مرسلد وكان مقبولا من كل الدول الكبرى ، وخلال فترة خدمته توسعت عضوية الأمم المتحدة وبرزت مشاكل الاستثمار ومناقصته ، وكثرت حالات استخدام قوات طوارئ الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلام في المنازعات المحلية — وقد استخدمت هذه القوات لأول مرة في قطاع غزة بين مصر واسرائيل من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧ ، كما تم سحب قوات كبيرة تابعة للأمم المتحدة من الهند وايرلندا والسويد ويوغوسلافيا وعدد من دول افريقيا ، لاستخدامها في الكونغو حيث فقد ممرشولد حياته هناك في حادث طائرة •

ومن بورما جاء يوثانت السكرتير العام الثالث وكان اول رئيس تنفيذي للهيئة الدولية غير غربي ، وكما كان الحال بالنسبة لزميليه السابقين كانت درجة تليده في توصياته عن الخلافات الدولية من جانب الدول الكبرى تشير الى مدى ما ترغبه هذه الدول في جعل الأمم المتحدة منظمة عالمية حقيقية مع قيادة وارادة عامة تفوق كل امة ساهمت في انشائها ، ولقد بحث هذه الدوافع في منتصف عام ١٩٦٨ بصورة غير طيبة ، فقد عارضت الولايات المتحدة نداءات يوثانت المتكررة بوقف قصف فيتنام الشمالية ، وكان يوثانت يأمل من هذا الوقف فتح الطريق الى ايقاف القتال مبكرا وعقد مفاوضات لتسوية المشكلة • ومن ناحية أخرى لم تبذل حكومة فيتنام الشمالية اية جهود تشجع الأمم المتحدة على تسوية المشكلة ، وأعرب يوثانت صراحة عن مخاوفه من احتمال جر العالم الى طريق الحرب العالمية الثالثة •

#### موضوعات للمستقبل : عضوية الأمم المتحدة وظائفها :

في منتصف السبعينات كانت فيتنام الموحدة تسير قدما نحو ان تصبح عضوا في الأمم المتحدة • ولكن هذا لم يكن منطبقا على كوريا الشمالية والجنوبية ، أما عضوية الصين فالمعترف منها فقط الحكومة المناهضة للشيوعية في جزيرة تايوان ، وهي الحكومة المعترف بها في الأمم المتحدة بينما رفضت المنظمة العالمية

الاعتراف بالحكومة الشيوعية التي تمثل أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة في الصين .  
وامتد عدم اعترافها بالصين الشيوعية نحو ٢٠ سنة تقريبا (١) . وكان كل سكرتير  
عام للأمم المتحدة يوصى بقبول مبدأ العالمية الذي يترتب عليه دخول كل دولة في  
عضوية الهيئة طالما أن حكومتها تسيطر بالفعل على أمورها الداخلية ، ولكن الدول  
الغربية رفضت هذا المبدأ وخاصة الرأى العام الداخلى المؤثر في الولايات المتحدة  
وهو عدم الاعتراف بأى نظم شيوعية قامت بعد الحرب العالمية الثانية . غير أن  
كثيرا من الحكومات الشيوعية مثل البانيا وبلغاريا ورومانيا والمجر قبلت عضويتها  
فى هيئة الأمم فى عام ١٩٥٥ مع قبول النظم الدكتاتورية المناهضة للشيوعية  
أو المعطلة فى أسبانيا والبرتغال ، ولكن بقيت مشكلة تمثيل البلاد المقسمة دون  
حل ، مثل الصين والمانيا وكوريا وفيتنام .

ومن خلال تاريخ الأمم المتحدة يمكن متابعة طريقتين سارت فيهما : البحث  
عن تركيز السلطة ثم البحث عن تعدد الاتصالات والتمسيات . قد تكون  
هناك حاجة الى سلطة مركزة اكبر لتتوية حكم الأغلبية للوقوف امام فيقو الدول  
الكبرى ولكى تزيد سلطة السكرتير العام وتوسيع القرارات الانزامية لمحكمة  
المحل الدولية الدائمة . كما قد تكون هناك حاجة الى تطوير قوة الهيئة العسكرية  
وسلطاتها فى فرض الضرائب . وعلى أية حال فطالما هناك اختلاف بين أمة وأخرى  
كما هو الحال الآن فان الأمة التى تمارس النفوذ الأكبر فى الأمم المتحدة سواء  
كانت الولايات المتحدة أو أى أمة أخرى ، قد تحكم العالم بالفعل .

ولكن من غير المتوقع أن يحدث شىء كهذا فى المستقبل القريب . لكن هناك  
طريق آخر اقترحه عضو الشيوخ الراحل آرثر فانهنبرج فى عام ١٩٤٥ ، ويشير  
الاقتراح الى جعل الأمم المتحدة مدينة لاجتماع العالم حيث تعرض فيها كل المسائل  
بوضوح للجميع وحيث تستطيع الحكومات معرفة التصرف فى المشاكل التى تحدث  
نتيجة المصالح والمذاهب وفى كيفية معالجة الاضطرابات والازمات ، وهنا تستطيع  
الأمم المتحدة أيضا مساعدة الأمم الناشئة حديثا فى التعرف بأدوارها الجديدة فى  
السياسات العالمية ولكى تصبح اذا حاز القول « ذات طابع اجتماعى » داخل النظام  
الدولى . وقد حققت الأمم المتحدة فى هذه النواحي نجاحا كبيرا منذ عام ١٩٤٥ ،  
واذا ما عادت الذاكرة الى التحولات العموية لدول البلقان فى القرن التاسع عشر  
ونقارنها بالفترة التى مرت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ أدركنا بوضوح  
الاختلاف بين الفترتين ، ولم يحدث فى التاريخ من قبل أن ظهرت أمة جديدة  
كما حدث الآن وبخصائر فى الأرواح قليلة ( كانت الحرب الأهلية فى نيجيريا فى  
عام ١٩٦٨ استثناءا محزنا للعالية ) .

(١) طرأت تعديلات على هذه المواقف فى السنوات الأخيرة ، فمثلا تم احلال  
الصين الشعبية محل الصين الوطنية ، ممثلة لشعب الصين : — المترجم .

ولكن فى الوقت نفسه كان منبر الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها تزداد اتجاها نحو أن تصبح أداة لحرب سياسية وسيكولوجية . ولقد وجدت الدول العربية تأييد الأغلبية النشطة الجديدة لبلدان العالم الثالث التى تساعدها الكتلة السوفيتية ، لتحرير قرارات من جانب واحد باستنكار إسرائيل فى الصراعات المستمرة الناجمة عن حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والنتيجة هى حلقة مفرغة . فإسرائيل محجمة عن إعادة الأراضى العربية التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ . وقد زاد احباطها نتيجة لازدياد مخاوفها التى أثارها هذه القرارات على وجودها .

لم تكن سياسة الولايات المتحدة ازاء هذه المسائل ثابتة تماما . فقد حاول هنرى كيسنجر وزير الخارجية ايجاد حلول وسط مقبولة للطرفين . كما حاول حرمان الاتحاد السوفيتى من أى نصيب او نفوذ فى أى تسوية فى الشرق الاوسط ، وان كانت موافقة ضرورية . وقد امتنعت الولايات المتحدة عن دفع انصبتها المالية فى منظمة التعليم والعلوم والثقافة ( اليونسكو ) احتجاجا منها على القرارات المعادية لإسرائيل التى اقترتها هذه المنظمة ، فى الوقت الذى راحت تسدى معونة اكبر ، من المال والسلاح ، الى دول عربية مثل سوريا ومصر . التى نشطت فى تشجيع تلك القرارات . اما ما اذا كانت هذه الاساليب المقعدة ، وغالبا ما تكون سرية ، ستفضى فى النهاية الى تسوية سلمية ومستقرة بين إسرائيل وجاراتها . او ما اذا كانت حكومة الرئيس كارتر وسايروس فانس ستجد سياسة أكثر فعالية ، فهذا امر لم يكن واضحا بحلول منتصف عام ١٩٧٧ .

كل هذه الاعتبارات توضح ان اقامة هيئة عالمية واسعة تهدف للصالح العام ، أمر لا يزال بعيد التحقيق — كما أن الأمم المتحدة ليست تماما بالهيئة العالمية ولا هى أداة لخدمة الأهداف بالصورة المطلوبة . فهى لا تضم سوى نحو ١/٤ الجنس البشرى ، واعمالها الفعلية محدودة للغاية وكذلك فى مصادرها وسلطاتها وتأييدها . والى الحد الذى لا يمكن تسميتها بالدولة أو بالأمة العليا ، لا تخرج عن كونها هيئة دولية فقط ، وتعتبر الأمم المتحدة فى أفضل الاحوال الخادم المشترك لأكثر الحكومات الوطنية الكبيرة فى العالم ولا سيطرة لها على أى من دول هذه الحكومات ، فضلا عن انها لم تعد وضع كل هذه الدول تماما فيها يجب عليها أن تفعله من أعمال سياسية كبيرة . ولكى نجد حكومة دولية عليا ( مسئولة عن كثير من واجبات الحكومة الكبيرة أو كلها وتستطيع التغلب على الأقل على الحكومات المنافسة فى بعض المسائل الهامة ) أو أن نجد وفدا كاملا لدى منظمة دولية وله على الأقل مهمة أو وظيفة تتصل بالحكم — فليتنا أن نتجه الى المنظمات الدولية المتخصصة .

## الفصل السابع عشر

### المنظمات الاقليمية

#### كطريق

#### نحو التكامل

يقتصر مجال المنظمات الدولية المتخصصة عادة على ما يسمى « بالمنطقة » وهو تعبير غامض . والمنطقة عبارة عن عدد قليل من الدول يجمع بينها بعض الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية . أو تربطها بعض العلاقات الاقتصادية والمالية . أو تجمعها مبادئ الحرية السياسية وما أشبه ذلك من الانظمة الاجتماعية ، أو مزيج من كل هذا .

وقد كان الامل ان تساهم الخبرة المكتسبة من تكوين وتطوير هذه التجمعات الاقليمية و / أو المتخصصة في تبصير الحكومات والشعوب بالفوائد التي تنسود عليها من الاندماج الدولي ، كذلك تنمية العادات السياسية الاندماجية والخبرات اللازمة لممارستها بنجاح على نطاق اوسع وفي اعمال اكثر شغولا .

في الوقت الحالي عدد محدود من هذه المنظمات الاقليمية تباشر كل منها عددا محدودا من الاختصاصات لعدد محدود من الدول ، وعادة لا يزيد عدد هذه الدول أو هذه التخصصات عما كان عليه أصلا عند بدء نشاطها ، وفي المراحل الاولى لعمل هذه المنظمات ربما قد اضيف اليها بعض الدول و / أو بعض التخصصات . ولقد كان من المنتظر بصفة مؤكدة ان يستمر نمو هذه المنظمات ، الا انه في الواقع غالبا ما يتوقف النمو أو سار ببطء شديد ، وفي النهاية توصلت على وضع معين استمرت فيه على قيد الحياة واداء مهمتها ( فيبا عدا عدد قليل من المنظمات الاقليمية التي تدور نشاطها أو اندثرت كلية مثل حلف البلقان في الثلاثينات من هذا القرن ) . وفيما بعد ، ومن وقت لآخر ، توصلت بعض المنظمات الاقليمية الى مراحل أخرى من النمو سواء من حيث عدد الدول الاعضا ، أو من حيث مجال النشاط أو كليهما معا ، والبعض الآخر قد يصل الى مراحل جديدة من النمو مرة أخرى في المستقبل . وقد تكون المنظمات التي تكونت في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من أهم وأكبر المنظمات الاقليمية ، وفي عام ١٩٤٧ تم انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي للتنسيق بين الخطط الخاصة باستخدام ميساعدات مشروع مارشال وكذلك خطط التنمية الاقتصادية وإعادة تعبیر ست عشر دولة اوروبية . وقد خففت هذه المنظمة منظمة أخرى اكبر وهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضم الولايات المتحدة وكندا ، الا ان سلطاتها مقصورة على اعداد الدراسات وتقديم التوصيات . وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ومنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية من المنظمات ذات الاهداف الخاصة ويقتصر نشاطها على المسائل الاقتصادية ، الا انه بالرغم من ذلك فقد ساعدت — بالاشتراك مع المنظمات الدولية الاخرى — في التمهيد لاجراء تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . وفي عام ١٩٦٧ تمخضت المفاوضات الخاصة « بدورة كينيدي » عن بعض الاتفاقيات التي لم يتم التصديق عليها حتى الآن ، لتخفيض هذه الرسوم بحوالي ربع الفئات الاصلية .

والذي كانت هناك في السبعينات نزاعات منقطعة حول مسائل تجارية بين الولايات المتحدة وشريكاتها من الدول الأوروبية . وهكذا ، حدث في عام ١٩٧٦ ان ازعجت المجموعة الامريكية صناعة السيارات الأوروبية على زيادة اسعار سياراتها الصغيرة في السوق الامريكية ، اما ايطاليا فقد لجأت الى فرض قيود تجارية مؤقتة لحماية قيمة عملتها . وظهر الفشل في التوصل الى سياسة نقدية مشتركة لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو حتى لأوروبا الغربية ، انه ما زالت هناك حاجة لجهود اقتصادية نشطة .

#### منظمة حلف شمال الأطلسي :

تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي من الهيئات الدولية ذات المجال المحدود ولكنها تتمتع بسلطات كبيرة الى حد ما . وهي تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة اوروبية بما في ذلك بعض الدول التي لا تنقل على الأطلسي مثل اليونان وتركيا . والاممية الاساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تتركز في النفوذ العسكري للدول الأعضاء ، ومن ثم في ادارة القوة . وعلى هذا فانها يمكن — الى حد ما — ان تصبح من المنظمات التي تخدم اغراضا عامة . وعند انشائها في عام ١٩٤٨ كانت مهمتها الرئيسية تنحصر في ايجاد التنسيق اللازم بين القوات المسلحة التابعة للدول الأعضاء تقاديا لاي هجوم سوفيتي محتفل على أوروبا الغربية سواء في شكل غزو عسكري ، او في شكل تصعيد الخلافات الخاصة بالحدود ، او في شكل ثورات دولية بتأييد الاتحاد السوفيتي ، وكان صميم عملها هو نوع من تبادل الالتزامات العسكرية . وقد وعدت الولايات المتحدة الامريكية باستخدام اسلحتها النووية لحماية حلفائها الاوروبيين ( كانت الولايات المتحدة تحتكر السلاح النووي في ذلك الوقت ) وقد التزم الحلفاء بتوفير معظم الانفراد العسكريين المطلوبين والمعدات العسكرية التقليدية وكذلك القواعد والتسهيلات الإقليمية اللازمة للدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة . ومن الناحية العملية ، كانت القيادة المشتركة اكثر استجابة لسياسة الولايات المتحدة التي استمرت في الاشراف على الجزء الرئيسي من « السيف » النووي للحلفاء ، الا انه ، في الوقت نفسه ، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير الاطار السياسي والقانوني لاعتماد تسليح المانيا الغربية ، وفي اواخر الخمسينات استطاعت جمهورية المانيا الاتحادية توفير العنصر الاساسي « لدرع » منظمة حلف شمال الأطلسي المكون من القوات

الدربة المسلحة بالأسلحة التقليدية • وكانت مساعدة بريطانيا في (( السيف )) و (( اندر )) جوهرية ولكن بدرجة أقل . وأخذت فرنسا تنسحب تدريجيا الى الحد الذي اضطرت فيه المنظمة في عام ١٩٦٨ الى سحب قواتها ومنشأتها من الأراضي الفرنسية ونقل قيادتها من باريس الى بلد صغير يقع بالقرب من بروكسبيل في بلجيكا • وبدول عام ١٩٧٧ ، تحسن تعاون فرنسا بئر انرسي مع منظمة حلف شمال الاطلسي من جديد ، ولكن فرنسا لم تستعد عضويتها في المنظمة .

وفي البداية كان المنظمة حلف شمال الاطلسي سلطات واسعة في التخطيط والتنسيق وعقد الاتفاقيات مع الحكومات الاعضاء حول توزيع القوات والسفن والطائرات واجراء المناورات وتغيير قيادة موحدة للقوات التي الحكومات الاعضاء تحت تصرفها وكذلك تقديم الاقتراحات لهذه الحكومات بشأن عقد الاتفاقيات الخاصة بتعينة هذه القوات والمحافظة عليها . غير ان المنظمة ليس لديها السلطة لارسام أي من الدول الاعضاء على مدعا بالقوات التي تطلبها • وان المستوى المستهدف للتسليح ٣٠ فرقة عسكرية في أوروبا تحت قيادة المنظمة — الذي تم الاتفاق عليه في اوائل الخمسينات — لم يتم التوصل اليه حتى هذا التاريخ . والامل ضئيل فيما يبدو في امكان تحقيق هذا الهدف في المستقبل القريب • وخلال السنوات منذ انشاء المنظمة في عام ١٩٤٨ لم تقع اية دولة اوروبية تحت الحكم الشيوعي او تعرضت لهجوم شيوعي رئيسي أو لثورات داخلية بتأييد الشيوعيين •

واذا كانت دل هذه الامور لم يكن من المنتظر ان تحدث في أي حال من الاحوال . فان الجهود التي اعطيت لمنظمة حلف شمال الاطلسي كان يمكن الاستفادة بها استفادة احسن في نواحي أخرى • أما اذا كان هناك اعتقاد باحتمال فرض ضغط سوفيتي شديد على إحدى دول غرب أوروبا التي لا تتمتع بحماية المنظمة وذلك خلال السنوات ١٩٤٨ — ١٩٦٨ ، فان المنظمة في هذه الحالة يرجع اليها بعض الفعس في منع هذا الضغط •

وعلى اية حال فان وقوع هجوم سوفيتي مباشر على أوروبا الغربية كان يبدو امرا بعيد الاحتمال في اواخر الستينات ، فحين وصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى الحد الذي يستلزم أي منهما الحق ضرر جسيم بالأخر . لم يكن من المحتمل ان تلجأ الحكومتان الى اتخاذ أي اجراء يؤدي الى الانتحار الوطني ، مما اضعف الثقة في تهديدات ووعود كل منهما باثارة حريب ذرية • وفي الواقع فان الدول الأوروبية الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي — عقب أزمة كوبا عام ١٩٦٢ — أصبحت أقل خوفا من التهديدات السوفيتية ، ان احتلال الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ زرع موقهم الا انه لم ينفضه ، فقد استمرت هذه الدول في الاعتماد على الحماية النووية التي توفرها لها الولايات المتحدة ، ولكنها كانت تتوقع ان تكون أساس هذه الحماية هي المصالح الذاتية للولايات المتحدة الامريكية وليس مجرد عضويتها في الحلف في حد ذاته •



ولكن بعد نهاية الحرب الفيتنامية تحسنت روابط الولايات المتحدة منظمة  
حلف شمال الأطلسي . ومع ازدياد قوة الاتحاد السوفييتي البحرية والعسكرية  
في السبعينات ، أصبح كثير من الاوربيين أشد ميلا لاعتبار عضويتهم في الحلف  
كتأكيد لاستقلالهم الوطني . وفي عام ١٩٧٦ اعن اندريكو بيرلنجوير ، زعيم الحزب  
الشيوعي الإيطالي انه اذا انضم حزبه الى حكومة ائتلافية في ايطاليا ، فانه  
سيؤيد استمرار عضوية البلاد في حلف الأطلسي ، ولكي كان لهذا التصريح ردود  
فعل سلبية لدى معظم الأحزاب الإيطالية ومن حكومتى جمهورية ألمانيا الاتحادية  
والولايات المتحدة .

وإزاء هذه الظروف كان من المحتمل ان تفقد منظمة حلف شمال الأطلسي بعض  
أهميتها كنظام مبدئي للتحالف العسكري إلا اذا أمكن توسيع مجال نشاطها بحيث  
يشمل المسائل السياسية والاقتصادية . وبالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة  
كان يمكن لها في كل هذه الأحوال ان تصبح حليفا يقف تقريبا على قدم المساواة مع  
الآخرين بالسماح برفض اقتراحاتها في بعض المواقف بأغلبية الأصوات وبإخضاع  
قراراتها الوطنية للقرارات الجماعية لاجتماع الدول . وخلال السنوات ١٩٦٥ -  
١٩٦٨ فان القرار المفرد الذي اتخذته الولايات المتحدة بتصعيد الحرب في فيتنام  
دون ان تحصل على أغلبية الأصوات سواء في الامم المتحدة أو في منظمة حلف  
شمال الأطلسي ، وما ينطوي عليه هذا القرار من مخاطر عاتية ، قد أظهر مدى  
بعد الولايات المتحدة عن الاندماج الكامل سواء داخل الامم المتحدة أو داخل

ان ما تنبأ العالم النفساني Jerome Burner في عام ١٩٤٤  
من ان الشعب الأمريكي لن ينضم انضماما كاملا إلى أية منظمة لا تخضع  
لسيطرته لازال في حاجة الى من ينفضه بعد انقضاء حوالي ربع قرن.  
من الزمان . فالأمريكيون كانوا أعضاء أوفياء في منظمة حلف شمال الأطلسي  
بوضعها في ذلك الوقت كما كانوا أعضاء أوفياء في الامم المتحدة ، إلا أنهم  
توقعوا ان تسيطر ارادتهم على هذه المنظمات . ولقد كان ميلهم الى  
التساؤل عما تستطيع الولايات المتحدة ان تفعله من أجل هاتين المنظمتين .  
وفي النهاية اذا ما اريد لمنظمة حلف شمال الأطلسي ان تحتفظ بأهميتها  
فان هناك شيء أكثر مطلوب من الولايات المتحدة وكذلك من أعضاء المنظمة  
الآخرين ، وبحلول عام ١٩٦٧ لم يكن واضحا على الإطلاق ما اذا كان  
هذا الشيء آتيا في الطريق ، ولكن اذا كانت الولايات المتحدة تبدو كبيرة  
جنبا أو مشغولة بنفسها للغاية أو مختلفة جدا عن شركائها في حلف  
الأطلسي بحيث لا تستطيع ان تدفع شخصيتها في اتحاد أطلسي من أي  
نوع ، ألم يكن دور أوروبا الأصغر شأنًا في حاجة أكبر الى الاتحاد ،  
أو لم تكن لدى هذه الدول الامكانيات لتشابه ميولها وانكارها فيما  
يتعلق بنوع الاندماج المرغوب وكيفية تحقيقه .

## الجهود الخاصة بتوحيد أوروبا الغربية :

شهدت السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ عملية تكوين الأفكار السياسية لتوحيد أوروبا والتي اشرت في السياسة الأوروبية في العشرين سنة التالية . وفي الخطاب المشهور الذي القاه المستر ونستون تشرشل في مدينة زيورخ في سبتمبر سنة ١٩٤٦ اقترح « علاجاً » لأمراض أوروبا . قال عنه « انه لو طبق تلقائياً وبصفة عامة لتغيرت صورة أوروبا كلها كما لو كان هذا العلاج معجزة من المعجزات ولا يمكن لكل أوروبا أو انجزه الاكبر منها في خلال سنوات قليلة ان تحيا حرة وسعيدة مثل سويسرا اليوم » . وفي نظره ونستون تشرشل فان طبيعة هذا « العلاج الناجح » كانت واضحة . . . « يجب ان نقيم نوعاً من الولايات المتحدة الأوروبية » . . . ويبدو ان الوسيلة كانت واضحة امامه على حد سواء اذ قال « ان الطريقة بسيطة وكل ما هو مطلوب هو عزيمة مئات الملايين من الرجال النساء » وكان من المتوقع ان تجد العبارات البليغة والخادعة التي رددتها المستر تشرشل ببساطة استحصانا من جانب اربع فئات من اصحاب الخيرات والمطامح التي كانت منتشرة في أوروبا : الفئة الأولى وهي التي كانت تتطلع الى الأمن ، فقد فشلت الدول في حماية شعوبها من أهوال الحرب العالية الثانية ، وكان الأمل في ان أوروبا الموحدة قد تتجح في هذا المجال كما انها قد توفر لهم سبل الأمان ضد أي توسع سوفيتي مرتقب . والفئة الثانية وهي التي كانت تتطلع الى الرخاء ، فان اقتصاديات أوروبا قد اضررت بسبب الحرب كما نفذت ثروتها . وقد سبق لها ان تعرضت لظروف الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في الثلاثينات . وكان الرأي ان أوروبا الموحدة قد تكون اكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية وكذلك اكثر رخاءاً . وربما يصل حجم السوق ومعدل دخل الفرد بها الى المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية . والفئة الثالثة فهي التي كانت تتطلع الى حرية الحركة والتنقل ، فقد عانت الشعوب كثيراً ولعدة سنوات بسبب نظام توزيع السلع بالبطاقات وبسبب القيود المفروضة على حركة انتقال الأشخاص والبضائع ورأس المال . هذه القيود التي ازدادت حدة خلال سنوات الكساد والحرب . فكثير من الناس يرغبون الآن في ان تسترد « أوروبا الموحدة » حريتها بحيث يمكن للأشخاص والأفكار والبضائع ان تنتقل في كل انحاءها دون أية قيود . والفئة الرابعة وهي التي كانت تتطلع الى القمة ، فمن الواضح ان دول أوروبا الغربية قد فقدت كثيراً من قوتها . فالدول التي كانت تمتلك المستعمرات قد فقدت بعضها ومن المتوقع ان تفقد الباقي قريباً ، وخلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ لم يكن لأية دولة من دول أوروبا الغربية - باستثناء انجلترا - وزن كبير في السياسة العالمية . ان أوروبا الموحدة قد تعيد الى شعوبها مجتمعة كثيراً من القوة ، وربما بعض الممتلكات ، التي فقدتها وهي منفصلة .

وبالرغم من ان هذه الاعتبارات الأربعة : الأمن - الرخاء - الحرية والتنقل - القوة قد لاقت استحسانا شديدا من جانب القلة وبدرجة أقل من جانب الكثرة في كل أنحاء أوروبا الغربية ، فانها لم تصبح أبدا محل اهتمام الجماهير ، ولتم تحظى حتى بتأييد الاغلبية في أية دولة من الدول . ففي حالة وقوع هجوم ، فان معاهدات التحالف من حيث المبدأ والولايات المتحدة من الناحية العملية ، تضمن المحافظة على أمن أوروبا الغربية . وقد استعادت أوروبا رخاؤها الاقتصادي بعد إعادة تعمير كل دولة من دولها بمقتضى مشروع مارشال ( ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ) ، وايضا عن طريق المساعدات الجهرية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية . كما لم تتوفر حرية انتقال الاشخاص والسلع اذ ان ذلك يحول دون اشراف كل دولة من الدول على مستويات الأسعار بها وكذلك أسعار الفائدة وفئات الضرائب ومستوى العمالة ومستويات المعيشة ومعدل واتجاه النمو الاقتصادي ، كما لم يتم انشاء هيئات ذات صفة دولية لقتولى هذه مهام الاشراف هذه او لتقوم على الأقل بتنفيذها بطريقة تتجاوب مع الرغبات الشعبية المختلطة في كل دولة ، وفي النهاية فان دول أوروبا الغربية مجتمعة أو منردة لم تسترد قوتها خلال العشرين سنة التالية . وبرغم انها فقحت معظم ما تبقى لها من مستعمرات الا انها وجدت نفسها أكثر رخاءا ، ولم يظهر بين شعوبها سوى ميول ضئيلة لواصله بذل تصحيحات جديدة لانشاء الامبراطوريات أو للاستيلاء على السلطة سواء تحت حماية قومية أو أوروبية .

ومع هذا فقد حدث تقدم متواضع في كل هذه الاتجاهات الأربعة . وساعد على ذلك قيام عدد صغير من الهيئات الأوروبية التي اثبتت قدرتها على النمو والحياة برغم فشل الهيئات الأخرى المخطط لها ، وبالرغم من ان جميع الهيئات الأوروبية قد قدرت لها اصلا اهدافا أكثر طموحا . ومن البداية كان الغرض من قيام هذه الهيئات ان تكون هيئات مرحلية ، وبالرغم من ان نشاط كل هيئة كان مقصورا على مهمة أو عمل معين وفي أغلب الأحيان على مجموعة معينة من الدول الأوروبية ، فقد كان الهدف من وراء انشاء كل هيئة جديدة هو ايجاد احتياجات جديدة لمزيد من التكامل وتكوين اتجاهات سياسية جديدة وخلق مصالح وعادات تعمل على تسهيل اتخاذ خطوات أخرى نحو التكامل . . . واخيرا كان اميل رجاء السياسة الأوروبيين في دول أوروبا الغربية ان يخدم هذا التكامل اغراضا عامة وان يكون شبيها بالاندماج أو الاتحاد الفيدرالي بين دولتين . وان يشمل في النهاية كل أوروبا غير الشيوعية ، وربما استطاع أيضا - كان هذا هو الاميل - ان يفرى بعض دول أوروبا الغربية . ولقد بدأت الجهود الرئيسية نحو الاندماج الأوروبي بتوقيع معاهدة دنكرك ( مارس

سنة ١٩٤٧ بين فرنسا وانجلترا ، وقد كانت معاهدة تحالف وتبادل المعونة ضد اى احتمال لتجسّد الاعتداء الالماني ، غير انها قد تضمنت تعهدا بتبادل التعاون لتوفير الرخاء والاستقرار الاقتصادى فى البلدين ، ولقد اعقب توقيع هذه المعاهدة اول اعلان عن مشروع مارشال فى يونية عام ١٩٤٨ ، وتكوين هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى بواسطة انجلترا وفرنسا واربعه عشر دولة اوروبية اخرى فى يولية سنة ١٩٤٧ وكذلك توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادى الاوروبى فى ابريل عام ١٩٤٨ .

فى الوقت نفسه ، انتساب حكومات دول أوروبا الغربية حالة من الذعر بسبب تكوين هيئة شيعية دولية فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ اطلق عليها « الكومنفورم » بواسطة الاحزاب الشيوعية الموجودة فى الاتحاد السوفيتى وفى دول شرق أوروبا الواقعة تحت الحكم الشيوعى . وقد نبه ذلك الاعلان عن قيام « الحكومة الديمقراطية المؤقتة لليونان الحرة » بتأييد من الشيوعية ( التى ثبت فشلها فى النهاية ) وذلك فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم الانقلاب الشيوعى الذى اجتساح تشيكوسلوفاكيا فى فبراير سنة ١٩٤٨ والذى عمل على احكام قبضة الشيوعيين على هذه الدولة . وجاء رد الفعل الغربى لكل هذه الاحداث فى صورة اتفاقيتين عسكريتين : معاهدة بروكسل وهى عبارة عن تحالف عسكرى بين انجلترا وفرنسا ودول البيلوكس ( بلجيكا وهولندا والاكسبرج ) معاهدة شمال الاطنتلى التى تم التوقيع عليها فى ابريل عام ١٩٤٩ والتى مهدت لانشاء منظمة حلف شمال الاطنتلى .

### خطوات نحو الفيدرالية الأوروبية :

فى مايو عام ١٩٤٩ م تم التوقيع على النظام الاساسى لمُجس أوروبا الذى ينص على انشاء مجلس استشارى ويعقد اجتماعاته علانية فى مدينة ستراسبورج ( البرلمان الاوروبى ) ومجلس الوزراء ويعقد اجتماعات خاصة . ويتكون المجلس الاستشارى من ممثلين يتم انتخابهم بواسطة البرلمانات الوطنية او تعيينهم الدول الاعضا . ولكن تؤخذ اصواتهم كأفراد وهو كثيرا ما يعنى من الناحية العملية . ان اخذ الاصوات يتم على غرار النظم المتبعة فى الاحزاب . وكان الهدف من انشاء المجلس الاستشارى ان يكون بمثابة هيئة لقياس الراى الاوروبى الذى كان من المنتظر ان يساعد فى التوجيه ورسم الخطط ، ان سلطة هذا المجلس كانت قاصرة على التقدم للتوصيات ( بأغلبية الاصوات ) الى مجلس الوزراء ، ويقوم مجلس الوزراء بدوره بالتقدم بهذه التوصيات الى الحكومات الاعضا . ( ولكن فقط باجماع اصوات الوزراء او نوابهم طبقا لما يتلقونه من تعليمات فى كل حالة بصفتهم ممثلين لحكوماتهم ) . وهذه الحكومات الوطنية لها وحدها سلطة اتخاذ اى اجراء ، وعلى ذلك

فإن مهمة الرأى « الأوروبي » على احسن الفروض قاهرة على مجرد تقديم الاقتراحات . أما اتخاذ القرار فأمره متروك لكل حكومة من الحكومات الاعضاء .

وفى عام ١٩٥٠ تم انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبى داخل اطار منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى لتسهيل التجارة المتعددة الاطراف والمعاملات المالية داخل منطقة التجارة الخاصة بأوروبا الغربية ومنطقة الاسترلينى ، وذلك حتى يحين الوقت الذى تصبح فيه العملات الخاصة بعدد كاف من الدول الاعضاء فى هذا الاتحاد قابلة للتحويل بالكامل وبذا يمكن الاستغناء عن اتحاد المدفوعات الاوروبى .

وقد باشر اتحاد المدفوعات الاوروبى نشاطه طبقا للخطة التى وضعت له ، فقام بتسهيل التجارة الأوروبية المتعددة الاطراف فى الخمسينات وتوقف عن النشاط فى النهاية تلك الفترة بعض ان اصبحت العملات الأوروبية الرئيسية قابلة للتحويل فى الأسواق العالمية الى حد ما . أما استخدام اتحاد المدفوعات الاوروبى للتمهيد لقيام عملة أوروبية موحدة فهذه مسألة اخرى ، وعلى أية حال كانت الحكومات الرئيسية ( ومن المحتمل ان تكون شعوبها ايضا ) تفضل الاحتفاظ بالاشراف على عملتها الوطنية ( ومن ثم على معظم حياتها الاقتصادية ) كلما امكن ذلك . وقد تم حل اتحاد المدفوعات الاوروبى .

وفى ربيع عام ١٩٥٠ قام وزير خارجية فرنسا ، مسيو روبرت شومان ، بالدعوة الى انشاء مشروع شومان لتوحيد الاشراف على كل انتاج فرنسا والمانيا من الفحم والصلب فى سوق مشتركة تحت اشراف هيئة عليا مشتركة ذات سلطات تنفيذية ، وذلك على اساس ان تتعهد كل دولة من الدول المشتركة فى المشروع بالتخلى عن سيادتها ، وفتح باب الاشتراك فى هذا المشروع للدول الأوروبية الاخرى . وتعتبر الهيئة العليا مسئولة امام مجلس تشريعى . أما المسائل القانونية فتفصل فيها محكمة للعدل . ويمثل الحكومات الوطنية مجلس الوزراء . وفى مجال اختصاصها فان هذه الهيئة الجديدة لها سلطات تعلقو سلطات الحكومات الاعضاء . وعنفها السياسى المباشر هو حماية فرنسا من احتمال احياء القومية والعسكرية الالمانية خلال عملية اعادة تسليح المانيا التى كان يخطط لها منذ انشاء منظمة حلف شمال الاطلسى ، والتى برزت بصورة واضحة تحت ضغط الحرب الكورية .

وفى مايو عام ١٩٥٠ وصف مسيو شومان مشروعه « بأنه يعتبر الخطوة الأولى فى اتجاه الوحدة الأوروبية » ، وفى اغسطس من نفس العام

اعرب عن ثقته بأن مشروعه « سوف يقودنا بسرعة نحو الوحدة الكاملة لأوروبا سياسيا واقتصاديا » وفي شهر ابريل عام ١٩٥١ قم التوقيع على معاهدة لإنشاء هيئة الفحم والصلب الأوروبية بواسطة الدول الست : فرنسا ، ألمانيا الفيدرالية ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبرج ، وبمعم التصديق النهائي عليها من كل هذه الدول بدأ سريانها اعتبارا من شهر يوليو عام ١٩٥٢ .

وقبل ذلك بشهرين ، أي في مايو عام ١٩٥٢ قام وزراء خارجية الدول الست بالتوقيع على معاهدة ذات آثار بعيدة المدى ( بناء على اقتراح من فرنسا أيضا ) لدمج قواتهم المسلحة تحت قيادة مجلس الدفاع للأوروبي تشرف عليه هيئة عليا لها سلطات تعلق سلطات الحكومات الاعضاء . وكانت هذه المعاهدة تهدف الى السماح بإعادة تسليح ألمانيا ولكن داخل إطار جيش أوروبي ، كما كانت تهدف الى استبدال القوات المسلحة الفرنسية بأخرى أوروبية ، ولذلك يحول بين القوات المسلحة الغربية وبين أن تصبح قوة مؤثرة على مجرى السياسة الداخلية في فرنسا ، وهو ما أدى الى قيام قطاعات كبيرة من اليمين واليسار الفرنسي بمعارضة هذه المعاهدة . وبالرغم من أن هذه المعاهدة تم التصديق عليها من الدول الخمس الأخرى ، إلا أنها لم يكتب لها النجاح ، وقبر مشروع مجلس الدفاع الأوروبي بواسطة البرلمان الفرنسي في أغسطس عام ١٩٥٤ .

وثمة مشروع معاهدة أخرى أكثر طموحا لإنشاء هيئة أوروبية سبق أن اطلق عليها الهيئة السياسية الأوروبية وتم وضع هذا المشروع في عام ١٩٥٣ بواسطة مجلس أوروبي شكل لهذا الغرض من هيئة الفحم والصلب الأوروبية بالإضافة الى بعض المندوبين الفرنسيين والألمان والإيطاليين ، إلا أن المشروع لم يوقع عليه بمعرفته حكومات الدول الستة ومات وهو مازال في المهد .

لو أن الدعوة لتوحيد أوروبا قد توقفت منذ عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، فإن انشاء المنظمات المتخصصة على الأقل احرز بعض التقدم ، ففي عام ١٩٥٣ تم تكوين وكالة الكفاءة الانتاجية الأوروبية ، ومجلس التعاون الجمركي لوزراء المواصلات والمجلس الأوروبي لبحوث الطاقة النووية والمؤتمر للإربى للطيران المدني في عام ١٩٥٥ .

وفي محاولة للتعويض عن النكسات التي أصابت الدعوة لاقامة الوحدة الأوروبية عسكريا وسياسيا ، فقد بذلت جهود كبيرة لدفع الوحدة

الأوروبية إلى الأمام في المجال الاقتصادي بين الدول الست على الأقل .  
وفي شهر مارس عام ١٩٥٧ قام وزراء خارجية الدول الست بتوقيع  
معاهدة روما التي تنص على إنشاء هيئة اقتصادية أوروبية مهدت  
تدرجيا لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي تهدف إلى التوصل إلى  
حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال خطوة بخطوة على مدى  
١٢ - ١٥ عاما . وفي الوقت نفسه تم التوقيع على معاهدة أخرى تنص على  
إنشاء لجنة الطاقة الذرية الأوروبية بين الدول الست وعلى ذات مجال  
نبعد أثرا من مجال المجلس الأوروبي لبحوث الطاقة الذرية . وقد  
تم التصديق على هاتين المعاهدتين بسرعة ، وفي أول يناير سنة ١٩٥٨ تكونت  
السوق الأوروبية المشتركة وكذلك لجنة الطاقة الذرية الأوروبية .  
وبحلول عام ١٩٦٧ كانت السوق الأوروبية المشتركة قد تجاوزت -  
من الناحية القانونية - الجدول الزمني الموضوع لها أصلا ، إلى حد ما .  
فتم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الستة على السلع المصنعة ،  
كما أمكن التوصل إلى اتفاقيات بشأن تشكيلة هامة من المنتجات الزراعية ،  
وبذلك نجحت المنظمات المتخصصة في الحدود المرسومة لها .

وتستحق طبيعة وحدود هذا النجاح الاهتمام . ف لأول مرة في التاريخ  
تعتبر الحرب داخل أوروبا الغربية من وجهة نظر شعوبها وحكوماتها  
عملا غير مشروع وبعيد الاحتمال ولا يستحق الإعداد له أعدادا  
رئيسيا . وفي هذا المعنى فإن أوروبا الغربية أصبحت مجتمعا توفرت له  
سباب الأمن . وبالرغم من أن هذا لا زالت مهددة من الخارج فإن شعوبها  
لا تستشعر أي تهديد من الداخل من ناحية أي من جيرانها الأوروبيين .

وفي الوقت نفسه احتفظت كل من دول أوروبا الغربية باستقلالها  
وسياستها في المسائل السياسية والعسكرية . وظهر الرئيس ديغول هذه  
الحقيقة في عام ١٩٦٣ عندما استعمل حق الفيتو لمنع المحاولة التي قامت  
بها إنجلترا لدخول السوق الأوروبية المشتركة ، ومرة أخرى في عام  
١٩٦٥ عندما رفضت فرنسا في بعض الأمور الهامة داخل السوق .  
وأيضا في عام ١٩٦٧ عندما عمل على عرقلة الجهود المتجددة التي بذلتها  
بريطانيا لدخول السوق ولم تدخل بريطانيا السوق إلا بعد اعتزال الخمس .  
ديغول . أن عملات دول أوروبا واقتصادياتها الوطنية وأسواق العمل  
وكذلك أسواق رأس المال لم يتم دمجها حتى الآن . ما يؤكد ذلك أنه  
في خلال الفترة منذ عام ١٩١٣ وحتى عام ١٩٥٧ تقريبا كان هناك اتجاه  
نحو دمج البنيان الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا الغربية والدايل  
على ذلك هو ازدياد حركة التجارة عبر الحدود وتبادل الرسائل البريدية  
والسفر والاتحاد بالجامعات داخل المنظمة . غير أن هذا الاتجاه قد توقف

منذ عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ • ان توحيد الهياكل الأساسية في اوروبا الغربية قد وصل الى انبساط الذي يتوقف عنده لعقد قادم من الزمان ، واية زيادات اخرى في الانواع المتعددة من المعاملات الرئيسية بين دول السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٨ لن تكون اكبر من الزيادات التي تبررهما حالة الرخاء • فاذا ما اريد التوصل الى نوع اكبر من الانمحاء فان جيلا جديدا يجب ان يستحوذ على النفوذ السياسى وقد يكون هذا الجيل من الذين بلغوا سن الالتحاق بالجامعة فى عام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ . أى فى الوقت الذى اطلقت فيه الحملة لتوحيد اوروبا واصبحت الوحدة أمرا مسلما به •

### الجهود الأخرى نحو التكامل الاقليمى :

استمرت حركة التكامل الدولى فى المناطق الأخرى ضعيفة بالقياس الى اوروبا الغربية . فمنظمة الدول الأمريكية التى خلفت اتحاد كل امريكا وورثة تقاليد من التعاطف الأمريكى المشترك ( ولكن بعض دول امريكا اللاتينية ساورتها الشكوك والخاوف كما أبدت استياءها من التفوق السياسى للولايات المتحدة ) تعتبر الى حد بعيد اقل تسامحا من المنظمات المماثلة فى اوروبا الغربية وذلك من حيث حركة التبادل التجارى والولاءات الشعبية والمنظمات الناجحة •

والجامعة العربية قد وجدت بين دولها من حيث التراث المشترك من اللغة والثقافة والدين ( الى حد كبير ) وكذلك من حيث عدم الثقة فى القوى الخارجية الغربية والشيوعية والعداء المشترك لاسرائيل ، الا ان هذه الروابط لم تكف للقيام بأية مشروعات رئيسية فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو بضمان توزيع عادل لعائدات البترول بين الدول العربية الغنية والفقيرة . كما لم تمكن هذه الدول من الحلولة دون وقوع النكسات العسكرية الكبيرة فى ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ • وهنا ايضا فان الانمحاء مازال على احسن الفروض فى مراحله الاولى • ان كثيرا من الإيجابيات بين الدول العربية لا زالت فى حاجة الى تدعيم فى المستقبل • ولم يكتمل الانمحاء حتى الآن بين الدول المختلفة داخل الكتلة السوفيتية • تعتبر الحرب داخل العالم الشيوعى عملا غير مشروع . ولكن حدثت خلافات حادة بين هذه الدول استعملت فيها عبارات شديدة اللهجة ومثالب ذلك الخلافات التى حدثت بين الاتجاه السوفيتى ويوغوسلافيا فى ١٩٤٨ - ١٩٥٣ • وبينه وبين الصين الشيوعية فى الستينات ، وكذلك بينه وبين تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ قبل احتلالها بواسطة قوات من كل من رومانيا وبولندا والمجر وبلغاريا والمانيا الديمقراطية باسم حلف وارسو •

ان نشاط كل من المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادى « الكوميكون »



ومنظمة التعاون العسكري. «حلف وارسو» (ويقابلها في الغرب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة حلف شمال الاطلس على التوالي) ظل مقصورا على الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، وكان يبدو في وقت من الأوقات ان المنطقتين أصبحتا أكثر مرونة عندما ازدادت قوة النظم الشيوعية في يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وأصبحت أكثر ثقة بنفسها بالرغم من قلة البيانات التي يعول عليها عن المعاملات بين الدول الشيوعية بالمقارنة إلى البيانات الخاصة بأوروبا الغربية، فان هذه البيانات تدل على أن تعدد الكيانات السياسية المستقلة ما زال متفشيا في العالم الشيوعي، ويظهر جيل جديد من رجال السياسة في هذه الدول فان الليبرالية والوطنية قد يرتفع شأنها، وعلى الحكومات حينئذ ان تختار بين سياسة التكيف وسياسة القمع، وبالتالي فعندما قام الاتحاد السوفيتي بتخفيف القيود السياسية المفروضة على تشيكوسلوفاكيا لجأ في أغسطس عام ١٩٦٨ إلى احتلالها عسكريا، إلا أن ضغط التغيير لا بد وان يستمر في معظم دول الكتلة السوفيتية وفي داخل الاتحاد السوفيتي نفسه.

ولقد قدمت حكومة الاتحاد السوفيتي بعض التنازلات الرمزية نحو ليبرالية محدودة وذلك بتوقيعها اتفاقيات، هلسنكي عام ١٩٧٥ التي تشير إلى حقوق الإنسان ونشرها في شهر يونيو من عام ١٩٧٧ مشروع دستور جديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للمناقشة العامة. ولكن بقي الكثير لمعرفة إلى أي مدى ستتحقق الليبرالية في أعقاب هذا الخطوات. وعلى أحسن الفروض، يبدو محتملا أن تكون هذه عملية بطيئة داخل الاتحاد السوفيتي، ويحتمل أن تشتت من تطورات داخلية لا من ضغوط خارجية. وما الذي ستعقله ليبرالية من هذا القبيل، إذا حدثت. لتحقيق تماسك المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادي وحلف وارسو... ان هذا سؤال يصعب الإجابة عليه.

## الفصل الثامن عشر

### الاندماج

#### تجتيقه والمحافظة عليه

كثيرا ما كان التصور ان المنظمات الدولية تشكل احسن وسيلة لتخليص الجنس البشرى من عصر الدولة القومية . وفيما عدا المنظمات الدولية الفعلية الموجودة حاليا . أو التي كانت قائمة في الماضي . هناك مشاريع كبيرة لتكوين اتحاد الاطنطي أو الحكومة العالمية الاتحادية . وهذه المشروعات لا تزال تيشر بالكثير بالنسبة الى الاندماج الذى يتخطى الحدود القومية اذا امكن فقط البدء فى هذه المشروعات . ومقابل هذه الرؤى عن المستقبل جدير بنا ان نضع خبرات الماضي . ماذا كان أحوال بالنسبة الى بعض حالات الاندماج السياسى الفعلية . وما الدروس المستفادة منها ؟ ربما هناك ٤٨ حالة من حالات الاندماج السياسى ( العالم يمكن ان نتعلم منها شيئا قد يساعدنا على توفير علاج افضل للمشاكل الماثلة التى تواجهنا حاليا . ولقد تمت دراسة ١٤ من هذه الحالات . عشر منها يرجع العهد بها الى التاريخ البعيد واربع حالات حديثة العهد نسبيا . وكان الهدف الواضح من اجراء هذه الدراسة عقد مقارنة بين مشاكل الماضى والمبائل المعاصرة . ويستأمن بعض ماكشفت عنه هذه الدراسات نلخصه هنا .

ان المهام الرئيسية للاندماج يمكن ادراجها بسهولة تحت عنايون هى :

- ١ — المحافظة على السلام ذات اغراض متعددة .
- ٢ — التوصل الى قدرات اكبر .
- ٣ — انجاز بعض المهام المحددة .
- ٤ — اكتساب صورة ذاتية جديدة وشخصية تلعب دورا جديدا .

كل هذه المهام يمكن اختبارها من الناحية العملية . فتوقعات السلام الدائم داخل اى مجتمع يمكن اختبارها بانتفاء أو قلة الاستعدادات الخاصة بالحرب داخل الوحدات السياسية وشعوبها . ويمكن الاستدلال على ذلك من البيانات الخاصة بتوزيع القوات المسلحة والمنشآت العسكرية . ومن الوثائق الدبلوماسية والبيانات الخاصة بالميزانية . وقياسات الرأى العام على مستوى الخاصة والجمامير . وتوصل اى مجتمع من المجتمعات الى طاقات اكبر ذات اغراض متعددة يمكن التعرف عليه بصورة تقريبية على الاقل . من البيانات

الخاصة بالمنتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه ، وكذلك من مجال نشاط مؤسساته القائمة وتنوعها ، ما قيام المجتمع بانجاز مهام محددة فيمكن التعرف عليه من وجود او ، ربما ، نمو الاعمال والمؤسسات المشتركة المخصصة لانجاز هذه المهام المحددة . واخيرا اذا كان افراد المجتمع قد توصلوا الى القيام بدور شخصية جديدة او في طريقهم الى ذلك . فيمكن التعرف عليه من تكرار استخدام الشعارات العامة وكذلك من ابتكار شعارات جديدة واستعمالها على نطاق واسع ، ومن البيانات الخاصة باتجاهات الراى العام على المستويين الشعبى والخاص ، ومن البيانات الاجمالية المتعلقة بالملوك الفعلى للشعب بما فى ذلك الموافقة الشعبية على انتقالات الثروة او اية مزايا اخرى داخل المجتمع ، وقدر من المشاركة فى المزايا الاعباء داخل المجتمع .

فهل يمكن فى الواقع انجاز المهام المتوخاه من الاندماج . وممن سينجح الاندماج لم يفشل ، نقول ان ذلك يتوقف جزئيا على الخلفيات السائدة داخل الوحدات السياسية المطلوب اتمامها وبينها البعض . وشروط الاندماج يمكن ادراجها مرة اخرى تحت اربعة عناوين :

١ - الصلات المتبادلة بين كل من وحدة سياسية واخرى :

٢ - التوافق بين القيم وبعض المنافع الفعلية المشتركة .

٣ - التجارب المتبادل .

٤ - درجة معينة من الشخصية العامة او الولاء العام .

وهذه الشروط الاربعة تتفاعل مع بعضها البعض وتقوى بعضها البعض الا انه يمكن من حيث المبدأ ، التحقق من كل شرط على حدة .

يمكن التعرف على الصلات المتبادلة بين الوحدات السياسية من حجم ووزن المعاملات بين هذه الوحدات . من قبيل التجارة والسفر والبريد ووسائل الاتصال الاخرى . وكذلك من مدى تجاوز هذه المعاملات للمستويات المتوقعة الوصول اليها بمحض الصدفة . وايضا من حجم الوحدات المشتركة فى الاندماج ، وكذلك من مدى الاختلاف المشترك بين كل هذه الصلات وتأثيره على ان وحدتين سياسيتين مختلفتين من الوحدات المشتركة .

ان وجود النفعة المشتركة للشركاء فى المجتمع الاكبر المرتقب ومدى هذه النفعة يمكن التحقق منه من مدى الاختلاف الايجابى المشترك بين المنافع التى تعود على شريكين منهم او اكثر بحيث تكون النفعة التى تعود على احد منهم مصاحبة لاحتمال حصول الاخر عليها :

وتشتمل الشروط الخاصة بالتجاوب المشترك على وجود ظاقات كبيرة وامكانيات للاتصال والفهم المتبادل والتوجيه الذاتي ، وينحصر مصدر مستقل من مصادر الأدلة ، في الاداء الفعلى على أساس الكفاية واحتمال السلوك المتجاوب .

واخيرا ، فالولا ، العام المشترك يمكن التعرف عليه من تكرار ووضوح المبركات عن المصالح المشتركة . وذلك على أساس توزيعات الاهتمام والتوقعات الموازية عن الجزء ، كما تظهرها بيانات المسح الميداني وتحليلات أجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الحكومية . والدليل الاخر يمكن في تطابق أو توافق القيم الاساسية للشعوب المشتركة في الاندماج بما يسمح بقيام تعاون بينهم والنظر اليه كعمل مشروع . ويمكن ان يضاف الى ذلك الشواهد الدالة على وجود شعور موضوعي مشترك يعترف بشرعية المجتمع المندمج مما يجعل الولا ، له ايضا مسألة شعور بنفسى لا مفر منه .

وتفسير اهدافه التكاملى وشروطه الى حد تعبير العمليات والادوات التى يمكن بواسطتها التوصل اليه ، وهى اخرى نستطيع ادراج هذه الادوات تحت اربعة عناوين :

١ - قيمة الانتاج المتميزة .

٢ - توزيع القيم .

٣ - الاكراه .

٤ - الشخصية المتميزة .

ان قيمة الانتاج وتوزيع القيم يشيران على التوالى الى انتاج أو الحصول على السلع والخدمات أو العلاقات التى تقدرها الشعوب المعنية . ويعنى الاكراه اولا وقبل كل شىء ، الاجبار العسكرى او غير العسكرى ، والشخصية المتميزة تعنى تنمية الشعور بالهوية المشتركة والولا ، وروح الفريق .

**نوع المجتمعات : الاندماج فى مواجهة التعدد :**

### **عملية إقامة مجتمع الامن المندمج**

اذا كان الهدف الاساسى من الاندماج ليس المحافظة على السلام فحسب تبين الوجدات السياسية المندمجة ولكنه الحصول ايضا على قوة اكبر لتحقيق اغراض عامة محددة أو الحصول على شخصية عامة أو مزيج من كل هذا فقد يكون ما يدعى المجتمع السياسى المندمج تحت عاية حكومة عامة هو

الوضع المفضل ، أما إذا كان الهدف الاساسى هو السلام فقد يكتفى بمجتمع الامن التعددى وهو هدف قد يكون من السهل تحقيقه فى الواقع .

وقد يكون المجتمع المندمج أيضا عبارة عن مجتمع امن مندمج تسوده توقعات يعول عليها نحو التحول الى السلام ، ويمكن التذليل على ذلك من عدم وجود استعدادات جوهرية معينة لشن حرب واسعة النطاق داخل هذا المجتمع ان ايه دولة مستقلة ومندمجة على اساس قوية كما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨ ، يعتبر مجتمع من مندمج ( بصرف النظر عن زيادة حدة العنف بين الطوائف اللعنصرية فى المئذن الامريكية فى الستينات واتخاذ الاستعدادات لمواجهة احتمال عودة مثل هذا العنف مرة اخرى فى المستقبل ، وهذه التطورات لم تصل فى ذلك الوقت الى حد قيام الحرب الاهلية ) ولكن لا الحكومة المسامة ولا القوانين العامة ولا المؤسسات العامة يمكن ان تضمن السلام والامن الداخلى لدولة على حافة الحرب الاهلية كما كان الحال فى الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ وفى الهند والباكستان فى عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ونيجيريا فى عام ١٩٦٧ ، والحقيقة ان نفس الجهود التى تبذل من اجل المحافظة على المجتمع المندمج او الوحدة السياسية قد تؤدى الى قيام حرب واسعة النطاق عند مجتمع الامن النية على منها ، ويوضح الجدول رقم ( ١٥ ) العلاقات التى يمكن ان تقوم بين المجتمعات المندجة ومجتمعات الامن .

الاندماج السياسى والتعدد والامن لبعض النماذج المختلفة للمجتمع السياسى :

اندماج	لا اندماج	اندماج	لا اندماج
		مجتمع الامن المندمج	مجتمع الامن التعدد
مثال	مثال	( الولايات المتحدة اليوم )	( النرويج والسويد اليوم )
مدمج	غير مدمج	الاندماج	الاندماج
مدمج ولكن ليس مجتمع امن مثال	غير مدمج وليس مجتمع امن	الاندماج	الاندماج
( ابراطورية هيسبرج ١٩١٤ )	( الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى اليوم )	الاندماج	الاندماج

ان اهمية هذه العلاقات من حيث دلالتها أخذة فى التغيير . بينما كانت اغلبية الشعوب التجارية تستطيع تحمل الحروب الاهلية واراقة السدماء فى الماضى لان قدرة اسلحة الحرب على التدمير والتخريب كانت محدودة . فالشوب المشتركة فى الحرب اليوم ( وربما البشرية بأسرها ) يمكن أن تمحى من الوجود فى حرب ذرية تثار على نطاق ضيق الى حد ما ، وتبعاً لذلك ومع زيادة قدرة الاسلحة على التخريب والدمار ، فان مهمة المحافظة على السلام والتحول نحو السلام وكذلك تسوية الخلافات تصبح اكبر أهمية . اما الوحدة التى تتطلع الى السيطرة بهدف تحقيق اغراض عامة او تتطلع الى زيادة نفوذها الجماعى وتخصيتها الجماعية ، فقد أصبحت اقل أهمية ، أصبحت التفرقة بين الحرب الدولية والحرب الاهلية من الناحية القانونية أصبحت أقل أهمية ، كما أصبحت المجتمعات الموحدة وليست المندمجة سياسياً ، أكثر خطورة .

وبرغم ان مجتمع الامن المندمج أكثر خطورة الان ( حالة فشله الا انـه لا زال يبدو مسجبا بدرجة اكبر بالمقارنة مع البدائل لانه — فى حالة نجاحه — لن يعمل على المحافظة على السلام فحسب ولكن سيعمل ايضاً على توفير اكبر لانجاز خدمات واغراض حكومية عامة محددة وربما تحقيق احساس اكبر بالذاتية واستعادة الثقة بالنفس ، وذلك بالنسبة لعامة الشعب وخاصته . وبرغم ان مجتمع الامن المندمج مرغوب فيه بدرجة اكبر بالمقارنة مع غيره من المجتمعات ، الا انه سيكون من الصعب التوصل اليه والمحافظة عليه . شأنه شأن جميع الاشياء الافضل .

### الظروف الجوهرية الخاصة بالخلفية :

تضمنت احدى الدراسات ١٢ حالة اجتماعية واقتصادية داخل الوحدات المشتركة وفيما بينها ، تبدو ( ولو انها قد تكون غير كافية ) لازمة لنجاح مجتمع الامن المندمج وهذه الشروط هى :

- ١ — التوازن المشترك بين القيم الاساسية للسلوك السياسى .
  - ٢ — طريقة مميزة وجذابة للحياة .
  - ٣ — توقعات لعلاقات اقتصادية اقوى ومجزية او منافع مشتركة .
  - ٤ — زيادة ملحوظة فى القدرات السياسية والادارية لبعض الوحدات المشتركة على الاقل .
  - ٥ — نمو اقتصادى متفوق لبعض الوحدات المشتركة على الاقل ( بالمقارنة مع الدول المجاورة خارج منطقة الاندماج المنتظر ) .
- ( م — ١٧ العلاقات الدولية )

٦ - بعض المعقّلات الاجتماعية الجوهرية المتصلة عبر الحدود المشتركة للحدود المطلوب ادمجها ، وكذلك عبر الحواجز التى تفصل بين بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخل هذه اندول .

٧ - توسيع قاعدة فئة السياسيين داخل بعض الوحدات السياسية على الاقل ، وكذلك بالنسبة ايضا للمجتمع الاكبر الناشئ .

٨ - مستوى مرتفع نسبيا من حرية الحركة جغرافيا واجتماعيا بالنسبة للأفراد وعلى الاقل بالنسبة للطبقة السياسية .

٩ - تنوع مجال الاقتصاديات والعمليات التجارية المشتركة .

١٠ - بعض المنافع الاجالية التى تعود على الوحدات المطلوب ادمجها من تدفق الاتصالات والعمليات التجارية المشتركة بينها .

١١ - تكرار حدوث تبادل للوائف الجماعية بين الوحدات السياسية

١٢ - التنبؤات السلوكية الهامة .

(كان تكون الوحدة ضمن الاغلبية أو ضمن الاقلية ) .

وهذه الشروط فى مجموعها توفر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية الملائمة للظروف السياسية السائدة فى مجتمع الامن المدمج والتى تتكون بصفة أساسية من استعداد اغلبية الطبقة السياسية وقدرتها فى كل الوحدات السياسية المشتركة على :

١ - قبول وتأييد المؤسسات الحكومية العامة .

٢ - تقييم الولاء السياسى العام لهذه المؤسسات والمحافظة على المجتمع المدمج .

٣ - ادارة هذه المؤسسات بعناية كافية مشتركة بما فى ذلك الاستجابة الى طلبات واحتياجات كل الوحدات المشتركة .

وحتى اذا ما اقيم مجتمع الامن المدمج فهو معرض للغاية فى كثير من الاحيان لتقيام نزاع محتى فيه او لانسحاب الوحدات المشتركة فى هذا الاندماج شأنه فى ذلك شأن أى وحدة اتحادية او امبراطورية . وقد يؤدى أى شرط من الشروط الستة الواردة فيما بعد الى انهيار مثل هذا المجتمع وهذه الشروط هى :

١ - اية زيادة مفرطة فى الاعباء الاقتصادية والعسكرية والسياسية الملقاة على المجتمع او على أى من الوحدات السياسية المشتركة فيه ( وخاصة

إذا جاءت هذه الزيادة فى الاعباء فى مرحلة متقدمة ( أى قبل تدعيم الاندماج بتعميق مفاهيم الولاء السياسى والعادات السياسية .

٢ - زيادة سريعة فى التعبئة الاجتماعية والسياسية تزيد سرعتها عن سرعة الثقافة السياسية والمشاركة للجمع .

٣ - زيادة فى الفوارق التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واللغوية أو الفوارق بين الاجناس البشرية التى تزيد سرعتها وقوتها عن سرعة وقوة أى عملية اندماجية تعويضية .

٤ - انخفاض خطر فى القدرات السياسية والادارية للحكومة والطبقة السياسية بالنسبة الى الاعمال الجارية والاعباء المطلوب من هذه الجهات الاضطلاع بها .

٥ - انفلاق الطبقة السياسية على نفسها نسبيا وما يترتب على ذلك من بطء شديد فى دخول جدد وافكار جديدة ، مما يؤدى الى ظهور طبقة سياسية معادية من بين من يملكون القدرة على الانضمام الى طبقة السياسيين وخابت امالهم .

٦ - فشل الحكومة ورجال الساسة فى القيام فى الوقت المناسب بالاصلاحات والتسويات التى ينظرها الشعب ويطالب بها ( التى ربما قد تمت تجربتها فى بعض المناطق البارزة فى الخارج ) أو الفشل فى التكيف مع التدهور أو الخسارة فى الوقت المناسب ، والتى توشك ان تصيب المركز الممتاز الذى تتمتع به اقلية متحمكة ( مثل موقف الاقلية البيضاء فى روديسيا ونياسالاند ) .

### مجتمعات الامن ذات الطابع التعددى :

ان اقامة هذه المجتمعات والمحاظة عليها اكثر سهولة وبالتالي فهى تعتبر فى كثير من الاحيان وسيلة اكثر فاعلية فى المحافظة على السلام بين اعضائها ، وهى فى حاجة الى ثلاثة شروط اساسية لاستمرار وجودها وهى :

١ - التوافق بين القيم السياسية الرئيسية .

٢ - قدرة الحكومة والطبقة السياسية فى الدول الاعضاء على الاستجابة الى طلبات واحتياجات بعضها البعض بسرعة وكفاية دون الالتجاء الى استخدام العنف .

٣ - التقنوء المشترك بنواحى السلوك السياسى والاقتصادى والاجتماعى - للدول المشتركة بعضها البعض ( ولكن هذه النواحى تقل كثيرا فى حالة مجتمعات الامن التعددية بالقياس الى المجتمعات المنهجية اندماجا كليا .



## عملية الاندماج :

ليست مجتمعات الامن المندمجة مثل الكائنات الحية شأنها في ذلك شأن الدول المستقلة أو الفيدراليات ، فهي لا تتبع الى الحياة عن طريق عملية نمو تتم على مراحل متعاقبة محددة مثل العملية التي يتطور فيها الطائر ابو دنيبه ليصبح ضفدعا أو تتطور فيها القطيعة لتصبح قطعة الاندماج يشبه خط التجميع ، فالمجتمعات المندمجة تتجمع كل عناصرها ونواحيها الهامة عبر التاريخ ، وهي أيضا الى حد ما عملية تجميع السيارة ، ولا يهم على الإطلاق بالنسبة لاداء السيارة القائمة الصنع الترتيب الذي اتبع في اضافة كل جزء من اجزاها طالما تشتمل السيارة في النهاية على جميع الاجزاء اللازمة . الا أنه لوحظ في حالات سابقة كثيرة أن لعملية الاندماج بعض خصائص معينة يجب ملاحظتها في الحالات القائمة والمستقبلية .

تبدأ عملية الاندماج في كثير من الاحيان حول قلب منطقة من المناطق تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا والأكثر تقمعا وجاذبية في بعض النواحي الجوعرية ، وقد لعبت إنجلترا هذا الدور في الجزر البريطانية ، كما قامت به أيضا « بيمونت Piedmont » عند توحيد إيطاليا ، وبروسيا بالنسبة لتوحيد ألمانيا ، وكذلك قامت بهذا الدور ولايات ماساشوسيتس ، فرجينيا ، بنسلفانيا ونيويورك بالنسبة للاندماج ١٣ مستعمرة أمريكية في الولايات المتحدة .

وفي المراحل الأولى لعملية الاندماج ، وفي كثير من الاحيان ، بدأ نمو مجتمعات « اللاحرب » من الناحية السيكلوجية ، فقد اعتبرت الحرب بين الدول المزمع انضمامها الى هذه المجتمعات عملا غير مشروع وأن الاعداد لها بصفة جدية لم يعد يلقي تأييدا عاما ، وحتى في حالة قيام بعض الدول المزمع انضمامها الى الاندماج باتخاذ مواقف متعارضة بالنسبة الى أي نزاع دولي كبير فانها تقوم بتوجيه سياستها بحيث يمكن حصر الحرب والاضرار الناجمة عنها في أضيق حدود أو تمتنع كلية عن الدخول في حرب ضد بعضها البعض .

وقد ظهر بالفعل مجتمع من هذا القبيل « اللاحرب الجسدية » بين المقاطعات السويسرية في القرن السادس عشر ، وبين الولايات الإيطالية في القرن الثامن عشر ، وبين الولايات الأمريكية منذ عام ١٧٧٥ ، وبين الولايات لألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وربما قد ظهر أيضا منذ عام ١٩٥٠ بين دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي برغم الذكريات الكثيرة من الحروب الماضية بينهم .

وفى كثير من الاحيان ايضا تصاب الاجزاء السياسية البارزة داخل المجتمع التدمج الناشئ ، بضعف ، والامم من ذلك فانها تتبعد عن حدود الوحدات المشتركة فى هذا المجتمع ، وتبدأ الانقسامات فى السيطرة على الحياة السياسية والفصل بين الوحدات والاقاليم السياسية الاصلية ، وكلما ازدادت هذه الاجزاء السياسية تنوعا وبروزا وكان هذا افضل من حيث قبول الوحدة الناشئة ، وهذا وان تاريخ مثل هذا التنسيق بين الاحزاب السياسية والاديان والمصالح الاقتصادية ( وجميعها تكمل وتعادل الروابط القديمة للوحدات والاقاليم الاصلية وتسيطر عليها ) يمكن ان يستدل عليه من تاريخ توحيد بريطانيا وسويسرا وايطاليا والولايات المتحدة .

وعلى العكس من ذلك عندما تتدعم الانقسامات بين الاقاليم والوحدات السياسية وتتوازى مع الانقسامات القديمة والجديدة المتعلقة باللغة والعقيدة والايديولوجية والمصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ، وفى كل حالة من هذه الحالات تدعى مجتمع الامم المندمج بصغة مؤقتة فى حالة الولايات المتحدة ولكن بصغة دائمة ( حتى الان ) فى الحالات الاخرى .

وفى النهاية فى حالات الاندماج الناجمة التى تمت عن طريق الوحدة السياسية فان الفئات السياسية الرئيسية المتصارعة وكذلك الاحزاب عبر الاقاليم السياسية أصبحت تتمسك بأشياء جديدة وتناضل فى سبيلها ، فقد اشتدت فى واحد أو أكثر من الابتكارات الرئيسية عبر الاقاليم التى استحدثت وكانت مهمة وجذابة معا فى ذلك المكان والزمان ، ولقد لعب الإصلاح الدينى وكذلك الإصلاحات التى قام بها ملوك التيودور دورا رئيسيا فى اندماج انجلترا وويلز ، وكذلك لعبت الإصلاحات التى قام بها حزب الاحرار ( التى وافق على اغليها حزب المحافظين ، دورا رئيسيا فى توحيد انجلترا واسكتلندا ، ولعب الاحرار والمذهب الحر ( الليبرالى ) دورا مماثلا فى توحيد سويسرا وايطاليا والمانيا فى القرن التاسع عشر ، وساعد على ذلك قبول وتبنى بعض المحافظين المستنيرين مثل كافور وبسمارك للإصلاحات والابتكارات الهامة ، وتم توحيد الولايات المتحدة بمساعدة الثورة الامريكية ، وقد تمسك ايضا انصار هاملتون من الفيدراليين وكذلك ايضا جفرسون من الجمهوريين بالابتكارات الرئيسية ( وبعضها لم يسبق له مثيل ) ، وعلى العكس كان عنصر الابتكار هذا ضعيفا نسبيا فى حالة الاتحاد الانجليزى - الايرلندى عام ١٨٠١ وفى ملكية هيسبرج بعد عام ١٨١٠ ، وفى الاتحاد النرويجى - السويدى بعد عام ١٨١٤ ، ولقد قضت جميع هذه الاتحادات فى النهاية .

### التكيف كطريق نحو الاندماج :

على خلاف هذه النواحي الرئيسية لعملية الاندماج فان نظرية التكيف

التي كثر الجدل بشأنها ( انظر ص ١٦٦ - ١٦٨ ) تبدو أقل أهمية ، و « التكيف » يعنى الاندماج الجزئى وطريقة عمله كالاتى : تقوم الحكومات المشتركة فى الاندماج بتسليم بعض المهام المحددة الى هيئة عامة ولكن هذه المهام ليست على درجة كبيرة من الاهمية ، ولذلك لا يترتب عليها عادة نقل سلطة كافية ذات غرض عام الى الهيئة الجديدة بحيث تتمكن « فى الواقع » من القيام بأى عمل يتطلب اندماجا شاملا ، وبالتالي فانها تكتفى فى معظم الاوقات بالاندماج الجائى - وفى بعض الاحيان ادى مثل هذا الاندماج الجائى الى الاندماج الشامل خطوة بخطوة ، وقد حدث هذا فى حالات كثيرة مثل الاتحاد الجمركى الالمانى فى القرن التاسع عشر ، الادارة المشتركة للاراضى الغربية بواسطة الولايات المتحدة بمقتضى حكم الاتحاد ( ١٧٨١ - ١٧٩١ ) والاقليم السويسرية منذ اواخر القرن الرابع عشر واولى القرن الخامس عشر ، وبين انجلترا وويلز وانجلترا واسكتلندا قبل الاندماج الشامل فى كل من الحالتين .

ومن ناحية اخرى تم توحيد ايطاليا دون أن يسبق ذلك اى اندماج جزئى جوهرى ، ولم يحل قيام الاندماج الجزئى دون حل الاتحاد النرويجى السويدى ، وبجانب هذا وبرغم أن فترة الاندماج الجزئى كانت سابقة على الاندماج الشامل فى حالة انجلترا وايرلندا ، والنمسا وبوهيميا والمجر ، فان هذه المجتمعات المندمجة فشلت فى النهاية .

واخيرا ليس للترتيبات الخاصة بالاندماج الجزئى فى حد ذاتها غير تأثير ضئيل على نجاح او فشل الجهود الخاصة باقامة مجتمعات الأمن المندمجة . وغالبا ما تتوقف النتيجة فى كل حالة على شروط وعمليات اخرى ، وخاصة على ما اذا كانت التجارب المصاحبة لهذه الترتيبات مجزية او غير مجزية والى اى مدى ، وكل ما يمكن أن يقال عن الاندماج الجزئى أنه يتجنب مخاطر الاندماج الشامل السابق لادانة ، ويمنح الحكومات المشتركة وصفوة وعامة الشعب وقتا أطول للامام تحريجا بالعادات والخيرات الخاصة باندماج أكثر شمولا واستقرارا ونفعا .

#### سياسات الاندماج : القادة والمشكلات :

للاندماج كعملية سياسية نقطة انطلاق عندما لا يعود مسألة أندية قلائل او بعض المؤيدين المنتشرين هنا وهناك ممن لا حول ولا قوة لهم ، بل عندما يتحول الى حركة كبيرة منسقة تساندها بعض القوى الرئيسية ، وقبل الانطلاق لا يعدو اى اقتراح خاص بالاندماج أن يكون مجرد نظرية ، أما بعده فانه يتحول الى قوة .

مثل هذه الحركات الوحدوية قد تهدف الى السلام وبالتالي الى اندماج على

أساس قبول التحول نحو السلام وإدارة الصراع ، أو قد تهدف بصفة أساسية الى القوة لغايات محددة أو لتحقيق أغراض عامة ، وبالتالي فقد يتحقق الاندماج عن طريق الغزو أو الاكراه .

والواقع كانت الحركات الوحودية السياسية فى كثير من الأحيان عبارة عن ائتلافات واسعة اهتم بعض مؤيديها بالسلام الداخلى بينما كان كل ما طالب به البعض الآخر هو القوة الجماعية ، وطلب غيرهم السلام والقوة معا .

يجب أن تكون المسائل الأساسية الخاصة بالاندماج واضحة للجاعات الممثلة للمصالح ، وكذلك لعدد كبير من الناس حتى تصبح قاطعة . ومن الحالات التاريخية التى تمت دراستها يتضح أن ذلك قد حدث دائما فى سياق عملية ذات ثلاثة أوجه لتحطيم العادات : الأول والأكثر أهمية أنه يجب أن تظهر وسيلة جديدة وجذابة للحياة وما يصاحب ذلك من توقعات مشتركة لأشياء أكثر وافضل قادمة . وتجارب كافية عن التقدم الذى حدث أخيرا وذلك بالنسبة الى الماضى أو عن المستويات السائدة فى المناطق المجاورة حتى يمكن تصديق هذه التوقعات المشتركة واعطاء الشعوب والفئات السياسية المعنية بعض الاحساس بوحدة الراى والمصلحة : ثانيا ، هذا الاحساس الكامن بالوحدة يجب ايقاظه عن طريق التحدى الخارجى . والواضح ان ذلك يتطلب استجابة جديدة مشتركة . وثالثا : يجب أن يعتلى جيل جديد المسرح السياسى ويكون على استعداد لاعتبار النظرة المشتركة والمصلحة المشتركة أمرا مسلما به واعتبار هذه المصلحة بمثابة نقطة بداية لامهال سياسية جديدة .

ان ثالث الاحداث المشار اليها وهو اعتلاء جيل جديد للمسرح السياسى أمر بعيد الاحتمال للغاية إذ يحدث مرة واحدة على وجه التقريب كل ١٥ سنة ، أما الحدث الثانى وهو تأثير بعض التحدى الخارجى فانه يبدو أمرا محتملا إذ من المحتمل ان يحدث عدد لا بأس به من التحديات السياسية والاقتصادية فى العالم المتغير كل ٢٠ - ٢٥ سنة على الأقل ، وفى كثير من الأحيان تطول المدة عن ذلك . الحدث الأول بعيد الاحتمال ، وهو يتعلق بظهور طريقة جديدة للحياة وما يصاحب ذلك من احساس دفين بالوحدة والمصلحة المشتركة فى العمل على اتساعها والدفاع عنها ، وفى معظم انحاء العالم يحدث هذا مرة واحدة على الأكثر فى عدة أجيال .

ومتى وقعت هذه المجموعة من الاحداث البعيدة الاحتمال فان القيادة السياسية التى تتجه نحو الوحدة لا توفرها فى العادة طبقة اجتماعية واحدة محسب . ولكن يوفرها قطاع من الائتلاف ، وكنموذج فان هذا الائتلاف قد ربط بين الأعضاء والجماعات الهامشية أو الغرباء جزئيا من بين طبقة الصفوة وبين بعض أقوى الجماعات وأكثرها نشاطا التى بدأت تمارس الضغط من أجل الحصول على نصيب أكبر من القوة السياسية .

منذ البداية كان الأمر يحتاج الى تسويات سياسية رئيسية لتتماشك هذه الحركات الاندماجية والائتلافات الواسعة بين الطبقات التي يختلف أعضاؤها اختلافا واضحا من حيث النظرة والخلقية والمصالح ، ولكن من المحتمل ان تكون هذه التسويات من نوع خاص الغرض منها ليس انتضاء على آمال كل الاطراف بإعطاء كل طرف أنقليل من الكثير المطلوب ، بل بالعكس تأييد كل طرف بالتسليم له بمعظم أو كل الطلبات الظاهرة امامه مقابل الحصول على تنازلاته فى المسائل الأخرى التي تقل حاجته اليها ولكنها تبدو أكثر ظهورا للشركاء الآخرين فى الائتلاف . وهذه التسويات تعنى « الدحرجة السياسية » .

بدلا من تبادل اثاره العقبات • وبدلا من القضاء على آمال الشركاء بعضهم لبعض فان على الشركاء البحث عن طريقة لتبادل المصالح السياسية وتسخير المستويات الحقيقية الجوهرية لخدمة المصالح الخاصة لكل منهم •

ان العمل الخاص باكتشاف واقرار انماط لها مقومات النمو والحياة للتكيف السياسى المشترك ، يستغرق وقتا طويلا فى كثير من الاحيان • وتبعاً لذلك فان الكثير من الحركات الاندماجية كشفت عن ثلاث مراحل متتالية : أولا : هناك مرحلة قيادة المثقفين وخاللها تلقى الحركة التأييد بوجه خاص من جانب المثقفين ( وليس من أغلبيتهم بالضرورة ) مع مجموعات صغيرة محدودة نسبيا من الطبقات الأخرى • تلى ذلك مرحلة « السياسيين الكبار » عندما تبدأ الجماعات الممثلة للمصالح تتحرك بنشاط خلف حركة الاندماج ويتم خلالها اجراء تسويات سياسية مجزئة لأطراف المعنية ، وفى النهاية تلقى هذه الرحلة الأخيرة بظلالها على مرحلة الحركات الجماهيرية وسياسة الصفوة الواسعة النطاق عندما تصبح مسألة الوحدة موضوعا عمليا بصورة مركزة ، وحتى مع هذا فمن المحتمل أن تصاب الوحدة بالنكسات أو الفشل •

وكما جاء فى الدراسة التي قام بها ريتشارد ميريت عن توحيد المستعمرات الامريكىة فان الحركات الاندماجية والتأييد الشعبى لها من المحتمل أن تشتد ثم تتدهور مرة أخرى •

### الرغبات والوسائل :

يجب أن تتعلم الصفوة الممتازة فى كل شعب وكذلك الشعوب بصفة عامة كيف تربط بين كل أو معظم اهتماماتها وامورها السياسية الهامة وبين مسألة الوحدة ، كما يجب عليها أن تنظر الى هذا الموضوع بوضوح باعتبار أنه قرار مستقل وبسيط نسبيا ولا يشوبه عدد كبير من الاقتراحات البعيدة والمتعارضة •

ومن اهم الرغبات والمصالح السياسية ذات الفاعلية التي يجب تسخيرها •

لخدمة الاندماج ، ما يتعلق بمنح الافراد حقوقا وحریات جديدة أو اكبر من ذی قبل .  
اما الرغبات الخاصة بمنحهم قدرا اكبر من المساواة سياسيا واجتماعيا و / أو  
اقتصاديا فتحتمل المرتبة الثانية من حيث فاعليتها ، ثم تجيء فى المرتبة الثالثة  
الرغبة الخاصة بالاستمتاع بطريقة مجزية بالحياة ، تشمل فى كثير من الاحيان  
بعض الخبرات و / أو وعدا بتحقيق الرفاهية والرخاء المادى ، وعلى العكس  
من هذه الرغبات الفعالة فان الرغبات الخاصة بالحصول على قوة جماعية  
لذاتها أو للدفاع والمحافظة على بعض الامتيازات الخاصة التى تتمتع بها  
بعض الاقليات أو الجماعات أو الطبقات فيبدو أن تأثيرها ضئيل أو لا تأثير لها  
على الاطلاق على نتيجة عملية الاندماج ، وقد دلت احدى الدراسات  
التاريخية على ان الرغبتين الاخيرتين قد حدثتا فى كثير من حالات فشل الاندماج  
كما فى حالات نجاحه .

ولتنشيط حركة الاندماج السياسى استخدمت كل الوسائل السياسية ولكنها  
لم تكن جميعها فعالة بدرجة متساوية . ومن اكثر الوسائل فاعلية الى حد كبير  
الوسيلة الخاصة بالاستعانة بالمساهمة والتأييد الشعبى على اوسع نطاق ،  
ومن بين الحالات التى تمت دراستها فان كل حركة اندماجية فازت بهذا  
التأييد الشعبى ، كتب لها النجاح فى نهاية الامر ، والوسيلة الثانية من حيث  
فاعليتها كانت تتمثل فى قبول التعدد Pluralism وبالتالي الاعتراف  
باستقلالها وسيادة الوحدات السياسية المشتركة فى الاندماج لفترات انتقالية  
جوهرية . اما استخدام الدعاية على نطاق واسع فيحتل المرتبة الثانية من حيث  
الفاعلية وكذلك الوعد الخاص بالغاء بعض التشريعات غير المرغوب فيها وتدعيم  
الاستقلال السياسى والادارى للوحدات المشتركة فى الاندماج . على خلاف هذا  
لم يكن لبعض الوسائل المستخدمة الا تأثير ضئيل على قيام الاندماج أو لا تأثير لها  
على الاطلاق اذ انها استخدمت فى كثير من حالات الفشل مثلما استخدمت فى كثير  
من حالات النجاح . وتشمل هذه الوسائل الفاشلة دفع النشاط فى بعض الهيئات  
السياسية واستعمال الشعارات وبسط الرعاية على بعض الافراد المختارين بغرض  
الحاقهم بالمناصب الادارية والسياسية . قد تكون كل هذه الوسائل ضرورية فى حد  
ذاتها ولكنها اسهمت فيما يبدو بقدر ضئيل أو لم تسهم على الاطلاق فى جعل  
نجاح الاندماج اكثر احتمالا .

ولقد اتضح ان هذه الوسائل الثلاث كان لها تأثير مضاد ، بمعنى انها كانت  
فى كثير من الاحيان اكثر ارتباطا بفشل الاندماج منها بنجاحه ، كما كانت تلج فى  
مرحلة مبكرة على الاندماج الشامل وعلى الجهود المبكرة لانشاء احتكار العنف  
وكذلك على الغزو العسكرى السافر .

وفى كثير من الاحيان جاءت المعارضة فى الاندماج أولا من جانب الفلاحين

والمزارعين والجماعات الريفية الأخرى ، وثانيا من جانب الجماعات أو الاقالييم التي كانت تتمتع ببعض الامتيازات وتخشى أن تفقد في حالة الاندماج ، ويبدو أن معارضة الفلاحين لم يكن لها تأثير جوهري على نجاح أو فشل حركات الاندماج . ولكن تأييد الفلاحين الايجابي — ولو أنه نادر — كان دائما مرتبطا بنجاح الاندماج ، كما يبدو أن الطبقات الثرية لم يكن لها أي تأثير على نجاح أو فشل الاندماج سواء قامت بمعارضته أو تأييده ، إلا أن هذه الطبقات كانت تحصل دائما على امتيازات لصالحها ، وفيما يتعلق بحركة الاندماج ، وفي كل حالة على حدة ، فإن منح هذه الامتيازات للطبقات الثرية كان له فيما يبدو تأثير ضئيل ولكنه واضح في صالح نجاح الاندماج .

وأخيرا حققت حركات الاندماج نجاحا في كثير من الأحيان عن طريق مزيج من الانغلاق على نفسها والإيداع ، وهي عادة تنجح بواسطة عزل كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة بحيث يوجه في النهاية كل الاهتمام والعمل السياسي نحو هدف اسمي واحد وسياسية وحدوية ، ولكنها في كثير من الأحيان تنجح في تحقيق ذلك أيضا في المحافظة على الائتلاف السياسي وتوسيع قاعدته فقط باستخدامها في قوة الإيداع وسعة الحيلة التي لجأ إليها أنصار حركة الاندماج لابتكار ورسم خطط معينة وإنشاء مؤسسات معينة بهدف انجاح الوحدة وتحقيقها للنتيجة المرجوة . أن عنصر الابتكار والتجديد كان يبدو في كثير من الأحيان حاسما فكثير من المؤسسات المركزية الخاصة بالمجتمعات المنهجية بنجاح كانت الأولى من نوعها وكان قيامها بعيد الاحتمال نسبيا في الزمان والمكان الذي قامت فيه . وعلى العكس من ذلك فإن عددا كبيرا من مجتمعات الأمن المنهجية قد انهارت بسبب السياسات ووجهات النظر الروتينية ، وكذلك بسبب القرارات الواضحة التي كانت كلها متحملة للغاية ولكنها لم تكن كافية في الزمان والمكان التي اتخذت فيها ، وفي السياسة الخاصة بالاندماج أيضا فإن النبوغ يتكون في كثير من الأحيان من خلال اكتشاف حل بعيد الاحتمال ولكن وثيق الصلة بالموضوع ، أو من خلال اكتشاف عدد من الحلول من هذا النوع وتحويلها إلى حقائق واقعية .

### عملية إنشاء مجتمع الأمن التعددي :

كما يحتاج مجتمع الأمن التعددي إلى عدد أقل من الشروط الخاصة بالخلفية المناسبة واللائمة لنجاحه ، فإنه يحتاج أيضا إلى عمليات أبسط ولكنها قد تكون أكثر دقة لإخراج مثل هذا المجتمع إلى حيز الوجود .

إن العملية الأساسية المطلوبة تدعو في زيادة عدم الميل إلى الحرب وزيادة عدم احتمال وقوعها بين الوحدات السياسية داخل مجتمعات الأمن التعددية الناشئة ، وهذا ما أدركته الحكومات لهذه الوحدات وفتاتها الثرية و ( في النهاية ) شعوبها . والعملية الثانية تشبه العملية التي تساعد قيام مجتمعات الأمن المنهجية

وهى انتشار الحركات الثقافية والتقاليد الداعية الى الاندماج ، وكذلك اعداد الجو السياسى المناسب له ، والعملية الثالثة ربما تعنى تطوير وممارسة العادات والخبرات الخاصة بالاهتمام والاتصالات والتجارب المتبادلة حتى يمكن المحافظة على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة وكذلك المحافظة على فصرص السلام الدائم والتغيير السلمى بينها .

ليست المصاعب القائمة فى طريق هذه العمليات الثلاث قليلة الشأن على الاطلاق ، ولكنها اقل من المصاعب الموجودة فى طريق الاندماج الشامل يبين اية مجموعة من الدول المستقلة فى عالم اليوم تقريبا .

### بعض المسائل المنبثقة عن الاندماج والسياسة العالمية :

من العرض السابق نخرج بثلاث مسائل فلسفية ذات طابع عام تنطق بشروط الاندماج ووسائل تحقيقه .

المسألة الاولى : تتعلق بالهدف الاساسى المطلوب تحقيقه ، وهل هو السلام داخل المنطقة ام هو نوع من القوة العامة — ربما للدفاع ضد قوة خارجية — ام ان الهدف يتمثل فى تحقيق بعض الاغراض المتنوعة الاخرى ؟ فاذا كان التركيز على السلام والقوة معا كهدفين فى الامد البعيد فأتى منهما ننشده اولا وما هو الطريق الواجب اتباعه لبلوغ هذين الهدفين .

وتتعلق المسألة الثانية باحتمال سيطرة احدى الوحدات السياسية ( اقوى وحدة مثلا ) داخل مجتمع الأمن الناشئ على احد اعضاء هذا المجتمع من الذين يتمتعون بنوع ما من السيادة ويرتبط بهذا موضوع اغلبيية الاصوات ضد المفاوضات والتنازلات الخاصة ، ولو ان اغلبيية الاصوات تبدو وكأنها وسيلة لتحقيق المساواة ، وهى فعلا كذلك فى بعض الاحيان ، الا انه يمكن استخدامها ايضا لاقرار سيطرة احدى القوى الكبرى ، او عدد من هذه القوى وذلك لمساعدة القوى الأقل شأنًا والتي يمكن التأثير أو السيطرة على أصواتها بسهولة .

وترتبط المسألة الثالثة بالثانية وهى كالاتى : — هل يمكن تكوين المنظمات الكبرى على احسن وجه بالتقليل من شأن العناصر المكونة بحيث يمكن السيطرة عليها بسهولة أو استبدالها بغيرها ، وعلى وجه التحديد هل تنشأ النظم الفيدرالية عن طريق اضعاف سلطة الدول الاعضاء ، وهل تقوم مؤسسات الدولة عن طريق اضعاف سلطة الدول المشتركة فيها ؟

وبالنسبة الى المستقبل القريب يمكن توضيح بعض الاجابات المبدئية على هذه التساؤلات . ان الاحتفاظ بسلام مضطرب ولكنه محتمل . يبدو أكثر أهمية



لمعظم الحكومات من انشاء مؤسسات دولية تتمتع بسلطات واسعة نوعا ما لتحقيق أهداف عامة ، كذلك تبدو السيادة مع بعض القيود الطفيفة أكثر جاذبية لمعظم الحكومات من الخضوع لسيطرة أى من القوى العظمى أو أى ائتلاف جزئى بين القوى العظمى . ان زيادة قدرات ونفوذ الوحدات المندمجة يبدو أمرا عليا ومرغوبا فيه لدرجة أكبر ، من جانب حكومات وشعوب هذه الوحدات .

والنتيجة يمكن ان تكون عبارة عن نموذج يسببه هرما من الشركات القابضة . فأى قوة لها موارد كبيرة ولكنها محدودة يمكن ان تؤدي دورا فى غاية الأهمية من الناحية العملية فيما يتعلق بالقرارات التى تتخذها مجموعة صغيرة من الدول وهذه المجموعة ودعنا نطلق عليها التحالف ( أ ) يمكن أن يكون لها نفوذ قوى داخل تحالف أكبر ، ودعنا نطلق عليه التحالف ( ب ) والتحالف ( ب ) يمكن أن يستخدم للسيطرة على التحالف ( ج ) وهكذا حتى يتمكن أى تحالف فى النهاية من السيطرة الكاملة على الأمم المتحدة بصفة رسمية ، وكذلك السيطرة الفعلية على معظم دول العالم . لم يحدث شئ من هذا على الاطلاق ، ولكن احتمال حدوثه قائم . ان المساومة التقليدية من جانب كثير من الدول لموضوع أغلبية الأصوات المتبع فى الهيئات الدولية وشبه الدولية ، وتفضيلها للمفاوضات بين الأطراف المعنية والتجارب بين الوحدات المستقلة ، كل ذلك يمكن ان ينسب الى هذه الاعتبارات .

ان عهد التعدد ، وعلى احسن الفروض ، عهد مجتمعات الأمن التعددية سيكون طابع المستقبل القريب ، لكن من المحتمل فى المدى الطويل ان يستمر البحث عن مجتمعات سياسية منمجة تجمع بين السلام والقوة . وهذا بدوره يتطلب قدرا أكبر من الاندماج حتى يتحقق النجاح المنشود ، ان الادارة الحسنة والجهود المتواصلة لا تكفى فى حد ذاتها لتحقيق هذا النجاح ، ولكن لا بد ان يكون هناك أيضا التمييز والابتكار فى المجال السياسى ، مع ثقافة سياسية تهدف الى مزيد من الانفتاح والتفاهم والتعاطف الدولى .

بدون مثل هذا الجو السياسى الجديد وهذه الجهود السياسية الجديدة فليس من المحتمل ان تحيا البشرية لزمان طويل . ولكن بما ان المشكلة والحاجة الى زيادة الجهد لمواجهتها أصبحت أمرا معروفا لعدد كبير من الناس فى كثير من الدول فمن المحتمل الاهتمام الى حل لها .

## الفصل التاسع عشر

### التكافل والتبعية والمساواة الزائدة ؟

#### في أى اتجاه يسير العالم ؟

#### « العالم مستدير وكل » كالقلب

#### فلماذا شق نصفين فاتحه لأبد أن يموت

أن هذه الأسطر التى كتبها جورج وولتر ، الشاعر التشيكي بعد الحرب العالمية الأولى تعكس مشاعر كثير من الناس اليوم . وبعد الحرب العالمية الثانية لخص ويندل ويلكى وهو مرشح سابق من الحزب الجمهورى للرئاسة فى الولايات المتحدة ما اعتبره دروسا من تلك الحرب وذلك فى كتاب عنوانه « عالم واحد » ، وأصدر وولتر ليبان مع كتاب آخرين كتابا بعنوان « عالم واحد أولا » ، وفى عام ١٩٤٧ وصف برنلرد باروخ ، وهو خبير اقتصادى أمريكى بارز ، الاختيار بين السيادة الوطنية والسيطرة التامة لوكالة عالمية واحدة فى ميدان الطاقة الذرية هو اختيار « بين المرعيين والموتى » .

وهناك اناس آخرون تصوروا أنهم يرون العكس . وهو أن الدول القومية والسلطة القومية ستظل واقعا هاما فى السياسة العالمية لأجيال كما كانت لأجيال فى الماضى . وفى هذا الصدد يقول هانز مورجنتاؤ . العالم الوقور أن القرن العشرين سيظل شبيها بالقرن التاسع عشر وأن فن الحكم لكل من الكسندر هاملتون وكاميللو كونت كامور . والأمير أوتوفون بسمارك ستظل دروسا واقعية للقراء حتى نهاية القرن الحالى وربما الى ما بعد ذلك . وثمة مراقب آخر حسن الاطلاع تحدث عن وجود نقىض لذلك . فقد أعلن هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الامريكية امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٦ أن « العالم قد تقلص وأن دول العالم لم تزود تقريبا من بعضها البعض ، وأخذت موجة القومية تشتد فى نفس الوقت الذى لا يمكن فيه حل معظم المسائل الخطيرة التى تواجهها الا من طريق الاعتراف بتكاملنا . . » .

من هو الذى على حق ؟ هل دول العالم وبلدانها وشعوبها تتحرك نحو أن تصبح واحدة ، أم هى تاداد بعدا عن بعضها البعض ؟ ما هى الحقائق البارزة فى هذا القرن الذى نعيش فيه وخاصة فى العقود الأخيرة ؟ ما هى هذه الحقائق الآن وإلى أى جهة تشير ؟

## التكافل وابعاده

تكون بلدان متكافلين اذا جرى تغيير في بلد ( ١ ) ، وليكون هذا التغيير ارتفاعا في مستوى الاسعار ويعقبه تغيير محتمل في البلد ( ب ) في ارتفاع الاسعار . فاذا كان التغيير في البلد ( ب ) له نفس الاثر على البلد ( ١ ) الذى للبلد ( ١ ) على البلد ( ب ) فاننا يمكن أن نصف تكافلهما بأنه متناسق .

ان التغييرات كثيرا ما تحدث فرقا في المسائل التى يعهد الناس الى تقييمها . وكما رأينا في الفصل الرابع عشر أنه اذا جرى تغيير في البلد ( ١ ) يعتبر مفيدا هناك واذا اعقبه تغيير مفيد في البلد ( ب ) وانه اذا كانت التغييرات السيئة بالنسبة للبلد ( ١ ) قد أعقبتها تغييرات سيئة بالنسبة للبلد ( ب ) والعكس بالعكس . عندئذ نستطيع التحدث عن تكافل ايجابى أو كما جاء وصفه في فصل سابق على أنه تباين سلبي في المنافع ، ونصف هذا النوع بأنه تكافل سلبي . ان التكافل الايجابى القوى ، كما رأينا في فصل سابق يميل الى تأييد التضامن ، أما التكافل السلبي فإنه يميل الى تشجيع الصراع والتكافل الضعيف فإنه ليس له اثر ذوبال في أى من الاتجاهين .

هل التكافل بين بلدان العالم آخذ في الميادة أو النقصان في هذا القرن ؟ اذا كان آخذ في الازدياد فهل يتم ذلك في اتجاه ايجابى أو اتجاه سلبي ؟ وما الذى انتاب هذه العلاقات المتنافسة وغير المتناسقة ؟

للرد على هذه الاسئلة ، ينبغي تحليل الابعاد المختلفة للتكافل ، ونظرا لان التكافل له اثر اقوى أو اضعف على مجرى الاحداث في الدول المشتركة فيه ، فاننا قد نفكر في ابعاده الرئيسية على أنها تشبه تلك التى للسلطة وللتكامل ، كما ورد في الفصلين الثالث والخامس عشر .

## المجال والموارد :

ان مجال وموارد التكافل ، على ما يبدو ، قد زادت . فبالنسبة للمجال ، فإنه ليس هناك منطقة على كوكبنا غير مأهولة بالسكان الذين لا يشاركون في بعض المعاملات وغالبا ما في بعض الروابط البنائية مع اشخاص ومنظمات في اقاليم أخرى .

ان موارد تكافل من هذا القبيل تشمل النقل الجوى والبحرى والبرى والتجارة والمال والبريد من هذا القبيل تشمل النقل الجوى والبحرى والبرى والتلفزيون والعمل والترويج والسفر وحركة تنقل الطلبة والمدرسين

والعلماء وكذلك حركة الازياء فى الملابس والموسيقى وانماط الحياة . ان كل هذه عمليات تتدفق عبر الحدود الوطنية وفى غالبية الحالات تدعم روابط كيانية هذه التيارات المتدفقة مثل الخطوط الجوية وخطوط الملاحة البحرية وخطوط السكة الحديد والطرق والفنادق والشاليهات وقنوات الاتصال والمنظمات وشركات التصدير والاستيراد والبنوك واسواق المال والسلع والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية . ان جميع هذه الكيانات والعمليات المتكافلة قد نمت الى حد كبير فى القرن الذى نعيش فيه ، ومن هنا فان المرء خلىق بأن يجد نفسه مدفوعا للاستنتاج بأن تكافل العالم قد نما أيضا .

ولكن اذا كانت موارد التكافل قد زادت فقد زاد كذلك سكان العالم والدخول والانشطة ، وتعتمد معظم هذه على عمليات داخل كل دولة تومية . وتعتبر السلع التى توردها بلدان قليلة والتى يشتد عليها الطلب فى كل مكان - مثل الزيت والقمح والمعادن المختلفة وخشب البناء والمنتجات الاستوائية والحاسبات الالكترونية والطائرات النفاثة وغيرها من المنتجات ذات التكنولوجيا المخصصة العالية - كل هذه السلع تعتبر اهدافا للتجارة الخارجية وكذلك للصراعات الدولية ، على ان انتشار التكنولوجيا الحديثة قد مكنت بلدانا كثيرة لى تنتج محليا بعض هذه السلع أو بدائل مقبولة لها . وفى الوقت نفسه فان تعبيد طرق محلية وبناء الموانئ والمدارس والاسكان والمستشفيات والنظم الصحية قد زادت كلها وبسرعة أكبر . وزادت مع ذلك الخدمات العناية والخاصة داخل جميع البلدان تقريبا مثل الحكومات والتعليم والصحة والرعاية الشخصية والترؤيج والتسلية ، ونتيجة لذلك هبطت نسبة السلع والخدمات التى تتعلق مباشرة بالمعاملات الدولية مقابل مجمل السلع الوطنية ، وذلك فى بلدان كثيرة اذا قورنت بما كانت عليه فى عام ١٩١٣ أو عام ١٩٢٨ .

وقد ينطبق شىء شبيه بذلك على العالم ككل . ان نسبة التجارة العالمية للمائة للانتاج الاجمالى الوطنى العالمى يتدر بحوالى ١٩ فى المائة فى عام ١٩٦٩ . ولكن بحلول عام ١٩٧٤ قفزت نسبة التجارة العالمية الى الانتاج الوطنى الاجمالى العالمى الى مستوى عام ١٩١٣ وقدره ١٣ فى المائة ، وربما كان ذلك مرده من ناحية الى الزيادة فى اسعار البترول والقمح وسلع التجارة الدولية . اما ما اذا كان ذلك يمثل انحرافا قصير المدى أو تغيرا طويل المدى لهذا الاتجاه فهو امر مازال يحتاج الجواب عليه الى وقت . وبالمثل فقد قدر ان نسبة مخرجات العالم التى يجرى استثمارها فى الخارج حوالى عام ١٨٧١ كانت اكبر مما أصبحت عليه بعد مائة عام .

ماذا يعنى هذا فى مفهوم التكافل أو السلطة ؟ لقد بين دانييل ليرنر ، عالم الاجتماع الأمريكى منذ سنوات أن الفرنسيين الذين يحصلون على أكثر من نصف دخولهم من معاملات دولية يجبذون سياسة دولية — فى تلك الحالة تعنى التكافل الأوروبى — أكثر من أنشطة محلية داخل فرنسا ، إذا كان هذا الاكتشاف يتخذ دليلا على علاقة عامة ، عندئذ يمكن أن يتيح للأشخاص والموارد المستخدمين فى القطاع الدولى من اقتصاد دولة من الدول قاعدة رئيسية لتأييد سياسى لسياسات موجهة توجيهها دوليا ، بعكس السياسات الموجهة توجيهها محليا . وإذا كانت الأشياء الأخرى متساوية فإن زيادة نسبية فى هذا القطاع تميل إلى تحبيذ تكامل سياسى دولى ، فى حين أن هبوطا نسبيا خلق بان يجعل تحقيق تكامل من هذا القبيل أكثر صعوبة . أن المشاعر تستغرق وقتا لتكون والبقاء وأن المشاعر المؤيدة للدولية لا يحتل أن تبقى قوية بين الناس الذين تتضمن حياتهم اليومية أنشطة دولية قليلة .

وهناك أشياء ليست متكافئة بالضرورة . وحتى إذا كان القطاع الدولى فى بلد من البلدان ينكمش بالنسبة للقطاع المحلى ، فإن الشركات والمصالح الموجودة فيه قد تكون أكثر تركيزا وأفضل ترابطا وتنظيما للممارسة نفوذ سياسى . وبهذه الطريقة ، يمكنها أن تعوض — ربما لجيل أو جيلين — ما نفقده نتيجة لانكماش قاعدة نفوذها الاقتصادية والشعبية وأن تحتفظ بنفوذ كبير فى سياسات بلدها الخارجية والمحلية . ولكن حتى هذه الفرض محدودة ، فإذا كانت أغلبية سكان بلد من البلدان وأمواله يزداد استخدامها فى القطاع المحلى ، فإن الاهتمام والأولويات الوطنية ستتحو أن عاجلا أم آجلا هذا النحو . أن الزيادات الحقيقية فى أسعار الوقود والمواد الخام يمكن أن تحقق توسعا نسبيا فى قطاعات التجارة الدولية فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

### المدى والمجال :

بالنسبة لاي بلد من البلاد — ولتكن البلد ( ١ ) يمكن أن نصف مدى اعتمادها على دولة أخرى (ب) بأنه الفرق بين أكبر قيمة لمكاسبها وأسوأ قيمة لخسائرها — وربما تكون أعلى مستوى للمكسب أو الاعانة مقابل أسوأ خراب يمكن أن يصاب به البلد ( ١ ) نتيجة للانكماش أو الحصار أو الحرب بفضل معاملاتها مع (ب) . وهكذا فإن المعاملات الدولية بعد عام ١٩٧٣ قد عادت على السعودية والكويت ( وبخاصة على حكاهما ) ببالغ هائلة من الأموال فى حين أن اعتماد بلاد مثل بوليفيا وزائير على أسواق ومصادر تموينية خارجية قد تركتهما فى حالة فقر مدقع . وبالمثل فإن مدى المكاسب والخسائر التى تولدها التغيرات التى تجرى فى (ب) فى ( ١ ) تعمل

مدى اعتماد (ب) على ( أ ) ان مجرى هذين المدين هو الذى يمثل  
مدى التكافل بين (أ) و (ب) .

وبالإضافة الى ذلك : فان مدى جميع المكاسب والخسائر التى تستطيع  
( أ ) ان تحصل عليها من معاملاتها مع جميع البلدان يمثل مدى اعتمادها  
على بقية العالم وان مدى التغيرات يمكن أن تجريها الاحداث داخل ( أ )  
فى بقية العالم ، يمثل مدى اعتماد العالم على ( أ ) ( الذى يمكن أن يكون  
كبيرا اذا كانت ( أ ) ( بلدا كبيرا او سيطرة سلعة نادرة بالغة الاهمية )  
وان مجرى هذين المدين يمثل التكافل بين العالم والبلد ( أ ) .

ان مدى التكافل الدولى قد زاد فى السنوات الاخيرة : واصبحت البلدان  
الآن تستطيع ان تهيب منافع كبيرة لبلدان اخرى اما عن طريق عمل  
وطنى واحد من جانب بلد كبير واحد كما فعلت الولايات المتحدة فى المدة  
من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٢ فى معونتها لاوربا لتعميرها اقتصاديا عن  
عن طريق مشروع مراسل او عن طريق شحنات الحبوب الضخمة للهند فى  
الستينات وأوائل السبعينات بمقتضى القانون العام رقم ٤٨٠ ، أو انها  
تستطيع ان تهيب منافع كبيرة عن طريق وكالات دولية مثل منظمة الصحة  
العالمية بواسطة مساهمتها فى القضاء على الملاريا فى كثير من البلدان .  
على أن الدول الآن تستطيع ايضا أن تسبب خرابا ذريعا لبعضها البعض .  
عن طريق الاسلحة ذات قوة التدمير الجماعى أو تلويث الهواء والبحار والانهار  
ولحسن الحظ أن المدى الكامل لهذه الآثار الدولية السلبية لم يتحول الى واقع  
ولكن الاحتمالات المظلمة موجودة وآخذة فى الازدياد .

ان مجال اعتماد بلد ( أ ) على آخر (ب) يتمثل فى أنواع الأنشطة  
والمؤسسات فى ( أ ) التى يمكن أن تتأثر الى حد كبير بفعل التغيرات التى  
تجرى فى (ب) . وعليه فان مجموعة أنواع العمليات والكيانات الموجودة فى (ب)  
التي يحتمل أن تتغير تغيرا كبيرا وفقا للتغيرات فى ( أ ) تمثل مجال اعتماد  
(ب) على ( أ ) ان مجرى هذين المجالين يشكل مجال التكافل بين (أ) و (ب)

ومع نمو مجال الأنشطة البشرية والاعمال الحكومية ، ازداد مجال  
التكافل الدولى . ان عالم عام ١٩٧٦ كان عالما متكافلا بالنسبة لجميع السلع  
والخدمات والأنشطة كما كان عالم عام ١٩١٣ ، واضيفت الى ذلك سلسلة  
كبيرة من الأنشطة التكافلية الجديدة مثل الروابط المضياعية والتليفزيونية  
الدولية والتجارة الواسعة النطاق فى سلع جديدة مثل المضادات الحيوية  
والموز والمهدئات والفيتامينات والطائرات الحربية واليورانيوم ، وكذلك التبادل  
الواسع النطاق فى الأنواع الجديدة للمعلومات الخاصة بمبادئ جديدة للمعرفة  
( م — ١٨ العلاقات الدولية )

مثل الفيزياء النووية وعلوم الفضاء وبيولوجيا الجزيئات وعلم التبيؤ والتحكم في النمو السكاني ، وكذلك أشكال الفنون البازرة الأخرى مثل الصور المتحركة ( السينما ) والفنون والموسيقى الشعبية وكثير غيرها . ان الانتشار السريع في المعرفة العلمية وأنماط الحياة المتغيرة عبر الحدود الوطنية على المدى الكبير يؤثر في اتساع مجال التكافل الدولي .

### المكاسب والتكاليف :

إذا كان التكافل كبيرا وإيجابيا ويقدره المشاركون فيه فان من المحتمل أن يتحول الى تكامل . ان مكاسب كثيرة من التكامل معروفة جيدا ونشرت على نطاق واسع . والتكامل الاقتصادي في سوق واحدة يتيح مكاسب من تخصيص أكبر في تقسيم أوسع للعمل واستثمار أفضل للفوائد المقارنة لكل اقليم أو مجموعة سكانية . ويسمح التكامل السياسي بتعبئة أموال وأعمال أكثر لمشروعات أكبر . وتضمن التكامل الثقافي جماهير أكبر للفنانين واختيار أوسع للفناتين وأعمالهم للعامة . وفي كثير من حالات منسجمة من هذا القبيل ، يمكن أن يتوقع أن يكسب كل شخص والا يخسر أى شخص .

على أنه ليست جميع الحالات يتوافر فيها الانسجام ، حتى في حالة التكامل بين سوقين ، فان المنتجين الأقل فعالية في احدهما أو كليهما قد يضطر الى الخروج من ميدان العمل ويكون مصيرهما الإفلاس ان المستثمرين فيهما والموردين وأصحاب الاراضى التى يؤجرونها والقرى والمسدن والمحافظات التى يدفعون الضرائب اليها . . كل هؤلاء قد يخسرون بعض الدخول معهما — وربما الى الحد الذى يصابون عنده باضرار بالغة . وحتى لو كان مجموع هذه الخسائر من التكامل أقل من مجموع المكاسب الناجمة عنه ، فان هذه الخسائر تصيب عددا أكبر من الناس أو هؤلاء الذين هم في وضع ضعيف لا يسمح لهم بتحملها . وهكذا فانه اذا كان الرابحون من التكامل أفرادا أغنياء ومجموعات غنية نسبيا والخاسرون كثيرين وفقراء ، فان الاستثمار الهامشى في مجمله للمبالغ التى فقدوها كل خاسر قد تكون أكبر من استثمار المكاسب التى عادت على هؤلاء الذين حصلوا عليها . وحتى لو أننا قبلنا بمبدأ بعض الاقتصاديين الذى تكون فيه الاستثمارات لاختلاف الأشخاص غير قابلة للمقارنة وغير قابلة للتطبيق — حتى ان هؤلاء الاقتصاديين يرفضون القول ما اذا كانت منفعة اقتناء كلب مدلل من جانب شخص غنى أكبر من منفعة الدواء الذى يكون موضع حاجة ماسة لطفل مريض ويعيش في حى فقير وذلك بالنسبة لأمه — انه مازال في امكاننا ان نحصى عدد الأشخاص على كل جانب ، مع اقتراض بدقة حدة شعورهم واحتمال قيامهم بالأعمال ، ونحن بصفتنا من دارسى السياسة يمكننا ان نسال في كل حالة داخل نظام سياسى بعينه ما اذا كانت المكاسب الهامشية للقوة الغنية لها وزن

أقل من الاحتياجات الملحة لكثير من الفقراء والضعفاء أو للكثيرين الذين هم  
بين هؤلاء وهؤلاء .

إن الاجوبة على مثل هذه الاسئلة هي في الغالب سلال حقائق  
وملاحظات أولية . وقد يمكن الناس أن يقدموا اجوبة من هذا القبيل لا في  
شئون اقتصادية فحسب ، وإنما في السياسة والثقافة أيضا طلبات من تلك  
الطلبات السياسية الى تكون أكثر نجاحا بعد التكامل والتي يحتمل أن تكون  
الآن قادرة على المطالبة بموارد أقوى أكبر لدعمها ، وطلبات من تلك  
الطلبات التي تؤدي الى اضعاف فرص النجاح . وربما يكون ذلك رده الى أنها  
تصادف استجابة أقل من جانب نظام متكامل أكبر ؟ أما بالنسبة للثقافة  
نأى الأشخاص والجماعات الذين سيكسبون من التكامل بواسطة فرص  
واختبارات موسعة وإيهم هم الذين سيخسرون حينما تكتسبهم منتجات  
ثقافة أجنبية ، وبواسطة اضعاف حاسة الاعتماد الذاتي والنزاعة والاحترام  
الذاتي عندهم ؟

وينبغي أن نستخلص من الردود الأولية أو الاختيارية على جميع هذه  
الاسئلة ثلاثة أنواع من تقديرات منفعة التكلفة :

١ - لمجموع سكان جميع الوحدات السياسية التي نسم أو سسيتم  
تكافؤها .

٢ - ولسكان كل وحدة التي كانت أو تكون منفصلة وذات حكم ذاتي  
قبل التكامل .

٣ - ولجزء من السكان أو جماعات أو طبقات في كل وحدة من هذه  
الوحدات .

وإذا كانت مصالح الشعب هي باعثهم الوحيد والكافي للعمل ، وإذا كانت  
هذه المصالح تتحدد ببساطة بقيمة مكاسبهم أو خسائرهم وأكثر من ذلك فإنه  
إذا كان الشعب قادرا على ملاحظة مصالحه الحقيقية بدقة ، فإن تقديرات منفعة  
التكلفة تبيننا كثيرا عن الخصوم المحتملين لاي سياسة تكامل بعينها أو مشروع  
وعلىنا أن نأخذ بعين الاعتبار أنواعا كثيرا من المشاعر البشرية والمذكرات  
والاضرار والتقاليد وبغض معظم الناس لآعباء القرارات والفكر وشكهم فيما  
هو غير مألوف وحكم العادات المريع لملايين الناس وآثار التوافق والخوف  
وثورة الغضب - وصفوة القول ، جميع الظروف الكثيرة التي تؤثر على سلوك  
الناس لكي يتقروا ما إذا كان مشروع تعينه للتكامل الاقتصادي سينجح  
أو يفشل أو ما إذا كان مجتمعا سياسيا متكاملا سيبقى كذلك أو ما هو الاتجاه  
الذي سيوجهه نحو ما يجري منه من تغيرات .



## ثقل التكامل :

ان هذا شيء شبيهه بنقل القوة . فهو تغير في احتمال النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تنتج عن التكافل المتزايد نحو التكامل . وكلما ازداد الفرق الذى يحدثه التكامل في نتيجة الاحداث داخل منطقة متكاملة كلما ازداد ثقله الداخلى . وكذا فان وجود الولايات المتحدة ودستورها وسياستها قد احدثت تغييرا في علاقة الشمال والجنوب والسود والبيض داخل البلاد . وهى توحى باحداث فرق كبير في المستقبل . وبالمثل فان وجود مجتمع سياسى سويسرى متكامل قد احدث تغييرا كبيرا في العلاقات بين الجماعات ذات اللغات المختلفة في ذلك البلد .

ولكن حقيقة أن وحدتين سياسيتين قد تكاملنا بعد أن كانتا منفصلتين قد تحدث أيضا فرقا عند الشعوب والأمم خارجهما . ويمكن أن نسمي هذا الفرق **بالثقل الخارجى للتكامل** . وهكذا فانه بحلول عام ١٦٠٨ حينما أصبحت كورنويل وويلز واسكتلندة الى حد كبير متكاملة مع بريطانيا العظمى . اصبحت هذه المملكة المتحدة قوة رئيسية في الشؤون العالمية وغازية لكثير من اقاليم غيما وراء التحار على مدى القرون الثلاثة التالية .

وبعد أن حدث تغير في علاقة متكاملة فان ثقلها يمكن تقديره بالتغيرات التى اعقبت ذلك في كل من البلدان المشتركة فيها . ولكن كيف نستطيع أن نقدر ثقل التكامل لبلد من البلدان قبل أن تتغير العلاقة ؟ اننا نستطيع ، كخطوة أولى ، أن نلاحظ النسبة الكمية البسيطة — الثقل الاحصائى — للانشطة التكافلية التى نحن بصدها في اطار المجموعة كلها للانشطة المتعلقة بها . ما هى النسبة التى تمثلها تجارة لبلد من البلدان بالمقارنة بمجمل انشطته الاقتصادية . كما يسدل عليها الانتاج الوطنى الاجمالى ؟ كلما كبرت تلك النسبة — كلما ازداد ثقل اعتماد بلد من البلدان على التجارة الخارجية ، وكلما ازدادت نسبة تجارة ذلك البلد الخارجية الى مجمل التجارة الدولية للعالم — كلما ازداد اعتماد العالم على ذلك البلد .

وعلى العموم فانه كلما ازدادت نسبة المعاملات بين اى جانبين ( قد يكونان دولا او مجموعات دول ) الى مجمل انشطتها ، كلما ازداد ثقل تكافلهما الذى يمكن أن نتوقعه . وقد يمكن أن يكون هذا صحيحا حتى وان كان هذا الثقل يمكن أن يكون مختلفا بالنسبة لكل من هذين الشريكين — وغالبا ما يكون أخف وزنا للاكبر أو الأغنى واثقل للاصغر أو الأشد فقرا .

وتد يلاحظ ثقل هذا التكافل بوضوح حينما يتغير وخاصة يجرى خفض الروابط القائمة أو قطعها . تن وزن زيادة ثقل في تكافل عن طريق اضافة علاقة تكافل جديدة قد يكون اصغر من وزن ، وبمعنى آخر آثار — عرلة هذه العلاقة بعد انشائها ، أن الزيادة التدريجية في واردات الولايات المتحدة من الزيت لا يبدو أن له أى آثار كبيرة . ولكن توقفها الجزئى والفجائى نتيجة للخطر الذى فرضه العرب على صادرات البترول في أكتوبر عن عام ١٩٧٣ وما ترتب على ذلك من زيادة قدرها خمسة اضعاف في سعر الزيت ، كان لهما آثار هامة على التوقعات السياسية والاقتصادية والسلوكية في الولايات المتحدة .

ولكن جميع هذه الاعتبارات ليست الا مرحلة أولى في تحليلنا . ولكى نذهب أبعد من ذلك ، علينا الا نسأل فقط عن حجم المعاملات التى تشكل التكافل بين طرفين دوليين . ولكن ينبغى لنا أن نسأل عن أهميتها النسبية لعمل ، وربما لبقاء كل طرف منهما . وفي حالة دولتين قوميتين يجب أن نسأل عن حساسية كل بلد منهما إزاء أى نقص أو اعاقاة لسباق التعامل المتبادل بينهما . ما هو مدى الحاجة الى السلع والخدمات التى تم الحصول عليها من البلد الشريك ؟ وكم هى سهولة الحصول على البدائل لها أو إيجاد مصادر امدادات وبأى تكاليف ؟ والا ما هى تكاليف القيام بالعمل بدونها بالنسبة للتعطيل أو الخسارة التى تترتب على ذلك ؟ أن مجمل جميع هذه التكاليف وحجم التغيرات اللازمة لمواجهةها هى التى يمكن أن تقيس حساسية كل نظام سياسى وكل اقتصاد وكل مجتمع وثقافة ، لاي خفض أو تعطيل للعلاقات الخارجية .

وليس ثمة شك في أن هذه الحساسية تتباين حسب الكيان الاقتصادى والتكنولوجى والسياسى للدولة المعنية ، وكذلك حسب نمط المعاملات التى خفضت أو توقفت . أن البلدان التى تستخدم زيتاً كثيراً مثل فرنسا وهولنده ، قد تكون أكثر حساسية لتدريتها المفاجئة أو حدوث ارتفاع في أسعارها من البلدان التى تستخدم قليلا منه مثل تشاد والنيجر ونيبال والبلدان التى تنتج مواد غذائية قليلة لا تكاد تسد حاجة سكانها تكون حساسة لتوقفها أو ارتفاع أسعار امداداتها الغذائية . أن مثل هذه الحساسيات لا ينبغى أن تكون متنافسة في أوائل عام ١٩٧٤ أثناء الحظر المفروض على البترول العربى ، نشرت مجلة « شارلى هبدو » كاريكاتيرا ساخرا : « الهولنديون يردون الضربة ... لا زهور أخرى للعرب ! ! » ومثلما يستطيع العرب أن يعيشوا بسهولة أكثر بدون الزهور أكثر ما يفعل الهولنديون بدون الزيت ، فإن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية تستطيع أن تعيش بدون الموز كما تستطيع بلدان أمريكا الوسطى وغرب افريقيا

بدون كثير من المنتجات الصناعية وقطع الغيار التي تستوردها من هذه البلدان المتقدمة صناعيا . ان مثل هذه الفوارق يمكن ان تكون مصدرا من مصادر التبعية في السياسة الدولية .

### صلابة التكامل :

يستطيع مجتمع سياسي متكامل ان يتحمل مؤثرات قاسية في حين ان مجتمعا آخر قد ينهار تحت وطأتها او حتى تحت مؤثرات اقل حدة منها . ان صلابة التكامل ، مثل صلابة التكامل ، يمكن قياسها او تقديرها بحدة التوترات التي يحتمل ان تقاومها في ضوء التوترات الماضية التي اجتازتها . وهكذا ثم انفصال النمسا والمجر في عام ١٩١٨ تحت وطأة الحرب العالمية الاولى وكذلك فعلت باكستان في عام ١٩٧٢ تحت وطأة التعبئة الاجتماعية الواسعة النطاق والاضطراب السياسي والصعوبات الاقتصادية ، وبالمقابل فانه لم تقم حركات هامة نحو الانفصال السياسي الاختياري في اى منطقة في ألمانيا بعد الحربين الاولى والثانية مع ان تكاملها السياسي يعود بدوره الى عام ١٨٧١ بالرغم من الآلام والمعاناة الكثيرة التي فرضتها هاتان الحربان على البلاد . ان تكامل ايطاليا الذي بدأ في عام ١٨٦٠ ، أثبت في عام ١٩٤٥ انه صلب بالرغم من مؤثرات الحرب العالمية الثانية .

### حينما يكون الاستقلال غير متكافئ ؟

#### الامبريالية والتبعية

ولكن التكامل لا يؤدي الى التكامل .

ان كلمة « تكافل » توحى بوجود عملية ذات طريقتين :

ان التكافل بين الدول او غيرها من الاطراف الدولية ، يفكرنا في ان هذه العلاقة متبادلة — ان ما يحدث للطرف ( ا ) يحدث فرقا للطرف ( ب ) ولكن ما يحدث لـ ( ب ) تحدث فرقا لـ ( ا ) . على انه فيما عدا ذلك فان كلمة « تكافل » توحى بانها تعنى ان هذين الاثرين ينبغي ان يكونا متساويين ولا ينبغي ان تكون هذه هي الحالة بالضرورة .

حينما يكون بلد كبير وبلد صغير متكافئين ، فان تغيرات صغيرة نسبيا في بلد كبير يمكن ان تحدث تغيرات كبيرة في البلد الصغير . ان الولايات المتحدة وكندا مرتبطان ارتباطا وثيقا بطرق كثيرة ، ولكن عدد سكان الولايات المتحدة يبلغ عشرة اضعاف سكان كندا ودخلها اكثر بخمسة عشر ضعفا . وقد كتب كادي يقول « حينما تعطس الولايات المتحدة تصاب كندا بالتهاب

رئوى « . ومع ذلك فلن كندا متقدمة صناعيا وثقافيا وسياسيا مثل الولايات المتحدة ، واستطاعت بطرق كثيرة أن تنجح بالاحتفاظ باستقلالها الذاتى والتوجيه الذاتى لحياتها السياسية وسياستها الخارجية ، ونظام تعليمهما الخاص ووسائل الاعلام فيها .

ان التكافل بين بلدان أخرى كثيرة مثل الولايات المتحدة وجواتيمالا وفرنسا وساحل العاج وبريطانيا وغانا والاتحاد السوفيتى ومنغوليا أو الهند ونيبال ما زال بعيدا عن عدم التناسق . وكلما ازداد الشعب فى البدد الفقيرة والضعيفة ميلا الى الحديث عن الامبريالية و « التبعية » . ماذا تعنى هاتان الكلمتان فى عالم اليوم ؟

### **الامبريالية : السيطرة بواسطة القيود القديم والحديثة**

هناك وسائل كثيرة لجعل مضر بلد أو شعب يعتمد على أعمال حكام بلد آخر ، ويبدو على مر التاريخ انه تمت تجربة جميع هذه الوسائل ، وأقدم هذه الوسائل هى الغزو العسكرى المباشر ووضع المهزوم تحت الحكم والسيطرة السياسية المباشرة — « الامبريوم » ، كما كان الرومان القدماء يسمونه — للمتصرين أن هذا « الامبريوم » بواسطة القوة السائرة التى اشتقت منها فيما بعد الامبراطوريتان الفرنسية والبريطانية دالة بذلك على مجال الحكم السياسى والعسكرى المتفوق الذى يكون عادة مقرونا بتحصيل الضرائب والجزية بواسطة حكومة مركزية عليا أو حاكم .

ان الامبراطورية القديمة قد أصبحت فى دمة الماضى ، ولكن فى القرن السادس عشر حصلت دول اوروبية عديدة على أساطيل من سفن شرعية يمكن أن تقوم برحلات بين القارات مع قوات مزودة بالقدرات والمدفعية ، حتى انها كسبت ميزة حاسمة فى القوة العسكرية على ممالك وشعوب غير اوروبية من الانكس فى المكسيك الى الانكاس فى بير والزوارق جنوب افريقيا والهندوس فى الهند والمسلمين فى الجزائر ومصر . وقد تحولت غالبية هذه المناطق الى مستعمرات داخل اطار امبراطورية هذه الدولة الأوروبية أو تلك . وأصبحت الشعوب المستعمرة رعايا خاضعين لحكم واستقلال « البلد الام » الجديد وغالبا ما كان ذلك بمساعدة عدد صغير مستعمرين من أصل أوروبى أو من صفوة مختارة من المواطنين من الرجاءات والسلاطين أو رؤساء القبائل .

وبحلول عام ١٩١٣ ، وفى عشية الحرب العالمية الاولى ، تم تقسيم آسيا وافريقيا بين هذه الامبراطوريات مع استثناء تلة منها هى الصين واليابان وتايلاند واثيوبيا وليبيريا . وبحلول ذلك الوقت ايضا كانت الامبراطوريات

الغربية فيما وراء البحار ، تعادل الامبراطوريات البرية لروسيا القيصرية في آسيا الوسطى وسيبيريا والنمسا - المجر في أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية ، والامبراطورية العثمانية في الشرق الأدنى ، وبدأت اليابان في بناء امبراطورية لها بغزو فرموزا ( تايوان ) وكوريا .

لقد كان لجميع هذه الامبراطوريات خصائص متشابهة ، فقد كان لكل منها عاصمة وحكومة مركزية في المنطقة الاصلية للبلاد مع موارد اقتصادية وصناعية أكثر تقدما ومستويات أعلى للدخول والصحة والتعليم ، وتحيط بها أقاليم ومستعمرات حيث كان مديرو الأعمال التنفيذيون من البلد الاصلى يتمتعون بامتيازات كثيرة منها ما يقرب من حدود الاحتكار ، وحيث يكون الناس أشد فقرا وأقل تعليما ، وينسدر وجود المتعلمين بينهم مع مستويات أعلى في المرض والوفاة . واستدامة لهذه الأوضاع والدفاع عنها لجأت الحكومات والبيروقراطيات والقوات المسلحة والبوليس لكل امبراطورية الاحتفاظ بحالة عدم المساواة لاجيال وقرون ، ولجأت أحيانا الى العمل على تسوية هذه الأوضاع . اما في البلاد الاصلية ، فان الامبراطوريات كان كثير من الناس ينظرون اليها كمصدر للرخاء والقوة ، ولكن الشعوب المستعمرة ، كانت تنظر اليها كمصدر للحكم الاجنبى والاستغلال والاحباط .

١٩٢٥

ولقد ازدهرت الامبراطوريات الاستعمارية طوال نصف قرن من الزمان ، أى من حوالى عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٢٥ ، وكادت كل منها تحت اشراف ادارى وعسكرى مباشر من قبل دولة صناعية متقدمة وقبلة كأمر « طبيعى » وصحيح من جانب أغلبية الرأى العام في « البلد الأم » . وسمى هذا الكفاح من أجل الحصول على امبراطورية من هذا القبيل والمحافظة عليها وتوسيع رقعتها لحساب دولة ينتمى اليها صاحب هذا الكفاح « بالامبريالية » .

### اصحاب الدعوة المحافظون

لقد كان الكفاح من أجل اقامة امبراطورية غالبا ما يعتبر فضيلة . وكأنه ببساطة نزعة وطنية على مدى واسع ، وغالبا ما يكون هذا الكفاح هو الذى يوجه السياسات الحقيقية للحكومة . وكان نظريون محافظون قد أوجدوا مبررات لها مثل سير تشارلز ديلاك وسيرجون روبرت سيلى في بريطانيا ، وكان يمارسه زعماء محافظون مثل سنيامين دزرائيلى واللورد بيكونسفيلد في بريطانيا ومواطنوه مثل اللورد روزيرى واللورد كرزون وسيسل رودس ، وفي فرنسا من قبل رجال مثل جول فرى ، وفي الولايات المتحدة من جانب قادة مثل الرئيس وليم ماكينلى

والسناطور البرت بيفريدج والاميرال الفرد ناير ماهان ، وغيرهم كثيرون — دون أن يدركوا جميعا كيف أنهم يخربون عالمهم بهذه الممارسة ، ولكنهم على العكس كانوا يصرون على أن السياسات الامبريالية لا غنى عنها إذا أريد للراسمالية — وهى النظام الاقتصادي لمؤسسات خاصة كبيرة — أن يعيش ويبقى معه وجود دولتهم نفسها .

### التقلاذ الليبراليون

على أن النظريين الليبراليين كانوا يخالفونهم فى هذا الرأى ، لقد كانوا يعترفون بأن الراسمالية نظام جيد . ولكنهم كانوا ينكرون أن الامبريالية والحروب من أجل اقتناء مستعمرات أمور ضرورية لبقائه ، لقد كان الاعتقاد بأن الحروب والغزوات ستؤتى ثمارها فى القرن العشرين هو الوهم الكبير . هذا هو ما جاء على لسان سيرنورمان انجيل ، الكاتب البريطانى فى كتاب تحت نفس العنوان ، وهو « الوهم الكبير » . وفى كتاب آخر عنوان « الامبريالية » للكاتب البريطانى ج . ا . هويسون ، قال المؤلف أن الامبريالية عادت بالفائدة على جماعات خاصة قليلة ذات مصالح ، وبخاصة البنوك الكبيرة ودون السمسرة فى مدينة لندن ، ولكنها لم تكن ضرورية ، بل انها كانت فى الواقع ضارة بكل شخص آخر .

وفى عام ١٩١٨ كتب جوزيف ا . شومبيتر عالم الاقتصاد النمساوى ( الذى هاجر فيما بعد الى امريكا ) . يقول أن الراسمالية مسالمة واقتراح نظرية اجتماعية للرأسمالية . قال انه اذا كانت بلد من البلدان قد أصبح فيها ، لاي سبب تاريخى ، صفوة شبه حربية ذات عادات وقيم عسكرية ، فان هذه الصفوة لابد وأن تتصرف حسب هذه القيم والمعادات بأى حجة تتخذها ذريعة لتصرفاتها . ويكون أمن كل منطقة حدودية يحتاج عندئذ غزو منطقة بعدها وتلك المنطقة بدورها لا يمكن ضمان أمنها الا بغزوات أخرى . وبالرغم من هذا الكلام عن الامن الوطنى والدفاع ، فان الامبريالية كانت كما عبر عنها شومبيتر « توسع عشوائى » — أى التصرف العشوائى لانماط سلوكية من جانب صفوة لم تتعلم غير هذه الانماط . وكثيرا ما تكون هذه الصفوة الشبه الحربية تضم ملاكا وضباطا ارستقراطيين قد ورثت عن ماض ما قبل الراسمالية ، ولكنها قد أصبحت مزودة بصناعة حديثة وبأسلحة ذات قوة تدميرية أقوى وقال شومبيتر ، فى مثل هذه الحالات « تكون الامبريالية هى الرجعية » ، وهو يعتقد أن هذه الحالة بالنسبة لاسانيا الامبريالية واليابان الامبريالية اثناء الحرب العالمية الاولى . على أن طبقة اجتماعية قوية شبه حربية من هذا القبيل أو مجموعة كبيرة ذات مصالح يمكن أيضا أن تظهر الى حيز الوجود ربما بدافع من الحاجة الى مجتمع غير

شبه حربى بالضرورة لمقاومة هجوم عسكرى من الخارج . ومهما كان اصل صفوة عسكرية أو جماعة ذات مصالح من هذا القبيل ، فانه حينما تنشأ من ممارستها سلطة قوية على المجتمع كله ، فانها ستميل الى الضغط من اجل زيادة فى التسلح والقواعد والمناسط والسياسات التوسعية وفقا للعادات السياسية والثقافية التى تعلمتها .

ان شكوى الرئيس ايزنهاور فى خطاب الوداع الذى القاه فى عام ١٩٦١ عن قوة « العقدة الصناعية - العسكرية » فى الولايات المتحدة تشبه الى حد كبير خط تفكير شومبيتر . ومع ذلك فان قوة الامبريالية فى أى بلد مناعى مرهونة بمدى وعمق جذوره الاجتماعية والتاريخية . ومن هنا ، فان شومبيتر توقع ان تتخلى بريطانيا والولايات المتحدة عن امبراطوريتهما وسياساتهما الامبريالية وسهولة نسبية مع استمرارها ككولتين رأسماليتين . ان هذه التنبؤات فيما يبدو ، لم تطرأ أى أحداث أو تجارب من شأنها ان تكذبها .

### التطريفات الماركسية عن الامبريالية

منذ العقد الاول من هذا القرن الذى نعيش فيه فصاعدا أصبحت الامبريالية بؤرة اهتمام الكتاب الماركسيين . ففى ألمانيا قال رودولف هيلفردنج ان العمل الاوتوماتيكى للمنافسة الرأسمالية يتيح عددا اقل من الشركات الكبيرة واكثر انهماكا بالعمليات المالية من الانتاج ، واشد ميلا الى استخدام سلطة الدولة القومية لدعم وتوسيع مجالات الامبراطورية الاقتصادية وامتيازها الاحتكارى . وكتب هيلفردنج فى عام ١٩٠٩ يقول ان قدوم عصر « رأس المال التمولى » هذا ، والامتياز الاحتكارى ، سيؤدى الى قيام أيديولوجية تناسب كياناتها البيروقراطية المتزايدة : وسيكون أيديولوجية شبه بيولوجية من العنصرية والنزعة الحربية . وتنبذ هيلفردنج الشاب بقيام شىء يشبه النازية ، وبعد ذلك بثلاثين عاما فى الحرب العالمية الثانية ، قتل هيلفردنج على يد النازيين الذين تذبأ بمجيئهم . ولكن هذا الكاتب ترك فى نظريته للمستقبل احتمالا يتسم بالتفاؤل وهو : ان « اتساقا عاما » قد يوجد أخيرا جميع مشروعات العمل فى وحدة واحدة . ثم يحكم ويستغل الاقتصاد العالمى فى ظل السلم . وثمة رؤية مماثلة - وهى ان امبراطورية العالم واحتكارات الاعمال قد تتحد نهائيا فى عصر **ماوراء الامبريالية** - وصاحب هذه الرؤية هو كارل كلوتسكى ، الماركسى الديموقراطى .

وثمة تحليل ماركسى اكرث تطرفا قدمته روزا لوكسبرج فى عام ١٩١٢ .

فقد قالت أن جميع المؤسسات الرأسمالية في جملتها يمكن أن تكون مربحة فقط إذا كانت تستطيع أن تباع إنتاجها من السلع والخدمات مقابل أموال أكثر مما دفعت كأجور وأيجارات وغيرها من التكاليف المتعلقة بإنتاجها ومن هنا فإنها استنتجت أن الرأسمالية ينبغي أن تكون حتما بحاجة إلى إيجاد قوة شرائية في السوق أكثر مما تستطيع هي نفسها أن تخلقها وأن اقتصادا رأسماليا خالصا لابد وأن يركن إلى الركود أو يحطم نفسه في ظروف الانكماش المتكررة . وعندها إن المخرج الوحيد للرأسمالية هو التغلغل المستمر وغزو البلدان والشعوب غير الرأسمالية . أن قيمة الأرض وغيرها من الممتلكات في المناطق الرخيصة التي لم تتحول إلى الرأسمالية في الوطن وفي المناطق المستعمرة قبل الرأسمالية فيما وراء البحار هي التي يمكن أن تقدم الأسواق والأرباح التي تحتاجها الرأسمالية لكي تعيش . وانتهت إلى القول بأن الامبريالية وخرجها ضرورة للرأسمالية وإنها تختفي باختفاء الرأسمالية ولكن ليس قبل ذلك .

ويبدو أن الحرب العالمية الأولى تؤيد هذه النظرة القائمة . أنه لم يكتب لأى حكومات البقاء اللهم سوى الحكومات الرأسمالية عند نشوبها . إنها هي التي بدأتها وأحرقت نارها وهي ، على ما يبدو ، مستعدة لشن حروب أخرى في المستقبل ، وفي عام ١٩١٦ كتب لينين في منفاه في سويسرا يقول إن الرأسمالية لا يمكن أن تعيش بدون إدارة سياسية مباشرة واحتلال عسكري لمناطق مستعمرة وإن الحروب في ظل الرأسمالية مؤكدة وإن السلام الدائم يعد ضربا من المستحيل ، ولكنه سمي كتابه « الامبريالية : آخر مراحل الرأسمالية » . وفي رأى لينين أن الرأسمالية سيحولون مزيدا من الاستثمارات للمستعمرات وخاصة في شكل صناعة ثقيلة ، وهكذا فإنها تجعلها أقوى مما كانت — وتدفع لطبقة « أرستقراطية من العمال » أجورا أعلى في هذه « البلدان الام » حتى تكسب تأييدها للسياسات الامبريالية . ولكن على المدى الطويل فإن لينين يعتقد بأن البلدان الاستعمارية نفسها سيصيبها « الوهن » وتتحول إلى ملاعب للجولف وغيرها ويتحول عمالها إلى رؤساء خدم ومنظمي لعبات رياضية ، ولذلك فإن الثورات الاستعمارية وحركات الانفصال عن الامبراطوريات القديمة أمر حتمى ، تاركة المراكز الامبريالية القديمة فريسة للانكماش الاقتصادي والبطالة الجماعية . وفي الوقت نفسه ستؤدي حالات الانكماش والحروب المستمرة إلى انتشار الآلام والمآسى بين العمال في البلدان الام . وبذلك يضطر هؤلاء العمال إلى اللجوء للثورة ، وتكون النتيجة أن الرأسمالية والامبريالية ، على حد قوله ، ستهلكان معا في سلسلة من الثورات العالمية .

إن الماركسيين المتطرفين متفقون ببعض النواحي ، مع المحافظين ،



فكلا الجانبين يعتقدان بأن الرأسمالية تحتاج الى توسيع امبريالى ومستعمرات ولذلك فانها تحتاج أيضا الى حروب حتى يكتب لهذه البقاء . ولكن فى حين أن ذرارتىلى وروودس وغيرهما كانوا يعتقدون بأن الرأسمالية نظام طيب قابل للحياة ، وأنه نتيجة لذلك يستحق ثمن اللروب ، فإن ماركسيين ثوريين مثل لوكسمبرج ولينين يعتقدون بأن الرأسمالية شىء سىء « وهى نسبييا وأن التكاليف الخفية للحرب الحديثة تعتبر بالنسبة لهم سببيا آخر للكفاح من أجل وضع حد لهذا النظام الاقتصادى .

أما الكتاب الليبراليون فانهم يختلفون مع الجانبين . ذلك أنه لا هوبسون ولا انجلز أو شومبتر يعتبرون الرأسمالية فى ذاتها شىء سىء وهم متفقون جميعا على أن الرأسمالية ليست بحاجة الى امبراطوريات ومستعمرات أو حروب ، لكن هيلفردنج وكاوتسكى ، الكاتين الليبراليين لم يستبعدا احتمال مستقبل رأسمالى مسالم .

### من ذا الذى على حق ؟

واليوم وبعد مرور أكثر من نصف قرن على جميع هذه التنبؤات المتضاربة ، فإنا لم نحصل بعدا على جواب حاسم . لقد جسات الحرب العالمية الثانية فى أعقاب الحرب العالمية الاولى وأن جميع الحكومات التى بداتها — وهى حكومات ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية — أكدت أن هدف الحرب الكبير هو غزو امبراطوريات ومستعمرات أكبر . ولكن خصوصها من الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة لم تسع أى منهما الى الاستيلاء على مستعمرات جديدة ، ولقد تخلت بريطانيا عن امبراطوريتها كما فعلت كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا والبرتغال . ومنحت الولايات المتحدة الاستقلال للفلبينيين ومنحت اختيارا قاتونيا للاستقلال الى بورتوريكو : وإلى جانب ذلك أصبحت غالبية « البلدان الام » السابقة ، بعد أن فقدت مستعمراتها فى المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٦ أكثر رخاء — وسكانها أفضل تغذية وإسكانا وتعلما — من ذى قبل . ولم يتأيد حتى الآن اعتقاد المحافظين والماركسيين الراديكاليين بأن الرأسمالية بحاجة الى حكم مباشر على المستعمرات وأن « الانكماش » الذى حدث فى المدة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٦ لم يكن عميقا جدا لى يغير هذا الحكم .

وثمة نبؤة تتسم بالتعطف — وهى أن الامبراطوريات الاستعمارية لن تعيش طويلا — قد أثبتت انها أفضل من التنبؤات الأخرى ، ففى العقود بين ١٩١٢ والحاضر ، أصبحت معظم النظم الامبريالية والاستعمارية غير محتملة . أن الدول الامبريالية والدول المبريالية المستقبلية تقاتلت على المستعمرات التى

تحتلها أو تلك التى تحاول احتلالها وانتهى هذا القتال الى ان اصحابها الضعف . ان السكان فى البلدان الاصلية — واغلبها فى مبدا الامر هؤلاء الذين هم دون مستوى الطبقة المتوسطة واخيرا بنسب متزايدة لجميع الطبقات — وجدوا ان المستعمرات بالنسبة للغالبية العظمى منهم لم تعد عليهم سوى بنفع ضئيل . كما جلبت عليهم ، من طريق الحروب المأسا والآلام ، واصحوا نتيجة لذلك اقل ميلا للقتال لاجلها او السماح لتجنيد أبنائهم لقتال من أجلها .

لقد أصبحت مستعمرات بريطانيا الامريكية مستقلة فى عام ١٧٧٦ باستثناء كندا . وفى القرن التاسع عشر حلت جمهوريات مستقلة محل الامبراطورية الاسبانية فى أمريكا اللاتينية . وفى المدة بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٢٠ أصبحت كل من كندا واستراليا وايرلندا ونيوزيلندا مستقلة عن بريطانيا ، وفى كل من أوروبا الوسطى والشرق الأدنى قامت دول على انقاض امبراطوريات النمسا — المجر وتركيا . واخيرا تحولت غالبية المناطق المستعمرة السابقة بعد الحرب العالمية الثانية الى دول ذات سيادة . ان عصر الامبريالية ، على ما يبدو . قد انتهى .

ولكن هل انتهى ؟ وكيف يمكن ان يحكم المرء على ذلك ؟

بالرغم من اصرار لينين على أن الرأسمالية بحاجة الى ممارسة حكم مباشر على البلدان المستعمرة لكي تستطيع حماية الاستثمارات هناك من « البلد الام » . فانه اعترف أيضا بوجود « البلدان النصف المستعمرة » . مثل الصين وايران وجمهوريات أمريكا اللاتينية . أن مثل هذه البلدان مستقلة قانونا ولكنها فى الحقيقة — حسب اعتقاده — كانت خاضعة لحكم دولة او اكثر من الدول الاستعمارية بواسطة اعتمادها على التجارة الخارجية والبنوك والتأمين والملاحاة الأجنبية والتكنولوجيا الخارجية والمهمات العسكرية والخبراء والمستشارين . وفى بلدان كهذه « تتولى طبقة عليا ومتوسطة من الملاك والتجار ورجال الصناعة وكبار البيروقراطيين من سكانها ، حماية مصالح رأس المال — اك رأس المال الذى لهم وللأجانب — للبقاء على بلدانهم آمنة فى اطار سلسلة عالمية النظام الاقتصادى والاجتماعى الامبريالى . ولكن لينين كان يعتقد بأن الصراعات ستتشب من حين لآخر بين رأسماليين البلد الشبه المستعمر ، هؤلاء الذين ينتمون الى الدولة الاصلية . أى الاستعمارية . وفى هذه الحالات ستضم الحركة القومية فى البلدان المستعمرة الى ثورات الفلاحين والعمال وهكذا تسهم فى انهيار النظام الامبريالى الذى كان لينين يتوقع حدوثه أو يرغب فى وقوعه .

ان النظريات الحديثة من « التبعية » قد استمرت من الخمسينات فصاعدا تحمل بعض موضوعات وكلمات الفكر اللينيني ولكن مع تعديلات هامة .

### التبعية : امبريالية بوسائل اخرى

تتناول هذه النظريات من ناحية موضوعا قديما لقلة من النظريين الاقتصاديين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر ، مثل غردريك ، الالماني ، وهنري كاري الامريكي . وهذه النظريات تقول ان التجارة الحرة قد تكون جيدة للبلدان المتقدمة صناعيا ولكنها سيئة للبلدان المتخلفة نسبيا . ما دامت الاخرة بحاجة الى حماية « صناعاتها الناشئة » ، كما وصفها ليست ، من المنافسين الاجانب الاقوى . ان الافتقار الى مثل هذه الحماية يجمعل تخلف البلدان الاقل صناعية اسوا ويحكم عليها بتخلف طويل المدى وفقر . ولكن ليست وكاري نقدا حجتهما في النظرية الاقتصادية في معظم الكتب الدرامية وذلك في زمنهما . ولقد سادت اذ ذاك النظرية « الكلاسيكية » التي تكون التجارة الحرة طبعا لها مفيدة لكل انسان لانها ستقود كل دولة منها الى التخصص في تلك الانشطة التي يكون لها فيها ميزة مقارنة ، مثل الانبذة للبرتغال والمنسوجات والآلات لانجلترا . ولكن الصناعات التي تخصصت انجلترا فيها في ظل حرية التجارة كانت في الواقع شاملة في استخدام رأس المال الصناعي والمهارة وجعلها في الوقت المناسب متاحة بوفرة لفروع الصناعة الاخرى ، وبذلك دعمت النمو الاقتصادي في جميع انحاء البلاد .

ولكن تخصص البرتغال ، وهو انتاج النبيذ ، لم يفعل شيئا من ذلك القليل . فقد بقيت معظم الصناعات البرتغالية متخلفة مع استثناءات قليلة مثل مصائد الاسماك وحفظ السردين ، واصبحت البرتغال ، مع مرور الزمن ، من البلدان الفقيرة في أوروبا الغربية . ويبدو ان التجارة الحرة بين انجلترا وايرلندا كان لها آثار مماثلة : فقد تخصصت بريطانيا والبلدان الستة فيما يعرف الآن بأيرلندا الشمالية ، في الصناعة في حين تركت ايرلندا الجنوبية - ايرلندا اليوم - للتخصص في الفقر .

على ان معظم البلدان الرئيسية في القارة الأوروبية والولايات المتحدة رفضت في الممارسة الاقتصادية نصيحة نظرية التجارة الحرة الكلاسيكية . فقد استخدمت كل منها تعريفات وغيرها من الاجراءات لحماية صناعاتها ضد منافسة البلدان الاكثر تقدما . وتطورت اقتصادياتها الصناعية تطورا اقوى من اقتصاديات البلدان التي استمرت في التمسك بالتجارة الحرة . ان بعض البلدان اليوم تعلن رسميا مبادئ لحرية التجارة تماما

كما تفعل الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندة وتلبيد غيرها ، ولكن جميع البلدان تقريبا تستخدم بالفعل اساليب كثيرة للتدخل والحماية ، المباشرة وغير المباشرة ، حتى تعدل انسياب التجارة الدولية في مصلحة المجموعات الصناعية القوية النفوذ وغيرها . ولكن بعض الحكومات تحاول اكثير من غيرها . ومن تلك التي تحاول جهد طاقتها هي البلدان الاكبر والاغنى والاقوى وهي اثنتى لها فرصة اكبر في النجاح ، ولذلك فان الفجوة بين البلدان المتقدمة ومعظم البلدان المتخلفة ، على ما يبدو ، آخذة في الاتساع .

لم هذا ؟ لقد التمس بعض الاقتصاديين الامريكيين اللاتينيين والعرب ردا على ذلك في نظريتهم . وهي **التبعية** . وتقول هذه النظرية التي طورها نظريون امثال اندريه جوندرو غرانك وازالدو صنكل وانور عبد المالك وسمير امين ونخصها جوهان جالونونج . « ان مقر البلدان المتخلف هو نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي الراهن الذي عمد بعمليته الانوماتيكية الى زيادة تخلف « الدول الاكثير فقرا في العالم والابقاء عليها فقيرة وكأنها ما زالت مستعمرات . ويقول هؤلاء النظريون ان هذا النظام يساوى بحكم كيانه نظام الامبراطوريات الاستعمارية القديم . ويقولون ان هذا النظام بنتائجها ، هو الامبريالية وان كان يعمل بواسطة وسائل اخرى .

### المركز والمحيط

تقول النظرية ان عددا صغيرا من البلدان المتقدمة صناعيا تشكل **المركز** الاجتماعي والثقافي للعالم . وكل واحدة من هذه البلاد غنية وتتحكم في تكنولوجيا متنوعة وتنتج انواعا كثيرة التنوع من السلع والخدمات وتتجر مع كثير من البلدان المختلفة في جميع انحاء العالم . وحيث ان مثل هذا البلد « المركز » لا يعتمد على بيع اى من السلع او يوغرها ، ولا على التجارة مع اى بلد من البلدان ، فانه لا يمكن ارغامه بسهولة على ان يقبل شروطا تجارية غير مناسبة ، ولكنه يخرج بموقف افضل من غالبية المساومات الدولية . والى جانب ذلك فان كل بلد « مركز » باتجاره مع البلدان الاقل تقدما ، سيطور صناعاته ذات رأس المال الضخم والمهارات العالية وتتوفر لديه رؤوس أموال وموهبة ادارية وتكنولوجيا متقدمة ومتنوعة وقوة عاملة على درجة عالية من المهارة ومجموعة كبيرة من المهندسين والعلماء والفنيين — وصفاة القول ، كل الظروف التي تكفل نموا صناعيا واقتصاديا .

ان البلدان الكثيرة الاقل تصنيعا في العالم تنقف ، حسب النظرية نفسها ، في مركز مقابل ، فهي بالفعل تنقف في **محيط** النظام السياسي

والاقتصادى الدولى . ولما كانت غتيرة فى رأس المال والتكنولوجيا والعمال الصناعيين المهمة . والفنيين والعلماء والمديرين الكفاء ، فانها تقتصر فقط على تصدير نوع أو أنواع قليلة من المنتجات الزراعية أو المعدنية ، وتتاجر فى المنصب مع بلد « شريك » واحد تعتمد عليه فى المبيعات والقروض والمالحة والشؤون المصرفية والتأمين والمنتجات الصناعية والمهمات وقطع الفيار مع المعلومات العلمية والتكنولوجية والمعرفة والاشخاص ذوى المستوى الفنى والادارى الأعلى . ونظرا لانها ليست لديها سوى سلعة أو أنواع قليلة من السلع للبيع ، ومع وجود بلد رئيسى واحد تبيع لها منتجاتها والحصول على قروض منها ، فانها ستحصل على اسوا المساومات أو الشروط وانه فى السوق « الحرة » تكون شروط التجارة لن تكون مناسبة لها . أى انها ستقدم الكثير من سلعها البسيطة مقابل سلع تليئة نسبيا من السلع التقنية المعقدة وذلك من البلد الاكثر غنى . وبالإضافة الى ذلك ، فان أنشطتها الاقتصادية البسيطة ستنتج رأس مال صغيرا ومهارات وموارد قليلة لتطوير الصناعات الاخرى . ونتيجة لذلك ستظل البلدان « التابعة » الواقعة على محيط دائرة « المركز » فقيرة فى حين أن بلدان « المركز » ستزداد غنى .

### المراكز تقابل التوابع

ان مقارنة مماثلة ، حسب هذه النظرية ، يمكن أن توجد فى المكان الداخلى لكل من هذين النوعين من البلدان . فهناك داخل كل بلد منطقة « مركز » هى عادة العاصمة والمناطق التى توجد فيها معظم الصناعات المتقدمة ثم المحيط — التوابع — الذى يتألف فى الغالب من المناطق الريفية حيث توجد الأنشطة الأقل تقنية والناس الاكثر فقرا والاقل مهارة . ولكن حيث أن البلدان « المركزية » بلدان غنية وتزداد غنى ، على حد اصحاب نظرية التبعية ، فان مناطق البلدان « المركزية » يمكن أن تقدم تنازلات الى المناطق والسكان المحيطين بها واقتسام جزء قليل من اموالها معهم . وبهذا تشتري موافقتهم السياسية أو تاييدهم .

وبناء على هذا الراى فان الظروف المتعابلة هى التى توجد فى كل بلد من البلدان التابعة . وهنا يرفض سكان منطقة « المركز » الوطنية ان يشاركونا المناطق التابعة أى جزء من ثروتها الضئيلة ولكنهم يعمدون الى تحويل انفسهم الى جيوب صغيرة تحاول أن تتحو نحو الغرب وتنتج نفس نمط الحياة الغربية والارتقاء الى مستوى المعيشة فى الغرب مع مستوى استهلاك المواد واقتناء السيارات وأجهزة التكييف والثلاجات فى حين ان سكان المناطق التابعة يسكنون فى اكراخ من القش والطمى . وتكون النتيجة ،

حسب هذه النظرية ، انقسام اجتماعى اعظم فى البلدان التابعة ، المتخلفة منه فى البلدان المركزية المتقدمة . وهذا يثير فى البلدان الاولى صراعات اجتماعية عنيفة ومبرره وأعمال شغب وقيام رجال عصابات وارهاب من اليمين واليسار والحروب الاهلية والدكتاتوريات العسكرية المتعاقبة وثورات ان مثل هذه الثورات نادرة كما ان نجاحها نادر أيضا لان معظم الناس كما تقول هذه النظرية ، الذين يعيشون فى القطاعات الحضرية والصناعية فى كل بلد من البلدان التابعة يكافلون على مسايرتهم للوضع القائم فى وطنهم وللنظام الدولى للتبادل غير المتكافىء وشركائه المتعددة الجنسيات وامتيازاته السياسية والثقافية والاقتصادية ضد الاغلبية العظمى من شعوبهم انفسهم الذين يبقى معظمهم عاطلين على العمل ومبعثرين فى المناطق الريفية والاحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة فى البلدان التابعة .

ان الاموال والمواهب تستنزف حسب هذه النظرية استنزافا وذلك بالهروب من المناطق التابعة ومن البلدان التابعة ككل . ومن هنا فان نظام الاستغلال والفوارق الدولى فى العالم يظل باقيا ومستديما ذاتيا دون ان تكون هناك عملية موضوعية للتنمية الاقتصادية او التاريخية قريبة المنال لمساعدة هؤلاء الذين يمكنهم ان يغيروا هذا الوضع فى الكيان الاساسى لهذا النظام . ولا يمكن لاي شيء يستطيع اثارة نضال ثورى لوضع حد لهذا النظام « الامبريالى » وارغام الطبقات المتوسطة المحلية على الاختيار بين مواصلة تأييد حلفائهم الامبرياليين الاجانب أو التحول ضدهم والوقوف الى جانب مواطنيهم الفقراء ، سوى تحول فى الضمير والادارة بين جماهير السكان الفقراء فى البلدان التابعة .

ان التناقض لنظرية لينين قائم ولو ان كلنا المجموعتين من النظريتين يستخدمون اسمه . ان التصنيع والنمو الاقتصادى ، طبقا للينين واتباعه ، عمليتان ضخمتان تمثلان قوى للتحرير . فهما يعملان على « زيادة اعداد العمال وانضباطهم وقدراتهم ووعيهم الاجتماعى . ويعتقد انه عن طريق الاتصالات المتزايدة مع العمال يمكن ان ينطبق ذلك أيضا على طبقة الفلاحين الاكثر فقرا الذين يمكن ان يصبحوا حلفاء لهم . والى جانب ذلك . فان الامبريالية ، كما رآها ، ستأتى بالمال والصناعة ، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة الى البلدان المستعمرة والنصف المستعمرة . وانها لابد ان تسعى للقيام بغزو عسكرى مباشر ولتسطر سيطرتها وتفوذها . ويرى ايضا ان هذا بدوره سيدفعها الى الصراع مع الطبقات المتوسطة من ابناء البلدان النامية الذين يمكن ان يصبحوا حلفاء لهم . وبالإضافة الى ذلك يعتقد بان الامبريالية ، كما يراها ، ستأتى برؤوس الاموال والصناعة الى البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة ، ويرى انه يجب عليها أن تسمى للغزو

العسكري المباشر والسيطرة . ويعتقد بأن هذا بدوره سيسدفعها الى صراعات متعددة مع الطبقات الوسطى من سكان البلدان النامية . وسيحدد العمال في النهاية مع الفلاحين الفقراء وتنضم اليهم من وقت لآخر هذه الطبقات المتوسطة لكي يشكلوا ائتلافا عريضا لمقاومة النظام المبريالي ثم تدميره .

ان « اليسار الجديد » الذى يستخدم كثيرا من هذه الاقوال ، يرى فرصة مختلفة تمام الاختلاف . فمعظم رؤوس الاموال سيبقى في البلدان « المركز » وسيبقى البلدان المتخلفة فقيرة ومتخلفة وتابعة من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وسيشعر عمالها باهمياز نسبي ويصبحون محافظين ، ولن يتطلع الى التغير سوى الجماعات الريفية والفتيرة والعاطلة عن العمل ولكنها قد تكون عاجزة عن تحقيق التغير المنشود .

### النظريات المتضاربة والبحث عن دليل

ان كلا هذين المتطورين يتفقان مع بعض عناصر الواقع ولكن لا يتفق اى منهما مع العناصر كلها . في بعض البلدان غير الصناعية سابقا — اليابان وروسيا وفنلندة والسويد والنرويج والدنمرك وايسلندة واستراليا وبعض البلدان في أوروبا الشرقية والبلقان ومناطق من الهند والصين والبرازيل — نمت الصناعة اثناء هذا القرن الذى يعيش فيه . ولقد ادت الثورات في كل من روسيا والصين ويوغوسلافيا وكوبا وفيتنام والحروب الاهلية الى قيام حكومات شيوعية ، ولكن التصنيع الكامل في كل من اليابان واسكندناوة قد ادى الى قيام بينكومات دستورية . وفي كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ظهرت حكومات عسكرية محلية قمعية راحت تدافع عن الانماط المحلية للنفقات الاقتصادية المفرط والامتياز الاجتماعى مع بقائها خاضعة للدائنين الاجانب والشركات الاجنبية — كما تنبأ نوعا ما أصحاب نظرية التبعية . الى اى حد يمكن اثبات نظرية التبعية بالبيانات والمعلومات الملموسة ؟

ان أربعة بلدان متقدمة صناعيا — الولايات المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى — ودولة اخرى تعتبر متوسطة المستوى من حيث التنمية وهى الارجننتين . . وهى كلها ذات مستوى أعلى في الانتاج الوطنى الإجمالى للفرد واستهلاك الطاقة للفرد من سبع دول اقل تقدما — غانا والبرازيل واکوادور والصين والهند واندونيسيا وتانزانيا . والفرق نفسه وهو ٢ : ١ أو اكثر لصالح البلدان المتقدمة . وجد في بعض معدل مستويات النمو الاقتصادى والمهن غير الزراعية والتعليم والمساهمات العلمية وتوزيع الصحف وعدد المستمعين للاذاعات ومعدل التغطية

وللبليدان المتقدمة في صادراتها درجات منخفضة جداً من التركيز على سلع معينة او بلدان شريكة في حين ان البلدان الاقل تقدماً غالباً ما تبدى درجات أعلى من التركيز في الناحيتين - كما تتنبأ نظرية التبعية نوعاً ما . و أخيراً فان معدلات الوفيات بين الاطفال كمؤشر - للرضاء الشعبي أو البؤس - تبلغ في البلدان الغنية الاربعة ثلث أو اقل من تلك التي في ستة بلدان افقر . ان كل هذه المعلومات تميل الى تأكيد التأكيد بأن التفاوت المفرط ، أو الظلم بمعنى آخر ، ما زال يميز النظام الدولي حتى بعد ان انتهى عصر الامبراطوريات الرسمية .

ولكن بعض المعلومات اقل حسماً مما يمكن ان تؤكد نظرية التبعية . ان الارجننتين ، وان كانت تعتبر عادة من بلدان « العالم » لا تتناسب مع هذه المعلومات الاحصائية ، فهي على العموم غنية جداً واستهلاكها من الطاقة عال جداً ونسبة التعليم فيها عالية جداً وتكثر فيها الصحف والاذاعات وهي جيدة التغذية وقليلة الاعتماد على التجارة الخارجية عموماً . او على أى بلد شريك آخر - ومع ذلك فان معدل الوفيات عند الاطفال مريع جداً .

وهناك اشياء أخرى لا تتفق مع النظرية ، فالصين والهند بلدان كبيران جداً ولديهما قطاعات صغيرة جداً من التجارة الخارجية اذا تورنت بالانتاج الوطني الاجمالي « بحيث يصعب رؤية كيف ان هذه القطاعات يمكن ان تجعلهما معتمدان اعتماداً فعلياً على أى نظام امبريالى عالمي » . وبالإضافة الى ذلك فان مؤسسات الصين السياسية والاجتماعية ظلت زهاء ثلاثين عاماً مختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي في البلدان النامية الأخرى ، ومع ذلك فان مستويات شعبها بالنسبة للتغذية في البروتينات والسعرات الحرارية ولدخول الفرد والاستماع الى الاذاعات وتحصيل العلم ليست افضل من تلك التي في البلدان الاقل تقدماً .

والواضح ان الكلمة الأخيرة في هذا البحث لم تذكر بعد . ان المؤسسات الادارية والعسكرية الجديدة في البلاد الاقل تقدماً والموظفين هم من المواطنين لا من الاجانب . الايديولوجية السائدة الآن هي القومية لا الامبريالية ، وهناك الآن طبقة متوسطة وطنية اكبر مع زيادة ملحوظة في الصناعات المحلية . وهناك ايضاً عمال أكثر في الصناعة والنقل ونقابات عمالية أكثر . وبالإضافة الى ذلك ، وسعت المدارس والجامعات الى حد كبير واصبحت الجماهير الطلابية مصدراً للقلق السياسية وكذلك المدن الموسعة . وبالرغم من جهود الدكتاتوريين المحليين ومؤيديهم الاجانب ، فان الحالة السياسية والاجتماعية في كثير من هذه البلدان تبدو أكثر تارجحاً



وأقل استقرارا مما تفترض نظريات التنمية . وفوق ذلك كله ، هو أن قدرات السكان المحليين قد تغيرت وما زالت تتغير ، بما في ذلك قدراتهم النامية على التحرر الكامل .

أن تحررا آخر لهذه البلدان النامية قد ينطوي على تغيرات سياسية كبيرة في داخلها . وقد ينتج عن هذه التغيرات أسعار أعلى لصادراتها ومطالب أعلى من البلدان المتقدمة وقد تنجح بعض البلدان النامية إلى خفض تجارتها وروابطها المالية مع البلدان ( المركز ) ، وتعتمد بدلا من ذلك إلى زيادة تعاونها وتبادلها مع البلدان النامية « العالم الثالث » أن المستوى الراهن للتكافل العالمي يمكن استعادته ثم زيادته فيما بعد على أساس قدر أكبر من المساواة وزيادة المعونة المتبادلة .

## الفصل العشرون

### بعض الآمال للمستقبل

قال بيرسى و . بريدجمان ، الفيزيائي والفيلسوف الحاصل على جائزة نوبل .  
ذات مرة أن « المستقبل برنامج » • ماذا يعنى بذلك ؟

أن كل تنبؤ علمى يقوم على اساس استقراء بعض احداث أو ملاحظات سابقة .  
ونحن نستخلص تنبؤاتنا عن المستقبل بناء على سلسلة من احداث وتجارب من  
الماضى • على أن هناك سلاسل كثيرة من هذا القبيل ، وقد تسير فى خطين متوازيين  
أو تتباعدان وقد تتقاطعان لتحويل ما كان كبيرا الى شئ ، صغير نسبيا ما كان  
صغيرا فى الماضى الى شئ ، كبير فى المستقبل • اننا لا نريد أن نضع سلسلة  
زمنية واحدة فى عزلة عن غيرها وانما الذى يصنعه هو تكوين العديد من أهم سلاسل  
المعلومات والبيانات والاحداث فى انماطها المختلفة من التفاعلات والنصب •

وكما يحاول أحد الاستراتيجيين أن يتنبأ بالمواقف المستقبلية لقدرات  
وامكانيات جيش على ضوء انتشار قواته ، فاننا نستطيع أن نحاول تقدير بعض  
الانماط المتوقعة لمستقبل سياسات العالم واحتياجاته وموارده وآماله وجهوده •  
انه فى اطار هذا تصاف اتجاهات العالم اليوم فى تكوينها المشترك الى برنامج  
يمكن أن يوحى اليها بشئ ، عن الشكل المحتمل للأشياء المتوقع حدوثها فى  
المستقبل •

اننا حتى فى هذه الحالة لا نستطيع التنبؤ عن المستقبل بصفة خاصة ،  
فهو يشمل احتمالات كثيرة ، منفردة أو مجتمعة ، ولكن مع اننا لا نستطيع التنبؤ  
بدقة أو بثقة ، الا اننا نستطيع أن نضع بعض الخطط ونجرى استعدادات ونتيح  
موارد لمواجهة بعض الأخطار والفرص المتوقعة لفترة محددة من الوقت •

### أربعة آفاق زمنية :

تتطلب معظم التغيرات الكبيرة فى السلوك الانسانى زمنا وجودا • أن  
منظمات كبيرة وانظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تنصرف بشئ يشبه قوة  
الدفع : حينما تستقبل رسائل لتغيير خط سيرها فانها تحتاج الى وقت لقبولها  
ووقت أكثر للاستجابة لها • ولذلك فان هناك فسحة من الوقت ، أو قوة دافع يمكن  
التنبؤ بسلوكها ولكن دون التحكم بها ، اننا نستطيع فقط أن نقول انها ستظل  
طوال تلك الفترة أن تسير على النحو الذى كانت تسير عليه فى الماضى • وفى اثناء  
هذه الفترة الزمنية ، لا يمكن توجيه النظام لسلوك أى سبيل جدد مع انه قد تكون

جهود توجيهية بذلت يمكن أن تكون لها آثار موهوسة في رحلة لاحقة • ولو اخذنا عام ١٩٧٧ كنقطة انطلاق فأننا نرى أن هذه الفترة قد ساعدتها قوة دفع التي لا يمكن توجيهها وانها قد تمتد الى فترة ١٩٨٠ — ١٩٨٥ • وقد تصبح هذه أقرب أفق زمني لتنبؤاتنا وهنا نستطيع أن نتنبأ ولكن لا نستطيع أن نتحكم ، وهذه هي المرحلة التي نتق فيها المآسى •

ولكن بعد هذه الفترة تبدأ مرحلة جديدة بعيدة بعدا كافيًا تستطيع الحكومات أن تبذل خلاله جهودا واسعة النطاق لتغيير سير الأحداث وأن هذه الجهود ستستغرق وقتا طويلا لاحداث هذا التغيير الذي يكون قريبا قريبا كافيًا يمكن التنبؤ به • أن هذا هو الجزء من المستقبل الذي يمكن ، من حيث المبدأ ، الى حد كبير التنبؤ والتحكم به • انه ذلك الجزء من المستقبل الذي تكون لدينا فرصة أنضل لوضع سياسات طويلة المدى • ولأغراض هذا الفصل من الكتاب ، يكون الجزء من المستقبل هو الجزء الذي يمتد حتى عام ٢٠١٠ بعد الميلاد • هذا اذا لم تقع حرب كبرى هو الجزء من المستقبل أو الفترة التي لا تشهد فيه ، أولا أكثر حياة هذا الجيل نشاطا وهوجيل الطلبة الجامعيين ، وثانيا أن وحدة التطورات المتناسقة المحتملة هي التي ستقع في الفترة حتى عام ٢٠٥٠ — هي الحياة النشطة لأطفال الطلبة الجامعيين اليوم •

وثمة مسائل قليلة ، بما فيها بعض المسائل الهامة ، يمكن التكهّن بها لمدة أطول قد تمتد حتى عام ٢١٠٠ بعد الميلاد • أو حتى تقاعد أجيال الحاضر من الطلبة الجامعيين • وطبقا لذلك نستطيع بواسطة سياسات عامة مناسبة ، أن نمارس على الأقل قدرًا معلومًا من التحكم في هذه النواحي من مستقبلنا ، ولكن جميع قدراتنا على التنبؤ بعد عام ٢١٠٠ تضحل وتصبح نتائج قراراتنا السياسية اليوم يكتنفها الالتباس ، وهكذا فأننا لا نستطيع أن نتخذ واقعا أية خطوات سياسية اليوم كقيلة بأن تبين لنا أية درجة كبيرة من التوجيه والإرشاد ازاء مجرى الأحداث في القرن الثاني والعشرين • ما الذي يحتمل أن يحدث بعد قرن وربع قرن من الآن هو امر لا نستطيع الآن التنبؤ به أو التحكم فيه •

ان آفاق زمننا هي السنوات حول اعوام ١٩٨٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٥٠ و ٢١٠٠ على التوالي • أن الاتجاهات الأولى للتطور الذي نتطلع اليه هي أعداد الناس على كوكبنا وكميات الغذاء والطاقة والأموال التي سيحتاجونها لمعيشتهم •

### الناس والغذاء والطاقة والمال

بحلول عام ١٩٧٦ ارتفع عدد سكان العالم الى أربعة مليارات ، أي بزيادة معدلها ٢ في المائة كل سنة ، وإذا استمر معدل هذه الزيادة على ما هو عليه ، فإن

عدد سكان العالم سيتضاعف بعد حوالي ٢٥ عاماً ، أى أننا سنصبح حوالى ثمانية مليارات فى عام ٢٠١٠ أو بعده بقليل .

ان معدلات الولادة ومعدلات الوفاة بين هذين العاملين تحدد النمو السكانى ، ومع أن هذه المعدلات قد مبطت فى أوروبا والولايات المتحدة ، إلا أنها ما زالت عالية فى بلدان كثيرة ذى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا . وإلى جانب ذلك يحتمل أن تهبط معدلات الوفاة فى معظم هذه البلدان بفضل وسائل التكنولوجيا الطبية والصحية الحديثة التى يجرى اتباعها ، ولكن الانماط الأسرية وعادات التناسل عند مئات الملايين من القرويين فى العالم الثالث والطبقات الفقيرة فى المدن لا يحتمل أن تتغير . ولهذه الأشياء يبدو واقعياً أن نتوقع استمرار معدل الزيادة وقدره ٢ فى المائة فى عدد السكان حتى عام ٢٠١٠ . واننا يجب أن نبني حساباتنا على أساس بلوغ عدد سكان العالم ثمانية مليارات بحلول ذلك العام تقريباً .

ولكن فى الفترة اللاحقة لذلك ، ٢٠١٠ — ٢٠٥٠ ، يتخطى حدوث انخفاض فى معدلات الولادة ويعيق معدل النمو السكانى إلى حوالى واحد فى المائة وذلك لمدة أربعين عاماً ، وبذلك يصبح عدد سكان العالم فى عام ٢٠٥٠ حوالى ١٢ مليار نسمة .

وبعد ذلك العام ، سيحدث عيوداً آخر فى معدل الولادة وستبلغ معدلات النمو السكانى حوالى ٥ فى المائة خلال المدة ٢٠٥١ — ٢١٠٠ ، ويصبح عدد سكان العالم حوالى ١٥ر٤ مليار نسمة أو أقل من ١٦ مليار حول هذا العام . وبعد عام ٢١٠٠ سيصل معدل النمو السكانى إلى الصفر أو حوالى الصفر — إذا استطعنا أن نجرى تقديراً معقولاً للاتجاهات بعد عام ٢١٠٠ .

ان اسباب المعدلات التى افترضت فى الفقرات السابقة لا يمكن ان تبحث باسهاب هنا ، ففى تتضمن نقطة مثل : بحلول عام ٢٠١٠ ان معظم الجنس البشرى بها فى ذلك معظم نساء العالم ، سيكونون من سكان المدن المتعلمين الذين لم يعودوا يمتنون الزراعة ، وسيزداد متوسط اعمار الاطفال ، ففى كثير من البلاد اصبحت التدابير الخاصة بمكافحة المرض والعجز فى اطار العائلة ، ومع ازدياد الدوافع للتخطيط الاسرى وتحديد النسل ، سيزداد تنوع الوسائل لخدمة هذه الاغراض . وقد تكون هناك اتجاهات محلية مضادة مؤقتة ، ولكن هذه الحركة الفاصلة التدرجية ضد النمو السكانى هى ، على ما يبدو الاتجاه الذى سيسير فى التطور العالمى .

اربعة مليارات نسمة اليوم وثمانية مليارات فى عام ٢٠١٠ واننا عشرين مليارات فى عام ٢٠٥٠ . وحوالى ١٦ ملياراً فى عام ٢١٠٠ — من اين يجرى الغذاء لجميع هؤلاء الناس ؟

منذ منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات احتفظ معدل الانتساج الغذائي الحلى تقريبا مع معدل النمو السكاني . واليوم ليس سكان العالم عموما افضل أو اسوأ تغذية مما كانوا عليه في الخمسينات ، وليس توزيع الغذاء أو المجاعة في العالم غير متكافئ، وظالم بصفة افضل مما كان منذ عشرين عاما . ولكن أين يمكن إيجاد ضعف كمية الغذاء لضعف الناس ؟

ان غالبية الاراضى الصالحة للزراعة هي ارض مزروعة . وجدير بالذكر ان الحبوب الرئيسية لا يمكن ان تأتي الا من زراعة مكثفة : اى ضمان محاصيل اكبر من اراض اضافية قليلة . وهذا يعنى « ثورة خضراء » عن طريق استخدام انواع وغيره من المحاصيل مثل الذرة والقمح والارز التى استنبطت فى العقود الأخيرة . على ان هذه « الأنواع العظيمة » من النباتات الغذائية تحتاج بدورها الى مياه واسمدة اكثر للقدان . ان الرى الواسع النطاق بدوره يحتاج الى طاقة اكثر لبناء السدود واقامة الخزانات وشق القنوات والحفر ثم حفرها من وقت لآخر ، وهذا يعنى الاحتياج الى طاقة اكثر لضخ المياه حيث تكون هناك حاجة اليها . وكذلك طاقة اكثر لمصانع الاسمدة الكيماوية واخيرا الطاقة لنقل وتوزيع الحبوب واقامة تسهيلات كافية لتخزينها . ومن المحتمل ان تصبح الحاجة الى مورد اكبر للطاقة من اجل الزراعة شرطا لبقاء الملايين من الناس .

ولكن ينتج الناس الطاقة ، ينبغى أن يستخدموا الاموال وسيحتاجون الى المزيد منها فى العقود الثلاثة القادمة لأن معظم المصادر السهلة للحصول عليها . وعلى الفحم والزيوت والغاز الطبيعى قد وجدت واستغلت . واصبح الجانب الأكبر من الوقود المعدنى يأتي من طبقات اعظم فى الارض أو من قاع البحر ، وهذا امر يحتاج الى آلات أحدث وابراجا للحفر وانابيب لانتاجها وخطوط للانابيب ومعامل للغاز ومصانع اخرى ومحطات نووية لتوليد القوى . وما زال هناك بعض الطاقة التى يمكن الحصول عليها من لقوى المائية ، ولكن هذه تحتاج الى خزانات وتوربينات جديدة ، وهنا تكون التكاليف الاجمالية للميجاوات ( وان كانت ليست تكاليف الوقود ) اعلى فى محطات القوى النووية . ولا شك فى ان محطات القوى النووية بدورها تحتاج الى اموال اثمر للوحدة الواحدة وأن التخلص الامن من منتجاتها الانشطارية يتطلب اموالا اضافية . ان المحطات النووية فى الوقت الحاضر وربما على مدى الخمس والثلاثين السنة القادمة وهي تستخدم اعملى معنويات طاقة من العمليات الانشطارية النووية ، قد تحتاج الى اموال اضافية ، اذا اريد لها ان تصبح عملية فى تلك الفترة . واخيرا ، تأتي الطاقة الشمسية ، وهي واسعة ومنشرة فوق مناطق شاسعة ، وتحتاج الى اموال اكثر لتوفير المزايا والبطاريات وغيرها من الاجهزة لجمعها وتخزينها وتحويلها . وليس هناك اليوم امل حقيقى فى الحصول على طاقة اكثر بحلول عام ٢٠١٠ اللهم سوى تكاليف اعملى لوحدة القوى .

ان تضاعف عدد السكان والحاجة الى ضعف كمية الغذاء والطاقة وازدياد الحاجة الى اموال اكثر لكل وحدة من وحدات الطاقة — كل ذلك يضاف الى حاجة العالم الى اربعة اضعاف الاموال التي تستخدم اليوم . وليست هذه هي القصة بأكملها .

### التعبئة الاجتماعية لرجال ونساء العالم

ان الناس لا يزدادون عددا فحسب ، وانما يتغيرون في خصائص وميزات هامة . وهناك اشكال كثيرة من **التعبئة الاجتماعية** تجعل الناس على استعداد لقبول انماط جديدة من السلوك . ان معظم الناس اليوم أصبحوا معرضين لآثار الطائرات والسيارات والانوار الكهربائية وكثير غيرها من مواد التكنولوجيا الحديثة ، الأمر الذي يزيد من احساسهم بقوة وامكانات التغيير ، لقد تعلموا كيف يستخدمون الاموال ويتعاملون مع الغرباء ، واصبحوا جزءا من جهور المستغلين لوسائل الاعلام الجماعية الحديثة مثل الراديو والسينما والتلفزيون والمصقات والصحف والكتب التي تبين لهم كيف يعيش غيرهم من الناس ويتصرفون وما هو الشيء الذي يفتقدونه انفسهم . ان كل عقد من العقود يشهد تعرض حوالي ٢٠ في المائة من الناس لهذه التأثيرات . وبحلول عام ٢٠١٠ سيكون اكثر من ٩٠ في المائة من البشر قد تأثر خيالهم بهذه العمليات .

ان التعبئة السريعة لخيالات الشعوب يصحبها او تعقبها تعبئة اساسية ابطأ لخبراتهم وقدراتهم : لقد أصبح غالبية البالغين في العالم ( هؤلاء الذين هم فوق الخامسة عشر من العمر ) متعلمين بحلول عام ١٩٥٥ — وذلك لأول مرة منذ اختراع الكتابة . وجدير بالذكر ان نسبة الذين يضافون الى قطاع المتعلمين كل عشرة اعوام تبلغ ٧ في المائة . وهكذا فانه بحلول عام ١٩٧٦ أصبح عدد المتعلمين حوالي ثلثي السكان ، وبحلول عام ٢٠١٠ سنصبح نسبة المتعلمين فوق الخامسة عشر من اعمار حوالي ٨٥ او ٩٠ في المائة .

في عام ١٩٧٦ لم يعد حوالي نصف سكان العالم يعملون في الزراعة . وهذا ايضا يحدث لأول مرة منذ عدة آلاف من السنين . ان ٧ في المائة من القرى العاملة العالمية تنتقل كل عشرة اعوام من المهن الزراعية الى مهن غير زراعية او الى البطالة . وبنهاية هذا القرن ستبلغ نسبة البالغين سن العمل في العالم الذين لا يعملون في الزراعة اكثر من ٧٠ في المائة . اي أنها تزيد عن الفلاحين الباقين في العالم بنسبة ثلاثة الى واحد .

وبالمثل ايضا كان حوالي نصف الناس في عام ١٩٧٦ في العالم يعيشون في المدن والبلدان . وكان كثير من هؤلاء يعيشون في مدن صغيرة التي لا يزيد

عدد سكان الواحدة منها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ومع ذلك فان الغالبية العظمى من سكان المدن الصغيرة كانت الولى منذ ان شيدت البلدان الاولى منذ حوالى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد . ويبلغ معدل الذين ينزحون الى البلدان فى كل عقد حوالى خمسة فى المائة . وبحلول عام ٢٠١٠ سيكون حوالى ثلثى البشر من سكان المدن فى العالم .

يقدر عدد العاملين من القوى العاملة فى العالم ( من ١٥ سنة الى ٦٤ سنة ) الذين يعملون فى الصناعة والنقل بحوالى الخمس ينضم اليهم ٤ فى المائة من فئة السن تلك كل عقد . وبحلول عام ٢٠١٠ سيصبح ثلث القوى العاملة المالية تعمل فى الصناعة والنقل ، وبحلول عام ٢٠٥٠ سيشكلون أغلبية القوى العاملة فى العالم .

ان نصيب الموظفين بالأجر والمرتب ، بما فى ذلك العمال المكتبيون والخدمات ، أعلى من ذلك بكثير . لقد كان هؤلاء يمثلون حوالى ثلث قوى العالم فى عام ١٩٧٦ . ومن المحتمل أن يثلثوا الأغلبية بحلول عام ٢٠١٠ وسيمثل أصحاب العمل والفلاحون وغيرهم من أصحاب الاعمال فى المدن والريف الأغلبية على هذا الكوكب .

ان انماط ألوف السنين فى جميع هذه النواحي وكثير غيرها أخذت فى الانهيار فى حياتنا . ويبدو ان بعض هذه التغييرات بطيئة اذا قيست بسنة أو سنتين ، ولكنها تبدو سريعة جدا اذا قيست بالعقود والاجيال . ان الانسانية يجرى تحولها بأسرع من ذى قبل فى كياناتها الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت أكثر اطلاعا بفضل وسائل اتصالاتها الجماعية . ان التحول يشمل خبرات ملايين عديدة من الناس واحتياجاتهم المتزايدة للخدمات العامة والأمن الاقتصادى والرعاية الاجتماعية وهى تشمل كذلك الاحتياجات الداخلية للهوية الشخصية والانتماء الى مكان والى جماعة من الناس ومن أجل توجيه واضح وبسيط فى عالم معقد لغاية وسريع التحول . وعندما لا تجرى مواجهة هذه الاحتياجات تلقائيا بالتقليد الاجتماعى ، فانها تتحول الى احتياجات سياسية — احتياجات غالبا ما تطفئها فى الغالب ، القومية والانحيازات الطبقية أو بواسطة تبسيط الايديولوجيات السياسية أو القادة . ان حصيلة كثير من هذه التغييرات هى انخفاض الناس نحو السياسة . وقد يطالب الناس احيانا بحق التصويت املا فى استخدامه ، وقد يرفضون ذلك احيانا اخرى ، بعد أن يياسوا من فائذته فى النظام السياسى الذى وجدوا انه غير متجاوب والذى شعروا بأنهم اصبحوا غرباء عنه ، ولكن بعد ان يكونوا قد عيشوا به اجتماعيا وخلفوا وراءهم العادات والعلاقات القديمة ، فانه اصبح لديهم الآن مطالب جديدة والتزامات جديدة وانشطة جديدة .

اننا نشاهد الآن على مستوى العالم انهيار « مذهب الجبرية » والخضوع للحرمان والعز والاضطهاد . ان الجمود الجاعى القديم الذى قامت عليه الامبراطوريات القديمة قد ولى الى غير رجعة . اننا نعيش اليوم فى عصر من التسامح النهار ازاء الاحباط والحكم الاجنبى والحكم من مكان بعيد ، ان هذا العصر هو عصر التكاليف المتزايدة للتدخل الخارجى والفعالية المنهارة .

### تقليل الفوارق : بواسطة النمو أو بواسطة الصراع :

ان العالم ككل مازال فقيرا وغير متكافئ ولكنه الى حد ما مازال صعب المراس ، وانه فى طريقه ليصبح هكذا . ان كثيرا من العاملين فى انبلدان الغنية والناس الفقراء يتوقعون يوما ما ان يصبحوا هم واطفالهم احسن حظا ، وهذه الامال لا يمكن تحقيقها الا بطريقتين : اما باعادة توزيع جزء من الدخل القومى ، يأخذه من الطبقات المتوسطة والعليا واعطائه للمواطنين الفقراء ، او بالنمو الاقتصادى . على ان اعادة التوزيع وحده امر ليس عمليا . ان هؤلاء الذين عم الانضال حالا سيقاومون ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، حتى باستخدام القوة ، اى محاولة لانتزاع جزء عام مما فى حوزتهم ، وتكون النتيجة عنفا وحربا اهلية ، وسيكذب ثمنها ان يصبح الجميع فقراء بما فيهم هؤلاء الذين يفترض ان يكونوا قد انسادوا من ذلك فى البداية . انه لا يمكن اجراء تحسينات هامة فى وضع الفقراء واحوالهم بدون اخضاع الطبقات المتوسطة والعليا الى تضحيات يرفضون تقديمها .

وعذا المبدأ نفسه ينطبق على المستوى الدولى . ان تحسين احوال معظم الناس فى بلدان العالم الفقيرة يتطلب اما تحويل جزء كبير من المال والدخل من جيرانهم الأغنياء - وهو امر سيحاربه الآخرون بدلا من قبوله - او ان يكون هناك نمو اقتصادى مستمر ، حتى يتسنى السماح لكل شخص لكسب بدون ان يخسر اى اخذ آخر . وطالما بقيت احتياجات الناس الحية كبيرة وملحة ، فان النمو الاقتصادى سيبقى شرطا مسبقا للسلام بين الأمم وفى داخلها .

ما هو قدر النمو الاقتصادى الذى يمكن ان يكون ضروريا للاحتفاظ بالسلام الدولى والمحلى الى ان يحل عام ٢٠١٠ ؟ فى المدة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٧٠ زاد معدل دخل الفرد فى كثير من البلدان بنسبة ٣ فى المائة سنويا وكان يتضاعف كل ٢٣ عاما بالرغم من الدمار الذى أحدثته الحروب والثورات فى تلك الفترة . انه حتى هذا المعدل من النمو لم يكن كافيا



فى حد ذاته لضمان العلم ، ومع ذلك فاننا نتطلع الآن الى اصغر معدل للنمو الذى يمكن ان يتيح فرصة للسلم اذا كان مقرونًا باجراءات اخرى لحفظ السلم . ولعل اصغر معدل سنوى لنمو المقبول سياسيا بالنسبة للفرد للبلدان الصناعية والمتقدمة - ولنذكر هنا انها تشكل الآن ٢٠ فى المائة من سكان العالم وتتمتع بـ ٨٠ فى المائة من الدخل العالمى - وهو ١٥ فى المائة مضاعفا دخل الفرد فى ٥٠ عاما . ان هذا سيسمح بزيادة نصيب دخل الفرد فى البلدان الأقل تقدما بمعدل أسرع ، بحيث يصل الى ٤ فى المائة سنويا ، الأمر الذى سيجعله يتضاعف كل ١٧ر٥ عام . ونظرا لأن البلدان الأقل تقدما تبلغ نسبة عدد سكانها حوالى ٨٠ فى المائة من سكان العالم ولكن نصيبها من الدخل العالمى الاجمالى لا يزيد عن ٢٠ فى المائة فقط ، وحتى هذا المعدل السريع للنمو سيضيف الى الدخل الاجمالى العالمى ٨ فى المائة فقط سنويا . فى حين ان معدل النمو البطئ ، وقدره ١ر٥ فى المائة ، الذى ينطبق على نصيب البلدان المتقدمة وقدره ٨٠ فى المائة سيضيف ١ر٢ فى المائة فقط سنويا . وبذلك يصبح معدل النمو السنوى الاجمالى للفرد ٢ فى المائة - وهذا قريب من معدل الفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ .

اننا لا نستطيع ان نتحدث باسهاب هنا ، ولكن حتى هذه الأرقام التقريبية والبيانية تشير الى انه ، ينمو مستمر معتدل لدخل الفرد فى البلدان المتقدمة ونمو معتدل السرعة فى المعدل المقابل بالبلدان الأقل تقدما فانه يمكن دعم معدل لنمو اقتصادى سهل للعالم . واذا أمكن الاحتفاظ بالنسب الراعنة للنمو ، فان معدل دخل الفرد فى البلاد الأقل تقدما والبلاد المتقدمة قد يتساويان فى أقل من ٥٥ سنة ، أو بحلول عام ٢٠٣٠ أو عام ٢٠٣٥ مع حصول الفرد فى البلاد المتقدمة على ضعف الدخل الذى يحصل عليه اليوم . وثمانية اضعاف لدخل الفرد فى البلاد الأقل تقدما . ويزداد دخل الفرد فى العالم ثلاثة اضعاف عما هو اليوم .

ويصبح دخل الفرد فى العالم خلال الفترة الأقصر ( ١٩٧٦ - ٢٠١١ ) ضعف دخله فى منتصف السبعينات مع ازدياد دخل الفرد فى البلاد الأقل تقدما أربعة اضعاف والرقم المقابل للبلاد المتقدمة لعام ١٩٧٧ قد زاد بنسبة حوالى ٧٠ فى المائة ، وستضيق الفجوة بنسبة ١٦ : ١ بين دخل الفرد فى البلاد المتقدمة ودخل الفرد فى البلاد الأقل تقدما الى أقل من ٧ : ١ وهذا تحول من شأنه المساعدة على الاحتفاظ بالثقة والسلام بين الأمم .

ولكننا نرى الآن ان احتياجاتنا قد زادت ، فبالاضافة الى ازدياد عدد سكان العالم بمقدار الضعف بحلول عام ٢٠١١ مع ازدياد

احتياجاته من الغذاء، والطاقة والمال ، وهو ما نناولنا بحثه فى فصل سابق ، ولذلك ينبغى لنا ان نضيف آثار مضاعفة معدل دخل الفرد . ان هذه الاعتبارات مجتمعة تشير الى ان احتياجات العالم المالية بطول عام ٢٠١١ قد تزيد ستة او ثمانية اضعاف عن مستوى احتياجاته فى منتصف السبعينات . فاذا كانت هذه فى الحقيقة هى اتجاه ضخامة التطورات العالمية فى الخمس والثلاثين عاما القادمة ، فان سياسة هذا المستقبل القريب نسبيا قد تكون الى حد كبير سياسة تشكل راس المال والفرشيد العام والخاص لاستثمار المال .

### ضغوط أخرى نحو الصراع

ان التعبئة العامة كما رأينا ، تجعل الناس أقل تحملا للقدر والاحباطات والفوارق وأكثر استعدادا لاثارة المطالب السياسية واتخاذ التدابير للالحاح فيها ، وفى الوقت نفسه ، يزداد عدد الناس الذين يتعلمون تشكيل المنظمات والتصرف بأسلوب منظم لدعم مصالحهم .

لقد كان المزارعون والعمال ورجال الأعمال فى الولايات المتحدة منذ قرن غير منظمين . وكان معظمهم منهمكا فى شىء قريب مما يصفه علماء الاقتصاد « بالمنافسة التامة » . كانوا يتنافسون فى السوق كأفراد ويقبلون أسعار المنتجات الزراعية والأجور . وكانت مطالب السوق لابتد من التكيف بموجبها لأنها لم تكن قابلة للتغير حسب أعمالهم . وبحلول السبعينات ، تغير معظم هذا . وأصبح المزارعون والعمال ومديرو الأعمال منظمين وكانوا يحاولون ، بإتيق مباشر أو بمساعدة الحكومة ، تحديد الأسعار والشروط التى ينبغى ان تباع بها سلعهم أو خدماتهم . وكانت كل مجموعة منظمة تحاول ان تتصرف وكأنها وحدة احتكارية واحدة ووحدة محتكرة للنوع . أى مجموعة بين عدد قليل من المتنافسين قادرة على اكتساب ميزة شبه احتكارية فى السوق . وصفوة القول ان كل مجموعة كانت تحاول عرض سلع أقل فى السوق وفرض أسعار أعلى .

وهذا العمل يسير على ما يرام ما دامت هناك بعض المجموعات المنظمة ومجموعات غير منظمة ، ان المجموعات المنظمة ستحصل على أسعار أو أجور أعلى مقابل سلع وخدمات أقل وان المجموعات غير المنظمة ستدفع أكثر وتحصل على أقل .

ولكن ما الذى يحدث حينما يكون كل شخص منظم ؟ فى هذه الحالة سيحاول كل شخص ان يفرض اسعارا أعلى ويعرض سلعا أقل . ونتيجة

لفرض اسعار اعلى وسلع اقل ، يفقد المال بعض قوته الشرائية ويصبح الناس يشكون من التضخم . ومع قيام كل شخص بمحاولة تحديد اقتناج السلع والخدمات في السوق ، ستكون هناك وظائف اقل وتناقص فرص الاستثمار الجيد لمخدرات الناس ، ويصبح الناس يتكلمون عن الانكماش او الركود .

وفي هذه الحالة ، تشعر كل مجموعة برغبة في أن تصف منظمات المجموعات الأخرى أو تنهار حتى يمكن استمرار الممارسات الاحتكارية الاحتكارية لمجموعة واحدة . وقد تحاول كل مجموعة ذات مصلحة زيادة نفوذها السياسي بين الناهخين داخل الحكومة ، وفي كثير من البلدان يجرى ذلك بمساعدة القوات المسلحة والبوليس . وليس ثمة شك في أن نفوذ بعض الجماعات وقدرتها على المساومة في أسلوب منظم قد يضيف أو ينهار ، كما حدث لنقابات العمال في ازمة مختلفة في كثير من البلدان ، وعندئذ يمكن أن توقع مجموعات أخرى أن تزداد رخاء على حسابها .

وقد يحدث شيء مماثل لذلك في السوق العالمية . لقد كانت معظم المجموعات ومعظم البلدان في الستينات من القرن الماضي غير منظمة في بيعها وشرائها . وكانت المنافسة « السليمة » تعتبر أمرا عاديا . وكان جرى تبادل منتجات الصناعة والأعمال الأمريكية والأوروبية غير المنظمة بمنتجات مزارعين وبلدان غير منظمة أيضا وراء البحار . وبحلول العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تعلم الناس في معظم البلدان الصناعية كيف ينظمون أنفسهم . ولقد أدى تحديد ساعات العمل اليومي بثمانى ساعات والحد الأدنى القانوني للاجور والمساومات النقابية والضرائب الحكومية للرعاية الاجتماعية والانفاق العسكرى . أدى كل ذلك الى زيادة السلع الصناعية في حين بقيت اسعار الزيت والبن والنفوز وغيرها من منتجات العمال والفلاحين غير المنظمين فيما وراء البحار رخيصة .

وبحلول السبعينات من هذا القرن أخذت البلدان فيما وراء البحار تتعلم التنظيم ونمت حنوها أيضا المجموعات ذات المصالح فيها . ونى المسدة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ، تضاعفت اسعار القمح الأمريكى وارتفعت اسعار السيارات اقل من ذلك نوعا ما ولكن اسعار الزيت زادت خمسة أضعاف . وهنا أيضا نجد اغراء لاستخدام النفوذ السياسى ببل والقوة العسكرية لأرقام « الآخرين » على التخلي عن بعض أو جميع قوة المساومة المنظمة عندهم . وقد لمحت الدول الكبرى التى تستورد البترول باحتمال اختيارها استخدام القوة العسكرية للمحافظة على عدم ارتفاع سعر الزيت . وقد اشترت بعض البلدان المصدرة للزيت أسلحت وبنت قواتها المسلحة ، الأمر الذى جعل استخدام القوة ضدها اقل جاذبية .

وكانت نتيجة ذلك ان ظهر ميل نحو اصفاء النزع العسكرية على السياسات العالمية . ففى كثير من البلدان الواقعة فى جنوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، قامت حكومات عسكرية وحصلت حكومات كثيرة غير غربية على اسلحة عادية كثيرة مثل الدبابات والمدافع والصواريخ القصيرة المدى والطائرات الحربية واصبحت المدافع الرشاشة والقنابل اليدوية ومدافع الهاون وقاذفات اللهب بيد قوات المعصابات ورجال البوليس فى كثير من البلدان . ان الفترة من عام ١٥٠٠ الى عام ١٩٥٠ حينما كان للبلدان الغربية - وفى الحقيقة اى بلد صناعى متقدم - وى تفوق عسكري حاسم على اى بلد اقل تقدما .٠٠٠ قد أصبحت هذه الفترة فى ذمة الماضى . ففى الصين وكوريا والجزائر وفيتنام اثبتت المعارك الحربية الطويلة ان شعوب العالم اليوم تتقاتل فى ظروف متكائسة تقريبا . دون ان تكون هناك انتصارات رخيصة قريبة لاي طرف من الاطراف .

ولكن ليست الاسلحة النووية قادرة على استعادة تفوق الدول الكبرى القليلة ؟ ان الامل ضعيف فى ذلك . اننا حتى هذا اليوم نجد الاسلحة النووية لدولة كبرى توازنها اسلحة نووية لدولة كبرى اخرى ، دون ان تكون هناك ميزات ظاهرة لدولة على اخرى ، وان الاتجاه نحو نشر التكنولوجيا النووية والاسلحة النووية ، وان كان مقيدا لفترة ما بفضل اتفاقيات دولية ، الا انه سيؤدى بالتالى الى تخفيف الميزات العسكرية التى مازالت تتمتع بها بعض الدول النووية ، وتصبح جميع الدول مكشوفة .

### الانتشار النووى : مدى سرعته والى اى حد ؟

فى عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى تملك اسلحة نووية وفى اواخر عام ١٩٧٦ اعترفت سه دول بانها تملك اسلحة من هذا القبيل وهى - الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين والهند - ويسود الاعتقاد بان اسرائيل وربما احدى الدول العربية تمتلك بعض الرؤوس النووية . اذا كان الامر كذلك ، فان عدد الدول التى تمتلك اسلحة نووية يتضاعف كل ١١ سنة ، او انه تضاعف ثلاث مرات فى اقل من ٢٣ عاما . واذا استمر هذا المعدل ، فان عدد الدول التى تمتلك اسلحة نووية سيصل الى ١٥ او ١٦ دولة حوالى عام ١٩٨٧ وحوالى ٣٠ دولة فى ٢٠١٠ واكثر من ١٠٠ دولة بحلول عام ٢٠٥٠ .

ان كثيرا من « الدول المرشحة » لامتلاك الاسلحة النووية معروفة جيدا - اى الدول التى تستطيع ان تمتلك اسلحة نووية اليوم اذا قررت حكوماتها ذلك ، ومن بين هذه الدول المانيا الغربية واليابان وكندا

• واستراليا وايطاليا والسويد والبرازيل وباكستان وجنوب افريقيا وربما  
تايلان ومصر وايران • وبطول عام ٢٠١٠ • ان لم يكن قبل ذلك ،  
ستحذو دول اخرى مثل انغونيسيا والارجنتين والجزائر والعراق وغيرها  
حذوها • وهناك دولتان لديهما اكبر عدد من الاغواه لاطعامها وهما  
الصين التى يبلغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون نسمة والهند التى يبلغ  
عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة — وهما تملكان اسلحة نووية •  
ومن المتوقع ان تتسلح معظم بلدان العالم المهددة بالجوع بهذه الاسلحة  
وذلك فى حياة طالبة اليوم ما لم تختزل هذه الحياة •

### محاضرة خيالية

دعنا نتصور محاضرة خيالية تجرى فى عام ١٩٨٧ فى البيت  
الابيض فى مناسبة زيارة رئيس وزراء الهند ولنسميه موهنداس ك • غاندى  
الثانى ، مع الرئيس المريكى فرنكلين موندال فورد •

يقول الضيف الهندى « سيدى الرئيس .. انك تعلم ان حكومتى قد بذلت  
كل ما فى وسعها لدعم السلام والصداقة بين البلدين • ولكن عدم هطول  
الامطار الموسمية هذا العام يهدد بجعل عام ١٩٨٧ أسوا عمام  
مجاعة فى تاريخنا ، لأن عدد سكان بلدنا قد زاد عن ٨٠٠ مليون  
نسمة • واننا يا سيدى الرئيس سنحتاج الى اغاثة غذائية على مدى  
أوسم من ذى قبل » •

ويجب الرئيس بقوله : « ان احتياطى الحبوب عندنا محدود واننا  
لست واثقا من الطريقة التى سيستجيب بها الكونجرس الى طلب ضخم  
من هذا القبيل •

ويقول رئيس الوزراء : « سيدى الرئيس ، اننا اذا لم نحصل على  
معونة كافية ، فان شعبنا سييموت جوعا وستسقط حكومتى وتختفى  
معها سياستنا المعتدلة • وكما تعرفون أن أكثر الناس الذين سيخلفوننا  
فى الحكم هم زعماء الحركة الثورية المحافظة الذين يعبد انصارها  
« كالى » وهى آلهة الموت الهندوسية ويتطلعون الى الرقصة النارية  
للآلهة شيفا التى ستدمر العالم توطئة للبعث • وهؤلاء لهم انصار بين  
افراد قوائنا الصاروخية والفواصات النووية ولن يستطيع احد  
فى الهند ان يوقفهم اذا سقطت حكومتى • هل تستطيع يا سيدى  
لارئيس ان تجازف بسقوط حكومتى ؟

إذا كان أحدنا الشريك الأمريكى فى محادثة من هذا القبيل بعد ١١ عاماً من الآن ، فما هو ردنا على ذلك - وما هى النتائج التى تترتب على هذا الرد ؟

### ما هو شمن الطيش ؟

اننا اكتفينا حتى الآن بتصور محادثة عقلانية بين دول عقلانية ، ولكن منذ الثلاثينات ، كانت هناك ثلاث حكومات أو أكثر فى العالم من الحكومات غير العقلانية • فى الثلاثينات وأوائل الأربعينات كانت هناك حكومات من هذا القبيل فى ألمانيا ، هتلر وإيطاليا ، موسوليني والحكومة العسكرية فى اليابان ، وقد جرت هذه الحكومات شعوبها الى الحرب ودمرت نفسها بذلك •

أن الحكومات الطائشة التى ظهرت فى أواخر السبعينات قد حكمت دولا أصغر ، ولكن حكومات العقيد القذافى فى ليبيا والجنرال عيذى أمين فى أوغندا وإبان سميث ، رئيس الوزراء فى روديسيا استطاعت ، على ما يبدو أن تدفع ببلادها الى حافة الدمار الذاتى ، ولا يستطيع أحد أن يستبعد احتمال أن تتولى السلطة فى بلاد أخرى وسنوات أخرى حكومات يائسة • وإذا استمر بقاء حكومات غير عقلانية وطائشة فى العالم مع ازدياد عدد البلاد التى تمتلك أسلحة نووية ومن المحتمل أن تحصل حكومة غير عقلانية وطائشة على أسلحة نووية ، فإن المرض النفسى والقوى يجتمعان معا ليهدما الجنس البشرى •

### تصادم النظم الاجتماعية

إن زهاء ١٣٠ دولة فى العالم تمارس معظم انشطتها الاقتصادية والاجتماعية فى ظل مؤسسات من المشروعات والممتلكات الخاصة والمهمات والموارد الانتاجية • ويجرى تعليم الاطفال فى هذه البلدان أن ينظروا الى هذه المؤسسات على أنها مؤسسات حرة ومعقولة وينظروا الى الملكية الجماعية والتخطيط الدولى الشمولى على أنه غير كفء وغير معقول وقهري ولكن فى البلدان الشيوعية الست عشر التى تحكمها نظم شيوعية وتضم حوالى ثلث الجنس البشرى ، يجرى تعليم الاطفال النقيض ، فهم يتعلمون ان الشمولية والشيوعية تدعو الى الحرية والخير وأن الاراسالية تدعو الى الشر والقمع وتسير نحو الانهيار • وتبدو الأفكار والممارسات الغربية لكثير منهم بأنها أفكار مجنونة تماماً كما تبدو أفكارهم وممارساتهم مجنونة لكثير منا ، انه ليس شمة (م - ٢٠ العلاقات الدولية)

اتصال حقيقى ذو بال بين « الشرق » و « الغرب » ، أما ما بقى من اتصال فانه مازال متارجحاً . ولذلك فان أى صدام خطير فى ظل هذه الظروف وأى ثورة او حرب اهلية فى بلد من بلدان « العالم الثالث » يمكن ان تتصاعد الى حرب ايديولوجية وتنتشر كما تنتشر النار فى الغابات ، ولكن نتائجها تكون اشد تدميراً .

وفى الوقت نفسه يكون كل معسكر ايديولوجى منقسماً على نفسه . فالمعسكر الشرقى تكون المنافسة فيه بين العقيدتين الشيوعيتين المتنافستين للاتحاد السوفيتى والصين وفى العالم غير الشيوعى ، تكون المنافسة بين البلدان المتقدمة للاحتفاظ بميزاتها الاقتصادية الكبيرة والاحكام عن مساعدة جيرانها من البلدان المغلوبة على امرها .

ان هناك اليوم أكثر مما يكفى من الديناميت الاجتماعى والسيكولوجى فى العالم الذى يقارن بالمخزون الهائل من الـ « تى ان تى » واليورانيوم والبلوتونيوم .

اننا وان كنا لا نستطيع التنبؤ بصفة قاطعة ولكننا نستطيع القيام بمجازفات ، ونستطيع توفير كميات من المواد الغذائية فى انحاء كثيرة فى العالم لمكافحة الكوارث الطبيعية ونقص المحاصيل والمجاعات .

اننا نستطيع ان نستكشف ونطور ونحاول ونطبق اساليب قديمة وحديثة على نطاق واسع لزيادة « تكوين رأس المال » فى جميع البلاد . فى القطاعين العام والخاص ونستطيع ان نضيف هنا أيضاً تكوين رأس المال غير المرئى فى شكل « بحث وتطوير » علمى وتكنولوجى وتكوين مهارات انتاجية وعادات عمل عن طريق التعليم .

والى جانب ذلك نستطيع زيادة جهودنا لتطوير فروع بعينها من التكنولوجيا التى يحتمل ان تكون هامة فى العقود القادمة .

وتشمل هذه التطورات التى تكون هناك حاجة ملحة اليها .

١ — استغلال الطاقة الشمسية والموارد البعيدة للوقود الحفرى .

٢ — نقل كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية عبر مسافات طويلة حتى يتسنى اقامة محطات نووية وعادية لتوليد الطاقة على مسافات بعيدة عن المناطق الاستيطانية مثل الاقاليم القطبية .

٣ - انتاج السلع والمهمات ذات نسب اعلامية اعلى « اى ذات دقة اكثر، لوحدة المادة والوزن والطاقة مثل الترنزيستورات والدوائر المطبوعة والبطاقات الحقيقية والاجهزة الحقيقية المائلة ذات الكفاءة الاعلى والتكاليف اقل » .

٤ - اعادة تصنيع المعادن المستعملة وغيرها من المعادن النادرة بدون الاسراف فى استخدام الطاقة .

٥ - « خفض التلوث » الى حد كبير القرون بالانتاج الصناعى واستخدام الطاقة .

٦ - البيوتكنولوجيات الخاصة بترميم الارض بعد انشطارها نتيجة للمناجم او تآكل التربة .

ان التكنولوجيا الجديدة ليست هى كل المطلوب ، فبالاضافة اليها نحتاج الى تغيرات فى ثقافتنا وقيمنا وخاصة فى بلاد العالم المتقدمة وانطبقات الماهرة والمهنية المفضلة فيها . وجدير بالذكر اننا مازلنا نقيس الزيادات فى مستويات المعيشة الشعبية على الاسس الكمية المحسوسة للمادة والطاقة : سيارات اكثر واكبر وآلات اكثر فى بيوتنا وطرق اكثر واكبر . ان هذا لا يمكن ان يستمر الى مالا نهاية ، وخاصة اذا كان لابد لنا ان نسير قمتا نحو مساواة دولية اعظم ونصيب اكثر من الأشياء الطبية فى العالم لكل انسان . ولكن كيف يمكن ان نضئ قمتا اذا لم يكن هناك أمل كبير فى تحسين اكثر ؟ اننا ربما قد يكون لزاما علينا ان نعلم ان التحسين لا يحتاج الى التكبير دائما . وقد تضطر الى ان نقيس مكاسبنا المستقبلية على اسس الخدمات والنوع الافضل لا على اساس الأشياء ذات الاحجام الاكبر . ولعلنا نشعر بحاجة الى ان نتعلم اننا بحاجة اكثر الى سماءات مشتركة وطرق سيارات اقل ومواقع معسكرات . وطرق للدراجات اكثر وغرف للموسيقى وما الى ذلك .

وقد نتعلم بفضل حاسة الانتماء الجماعية عندها ان نسعى الى تحقيق المزيد من التضامن الانسانى والحكمة اولاً اقتصاد فى العمل من أجل القوة القومية والهيبة وزيادة العمل من أجل المجتمع الاسرى والصدافة الجماعية .

وقد تحتاج ان نتعلم فى عالم السياسة ان نتخطى فتنة المحافظة التى اسرت الناس الوفا من السنين وحجزتهم فى ذلك المر القاتل الذى وصفه كتاب التراجيديا واليونانيون القدماء بالكوروس ، اننا بدلا من ذلك قد نتعلم اننا لا يمكن تحقيق نزعة حقيقية للمحافظة الا بواسطة



النمو والتغير والتكيف والتحول الذاتى الجزئى وبهذه وحدهما يستطيع  
الأفراد والجماعات والشعوب ان تحافظ على هويتهم وتصبح المحافظة بذلك  
امرا ممكنا .

هل سيتعلم عدد كاف منا جميع هذه الأشياء وفى الوقت  
المناسب ؟ ليس هناك سبيل للتعلم بصفة قاطعة ولكن علينا ان نحاول .  
ويبدو محتملا ان الانسانية ستسرع الخطا فى تطويرهما ولعل الثلاثة  
الأرباع الأولى من هذا القرن ستبجو عاصفة اذا تورنت بالعقود القادمة .

ومع ذلك فاننا نعرف على الأقل شيئا من الواجبات المقبلة والمشاكل  
التي تواجهها ، لقد واجهت الانسانية تحديات من قبل ، وقيل ان معرفة  
ما هى المشكلة يعنى الوصول الى منتصف الطريق نحو حلها . اننا  
نتعلم كيف نتبين مشاكل بقائنا المشتركة على هذا الكوكب ، واذا تناولناها  
بجدية الآن ، فان هناك ما يدعونا الى ان نأمل فى اننا سنجد الحلول  
لها والتصرف فى الوقت المناسب .

## نبذة عن المؤلف

الدكتور كارل و . دويتش استاذ علم السلم الحولى بجامعة  
هارفارد ، ورئيس رابطة علم السياسة الدولية والرئيس السابق لجمعية  
العلوم السياسية الامريكية . وقد ألف عددا من الكتب بما فيها  
« القومية » و « المواصلات الاجتماعية » و « اعصاب الحكومة »  
و « القومية وبدائلها » .

## تحليل العلاقات الدولية

يشرح هذا الكتاب العوامل الكثيرة التي تساهم في المحاولات المستمرة التي تبذلها دولة من الدول « لتكثيف العالم وتكثيف نفسها حسب أوضاعه » .  
ومو يركز بصفة خاصة على التعميمات الهامة التي كان على دول العالم ان تقوم بها في العقود الثلاثة الماضية وهي - القوة النووية والموارد المحددة ويقظة الشعوب والأجناس التي كانت غارقة في سباتها : ويتتبع الكتاب التحول من توازن القوى القديم الى السياسات الجديدة للجماعية الدولية ، ويبين الكاتب كيف ان عناصر سيكولوجية واجتماعية وعرفية مقرونة بافكار اقدم عهدا نابعة من العلم والتاريخ والاقتصاد .  
ويتناول الكاتب كذلك الاهتمامات البارزة في العلاقات الدولية - القوة داخل الدولة ، قوة الدولة ، وتكوين السياسة الخارجية واسباب الحروب ووسائل منع نشوب الحروب ومجال الشئون السياسية وبخاصة في عالم اليوم .

## محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد	٧
الجزء الاول	١٣
الفصل الاول	
اثنا عشر سؤالاً جوهرياً	١٥
الفصل الثاني	
ادوات التفكير وبعض المفاهيم الاساسية	٢١
الفصل الثالث	
القوة والدولة القومية	٣١
الفصل الرابع	
حدود القوة : الرمز والواقع	٥٥
الجزء الثاني :	
الممثلون في السياسة الدولية	٦٤
الفصل الخامس	
المجموعات والمصالح	٦٥
الفصل السادس	
قوة جماعات الصفوة	٨٠
الفصل السابع	
مجموعات تمثل مصالح تخدم جميع الاغراض	٨٨
الجزء الثالث	
عمليات الرقابة والصراع	٩٥
الفصل الثامن	
كيف تتحكم دولة في نفسها ؟	٩٦
الفصل التاسع	
كيف تمنع السياسة الخارجية	١١١

## المحتوى:

١٢٧	الفصل العاشر قطاع السياسة الخارجية
١٤٥	الفصل الحادى عشر كيف تنشأ الصراعات بين الدول
١٨٣	الفصل الاثنى عشر الدبلوماسية والمحالفات الائتلافية
١٩٤	الفصل الثالث عشر اخفاقات القويود واشكال الحرب
٢٠٥	الفصل الرابع عشر بعض البدائل عن التصعيد والتفويض General Organization Of the dria Library (GOAL)
٢١٣	الفصل الخامس عشر التكامل الدولى وفوق القومى <i>Bibliotheca Alexandrina</i>
٢٢٦	الفصل السادس عشر الهيئات العالمية من اجل الاغراض العامة
٢٤١	الفصل السابع عشر المنظمات الاتليمية كطريق نحو التكامل
٢٥٣	الفصل الثامن عشر الاندماج تحقيقه والحفاظة عليه
٢٦٩	الفصل التاسع عشر التكامل والتبعية والمساواة : فى اى اتجاه يسير العالم ؟
٢٩٣	الفصل العشرون بعض الآمال للمستقبل
٣١٠	تحليل العلاقات الدولية
٣١١	محتويات الكتاب



مكتبة الطبع والنشر  
مكتبة الأنجلو المصرية  
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

الثنى ٢٧٥ قرشا